





تاريخ مصر الحديث

من النهضة فى القرن التاسع عشر إلى مبارك

تأليف: ماسيمو كامبانينى
ترجمة: عماد البغدادى
مراجعة علمية: عماد أبو غازى

المشروع القومى للترجمة

1002

Istituto Italiano di Cultura

EDIZIONI LAVORO



Storia dell'Egitto contemporaneo

Della rinascita ottocentesca a Mubarak

Massimo Campanini

" كتاب إيطالى عن التاريخ الحديث لمصر كان ينقصنا منذ أربعين عاماً " .

هكذا يؤكد باولو برانكا فى التقديم لهذا الكتاب. وهى ثغرة خطيرة بصورة خاصة، إذا أخذنا فى الاعتبار الدور الرئيسى والثقل السياسى والثقافى والاقتصادى لمصر فى العالم العربى وفى منطقة البحر المتوسط .

وبأسلوب سياسى فى معظمه، ولكنه منتبه لتطورات الأفكار والظواهر الدينية والثقافية، يعبر ماسيمو كامبانينى من جديد المراحل البارزة فى تاريخ مصر الحديثة، من عهد الباشا المحدث محمد على إلى رئاسة حسنى مبارك، واضعاً الأحداث الداخلية للبلاد فى الإطار الدولى الأرحب. وقد خص بالاهتمام التجارب الجديدة للنظام السياسى المصرى، من الليبرالية فى العشرينيات إلى الاشتراكية الناصرية، إلى الانفتاح الاقتصادى والسياسى للسادات وهى رواية يقظة ودقيقة، يظهر منها بقوة الدور الأساسى الذى لعبته مصر ليس فقط فى نهضة وإصلاح الإسلام الحالى، ولكن أيضاً فى الدور الذى قامت به فى المجال الأرحب للثقافة والحضارة العربية.

تصميم: وائل احمد

تاريخ مصر الحديث

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

ماسيمو كامبانينى
تاريخ مصر الحديث / ماسيمو كامبانينى / ترجمة عماد البغدادى -
ط ١ - القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٦
٢٨٨ ص ، ١٧ × ٢٤ سم
(أ) مصر - تاريخ - العصر الحديث (عنوان)
(ب) البغدادى ، عماد (مترجم)
ديوى ٩٦٢,٠٣

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٢٧٦٠
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المشروع القومى للترجمة

تاريخ مصر الحديث

من النهضة
فى القرن التاسع عشر إلى مبارك

تأليف : ماسيمو كامبانينى
ترجمة : عماد البغدادى
مراجعة علمية : عماد أبو غازى



٢٠٠٦

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ١٠٠٢
- تاريخ مصر الحديث (من النهضة فى القرن التاسع عشر إلى مبارك)
- ماسيمو كامبانينى
- عماد البغدادى
- عماد أبو غازى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٦

هذه هى الترجمة العربية الكاملة لكتاب :

Storia dell' Egitto Contemporaneo
Della rinascita ottocentesca a Mubarak
Massimo Campanini

صدرت هذه الترجمة بالتعاون مع المعهد الثقافى الإيطالى ودار نشر لاڤورو الإيطالية .









شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
Tel. : 7352396 Fax : 7358084

المحتـــويات

تصدير الطبعة العربية

تصدر هـذه الترجمة بالتعـاون مع المعهـد الثقـافى الإيطالى بالقاهرة ، والكتاب لواحد من المؤرخين الإيطـاليين المعاصرين البارزين المهتمـين بتاريخ مصر وحاضرها .

والكتاب يقدم رؤية إيطالية لتاريخ مصر منذ عصر محمد على حتى عصر الرئيس مبارك ، وقد كتبه مؤلفه بالدرجة الأولى للقارئ فى إيطاليا لتعريفه بأهم التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ورغم اختلافنا مع بعض ما جاء فى الكتاب إلا أن أهميته فى أننا نتعرف من خلاله على الصورة التى تقدم للقارئ الإيطالى عن تاريخنا الحديث والمعاصر .

الناس فى بلادى جارحون كالصقور
غناؤهم كرجفة الشتاء فى ذؤابة الشجر
وضحكهم يجز كاللهيب فى الحطب
خطاهم تريد أن تسوخ فى التراب
ويقتلون، يسرقون، يشربون، يجشأون.. لكنهم بشر
وطيبون حين يملكون قبضتى نقود
ومؤمنون بالقدر
وعند باب قريتى يجلس عمى مصطفى
وهو يحب المصطفى
وهو يقضى ساعة بين الأصيل والمساء
وحوله الرجال واجمون
يحكى لهم حكاية...
تجربة الحياة
حكاية تثير فى النفوس لوعة العدم
وتجعل الرجال ينشجون
ويطرقون
يحدقون فى السكون
فى لجة الرعب العميق والفراغ والسكون.
ما غاية الإنسان من أتعابه؟ ما غاية الحياة؟
يا أيها الإله!!
الشمس مجتلاك، والهلال مفرق الجبين
وهذه الجبال الراسيات عرشك المكين

وأنت نافذ القضاء... أيها الإله
بنى فلان، واعتلى، وشيد القلاع
وأربعون غرفة قد ملئت بالذهب اللماع
وفى مساء واهم الأصداء جاءه عزريل
يحمل بين إصبعيه دفتراً صغير
وأول اسم فيه ذلك الفلان
ومد عزريل عصاه
بسر حرفي «كن»، بسر لفظ «كان»
وفي الجحيم دحرجت روح فلان
(يا أيها الإله
كم أنت قاس موحش يا أيها الإله)
بالأمس زرت قريتى... قد مات عمى مصطفى
ووسدوه فى التراب
لم يبتن القلاع (كان كوخه من اللبن)

وسار خلف نعشه القديم
من يملكون مثله جلباب كتان قديم
لم يذكروا الإله أو عزريل أو حروف (كان)
فالعام عام جوع
وعند باب القبر قام صاحبى خليل
حفيد عمى مصطفى
وحين مد للسماء زنده المفتول
ماجت على عينيه نظرة احتقار
فالعام عام جوع.....

تقـــديم

فى تقديم هذا الكتاب من سلسلة «الإسـلام»، التى تسـتأنف تحت إدارتى، أشعر قبل أى شىء بواجب ذكر من سبقنى فى هذا المنصب.

وأذكر عندما كنت لا أزال طالبًا فى كلية اللغات الشرقية فى كافوسكارى، أننى وجدت فى البروفيسور بيير چيوڤانى دونينى أستاذًا خبيرًا وشغوفًا، ومستعدا دائمًا للتعاون مع من كانوا يقتربون منه وسنحيا بصفة خاصة بنصائحه وتوجيهاته لمن كان يبدأ مثلى فى الإطلالة على عالم ساحر كان هو يعرفه ويحبه بعمق. وفى الوقت نفسه فإن قامته كباحث موثقة بالعديد من الكتابات. وتشهد الكتب التى صدرت عن دار نشر لاڤورو تحت إشرافه باتساع اهتماماته والقدرة على اختيار الأعمال ذات البناء العلمى المتين، ولكنها تستطيع أيضًا أن تتوجه إلى الجمهور العريض من غير المتخصصين الذين يشعرون دائمًا أكثر فأكثر بالحاجة لأدوات سهلة وفى متناول أيديهم تسعفهم فى تعميق معرفتهم بعالم ثقافى متداخل مع عالمنا بصورة وثيقة.

ومع شىء من الرهبة فى خلافة من سبقنى على هذا النحو، سأحاول مواصلة العمل فى المسار نفسه الذى رسمه، على أمل ألا أظهر بمظهر غير لائق لهذا الواجب. وإن نجحت فى هذا، جزئيا على الأقل، فإن الفضل سيكون بصفة خاصة للمساعدين الذين اقترحت عليهم مصاحبتى فى هذه المغامرة. ولهذا فإن من دواعى سرورى أننى تمكنت من افتتاح هذا الجزء الجديد من الطريق بعمل أعتقد أن له أهمية خاصة، سواء بالنسبة للموضوع الذى يتناوله أو لخبرة من ألفه. وقد كان ينقصنا كتاب إيطالى عن التاريخ الحديث لمصر منذ أربعين عامًا. وقد اعتبرت دائمًا هذه الثغرة علامة مثيرة للقلق للنقص الشديد فى بلادنا للأدوات الأساسية المتعلقة بالعالم العربى. وهى علاقة

تتزايد خطورتها يومًا بعد يوم بقدر تزايد الوعى بأن مجرد المعرفة المناسبة لجيراننا على الضفة الأخرى من البحر المتوسط يمكن أن تسمح لنا بأن ندير بصورة مرضية سواء العلاقات مع مواطنيهم الذين يتزايد عددهم بيننا، أو القضايا الحساسة والمعقدة التى تشمل على الصعيد العالمى أبناء تقاليد ثقافية ودينية مختلفة، وهم يدعون للعيش فى عالم يتميز بتزايد الاعتماد المتبادل والتكامل بين أجزائه.

وبالتالى فإن البدء بمصر يعنى فى جوانب عديدة التمكن من التركيز فورًا على بعض الإشكاليات الجاسمة فى العالم العربى ـ الإسلامى المعاصر تم التعبير عنها فى البلد النيلى الكبير فى القرنين الأخيرين ربما بكثافة أكبر من أى مكان آخر.

فالكفاح الطويل والأليم للتحرر من السلطة الاستعمارية، وحماس الوطنية الذى كان يجنى أخيرًا ثمرة الاستقلال الذى كانت تتوق إليه مصر، والبحث عن نماذج سياسية ومؤسسية تستطيع الاستجابة لتحديات كبرى وجدت الأمة الشابة نفسها أمامها، والأزمة الناجمة عن الفشل والعديد من المشكلات التى لم تحل حتى الآن هى المراحل التى يجعلنا ماسيمو كامبانينى نعبرها بدقة، وهو يشير باستمرار للنقاش الجارى بين الباحثين، ولكنه يكشف أيضًا عن تعاطف عميق ومشارك لأحداث هذه الدولة العربية العظيمة ولشعبها النبيل.

وعلى الرغم من إشكاليات علاقاتها مع الدول الشقيقة الأخرى، التى عرفت أيضًا بعض فترات الكسوف، ظلت مصر دعامة من دعامات العالم العربى، والشرق الأوسط وكل الأمة الإسلامية. ويتضح أن فهم آلياتها الداخلية، وما يترتب على ذلك من نتائج إقليمية ودولية أمر لا غنى عنه لتلمس الطريق وسط هذه الخيوط المتشابكة فى واحدة من أكثر المناطق حساسية وتأثيرا بالنسبة لمصائر الإنسانية جمعاء. وعلاوة على ذلك فإن الجالية المصرية، بعد تلك المغربية، أكثر الجاليات تمثيلاً من بين القوميات الناطقة بالعربية فى إيطاليا. وبالتالى فإن المعرفة الأساسية لتاريخها الحديث تعد أمرًا أساسيا لكل من يرغب فى محاولة فهم ما يحدث ليس فقط حولنا، ولكن أيضًا فى بيتنا، دون الاكتفاء بالانطباعات السطحية والمضللة غالبًا والتى تجمعها الأخبار المضطربة والمجتزأة فى هذا العصر المضطرب الذى نعيش فيه.

وهناك بلاد أخرى ومناطق أخرى، إلى جانب موضوعات معاصرة وجوانب مهملة أحيانًا من تلك الفسيفساء الشاسعة التى هى العالم الإسلامى، سنتناولها فى الكتب التى ستأتى بعد ذلك قريبًا. وسيكون الهدف دائمًا هو تقديم وثائق أساسية تثير الاهتمام والتفكير فى جمهور جديد بمزيد من التقدير والاعتبار بالقياس لما تظهره كتب منشورة، غالبًا ما تتسم بالحذر الزائد أو الخجل.

ولذا فإن الشكر واجب تجاه من ينشر هذه السلسلة، للشجاعة والحب الذى شرع به ويستمر فى مواصلة مشروع يعى المصاعب التى تقتضيها ضخامة المهمة ومع ذلك فإنه يريد أن يقدم خدمة مفيدة لكل أولئك الذين تشدهم المشكلات الحالية المضنية، ويسعون لتجاوز مجرد رد الفعل العاطفى، مع الالتزام بجمع عناصر للمعرفة لكى يتمكنوا على نحو مسئول من تقييم الموقف، على أساس معايير جادة وقوية للحكم.

باولو برانكا

تمهيد

منذ نشر كتاب "L'Egitto dagli avvenimenti del 1882 ai giorni nostri" لبرونو أليتى لم ير النور أى تأريخ شامل لمصر الحديثة والمعاصرة باللغة الإيطالية. وهذا الكتاب لا يدعى أنه يملأ الفجوة، ولكنه بتواضع أكثر ينوى الاستفادة من التوجهات الجديدة فى البحث ويريد تقديم تفسير موحد لتطور التاريخ المصرى. وتلخيص جميع الجوانب التاريخية فى بضع صفحات لدولة مهمة ومعقدة مثل مصر، التى قامت بدور حاسم فى التاريخ المعاصر وليس فقط فى أفريقيا أو آسيا، مهمة مستحيلة؛ وعلاوة على ذلك فإن كل مؤلف له اختصاصاته المحددة. ولكننى سألحظ فوراً فى الوقت نفسه أنه على الرغم من الإشارات الضرورية للوضع الاقتصادى والاجتماعى، فإن هذا الكتاب يعنى غالباً بالتاريخ السياسى والتاريخ الأيديولوچى وهو علاوة على ذلك مركز فى معظمه على الأعوام الثمانين من الاستقلال، الذى اكتسب فى عام ١٩٢٢، حتى وإن بقى الجزء الأول مخصصاً للتطور العاصف للقرن التاسع عشر «الطويل».

وقد حاولت قدر الإمكان الكتابة بأسلوب بسيط وجذاب، دون الانحراف عن صرامة المعلومة، التى ذكرت مراجعها الفنية فى الهوامش. ومع الأخذ فى الاعتبار الجمهور العريض الذى أتوجه إليه، فقد تبنيت طريقة مبسطة جدا فى كتابة نطق الكلمات والأسماء العربية، والأسماء والكلمات شائعة الاستخدام لم يكتب نطقها بالكامل، أو كتبت مباشرة بالإيطالية. ولهذا فإننا سنقرأ Baghdad وليس Baghdád ، و Jsmailiyya وليس Jsmá'íliyya ، و Nasser وليس Abd al-Násir إلى آخره. ولكن الأسماء والأماكن الأقل شيوعًا أو الأقل شيوعًا فى الاستخدام فإنها احتفظت بصيغة «عربية» أكثر (ولهذا فقد كتبنا Fárúq وليس Faruk).

الفصل الأول

من النهضة فى القرن التاسع عشر إلى الاستقلال

عهد محمد على

تعتبر حملة بونابرت على مصر فى عامى ١٧٩٨ - ١٧٩٩ وما أعقب ذلك من وجود فرنسى حتى عام ١٨٠١(١) البداية التقليدية للتاريخ الحديث للبلاد وهو رأى تاريخى له أساس من الحقيقة، حتى وإن كان يجب ألا نبالغ فى تقديره، نظراً لأن كل الحدود الزمنية المزعومة متفق عليها فى معظم الأحيان. وبفضل نابليون على أى حال، حتى وإن لم يكن ذلك بصورة مباشرة، اهتز المجتمع المصرى خاصة طبقة المثقفين ومن رياح الحداثة. وقد أدرك كثيرون أن مصر كانت قد بقيت لقرون طويلة مستبعدة من التقدم العلمى والتقنى، ومهمشة بالنسبة للسياسة الدولية الكبرى وسوق التجارة والثروة والرخاء والعلم والثقافة: فقد أدرك كثيرون أن هوة عميقة عزلت المجتمع التقليدى عن أكثر الدول الأوروبية تقدماً.

ولكن مصر العثمانية فى القرن الثامن عشر كانت منهارة تماماً، وكانت قد ظهرت بالفعل نذر وبشائر النهضة التى ستحدث فى بدايات القرن التاسع عشر. وكانت مصر فى القرن الثامن عشر لاتزال تحكمها فرقة من المماليك. كانت هذه النخبة من المقاتلين الأرقاء من أصول تركية شركسية ومغولية قد استولت على السلطة أصلاً فى عام ١٢٥٠، وفرضت نفسها على السكان العرب السابقين. وقد نجت بعد ذلك من الغزو العثمانى بعد الاستيلاء على وادى النيل من قبل السلطان سليم الأول فى عام ١٥١٧، وفى القرن الثامن عشر أعادت تلك النخبة تشكيل نفسها بهوية تابعة رسميا

للإمبراطورية التركية ولكنها كانت فى الواقع مستقلة إلى حد كبير. وكان نواب الملك المبعوثون من إسطنبول بالفعل أشبه بأشكال صورية، ولم يكن بوسعهم تلقى الدعم من السلطة المركزية التى ضعفت بصورة جسيمة.

وقد حكم على بك المسمى بالكبير، وهو قائد مملوكى ماهر، لبضع سنين متفرقة من ١٧٦٠ إلى ١٧٧٣ ، ولكنه حاول أن يطبع بصمة إصلاحية على إدارة البلاد. وكان أول ما يشغله هو مركزية السياسة والاقتصاد وهو ما سعى إليه أيضًا بنشاط قمعى شديد إزاء البيوت المملوكية المنافسة وبالحرب ضد فوضى العناصر القبلية، وخاصة فى صعيد مصر. وقد حاول على بك الكبير تنظيم وتحديث النظام الضريبى بحيث تكون تحت تصرفه ميزانية كافية لتغذية الآلة الحربية. وكانت السياسة الخارجية لعلى بك عدوانية بالفعل ومتحررة من التبعية للباب العالى. بل إنه لم يحاول انتزاع سوريا والحجاز فحسب مع مدينتى مكة والمدينة المقدستين من السيطرة العثمانية المباشرة، ولكنه حاول أن يستغل لمصلحته الخصومة بين إنجلترا وفرنسا، خاصة وأنه أقام علاقات ودية مع روسيا، التى كانت فى حرب آنذاك مع إسطنبول. وقد انتقل خبراء عسكريون أوروبيون إلى مصر. ومن وجهات نظر عديدة، كما سنرى بعد قليل، مهدت سنوات على بك لسنوات خليفته الأكثر حظا محمد على.

وكان المجتمع المصرى فى نهاية القرن الثامن عشر يظهر متماسكًا إلى حد ما ومنتعشًا نسبيا فى النشاط الاقتصادى[٢]. ومن الناحية القيادية كان يبدو منقسمًا بوضوح إلى قسمين. فكانت السلطة السياسية والعسكرية تتركز فى أيدى النخبة المملوكية المنحدرة من الحكام القدامى المؤلفة من الأتراك والشراكسة الأسيويين غالبًا ما كانت مختلطة بالزواج مع السكان المحليين. وكانت السلطة القضائية والدينية على العكس من ذلك فى أيدى أبناء البلد المصريين[*]، من الفقهاء والعلماء الذين كانت مرجعيتهم مستمدة من الأزهر، محور ومنارة التقاليد السنية فى العالم الإسلامى.

(*) من الجدير بالذكر أن رأس السلطة القضائية فى العصر العثمانى "قاضى عسكر أفندى مصر" لابد وأن يكون عثمانيا ، أما نوابه ومعاونوه فكانوا من أصول عربية ومصرية عادة (المراجع) .

وكان الفقهاء مستقلين تقليديا عن السلطة السياسية، وبفضل تمثيلهم للسلطة الدينية بالذات كانوا غالبًا المرجعية للشكاوى والمطالب الشعبية ضد فساد وتجاوزات الحكام[٣].

وقد بقى الدين والدائرة المرتبطة به من القانون متأصلاً فى نخبة من أهل البلاد وقد كان هذا بمثابة العنصر الرئيسى والجوهرى فى استمرار «الصبغة المصرية»[٤]. ومن المهم التأكيد على ذلك لأن القومية المصرية أصبحت فى القرن التاسع عشر وبعد ذلك فى جانب كبير من القرن العشرين أحد العوامل المؤثرة فى سياسة وثقافة البلاد. ويذكر چانكوسكى أن «الأعمال الأدبية سواء فى العهد المملوكى أو العثمانى تشير إلى أن المصريين المثقفين لم يكونوا قد غمسوا هويتهم بالكامل فى الإسلام، ولكنهم كانوا يحتفظون بوعى حاد بخصوصية مصر كإقليم خصب بصورة فائقة من العالم الإسلامى، وكأرض للتقاليد الكبرى والروعة التاريخية العظيمة، ومؤخرًا كقلعة للدفاع عن الإسلام ضد من يعتدى عليه. وبالنسبة لبعض المصريين على الأقل كانت أرض مصر (الديار المصرية) كيانًا لا يمكن تحديده وله مغزاه عاطفيًا داخل المجتمع الإسلامى الأرحب الذى كانت إقليمًا منه»[٥]. ومن المهم أن نتذكر، مع اتفاقنا بصورة عامة مع هذا الرأى لچانكوفسكى، أنه يجب لا نفصل تمامًا بين الصبغة المصرية والإسلام، حيث إن البعدين مرتبطان بصورة وثيقة، على الرغم من الأقلية المسيحية القبطية المهمة التى تعيش فى مصر. ومن الأصعب بالأحرى تحديد الهوية بين الصبغة المصرية والعروبة : فكما سنرى كان انحياز مصر لقضية القومية العربية حذرًا وتاليًا لانحياز بلدان أخرى، مثل سوريا، حيث ولدت القومية العربية بالذات، أو فلسطين نفسها.

وقد تحدث البعض مؤخرًا عن نهضة اقتصادية وثقافية لمصر تسبق الاصطدام بأوروبا؛ وكان هذا مؤشرًا للإنفتاحات التالية. وقد كتب بيتر جران فى هذا الشأن كتابًا كان موضع خلاف بعنوان له مغزاه: الجذور الإسلامية للرأسمالية. مصر من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٨٤٠[٦]. والفكرة العامة هى أن الثقافة المصرية الحديثة لها قاعدة محلية حقيقية،

وتمتد جذور هذه القاعدة فى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى حدثت بداية من منتصف القرن الثامن عشر. ومن الناحية الاقتصادية، يوضح تحليل جران خمس نقاط يمكن أن تمثل المقدمة لهذه الفكرة العامة :

١ - الدخول المتزايد لرءوس الأموال الأجنبية إلى مصر أثناء القرن الثامن عشر.

٢ - الضغط المتزايد على البلاد من السوق العالمى الذى أحدث تحولاً فى التنظيم التجارى.

٣ - تحول جانب، حتى وإن كان ضئيلاً، من الطبقة المتوسطة إلى طبقة جديدة من ملاك الأراضى.

٤ - تحول جانب لا يستهان به من أعضاء النقابات التجارية والحرفية إلى عمال يتقاضون أجوراً ثابتة.

٥ - الإسراع نحو تمويل الزراعة فى الدلتا بسبب الطلب المتزايد على الأرز والقمح.

ومن الناحية الثقافية، تبرز بعض الشخصيات من الدارسين من بين الشخصيات العديدة التى يمكن أن نذكرها. فقد اهتم حسن الجبرتى بعلم الفلك والرياضيات. ولكن ابنه عبد الرحمن الجبرتى (١٧٥٤ ـ ١٨٢٥) اهتم بالعلوم التاريخية دون أن يظل مقيداً كثيراً بتقاليد الحوليات فى التاريخ العربى والإسلامى. وقد ترك لنا بصفة خاصة وقائع لحملة نابليون والإحتلال الفرنسى يظهر منها الإعجاب بمهارات وتقنيات الغزاة غير المعروفة. ولكن كان الشيخ محمد مرتضى الزبيدى (المتوفى فى عام ١٧٩١) والشيخ حسن العطار (المتوفى فى عام ١٨٣٥) هما اللذان قدما، فى رأى جران، إسهاماً جوهرياً فى انتعاش الآداب والدراسات الإنسانية العربية فى هذه الفترة من القرن. فقد كان الأول مجدداً لعلم الحديث مطورٌ للفقه، ولكنه كان بصفة خاصة معجميا وألف قاموساً ضخماً للغة العربية. وكان العطار فى عام ١٨٢٨ أول ناشر عربى لـ «الجريدة الرسمية» المصرية حتى إنه أصبح فى عام ١٨٣١ الإمام الأكبر، أى شيخ الجامع الأزهر. وقد كتب جران مقالات نقدية حول ما يقرب من مائة من أعماله التى

تغطى مجموعة رائعة حقا من الموضوعات من الفقه إلى الفلسفة، ومن العلوم الطبيعية إلى اللغويات ومن التاريخ إلى الطب. ولكن الزبيدى والعطار كانا فى المقام الأول معلمين كبيرين، وكانت شهرتهما تتخطى حدود مصر وكان يتزاحم على دروسهما العديد من الطلاب، الذين يستطيعون بهذه الطريقة تقييم المستجدات فى منهجهما فى البحث. وكان لهذا الانتعاش الثقافى خلفية دينية يضمنها إحياء علم الكلام والجماعات الصوفية على حد سواء.

ومن الصعب أن نقيم مدى اتفاق حماس جران حقا مع موضوعية الوضع المصرى. فعلى سبيل المثال: أليس من السابق لأوانه التحدث عن عولمة مبكرة للسوق العالمى مع نتائجها المباشرة على الوضع الاقتصادى المصرى؟ وقد قام مراقب حديث أيضا بتحليل الوضع الاقتصادى لمصر فى القرن السابع عشر بطريقة تؤكد جزئيا ولكن فى جانب كبير منها أيضًا تناقض تحليل جران :

على الرغم من الطغيان المستمر لحكومتها العسكرية فإن انفجارات العنف التى لا تتوقف بين بيوت المماليك المنافسة، والتفجر المتكرر للأوبئة والطاعون، بقى اقتصاد مصر متينا لفترة طويلة من القرن. وخلال الاقتصاد الرخاء للطبقات العليا والمتوسطة وتحمل زيادة سكانية كبيرة وشجع على التوسع المادى للقاهرة وللموانئ.

ولكن من النصف الثانى من القرن، بدأت النتائج بعيدة المدى للتوسع الاقتصادى الأوروبى – على سبيل المثال الشراء المباشر للبن من قبل الأوروبيين فى اليمن وإدخال البن والأرز المزروعين فى العالم الجديد إلى أسواق الشرق الأوسط – بدأت تحدث أثرًا أدى إلى ضعف الاقتصاد المصرى. وكان الانهيار متسارعًا إلى حد كبير فى العقود الثلاثة من القرن نتيجة لسلسلة من الكوارث الطبيعية، زاد من حدة تأثيراتها الطغيان الشديد للبكوات [خلفاء على بك الكبير]. وقد دمر قصر نظرهم السياسى الرخاء الذى صنعه أسلافهم، ودمر المجتمع التجارى سواء الأجنبى أو المحلى، وهوت الأرياف فى الفوضى[٧].

وبالتالى فإن التطور الإقتصادى قد يبدو أكثر تجزئة وصعوبة مما يوحى به جران بكثير. وأعتقد أنه لا خلاف على أنه عندما وصل محمد على إلى السلطة كان يتعين إعادة بناء مصر إقتصادياً.

وعلاوة على ذلك : كيف كان يمكن أن تتطور الطبقة المثقفة المصرية دون حافز الوجود الفرنسي؟ هل كان التكوين التقليدى فى مجمله لمثقفين مثل الزبيدى والعطار كافيًا لنهضة تحديثية للإسلام؟ من المؤكد أن النخبة المثقفة اضطرت لتحويل بؤرة اهتماماتها وتعين عليها أن تواجه قضايا لم ترد من قبل. ولو كانت النهضة الثقافية فى القرن الثامن عشر متينة حقًا ربما لتأثر المثقفون بصورة أقل بالإصطدام مع الغرب.

ولهذا تبقى حقيقة هى أن حكومة محمد على كان عليها أن ترسم البداية الحقيقية لمصر الحديثة، حتى وإن كان حكمها أبعد من أن يكون خاليًا من بعض الظلال والمصاعب[٨].

كان محمد على ضابطًا ألبانيا، وقد حصل بعد ذلك على لقب باشا، بعد أن وصل إلى مصر مع القوة التى أرسلتها اسطنبول فى عام ١٨٠١، بعد انسحاب الفرنسيين، بهدف استعادة السيطرة على الموقف. ولكن بعد رحيل الأوروبيين، كان المماليك قد استأنفوا الصراعات الداخلية المعتادة وكانت الفوضى هى السائدة. وقد استطاع محمد على بمهارة أن يضمن لنفسه السيطرة على القاهرة، مما عاد عليه فى عام ١٨٠٥ بإعتراف الباب العالى له بلقب والى أى حاكم. وبالفعل كانت اسطنبول تستطيع أن تؤكد على وجودها فى مصر بصورة غير مباشرة فقط، ولم يكن يتعين بالطبع أن يترجم تنصيب محمد على إلى إستعادة فعلية للسلطة العثمانية. ومن موقف الولاية استطاع المغامر النشيط بالفعل أن يدعم نفسه بحذر، ولكن بثقة. وفى الأول من مارس من عام ١٨١١ جمع قادة المماليك فى كمين فى القلعة، وبحزم لا يرحم، يليق حقا بماكيافيللى، قتلهم على أيدى قواته. وكان التدمير النهائى للنظام المملوكى مجرد النتيجة الأولى من نتائج سياسة محمد على التى غيرت مصير مصر. وأنهت حقبة امتدت لقرن من الزمان ولكنها كانت فى العقود الأخيرة قد هددت الاستقرار الداخلى للبلاد بصورة خطيرة.

وبعد القضاء على الخطر المملوكى، لم يتردد محمد على فى العمل من أجل الاستمرار فى سيطرته وفى النهاية استطاع أن يستصدر فى عام ١٨٤١ فرمانًا يضمن له الحق فى توريث الحكم داخل أسرته. وكحاكم، أصبح هكذا بالفعل مستقلاً، على الرغم من أنه استمر فى الاعتراف بتبعية ظاهرية للسلطان العثمانى.

والعلامة الغائرة التى تركها محمد على فى مصر كانت نتيجة لإصلاحاته المتعددة. ولم تكن قد اتخذت لمصلحة البلاد والسكان المحليين بقدر ما كانت لصالح ميراث عائلة الملك وجماعته التركية الألبانية. ولكن كانت لها على أى حال نتائج بعيدة المدى ومهدت الطريق للتطورات اللاحقة.

وكان عمل محمد على منظمًا ومنسقًا بعناية. وقد أدرك أن مطامحه كانت تستلزم دخولاً ضريبية مضمونة ومستمرة. ولكى يضمن لنفسه هذا، شجع على تكوين وتطوير بيروقراطية حديثة نسبيا، ولكنها يقظة ومتفرعة. وقد تولت قبل كل شيء القيام بحصر مسحى للأراضى، وهو أمر لا غنى عنه لحصر ضريبى فعال. وقد اتجه عمل الحكومة الجديدة بعد ذلك إلى تدمير النظام شبه الإقطاعى القديم فى تحصيل الضرائب الزراعية (الالتزام)، وهو ميراث عثمانى، لكى تتركز فى البيروقراطية الوظيفة الضريبية وبالتالى يتم توجيهها إلى الخزانة العامة. أما المؤسسات الدينية الإسلامية (الأوقاف)، المتحررة بحكم التقاليد من سيطرة الدولة وغير المنتجة من وجهة النظر الضريبية، فقد «أممت» إذا جاز التعبير وأدرجت هى الأخرى فى الخزانة العامة. وهكذا امتلأت خزائن الدولة، ووضع هذا تحت تصرف الحكومة مبالغ كافية لإصلاح وتقويته، الجيش الذى أصبح بدوره ضروريا لتحقيق سياسة حقيقة تقوم على القوة. وهذا بإختصار هو البرنامج الذى وضعه محمد على نصب عينيه ونجح فى هدفه إلى حد كبير.

وبالطبع لم يكن تحقيق هذه المشاريع بلا ألم. فالطبقة القديمة الطفيلية التى كانت تعيش على العائدات التى يضمنها النظام المعقد لـ «الالتزام» وعلى المزايا التى كانت تتمتع بها المؤسسات اضطرت لتغيير نفسها أو الاختفاء. ولكن الفلاحين العرب المسلمين،

والمسيحيين الأقباط على حد سواء، فلاحى وادى النيل الذين بقيت عاداتهم دون تغيير منذ قرون دون اختلافات كبيرة ناتجة عن الديانة المختلفة، كانوا خاضعين لمظالم وقمع فى غاية الشدة. والغالبية العظمى من الفلاحين - حتى وإن كانوا ملاكًا - كان بوسعها استغلال مساحات من الأراضى تكفى بالكاد (إن وجدت) لإعالة عائلاتهم؛ ولكن نادراً ما كانت تمتلك الأرض بصورة مشروعة. وقد ضربت الضرائب والمصادرات فى حالات عدم الالتزام نسيجًا اجتماعيا لم يكن يتمتع بالرخاء أصلاً. وقد أدت الرغبة بعد ذلك فى تكوين جيش حديث، يستطيع أن يتنافس على الأقل مع الجيش العثمانى إلى فرض التجنيد الإجبارى، وهو إجراء غير معروف فى مصر: وبالطبع كان الفلاحون هم الذين قدموا معظم القوات. وقد أحدث الضغط الضريبى المرتفع والتجنيد الإجبارى، الذى كان يبعد الكثير من الشباب عن العمل فى الحقول ثورات عديدة فى الأرياف؛ ولكنها كانت ثورات تمت السيطرة عليها وقمعها دون تردد وبصورة دموية.

ووسط هذه المصاعب الاجتماعية شجع محمد على على أى حال على تنويع مهم للإنتاج الزراعى. فكان هو الذى أدخل زراعة القطن طويل التيلة وإنتاج السكر على المستوى الصناعى. ولتشجيع استغلال الأرض، سعى لتحسين الترع وتوزيع مياه النيل، حتى إنه يقدر أن هناك ما يقرب من مليون من الأفدنة أضيفت للزراعة. كما أن ميلاد صناعة أولية، ممولة فى الواقع وبصفة خاصة من أجل كفاءة الجيش، كان تحت إشراف رجل التحديث الألبانى. وفى السابق، كانت المبادرة الوحيدة التى يمكن أن تسمى بصورة ما صناعية هى صناعة النسيج. وقد جرت الآن محاولات لتشجيع صناعات ميكانيكية وتعدينية بهدف إنتاج الأسلحة والسفن، وكذلك صناعات غذائية وكيميائية.

وبدعم من أموال الضرائب وإمدادات الصناعات، أعيد تنظيم الجيش بكفاءة كبيرة بالنسبة للحقبة الزمنية والمكان. وقد جند خبراء أجانب، وبعد ذلك سلسلة من الجنود الذين كانوا تابعين لنابليون من قبل، ومغامرون فرنسيون مثل الكولونيل سيف (الذى اعتنق الإسلام). وافتتحت مدرسة حقيقية للحرب لتدريب الضباط (١٨٢٠)

ونظمت القوات طبقًا للنموذج الأوروبى، ولهذا فقد كانت أكثر تنظيماً وانضباطًا من ذلك الجيش العثمانى الذى كان قد أصبح الآن متقادمًا وخاملاً، بعد أن كان بالغ القـوة فى الماضى.

وإذا أردنا التعبير عن رأى نهائى، فإننا سنقول بصورة إجمالية إن الإصلاحات الاقتصادية لمحمد على لم تكن فعالة جدا، على الأقل إذا تعين الحكم عليها من خلال تصور زيادة الرخاء العام للبلاد وبصفة خاصة رخاء الشعب. ولم تنجح الصناعة فى النمو حتى تصبح مشروعًا رأسماليا حقيقيا. وقد تحققت بالفعل إعادة توزيع السيطرة على الأرض بالقياس للعهد المملوكى: فقد انتزعت السلطة من الطبقة القديمة لملاك الأراضى، ولكن لصالح النخبة التركية والشركسية والألبانية التى كانت تحيط بمحمد على وكانت مفضلة لديه. وكانت هذه الطبقة الجديدة من ملاك الأراضى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتاج، ولكنها لاتزال بعيدة عن السكان المحليين. وقد بقى الفلاحون الفقراء مستبعدين من الوصول إلى الموارد الحديثة، علاوة على استبعادهم من ملكية الأرض، حتى وإن كان بعض مشايخ القرى قد استطاعوا التمتع بانعكاسات التغير الاقتصادى والاجتماعى. ولكن على الرغم من هذه الظلال فإن من الضرورى الاعتراف بأن عمل محمد على أدى إلى ميلاد البنى التحتية الحديثة الأولى فى مصر : على الصعيد البيروقراطى، مع بيروقراطية كان نشاطها ممولاً لتشغيل الدولة؛ وعلى الصعيد الإنتاجى من خلال تشجيع أنشطة فى مجال الأعمال كان لآثارها أن تدوم لوقت طويل فى المستقبل. وكان تركيز الوظائف الحكومية بالتأكيد نتيجة إيجابية لحكم محمد على. وكانت مصر قد عرفت منذ العهد الفرعونى مركزية حكومية قوية، ولكن القرون الثلاثة العثمانية أظهرت التخفيف المتزايد لتلك المركزية، إن لم يكن نهاية قيود الإدارة فى السلطة، وأسهم محمد على فى إعادة تكوينها من جديد.

ومن المؤكد أن عمل الحكومة فى المجال التعليمى والثقافى كان بعيد النظر فى مجمله، فقد كان محمد على معجبًا بالغرب ومقتنعًا بأن الشرقيين عليهم تعلم الكثير من أوروبا آنذاك فى أوج النمو العاصف الذى أحدثته الثورة الصناعية، فشجع تأسيس

مدارس فنية جديدة، حيث كانت تدرس بالدرجة الأولى العلوم الحديثة علاوة على اللغات الأجنبية. وسعى أيضًا لإرسال البعثات الدراسية للخارج والتى عادت مليئة بالحماس والمخاوف.

وكان رفاعة رافع الطهطاوى واحدًا من المثقفين الذين ذهبوا إلى فرنسا فى عام ١٨٢٦ بهدف الاطلاع على مستجدات العلم والتقنية. وقد ترك لنا تقريرًا مثيرًا لإقامته فى باريس، وأظهر فى وصفه لذلك وعيًا حادا بعدم ملاءمة الثقافة المصرية للوضعية الأوروبية العدوانية. وعلى الرغم من هذا، كان فى الوقت نفسه على وعى بالمخاطر الكامنة فى التحدى الذى كانت تفرضه هذه الوضعية الصاعدة على كل المعرفة التقليدية ، حيث كان يرى أن من ينظر إلى المستوى الذى وصلت إليه العلوم، والمواد الأدبية والصناعة فى باريس لا يسعه إلا أن يستنتج الدرجة الرفيعة للغاية لتطور المعارف الانسانية فى هذه المدينة [...]. وفى غالبية العلوم والمواد التى يعرفونها أيضًا بعمق، يعلن [العلماء الأوروبيون] عن مفاهيم فلسفية لا يمكن قبولها بالنسبة لشعوب أخرى. ومع ذلك فإنهم يستطيعون تقديم هذه الأفكار بطريقة جذابة جدا ويدعمونها بحماس شديد حتى يجعلونها عادلة وصحيحة. ففى علم الفلك، على سبيل المثال، تتجاوز خبرتهم خبرة أى شعب آخر، بفضل ألفتهم للأجهزة الموروثة عن القدماء والأجهزة الأخرى التى اخترعت حديثًا، ومن المعروف أن المعارف التقنية هى أفضل عون للصناعة [...]. ويتميز الجامع الأزهر فى القاهرة ومساجد الأمويين فى سوريا ومسجد الزيتونة فى تونس ومسجد القيروان فى فاس ومدراس بخارى فى العلوم التقليدية، ولكن فيما يتعلق بالمواد العلمية فإنها تقتصر على تلك المرتبطة باللغة العربية، والمنطق والعلوم الأخرى المساعدة للدراسات الدينية. ولكن العلوم فى باريس تتقدم باستمرار. ولا يمر عام إلا ويتم اكتشاف جديد. وأحيانا تنفذ فى العام نفسه تقنيات جديدة أو تحسن التقنيات الموجودة أصلاً[٩].

وكان الطهطاوى واحداً من أوائل ممثلى هذا الميل الشائع جدا بصفة خاصة بين مسلمى القرن التاسع عشر للإعجاب بصورة عمياء أحيانًا بالقوة والتقنية والمعرفة الغربية. وقد اتخذ المسلمون الآن، فى المواجهة الصعبة والصدام مع الحداثة ثلاثة

مواقف جوهرية : القبول المتحمس ودون انتقاد، حتى وإن كان الثمن هو التخلى عن ثقافة الأجداد وتدميرها ومعها الإسلام نفسه؛ ومحاولة الوساطة بين المعرفة العلمانية والحديثة والتقاليد الإسلامية، بدرجات متفاوتة تبدأ من الاعتراف بالطابع العقلانى للإسلام وحتى اعتبار أن الإسلام هو أصل الحداثة نفسها؛ والرفض الراديكالى الذى أدى أحيانًا إلى التشبث الجامد والمتشدد بالأنماط القديمة فى التفكير ومفاهيم الماضى. وربما كان الطهطاوى ينتمى للفئة الأولى حتى وإن لم يكن بالطبع من أشد المتطرفين.

وهناك بعض الدارسين المعاصرين الذين قدموا فى تقييمهم لعمل شخصيات مثل حسن العطار والجبرتى والطهطاوى الذين سبق ذكرهم بصفة خاصة علاوة على شخصيات لم تذكر بعد، مثل الشيخ المرصفى والمعلم على مبارك، تقييمًا إيجابيا جدا للنهضة الثقافية لمحمد على، وسبقوا تلك الأبحاث - مثل بحث بيتر جران على سبيل المثال - التى تعود بتاريخ النهضة المصرية إلى القرن الثامن عشر مباشرة. وهكذا فإن جيلبرت ديلانويه اعتقد أنه إزاء النزعة التقليدية المتصلبة لعلماء الدين والفقهاء، كان لمثقفين مثل الطهطاوى والمرصفى وعلى مبارك الفضل فى التأكيد من ناحية على أن العلم لا ينهل فقط من المواد الدينية ولكن بصفة خاصة من المواد المرتبطة بدراسة الطبيعة والفلسفة؛ ومن ناحية أخرى، على أن المعرفة يجب أن يكون هدفها تحسين الحياة الحاضرة وعدم خداع النفس انتظاراً لجائزة الحياة الأخرى. ولذا فقد كان هذا تغييراً حقيقيًا فى العقلية[١٠]. ولكن أنور عبد الملك، بعد تركيزه بصفة خاصة على تحليل شخصية الطهطاوى وعمله، اعتبر فترة الخديويين، محمد على وخلفائه، الفترة التى تشكل فيها الوعى القومى لمصر المعاصرة. وتوجد أسس النهضة الثقافية بالطبع أيضًا فى الانفتاح على أوروبا، ولكن لا يجب التقليل من شأن الثورات الثقافية المحلية التى تندرج فى مرحلة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة[١١].

وكما حدث بالنسبة للاقتصاد، لم يكن الشعب مع ذلك وعلى نطاق واسع هو الذى استخلص الفوائد من الانفتاحات الثقافية التى حث عليها محمد على. فقد بقى التعليم مقتصراً على عدد لايزال محدوداً من المميزين. وعلاوة على ذلك، لم يكن من نوعية عالية

جدا بحيث يسمح للخريجين الجدد بالتمكن بمفردهم من تحمل تطبيق التقنيات الحديثة. ولهذا فإن الكثير من الأوروبيين انتهى بهم الحال للإشراف على الأعمال الهيدروليكية أو إدارة الصناعات. ومن المهم هنا أن نؤكد (لأن هذا كانت له أهمية حاسمة فى التاريخ المصرى التالى) أن المجتمع بقى متفاوتًا ومقسمًا إلى جزءين واضحين. من ناحية كانت هناك الطبقات الحاكمة، من أصل أجنبى غالبًا (ومحمد على نفسه لم يتعلم أبدًا التحدث بالعربية)، خصصت لها الرتب العالية فى الجيش والإدارة وكان ثراؤها تضمنه ملكية الأرض التى كانت تقريبًا قاصرة عليهم؛ ومن ناحية أخرى كان هناك أبناء البلد الذين كانوا يقدمون الأيدى العاملة فى الزراعة وفى المهن المختلفة وفى الجيش وكان ممنوعًا عليهم بحكم القانون - فيما عدا استثناءات نادرة - أن يرتقوا فى الوظائف وأن يصعدوا درجات الهرم الاجتماعى. وكان الفقهاء الذين يتحدثون العربية، يمثلون الوجود الوحيد الحقيقى للسكان المحليين فى الطبقة الحاكمة. وقد أدى هذا الواقع[١٢] إلى التخفيف - إلى حد كبير - من الحماس الذى أظهرته بعض كتب التأريخ، وخاصة فى الماضى، لحقبة محمد على[١٣] التقدمية فى بعض جوانبها.

ويجدر بنا أن نخصص حديثًا خاصا للطموح السياسى الخارجى للحاكم الألبانى. فبمجرد أن دعم موقفه فى السلطة، شرع فى سياسة قوة حقيقية تهدف لجعل مصر الدولة المهيمنة على الشرق الأدنى. وقد أكد البعض أحيانًا أن مثل هذه السياسة كان يبررها شعور «قومى» أو ساعدت على الأقل فى تشجيع ميلاد شعور «قومى»[١٤] ومن المحتمل ألا يجد هذا الرأى ما يبرهن عليه من حقائق. فمحمد على لم يكن مصريا، ولم يشعر بأنه كذلك وواصل توسيع النفوذ المصرى لأهداف تتعلق بمكانته الشخصية ومكانة جماعته أكثر من أى شىء آخر. وكان ميلاد القومية المصرية فى نهاية القرن التاسع عشر مدفوعًا، قبل كل شىء، بتأثير الأفكار التى كانت تأتى من أوروبا ومن إحياء الوعى الإسلامى.

وعلى أى حال، كان الجيش المصرى مشغولاً لما يقرب من ثلاثين عامًا فى عمليات خارج حدود الدولة ونجح فى تكوين إمبراطورية سريعة الزوال. وقبل كل شىء، تقدم محمد على بين عامى ١٨١١ و ١٨١٧ لخدمة السلطان العثمانى ضد خصومة الوهابيين

والسعوديين الذين كانوا يحاولون انتزاع شبه الجزيرة العربية وبصفة خاصة مدينتى مكة والمدينة المقدستين من سلطة الباب العالى. وقد أدى التدخل المصرى بالفعل إلى الغروب المؤقت للقوة السعودية وجعل من الباشا الألبانى شخصية ذات مكانة عظيمة. وقد سمحت الهيمنة المؤقتة على الجزيرة العربية للمصريين باستغلال التجارة التى كانت تعبر من البحر الأحمر لمصلحتهم. وقد تقدم محمد على للمرة الثانية لمساعدة العثمانيين فى عام ١٨٢١ عندما انفجرت الثورة المعادية للأتراك فى اليونان. ولكن طموحاته فى هذه المرة اصطدمت بالمصالح القوية لفرنسا وبريطانيا لمساندة الحركة القومية اليونانية - ولأسباب ثقافية رومانسية أيضاً علاوة على الأسباب الاستراتيجية.

وقد أبيد المصريون والعثمانيون فى معركة نافارينو البحرية (١٨٢٧) واضطر محمد على لأن يضع جانباً أى مطلب آخر للتدخل فى الشئون الأوروبية. وكان يتعين أن تتجه مطامع الحاكم الإمبراطورية بواقعية أكثر نحو السودان ونحو سوريا، وهى أراضى التوسع المصرى التقليدية منذ أيام الفراعنة. وقد حدث إحتلال السودان بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٢. وأعيد تنظيم الأرض فى أربعة أقاليم. وهكذا تكونت إمبراطورية أفريقية وتعين فيما بعد، فى القرن العشرين، أن يبرر مطلب ملوك مصر المستقلة أو الضباط الأحرار على حد سواء مثل نجيب وناصر لإعادة تكوين دولة نيلية كبيرة واحدة. ولكن غزو السودان لم يكن مفيداً بصورة خاصة لاحتياجات محمد على : فعلى الرغم من أن المصريين تمركزوا على البحر الأحمر، على سبيل المثال فى ميناء مصوع الصغير، فإنه لم يعثر على وفرة من ذلك الذهب الذى كان قد أغرى شهية الباشا كثيراً ولم ينجح الجنود السود الذين جندوا بقوة لخدمة الجيش المصرى فى التأقلم مع المناخ وظروف الحياة فى بلد غريب عليهم.

وبعد أن أصبح تحت تصرفه الآن جيش مدرب تدريباً جيداً، قرر محمد على فى عام ١٨٣٠ تحدى السلطان العثمانى على أرضه نفسها. وأرسل على سوريا قوة كبيرة بقيادة ابنه إبراهيم، وهو قائد ماهر ومحبوب جدا من القوات لأنه كان يتحدث العربية، وكان يصرح بأنه مصرى وكان قد أبلى بلاء حسناً فى الحملات السابقة فى اليونان كما فى السودان. وعندما وصل إلى دمشق دون أن يلقى مقاومة فى الواقع،

واصل إبراهيم طريقه نحو الشمال، وهزم العثمانيين مراراً، ووصل إلى قونية وفى عام ١٨٣٣ كان على مرمى البصر من إسطنبول نفسها. وبعد أن فزع السلطان العثمانى محمود من ذلك طلب تدخل روسيا وحصل عليه؛ ولكن فرنسا وبريطانيا اللتين كانتا قد احتفظتا فى السابق بموقف سلبى، نتيجة لمصاعب سياسية داخلية، شعرتا عند هذا الحد بتهديد مصالحهما مباشرة. ولم ترغبا من ناحية أن تطل روسيا بأى صورة من الصور على البحر المتوسط؛ ومن الناحية الأخرى كانتا تفضلان كثيراً إنقاذ الإمبراطورية العثمانية المدينة الدائنة على رؤية تزايد القوة التوسعية لمصر جديدة طموحة. وقد أجبر تدخل القوتين الأوروبيتين العظميين إبراهيم أولاً على الانسحاب إلى سوريا (١٨٣٣) وأخيراً وبعد بضع سنوات من الدبلوماسية الشائكة، أجبرتا محمد على على التخلى عن إمبراطوريته الآسيوية. ولكن السلطان محمود كان قد حاول فى عام ١٨٣٩ أن يلجأ لاستخدام السلاح إزاء حذر حماته الأوروبيين، لاستعادة أراضيه، إلا أن هزيمة أخرى للمرة الواحدة بعد الألف أقنعت الإنجليز والفرنسيين بالتدخل لإجبار المصريين على التخلى عن القوة. وفى عام ١٨٤٠ تخلى محمد على وإبراهيم نهائيا عن سوريا حيث اعتبرهما السكان المحليون دائمًا وعلى الرغم من كفاءة الإدارة، غزاة غير مرغوب فيهم (وهذا هو فى الوقت نفسه أحد أسباب فشل الجمهورية العربية المتحدة فى (١٩٥٨ – ١٩٦١) وهو أحد الثوابت التاريخية). وفى مقابل التخلى عن الإمبراطورية الآسيوية، حصل محمد على على الفرمان سالف الذكر الذى أكد على إستمراره حاكمًا لمصر، ولكن مع الحق أن يخلفه أبناؤه فى هذه المرة.

التحديث والأزمات

من الصعب أن نقول ماذا كان سيحدث لو أن الخليفة المباشر لمحمد على، ابنه الماهر وبعيد النظر إبراهيم، قد بقى على قيد الحياة. ولكن هذا الأخير، بعد أن حلَّ محلَّ والده الذى أصبح ضعيف العقل لفترة وجيزة فى وظائف الحكم، مات فجأة فى عام ١٨٤٨. وقد اتبع خلفاؤه سياسة لا غنى عنها فى الاستمرار فى تحديث العائلة، وهو استمرار اتضح على المدى البعيد أنه تم بطرق هوجاء.

وقد كانت هناك فى الواقع استراحة قصيرة. فبعد أن صعد عباس حلمى الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤) إلى السلطة بعد وفاة الجد، حاول أن يحدث تحولاً محافظًا، فحاول إلغاء أو وقف العملية التى بدأها آباؤه. ولكن هذا فى الحقيقة كان خمولاً أكثر من أى شىء آخر. وحتى إذا كان قد سمح بتنفيذ سكة حديد القاهرة – الإسكندرية – وهى أول سكة حديد فى أفريقيا – فإن عباس لم يظهر أى اهتمام بتحسين ظروف البلاد. أما خليفته، وهو عمه سعيد (١٨٥٤ – ١٨٦٣)، آخر من بقى على قيد الحياة من أبناء محمد على، فقد كان رجلاً طيبًا وهادئًا، ومحبا للأجانب بصورة زائدة. وعلى الرغم من أنه لم يكن هو الآخر مهتما برخاء شعبه بصورة خاصة، فقد شجع على التوسع فى شق الترع، الضرورية لاستغلال وادى النيل الخصيب. ومع ذلك فإن حكمه كان سينسى تمامًا لو أن سعيداً لم يعد بعمل ضخم تمثل فى حفر قناة السويس. وكان صديقًا مقربًا للمهندس الفرنسى فرديناند ديليسيبس، وأمام الإلحاح المتكرر لهذا الأخير (وهو تقنى لا يخلو من مصلحة شخصية ويحرص جدا على العائد الشخصى وعلى مكانة فرنسا)، لم يتأخر فى الاقتناع بجدوى المشروع. وبالتالى فقد قبل التوقيع على منح الأعمال للشركة العالمية لقناة السويس البحرية التى كانت فى طريقها للتأسيس. وكان على الشركة أن تمول نفسها ذاتيا، خاصة من خلال استغلال بعض الأراضى التى تملكها الدولة ومن خلال الاكتتاب العام. وقد أتضح أن الاتفاق يضر بمصر بشدة. فلم تضطر فحسب لأن تأخذ على عاتقها تقديم الأيدى العاملة، التى جندت بالسخرة، ولكنها قبلت التخلى عن الحقوق الخاصة بالأرض على ضفتى القناة القادمة.

وقد دعم الإمبراطور نابليون الثالث المشروع صراحة، وهو يعلم مدى تشجيعه للتجارة نحو الشرق الأقصى علاوة على تدعيم النفوذ الفرنسى فى مصر. ولكن رئيس الوزراء البريطانى بالمرستون كان معترضًا على ذلك مبدئيا وليس لمجرد العداء تجاه فرنسا. والرأى الذى عبر عنه فى هذا الشأن يبدو غريبًا فى الوقت نفسه : «إننا لا نريد مصر ولا نرغب فيها لنا، مثل رجل حكيم يمتلك ممتلكات فى شمال إنجلترا ومسكنًا فى الجنوب ويريد أن يمتلك اللوكاندات التى على طول الطريق التى تربط بينها. كل ما يمكن أن يرغب فيه هو أن تكون اللوكاندات فى حالة جيدة، ويسهل الوصول إليها دائمًا،

وأن تقدم له هذه اللوكاندات عند وصـوله شرائح الضـأن وخيول البريد»[١٥]. ولكن على بريطانيا على المدى الطويل أن تغير من تصورها؛ وكان لابد أن تصبح السيطرة على قناة السويس ومعها مصر أحد الأسس في السياسة الخارجية حيث إن هذا كان يشجع ويحمي الاتصالات بين الوطن الأم وجوهرة الإمبراطورية، الهند. وأصبحت مصر «اللوكاندة» التي اتضح أن امتلاكها ضروري لتقريب من كان يسكن لندن من ممتلكاته البعيدة في آسيا.

وقد بدأت الأعمال في القناة في عام ١٨٥٩. وانضم أفراد قلائل للاكتتاب العام الذي طرح للتمويل، وهكذا سعى سعيد المتحمس لشراء أسهم الشركة التي لم تبع، على نفقة خزانة الدولة أيضًا. أي أنه ظهر في نهاية المطاف نجاح كبير للتقنية الأوروبية، المفيدة بصفة خاصة للتجارة الأوروبية، ولكن ثمنها دفع بالمال المصري. وفي الوقت نفسه، كما قيل من قبل، جندت الأيدي العاملة التي وُعد الفرنسيون بها بطريقة السخرة، على حساب الفلاحين بالطبع، المضطرين لأعمال مرهقة لم تعد عليهم بالفائدة بأي صورة من الصور، بل إنها أبقتهم بعيدين عن الحقول. ولم يتمكن سعيد في الوقت نفسه من رؤية نهاية المشروع، الذي تواصل تحت حكم خليفته إسماعيل، بل إنه أسهم كثيراً في دمار هذا الأخير.

ويمثل حكم إسماعيل بن إبراهيم، وبالتالي حفيد محمد علي، المفترق الحاسم في التاريخ المصري، في القرن التاسع عشر. فقد كان معجبًا ومتحمسًا لأوروبا وكرس هذا الحاكم نفسه قلبًا وقالبًا للإسراع بتحديث البلاد. ولكن النتيجة كانت كارثية. فقد انطلق إسماعيل بالفعل في سلسلة من النفقات السخية أجبرته على الوقوع تحت سلسلة مذهلة من الديون مع البنوك الأوروبية دمرت اقتصاد مصر وجعلتها تابعة للقوى الغربية. وكان لتبديد الموارد المصرية ثلاثة أسباب غالبة، تميز حكم إسماعيل جيداً:

١ - محاولة كسب الاستقلال التام عن إسطنبول والمنافسة مع الممالك الأخرى الشرقية والغربية.

٢ - السياسة التوسعية في السودان.

٣ - محاولة تحويل مصر إلى دولة حديثة، خاصة من خلال تطوير الاقتصاد والباب المفتوح على النفوذ الأجنبي.

وبمجرد أن أصبح إسماعيل حاكمًا فى عام ١٨٦٣، اجتهد للحصول من السلطان على اعتراف نهائى بحقوق الملكية. وقد لاقت جهوده نجاحًا فى الظاهر: واعترف له فرمان إمبراطورى بالفعل فى عام ١٨٦٧ باللقب الوراثى كخديوى، أو كنائب للسلطان فى مصر؛ وضمن له فرمان آخر فى عام ١٨٧٣ الاستقلال المالى. ولكن الثمن المدفوع كان باهظًا : فلم يتعين على إسماعيل أن يدفع مبالغ هائلة من المال فحسب فى عملية رشوة عملاقة لموظفين وباشوات، ولكنه اضطر للموافقة على أن يضاعف تقريبًا من الإسهام السنوى المفروض على مصر لإسطنبول، مع ما صاحب ذلك من نتائج ثقيلة جدا على ميزانية الدولة.

وفى السياسة الخارجية، حاول الخديوى بصفة خاصة أن يوسع من الإمبراطورية الأفريقية التى كان جده محمد على هو أول من كرس نفسه لها. واضطر بالطبع إلى اللجوء للأوروبيين ووضع الكثير من المستكشفين والمرتزقة أنفسهم رهن أوامره. وكانت عملية الاختراق نحو خط الاستواء تندرج فى الوقت نفسه فى إطار مشروع جغرافى على جانب كبير من الأهمية وطول المدى : العثور على منابع النيل. وفى عام ١٨٦٩، حصل إنجليزى يدعى صمويل بيكر على حكم الإقليم السودانى ومن هناك قاد بعثات نحو بحيرة ألبرت. وفى عام ١٨٧٤، اندفع إنجليزى آخر هو جوردون باشا حتى بحيرة ڤيكتوريا، بصحبة بعض المستكشفين مثل الإيطالى رومولو جيسىّ[١٦] أو الفرنسى ليتان دو بلفونت. وفى العام التالى تجاوز المصريون حدود إريتريا، واستولوا على موانئ صومالية مثل زيلع وبربره، وبدأوا حملة ضد إثيوبيا وإمبراطورها. ولكن الجيش المصرى هزم على أيدى الإثيوبيين (١٨٧٥) واضطر للتخلى عن إمبراطورية بالغة الاتساع كانت ستشمل كل أفريقيا الشرقية. ولكن الساحل الإريترى، مع ميناء مصوع بقى تحت السيطرة المصرية. واستطاع إسماعيل بالتالى التوجه لتدعيم سيطرته على السودان، ومدها نحو دارفور وكردوفان بعد أن هزم السلاطين المحليين. وأصبح جوردون حاكما عاما للسودان فى عام ١٨٧٧. وكان لابد لهذه الجهود الإمبريالية التى كان عائدها هزيلاً من الناحية الاقتصادية، أن تثقل بشدة كاهل الميزانية المصرية، فقد تكلفت الحملة ضد إثيوبيا وحدها ثلاثة ملايين من الجنيهات.

وعلى صعيد السياسة الداخلية، كرس إسماعيل نفسه بطاقة لا ريب فيها لتحسين البنى التحتية الاقتصادية وكانت نتائج الإصلاحات مستمرة دون شك. وقد زادت زراعة القطن بعد ذلك لأغراض التصدير وعندما تعرض للأزمة حاول البعض استبدال إنتاج السكر بعوائده؛ وأدى شق ٨٥٠٠ ميل من الترع الجديدة إلى زيادة الأرض المنزرعة بمقدار ربع مليون فدان؛ وزودت المدن بخدمات أكثر كفاءة. وكانت العلامة الواضحة على النمو هي زيادة الدخول الضريبية من ٥ إلى ١٤٦ مليون جنيه مصرى بين عامى ١٨٦٤ و١٨٧٥، علاوة على زيادة الاستثمارات الخارجية عن طريق البنوك. وقد سمح نشاط إسماعيل لمصر أن تدخل بالطبع دائرة التجارة العالمية وأن تنفتح على الاقتصاد الدولى؛ ولكن هذا أجبر الخديوى على التوقيع على بعض القروض ومواجهة مخاطر التأرجح فى السوق، وهو ما كان محمد على قد تجنبه بسياسة تتسم بالحكم المطلق فى جوهرها. ولهذا فإنه على الرغم من الجوانب الإيجابية، كانت هناك بعض الجوانب السلبية.

وقد التهمت الأعمال العامة احتياطات الخزانة دون تحسين الوضع الاجتماعى للأرياف وملكية الأراضى بصورة ملموسة. وكان البلاط ينفق بسخاء على نفسه ولكى يظهر للعالم الخارجى أنه لا يقل فى شىء عن بيوت أوروبا الحاكمة. وقد تغلغل الإنجليز والفرنسيون أكثر فأكثر بعمق فى الاقتصاد، وفى الخدمات وحتى فى الثقافة. وأصبحوا ضروريين فى بلد لايزال متأخراً على نطاق واسع، لدعم المجهود المالى والتقنى. وكانت تدفع لهم رواتب كالأمراء، أكثر بكثير من الرواتب المخصصة للعاملين المحليين، الذين زاد حنقهم تجاه الأجانب. وعلاوة على ذلك، شجع إسماعيل على أن تهبط مصر مجموعة كبيرة من المنظمات التبشيرية، خاصة الكاثوليكية والفرنسية، وكان ينظر إليها بالطبع نظرة سيئة سواء من الأقباط أو المسلمين. وارتفع عدد الأوروبيين الموجودين فى مصر، أثناء حكمه، من بضعة آلاف إلى ما يقرب من مائة ألف. وقد أدى هذا إلى تدخلات حتمية على الصعيد القضائى. ففى عام ١٨٧٦ أسست المحاكم المختلطة، المؤلفة من قضاة مصريين وأوروبيين، لمناقشة القضايا المتعلقة بالمواطنين الأجانب. وكانت المحكمة المختلطة بالطبع تجعل القضاء المصرى قليل الفعالية أو حتى غير فعال بشأن الأجانب،

وبالتالى فإنه كان يسمح لهؤلاء ببعض المزايا والحصانة. وكان تركيب المحاكم المختلطة يندرج جيداً فى النظام القديم للامتيازات الأجنبية الذى كان سارياً آنذاك على نطاق واسع فى مصر، أى المزايا التى كان يضمنها الحكام المسلمون، منذ العصور الوسطى، للتجار والعاملين الأوروبيين والمسيحيين لتشجيع تجارتهم واستثماراتهم (وقد ألغى نظام الامتيازات فقط فى عام ١٩٣٧ بمعاهدة مونترو)[١٧].

وإذا كان بوسع إسماعيل أن يؤكد بتفاخر أن «بلدى لم يعد فى أفريقيا، ولكنه فى أوروبا»، فإن الأمر كان يتعلق بواقع أقرب إلى الشكل منه إلى الجوهر. ليس فقط لأن التغلغل الأجنبى المكثف فى النسيج الاجتماعى المصرى كان يقيد تطوره المستقل. ولكن لأن التحرر وتعديل المؤسسات المصرية تبعًا للنموذج الأوروبى كان ظاهريا من الناحية السياسية. وعلى الرغم من أنه فى عام ١٨٦٦ افتتح مجلس نيابى مؤلف من خمسة وسبعين عضواً منتخباً بصورة غير مباشرة مع وظائف استشارية لذلك المجلس (شورى)، وعلى الرغم من أن إسماعيل قبل تعيين حكومات على غرار الحكومات الأوربية فى شخصية رئيس الوزراء وفى تكوين مختلف الوزارات، فإن السلطة بقيت مركزة فى يديه بصورة مستبدة. وكان المراقبون الأجانب أنفسهم يحكون عن أن الخديوى كان يعتبر أعضاء الجمعية «عبيداً له».

ومن بين المبادرات التى أسهمت بصورة أكبر فى دمار إسماعيل مواصلة واستكمال قناة السويس. وكان إسماعيل على وعى بأن هذا العمل الضخم سيشجع على مزيد من سيطرة الأوروبيين على مصر، وهذا على الرغم من أنه كان يتوق مثل عمه سعيد لأن يبنى عليه جانباً كبيراً من مكانته. وهكذا استمرت الأعمال لتنتهى فى عام ١٨٦٩. وقد افتتحت القناة فى أبهة كبيرة مع احتفالات رائعة، وقد ألف ڤيردى أوبرا عايدة لهذه المناسبة، وكل هذه نفقات من الخزانة المصرية، التى كانت تحتفل بنجاح الأعمال على الأرض الأفريقية. ولكى ينتزع السيطرة على القناة من الفرنسيين والشركة ولو جزئيا، أراد إسماعيل أن يخلص الأراضى التى كانت قد حولت ملكيتها لتمويلها، والمستشفيات التى بنيت، والمحاجر التى حفرت لتدعيم العمل، وأراد أن ينهى الممارسة الكريهة للسخرة. ولكن لكى يفعل ذلك اضطر لإعادة المبلغ الهائل البالغ ٣٠ مليون فرنك. وتعد الحادثة

فى مجملها نموذجية لأنها تشرح لنا سواء الوسائل شبه المشروعة التى نجح بها الاستعمار الأوروبى فى تثبيت نفسه، أو مظاهر الضعف فى الدول الأفروآسيوية التى أصبحت ضحايا له[١٨]. من ناحية كان هناك اقتحام لمغامرين وصوليين وممولين بلا ضمير، مستعدين للاستفادة من ضعف الآخرين ليضمنوا الربح لأنفسهم؛ ومن الناحية الأخرى، حكام كانوا مستعدين للتورط بسذاجة ودهاء شرقى فى الوقت نفسه فى ألاعيب المضاربات ونفقات لم يكن فى مقدورهم السيطرة عليها، حتى وإن كان ذلك من خلال رغبتهم فى التحديث (التى لم تكن دائمًا بريئة وخالية من المصلحة).

ونظرًا للمقدمات التى وصفت بإيجاز، فإن الإفلاس كان حتميا. فقد أصبح ثقل الديون شيئًا فشيئًا لا يحتمل، ولم تكن الحكومة المصرية تستطيع دفع القروض ودفع فوائدها. وفى عام ١٨٧٥ حاول إسماعيل إصلاح الموقف والديون ببيع مشاركته من الأسهم فى شركة القناة إلى بريطانيا. ولكن الانهيار كان حتميا فى العام التالى. ولعدم قدرته على التخلص من الفخ الذى أوقع نفسه فيه، طلب إسماعيل مساعدة بريطانيا. فأرسلت الحكومة بعثة من المستشارين ولكنها اضطرت فى الوقت نفسه للتوصل إلى اتفاق مع فرنسا التى لم تكن تنوى أبداً أن تترك لخصمها حرية التصرف. وكانت المصالح الإمبريالية الأنجلوفرنسية متوافقة ولهذا لم يكن من الصعب على هذه القوى أن تتفق. وأسس صندوق الدين (Caisse de la Dette) مهمته إصلاح الماليات المصرية وضمان استعادة القوى الكبرى لقروضها. وشكلت حكومة احتفظ فيها إنجليزى بوزارة المالية وفرنسى بوزارة الأشغال العامة. وهكذا اتجهت القوتان الاستعماريتان الكبيرتان للإدارة المزدوجة لمصر، مع الاحتفاظ تحت سيطرتهما النقاط الحيوية للسلطة السياسية والاقتصادية.

ولكن الموقف تدهور مع ذلك. فمن ناحية، لم تحقق محاولة تسمين ودائع خزائن الدين العام من خلال تشديد الضرائب على الفلاحين النتيجة المطلوبة : فالفلاحون لم يكن من الممكن عصرهم أكثر من حدود البقاء على قيد الحياة. ومن الناحية الأخرى تنبه إسماعيل إلى أنه فقد السيطرة الفعلية على البلاد وحاول أن يرد على ذلك. وبعد استقالة رئيس الوزراء نوبار باشا، المحبب إلى الأوروبيين، والذى كان قد أيده

على نطاق واسع، كلف إسماعيل «وطنيا» هو شريف باشا، برئاسة وزارة من المصريين فقط، وقد حاول هذا الأخير استعادة تقاليد الاقتصاد في يده بخفض عبء الدين العام، ولكن هذا أثار مخاوف المستثمرين الأجانب ومُلاك الأسهم والسندات، الذين لم يكونوا فقط من الإنجليز ولكن من الألمان والنمساويين أيضًا. وكان هذا عنصرًا أضيف للغضب الفرنسي البريطاني المتزايد إزاء مطالب الإستقلال من جانب إسماعيل، الذي أظهر ضيقه من السيطرة المزدوجة. وقد اقتنع الأوروبيون بالتدريج بأن إسماعيل أصبح عقبة وقرروا إجباره على التنحي. وفي عام ١٨٧٩، أخذ الخديوي طريق المنفى، دون أن يأسى عليه أحد بعده[١٩]؛ واحتل مكانه ابنه الشاب توفيق، الذي وعد بأن يكون أداة طيعة في أيدي الاستعماريين. ولا يجب أن يخفي هذا السرد لتعاقب الأحداث، أن هناك بداية حركة وطنية دستورية كانت تتشكل في مصر، كان لابد أن تصل إلى تحدي السادة الحقيقيين للبلاد، أي الأوروبيين، من خلال الخديوي الضعيف. وكان اللقاء مع الغرب قد شجع على انتشار أفكار لم تكن جزءًا من التراث التقليدي العربي الإسلامي في مصر، ولكنها كانت مستوردة بصورة ما : وهي أفكار الدستور والليبرالية والوطن بالذات. وكان لابد لهذه الأفكار من أن تتكامل مع الخلفية المذهبية العربية الإسلامية مما أدى إلى ظواهر حيوية ثقافية كبيرة ولكن مع بعض التناقضات.

وكانت الحركة الوطنية والدستورية متباينة إلى حد ما ولم تكن مصالح من كان يشارك فيها متوافقة بالضرورة، بل العكس. وكان هناك قبل كل شيء مُلاك الأراضي من الأتراك الشراكسة، الذين كانوا من مواقع التفوق الواضح بالنسبة للسكان المحليين. ولكن هؤلاء كانوا يطمحون لحكومة مفتوحة بصورة أكبر وتتفق مع الاحتياطات السياسية والمثالية للعصر، ولكنهم بالطبع كانوا خائفين من التنازلات الديمقراطية الزائدة. ثم كان هناك السكان المحليون الذين كانوا يحبون غالبًا إظهار أصلهم الفلاحي والريفي، ونظرًا لأنهم كانوا يشغلون المستويات الدنيا في الإدارة، فإنهم كانوا يطمحون لمزيد من الاعتراف بهم وللحصول على المزايا الاجتماعية وكانوا يطالبون بحقوقهم بصورة ما. ومن بين هؤلاء كان لابد أن يظهر كزعيم القائمقام أحمد عرابي، الذي كان يصف نفسه بأنه فلاح : فقد كان ابن شيخ قرية في الدلتا ودرس أيضًا لفترة قصيرة في الأزهر قبل أن يبدأ عمله العسكري.

وأخيراً كان هناك المصلحون المسلمون، الذين برز منهم جمال الدين الأفغانى، وهو إيرانى عاش فى مصر من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٧٩، وخاصة تلميذه الرئيسى، الشيخ الأزهرى محمد عبده (الذى ولد فى عام ١٨٤٩). وكان هؤلاء مهتمين بتجديد الفكر الإسلامى وكانوا يعتقدون أن من الممكن انسجامه مع المجتمع المعاصر والحداثة (وحول هذه الجوانب النظرية سنعود فيما بعد). وكانوا يتعاطفون مع المذهب الدستورى لأنهم كانوا مقتنعين بضرورة حدوث نهضة وطنية وإصلاح مؤسسى، حتى وإن اتخذوا مواقف معتدلة، معادية للثورة المسلحة (خاصة الشيخ محمد عبده).

ولم تكن لهذه الحركة الوطنية متباينة العناصر هياكل تنظيمية ولا جماعة قائدة. والحقيقة هى أنه فى عام ١٨٧٩ كان قد تشكل حزب وطنى، اقترح فى عام ١٨٨١ برنامجًا يرتكز على المطالبة بمزيد من الاستقلالية السياسية لمصر، وتوسيع المجلس النيابى وإصلاح النظام المالى(٢٠). ولكن مصالح أعضائها كانت متباعدة، كما هو مفهوم. وقد ظهر هذا على الفور. بعد سقوط إسماعيل، كلفت بريطانيا وفرنسا خبيرين، الميجور إيفلين بيرينج، (اللورد كرومر فيما بعد) و م. دى بلينيير، بتنظيم الماليات المصرية. وقد أنتج عمل الخبراء، فى يوليو ١٨٨٠، قانونًا للتصفية، نظم بصورة دقيقة جدا الموارد وكذلك مصروفات الموازنة الحكومية. وكانت السيطرة الثنائية مدعومة بدقة من رئيس الوزراء الجديد، رياض باشا، وهو أوتوقراطى كان يعفى الخديوى الضعيف من أعباء المسئولية الحكومية الحقيقية. ولم يكن رياض مواليًا للخارج فحسب، فقد حكم قبل كل شيء بقبضة من حديد، فحل المجلس النيابى، وكمم الصحافة ونفى الخصوم السياسيين، ولكنه قام فوق كل هذا بتعيين كبار الأعيان من الأتراك والشراكسة غير العابئين بالمرة بمطالب الغالبية من المصريين، لتولى المسئوليات الوزارية. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية لقانون التصفية، فقد أثار الوجود الأجنبى المتطفل - مع قسوة رياض ومحاباته - احتجاجات المعارضة الوطنية. فقد طالب بعض مُلاك الأراضى مثل عمر باشا أو راغب باشا بدستور برلمانى، واشتكى «المصريون» الملتفون حول عرابى من تجاوزات جماعة السلطة التركية الشركسية التى كانت تحيط بالخديوى. وقد اعترض كلاهما، فى توافق تام، على السيطرة المطلقة للأوروبيين على الإدارة والخزانة والحصانة التى كانوا يتمتعون بها بالنسبة للقانون المصرى.

وقد أدى الاستياء الذى أثارته حكومة رياض فى سبتمبر ١٨٨١ إلى أن استبدل به شريف باشا الذى كان قد خدم تحت حكم إسماعيل كما نذكر. وفى نفس عام ١٨٨١، علاوة على ذلك، كانت قد جرت انتخابات لمجلس النواب الجديد الذى وصل أعضاؤه إلى مائة وخمسة وعشرين عضواً، طبقًا لطلبات الوطنيين. وقد حرر المناخ الجديد عرابى ورفاقه. وكان بوسع عرابى، الذى كان يتحلى بمهارة خطابية، تجميع جماهير المستمعين فى كل مرة كان يتحدث فيها على الملأ؛ وكان يخطب فيهم وهو يصرخ ضد طغيان الملك وجشع الأوروبيين، محذراً من أن الشعب سيستطيع المطالبة بحقوقه على أى حال. وقد أفزع تطرف عرابى الوطنيين الأكثر اعتدالاً الذين كانوا يخشون من اندلاع الغضب الشعبى، وأثار مخاوف القوى العظمى.

وعندما عين عرابى وزيراً للحربية فى يناير من عام ١٨٨٢، تدهور الموقف. وفى أبريل ألقى القبض على عدد من الأعيان الأتراك الشراكسة وحوكموا وجرى نفيهم؛ وفى يوليو انفجرت حوادث فى الإسكندرية قتل فيها العديد من الأوروبيين. وأرسلت بريطانيا وفرنسا سفنًا حربية إلى ميناء الإسكندرية. وقد قصفت هذه المدينة فى ١١ يوليو، حتى وإن كانت فرنسا قد قررت فى آخر لحظة عدم المشاركة فى العدوان. وقررت إنجلترا فى النهاية التدخل عسكريا، بعد أن تركت وحدها أمام مسئولياتها، بينما كان عرابى يبرز أكثر فأكثر وبصورة حاسمة كزعيم شعبى، كما كان يرتسم كقائد انتفاضة وطنية حقيقية. وهبطت القوات البريطانية فى السويس والإسكندرية فى أوائل أغسطس. وقد حاول عرابى المقاومة على رأس الجيش المصرى ولكن قواته هزمت فى التل الكبير فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢. وبعد اعتقاله حوكم بطل «الثورة» ونفى إلى سيلان، على الرغم من أن توفيقًا كان يريد شنقه. وقد جرى تقليص عدد الجيش المصرى وخفض إلى بضعة آلاف من الرجال وأصبح تقريباً تحت السيطرة البريطانية مباشرة.

ويشير عام ١٨٨٢ إلى بداية السيطرة الاستعمارية البريطانية على مصر(٢١). وقد قررت بريطانيا، ربما مدفوعة أيضًا بحتمية الأحداث وبتدخل عارضه بالمرستون بعنف، أن تشترك بصورة مباشرة ونهائية فى السيطرة على بلد لم يكن من الممكن أن يستغل بصورة مجزية من الناحية الاقتصادية فحسب، ولكنه كان يمثل بصفة خاصة

مرحلة استراتيچية أساسية على الطريق البحرى المؤدى من بحر الشمال إلى الهند (جبل طارق، مالطة، قناة السويس، البحر الأحمر، المحيط الهندى). ولم يكن الاحتلال البريطانى عسكريا ومباشراً ولكنه كان سياسيا واقتصاديا. وقد بقى الخديوى توفيق فى منصبه واستمرت مصر فى العيش فى وضع مؤسسى متناقض : فمن الناحية الرسمية كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وكانت تبدو من الناحية الجوهرية مستقلة ولها ملكها وحكومتها، ولكن هذا الملك وهذه الحكومة كانا دميتين ورهينتين فى أيدى معتمد عام مبعوث من لندن. وقد سمحت فرنسا بالهجوم العسكرى الإنجليزى المفاجئ فى صمت، حتى وإن كانت غير موافقة عليه. فقد كان الأمر يتعلق بخدمة متبادلة. ففى العام السابق، بالفعل ١٨٨١، كانت فرنسا قد سبقت إلى احتلال تونس، مما أحبط فى نفس الوقت المطامح الإيطالية. وأصبحت تونس محمية. وأوحت الرغبة فى الاحتفاظ بتوازن القوى ثابتًا إلى فرنسا بعدم الإعتراض على المبادرة الإنجليزية فى مصر، كما لم تعترض بريطانيا على المسألة التونسية. وكان لابد للمصالح المتوافقة لأكبر عاصمتين استعماريتين أن تسن من خلال الوفاق الودى لعام ١٩٠٤ : فقد اعترفت فرنسا بالمصالح البريطانية فى مصر فى مقابل الاعتراف المتبادل بالمصالح الفرنسية فى تونس، وكذلك فى المغرب (الذى أصبح محمية فرنسية فى عام ١٩١١).

وغالبًا ما يذكر عرابى على أنه بطل الشعب والوطنية المصرية، وربما يكون أول بطل فى التاريخ المصرى[٢٢]. وقد انتبهت الدراسات الحديثة إلى أن الحركة العرابية كانت ثورة اجتماعية وسياسية حقيقية مدفوعة بالشعور السائد المعادى للأوروبيين وللأتراك والشراكسة؛ وهى ثورة شملت بصورة مباشرة الفلاحين، واتسمت بخصائص انتفاضة وطنية حقيقية[٢٣]. ومع ذلك كانت هناك بعض الأصوات المعارضة التى حولت الثورة إلى نخبة مُلاك الأراضى الذين قصدوا هكذا المطالبة بمزاياهم أكثر من مطالبتهم بعودة مصر للمصريين[٢٤].

وهناك بصفة عامة موقف وسط، ربما أوحى على الرغم من ذلك بإدراج ثورة عرابى فى إطار الثورة الإجتماعية والإقتصادية التى كانت بدايتها مع حكم محمد على، ولكن دون اعتبارها تقدمية بحيث تسمح بدخول جمهور الفلاحين المصريين فى إدارة الدور الإنتاجية والسيطرة عليها.

وهناك إسهامات حديثة فى النقاش [حول تطور المجتمع المصرى] اختارت تناولاً بعيد المدى، مع البحث عن جذور حركة عرابى ليس فقط فى العمليات التى تمت فى السنوات الخمس السابقة، بل بالأحرى فى ربع القرن السابق.

وطبقًا لهذا التناول فإن العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أثناء الفترة من ١٨٥٨ - ١٨٨٢ بعثت الحياة داخل المجتمع المصرى فى «طبقات اجتماعية تميل إلى المطالبة بالحقوق والتحدى» وكانت لابد أن تنضج فى اتجاه الثورة. وكان ضعف الأجهزة الأمنية فى الدولة، والمصالح الخارجية، ودرجة عالية من التنظيم الاجتماعى ووسائل الاتصال، ووجود خطاب موحد هى الظروف التى كانت تطالب فيها هذه الطبقات الاجتماعية بالعمل. وعندما فعلت ذلك، فى السنوات الأولى من الثمانينيات من القرن التاسع عشر، حاولت تعديل توزيع السلطة داخل المجتمع. وكما قيل من قبل، كان التغلغل الأوروبى قد خلق الظروف لظهور مجتمع متجانس؛ ومن خلاله قدمت أفكار سياسية، كانت فى هذه الحالة أفكارًا ثورية. وقد قدم النمو السكانى وما ترتب على ذلك من ضغط على الأرض، علاوة على الإسراع فى اندماج مصر فى الاقتصاد العالمى، الخلفية الخصبة لتطور المعارضة لحكومة الخديوى، حتى بين أعضاء النخبة المصرية - العثمانية[...] وكانت ثورة عرابى نتيجة التعاون بين مجموعتين : زعماء البرجوازية الزراعية (الذين كانوا يطالبون بمزيد من الحريات الاقتصادية، والدستورية والوطنية) والجماعة العسكرية المتحدة حول عرابى نفسه (وهى حركة برجوازية صغيرة). وهكذا ظهرت أواخر عقد السبعينيات من القرن التاسع حركة تحرير وطنى سيطرت على التاريخ المصرى حتى عام ١٩٥٢، من خلال الكفاح ضد الملكية والوجود الأوروبى. وقد فشلت ثورة عرابى لأن البرجوازية المصرية لم تكن تنوى استبدال استبداد الجيش باستبداد الخديوى[٢٥].

وبالتالى فإن ثورة عرابى ربما لا تكون مفهومة إلى حد ما دون دعم تلك البرجوازية الزراعية الصغيرة والمتوسطة التى ولدت بالفعل تحت حكم محمد على وخاصة أن المصريين المحليين كانوا يشكلون جزءًا منها. وقد مهدت بالطبع لميلاد تلك الحركة الليبرالية التى ستؤدى إلى الثورة الاستقلالية التالية للحرب العالمية الأولى

(انظر الفقرة القادمة، النقطة ٣) وتكوين الهيكل العظمى السياسى الاجتماعى لمصر الليبرالية بين الحربين. وكانت البرجوازية بالطبع هى التى طورت الوعى الوطنى الذى كان عرابى رائده. ولكن من المهم أن نوضح على الفور أن مثل هذه الحركة بقيت نخبوية من الناحية الجوهرية وأن هذه النخبوية، وهى عنصر ثابت فى الواقع السياسى فى مصر على الأقل حتى الحرب العالمية الثانية، كانت السبب الأول لفشل التجربة التحررية أيضاً فى القرن العشرين.

من الاحتلال الاستعمارى إلى الاستقلال الشكلى

١ - بعد فترة توقف قصيرة تلت قمع الثورة العرابية، أصبح المعتمد العام فى مصر هو الميچور بيرينج، الذى اشتهر أكثر باسم اللورد كرومر. ولمدة ربع قرن كان هذا هو السيد الحقيقى للبلاد، وهو رجل كانت رغبته قانوناً فى كل الميادين الإدارية والسياسية الداخلية والخارجية[٢٦]. وكانت مهمته سهلة طالما بقى توفيق حيا، وأقل سهولة بعد أن أصبح الخديوى هو الشاب عباس حلمى الثانى (فى عام ١٨٩٢). وكان هذا الأخير يتمتع بشخصية أقوى من شخصية الأب، وقد أظهر أنه موال للعثمانيين بهدف تدعيم استقلاليته أيضاً. وكان شوكة فى جانب كرومر، الذى نجح على أى حال فى فرض نفسه. ومع اقتناعه المطلق بأن المصريين شعب أدنى وغير قادر على أن يحكم نفسه، كان المعتمد مثل إمبرياليين كثيرين آخرين، يعتقد أن الرجل الأبيض يحمل عبء تحضر الشعوب المتخلفة (ونذكر هنا على سبيل المثال كتاباً مرموقين مثل روديارد كيبلينج) وكان النفاق الڤيكتورى مقتنعاً (ويصدق على طريقته) أن مصر يجب مساعدتها لكى تصبح مزدهرة وحرة تحت راية الوصاية البريطانية. وعلى الرغم من أن الفكرة داعبت لندن فإنها قررت عدم الضم المباشر لهذا السبب، سواء لكى لا تصدم فرنسا أو للالتزام بمبدأ الدور غير المباشر، المميز للإمبريالية البريطانية.

وكان كرومر ممثلاً مثاليا للأفكار السياسية السائدة فى ذلك الوقت. فى الاقتصاد كان تحرريا مطلقاً، ولهذا فقد قرر أن يخفف العبء الضريبى إلى أقصى حد ممكن.

وقد اكتسب بهذه الطريقة اعتراف النخبة المحدودة لمُلاك الأراضى والبرجوازية الزراعية المحلية المرفهة. وفى ضوء مبدأ دعة يعمل، دعه يمر ، كان مضادا لأى نوع من أنواع الحمائية؛ ولكن هذا كانت له فى بعض الأحيان انعكاسات سلبية (على سبيل المثال فيما يتعلق بإنتاج التبغ) فى تلك القطاعات التى لم تكن فيها الصناعة المصرية الوليدة تتنافس مع التجارة الدولية. وقد حدث أثناء حكمه تحسن فى الظروف الإنتاجية على أى حال، وحاول البعض أيضًا تشجيع زراعة الأرز والموالح - على الرغم من تبعيتها دائمًا لزراعة القطن. وقد استمر صندوق الدين العام فى العمل، حتى وإن كان ذلك مع اختصاصات أضيق، وقد بذلت الجهود بكل السبل لضمان قدرة البلاد على تسديد الديون.

وفى السياسة الخارجية كان كرومر إمبرياليا عن اقتناع. وفيما يتعلق بقطاع اختصاصه، كان مقتنعا بأن بريطانيا، كما هو مفهوم، من خلال مصر ورسميا باسمه، كان يتعين أن تضمن السيطرة على أعالى النيل، أى السودان، حيث إن السيطرة على منابع النيل كانت تعنى أيضًا السيطرة على مصر نفسها.

وبالتالى فإنه فى عام ١٨٨١ وفى السودان الذى كان الأوروبيون قد استغلوه، كما رأينا، باسم مصر، ظهر مخلص، مهدى(٢٧). وقد كان محمد أحمد ابن عائلة فقيرة، وولد فى عام ١٨٤٣ وبعد انضمامه لجمعية صوفية، كان قد استقر بعد ذلك فى جزيرة فى النيل الأبيض، جنوب الخرطوم، حيث أحاط به تلاميذه ومحبوه. وقد ألهب وعظه الداعى للزهد وتطهر المشاعر، ومن الضرورى أن نذكر أن الإسلام لايزال ينتظر حتى الآن مجيء المهدى الذى سيعيد حكمه العدل على الأرض، وعلاوة على ذلك، كان الإسلام الأفريقى فى القرن التاسع عشر يمر بإرهاصات تجديد(٢٨). وقد اقتنع محمد أحمد أنه يعيش من جديد فى عصر وملحمة النبى محمد (ﷺ) وأنه استدعى للكفاح، ليس فقط لتطهير العادات، ولكن أيضًا لتحرير السودان من سيطرة الإمبرياليين الأوروبيين وخدامهم المصريين. وعندما قرر إعلان الانتفاضة، فى عام ١٨٨١، كان بوسعه الاعتماد على جيش من الدراويش المخلصين. وبعد مرور عامين، لم يهزم المتمردين القوات المصرية فحسب،

بل هزموا أيضًا قوة بقيادة الچنرال الإنجليزى هيكس، الذى مات فى المعركة. وعلى الرغم من أنه أرسل بعد ذلك على الفور إلى الخرطوم جوردون باشا الشهير، والذى كانت نواياه تصالحية، فإن المهدى ورفاقه واصلوا الهجوم وسقطت الخرطوم نفسها فى أيديهم فى عام ١٨٨٤. وقد قتل جوردون واختار المهديون أم درمان عاصمة لهم. ولكن انطلاق الحركة كان قد تلاشى؛ واتضح أن مواصلة الحرب فى الشمال لتهديد القاهرة مباشرة حلم لا يمكن تنفيذه عمليا. وكانت هناك أيضًا محاولة توسع نحو إثيوبيا صدها النجاشى. وقد مات محمد أحمد فى نفس عام ١٨٨٤، وقد اهتم خليفته عبدالله بصفة خاصة بتدعيم حكمه. وبعد تغلب كرومر على مقاومة وزارة الخارجية البريطانية، ألح لكى تسعى بريطانيا لاستعادة السودان. وفى النهاية تغلب رأيه. وفى عام ١٨٩٨، هزمت قوة إنجليزية مصرية قوية بقيادة اللورد كيتشنر المهديين فى معركة حاسمة، قتل فيها عبدالله. وبعد استعادة السيطرة على الأرض، حول الإنجليز السودان إلى ملكية مشتركة إنجليزية مصرية. ولم يدم التظاهر بالسيطرة المزدوجة طويلاً، وبعد الاستقلال الشكلى لمصر فى عام ١٩٢٢ أيضًا (راجع فيما بعد النقطة ٣) بقى السودان ملكية إنجليزية حتى عام ١٩٥٦[٢٩].

وقد استمر حكم كرومر أربعة وعشرين عامًا، حتى عام ١٩٠٧. وكانت الذكرى التى تركها فى الوطنيين سلبية، كما هو مفهوم. وقد حيا رحيله مصطفى كامل، وهو شاب وطنى متوهج (سنتحدث عنه بعد قليل)، على هذا النحو: «سنذكر أنه هو الذى أبقى العرش تحت قبضته الحديدية. وسنذكر أنه هو الذى غزا السودان بأموالنا ورجالنا مع حرماننا من أى حق وسلطة عليه. وسنذكر أنه هو الذى نزع عن الحكومة المصرية أى نفوذ أو مبادرة. وسنذكر أنه هو الذى شجع أولئك المصريين الذين يقدمون المصالح المادية على احترامهم لأنفسهم. وسنذكر أنه هو الذى أنكر على الفقراء التعليم فى المدارس الحكومية، ودعا لاحتقار اللغة العربية والإعلان عن أن الإنجليز يجب أن يسيطروا على مصر حتى وإن كان المصريون مؤهلين أكثر من غيرهم لذلك. وسنذكر أنه هو الذى سب الدين الإسلامى، وأهان المسلمين والمسيحيين على حد سواء»[٣٠].

وقد استدعى إلدون جورست لكى يحل محل كرومر، موظف ملىء بالإرادة القوية وأكثر استعداداً من سلفه لأن يترك المصريين يحكمون أنفسهم. وقد حاول جورست أن يحد من التدخل الأوروبى وأن يعيد للخديوى بعضاً من سلطاته. ولكن المناخ الأكثر ليبرالية الذى أقامه كانت له نتائج معاكسة لتوقعاته. وأثناء حكمه زادت المعارضة الوطنية. وهكذا عندما اقترح المعتمد قبول اقتراح شركة قناة السويس لمد التنازل المنصوص عليه فى البداية بتسع وتسعين سنة لمدة أربعين سنة أخرى، ثار الرأى العام. وفى عام ١٩١٠، قتل رئيس الوزراء القبطى بطرس غالى الذى كان معروفاً بتعاطفه مع بريطانيا، والذى أيد مبادرة جورست التى ساندها أيضا الخديوى. وعندما مات المعتمد من مرض عضال فى عام ١٩١٠، لم يكن قد نجح فى تنفيذ نواياه الطيبة فى تحسين الأوضاع فى مصر بصورة ما.

وقد حل محله اللورد كيتشنر، المنتصر فى الحملة المهدية، والذى عاد لأساليب كرومر وتشدد الاستعمار فى وصايته. ومن أهم القوانين التى شجعها كان هناك فى الوقت نفسه ما يسمى بـ «قانون الفدادين الخمسة»[٢١]. فالفلاحون الذين كانوا يمتلكون ٥ فدادين لم يكن من الممكن نزع ملكيتهم بسبب الديون. وكان هذا إجراء يلبى احتياجاً فى الجانب الأفقر من السكان، حتى وإن كان بالطبع لا يعدل من علاقات القوة بين مُلاك الأراضى الكبار والصغار. وعلى الرغم من عدم إيمانه بذلك، بدأ كيتشنر فى عام ١٩١٣ إصلاحاً دستوريا ينص على تأسيس جمعية تشريعية من ثمانين عضواً تقريباً، بعضهم منتخبون والبعض الآخر معينون. وهكذا أسس المجلس، ولكن سلطاته بقيت محدودة عمليا للغاية وبالتالى لم يحقق أى نتائج ملموسة، على الرغم من أنه نجح فى شغل الحكومة بسبب بعض المواقف الاستقلالية العلنية. وكانت هذه فرصة أكبر لبعض الوطنيين فى العمل على إسماع أصواتهم الاحتجاجية أكثر من كونها مجرد فترة من الإصلاح المؤسسى الفعلى. وعلاوة على ذلك، كانت نذر الحرب العالمية الأولى تقترب، وربما رسمت هذه الحرب الرهيبة تحولاً آخر فى التاريخ المصرى.

وفيما يتعلق بالاحتلال الاستعمارى البريطانى فإنه لابد من إعطاء حكم سلبى فى مجمله[٢٢]. فمن الناحية الاقتصادية، عمق من انحرافات النظام الإنتاجى

التى ظهرت فى العقود السابقة؛ حتى وإن كان تفضيل زراعة القطن يمكن أن نرجعه إلى حقبة محمد على، فإن الإنجليز وجدوا أن من المربح جدا تحويل الاقتصاد الزراعى المصرى إلى الزراعة الواحدة القطنية، التى كان إنتاجها له الأولوية بالقياس لأى زراعة أخرى. وبدأت الدورة التقليدية فى الاستغلال الاستعمارى. وكانت إنجلترا تفرض على الدولة الخاضعة توجيهاتها الاقتصادية، وكانت تستغل مواردها لمصلحتها وكانت، علاوة على ذلك، تحول الدولة المحتلة إلى سوق مثمر لبيع منتجاتها. وقد أصبحت مصر بالطبع أحد المنتجين العالميين الرئيسيين لخامات النسيج ولكن هذا كان له انعكاس سلبى على تطوير الزراعات الأخرى اللازمة للاكتفاء الذاتى الغذائى. وقد استمر التفاوت فى توزيع الثروة، إن لم يكن قد زاد عمقًا. وقدر أن ما يقرب من سدس الأرض المنزرعة كان ملكية خاصة للأسرة الملكية وحدها. وكانت الآلاف القليلة من العائلات التى كانت تمثل الجماعة الحاكمة القريبة من الخديوى (١٪ من السكان) تمتلك ٤٠٪ من ملكية الأراضى، بينما كان ٨٠٪ من المُلاك (الفلاحين الذين غالبًا ما كانوا لا يمتلكون أكثر من فدانين أو ثلاثة) يسيطرون بالكاد على ٢٥٪ من الأرض. وقد تحقق مع ذلك الاندماج المتزايد بين العنصرين الرئيسيين للطبقة العليا: فمن ناحية، كانت هناك النخبة العربية التى خرجت بصفة خاصة من النبلاء الريفيين، والتى وصلت شيئًا فشيئًا لاحتلال مواقع مهمة وعديدة فى المحافظات والإدارة والجيش؛ ومن الناحية الأخرى، كانت هناك الجماعة الحاكمة التركية - الشركسية، وقد اصطبغت هى نفسها بالصبغة العربية وأصبحت مرتبطة بصورة ما ارتباطًا وثيقًا بمصائر مصر. وكانت العملية طويلة على أى حال واستمرت طوال فترة ما بين الحربين العالميتين.

وقد أظهر الإنجليز احتقارًا عميقًا للمصريين الذين كانوا يعتبرونهم شعبًا متخلفًا وغير ناضج جينيا. ولهذا فإن الاستقلالية السياسية للوزراء والوزارات كانت محدودة جدا ولم يكن المصريون فى جوهر الأمر مسئولين حقا عن إدارة بلادهم. وكان المستشارون البريطانيون الموجودون فى كل الوزارات يملون على الوزراء السياسة الواجب اتباعها. وقد قمع الإنجليز النظام التعليمى عن عمد. ولو كان العديد من المصريين قد استفادوا من التعليم العالى، لاستطاعوا تطوير أفكار للاستقلال ووعيًا بالقمع

الاستعماري وهو ما كان سيدفعهم للمقاومة أو حتى للتمرد. ولهذا فإنه إذا كان قد حدث بعض التقدم المتواضع والانفتاح في مجال التعليم الأدنى والفني، الذي يهدف للوظائف الحديثة، فإنه لم يبذل أي جهد من قبل المحتلين لتشجيع التعليم الجامعي. وكان كرومر مقتنعًا بأن المصريين يمكن أن يصبحوا عمالاً متخصصين جيدين، ومزارعين ممتازين إذا ما وضعت تحت تصرفهم التكنولوچيا الضرورية، ولكن المهارة التكنولوچية ومسئوليات اتخاذ القرار كان يجب أن تظل بقوة في أيدي الأوروبيين. ولهذا فقد كان من غير المفيد العمل على تعليم الفلاحين، حتى وإن كان المعتمد يؤكد بحرص أنه يرغب في أن يتعلم الجميع القراءة والكتابة. وكان عدم الاكتراث إزاء التحرر الحقيقي للسكان المحليين هو السبب في السماح للأوروبيين بالتغلغل في المهن الحرة (الطباء والمحامين والمهندسين...) وإدارة الخدمات، مثل البريد أو وسائل النقل وقد وقف اليونانيون والإيطاليون بصفة خاصة إلى جانب الإنجليز، كمهنيين بالطبع، ولكن أيضًا كأصحاب محال وعمال؛ بل إن جاليتهم أصبحت على الترتيب الجالية الأجنبية الأولى والثانية من حيث الكثافة العددية[٢٣].

٢ – عرفت مصر تحت الاحتلال الإنجليزي نهضة ثقافية حقيقية، على الرغم من السلبية الكامنة في الإطار الاجتماعي والاقتصادي، أو ربما كرد فعل للاحتلال وقد قدمت تلك النهضة الأسس للهيمنة الثقافية والسياسية التي كان لابد أن تمارسها البلاد على العالم العربي في القرن العشرين. وكان ميلاد القومية، قبل كل شيء، عنصرًا حاسمًا في التاريخ السياسي المصري، وقد تشجعت الروح القومية، إن لم تكن قد استنفرت مباشرة، من الوعي بالتخلف التعليمي والمؤسسي والأزمة الأخلاقية التي تسبب فيها الاستعمار الإنجليزي، فكانت متعددة الوجوه، ولكن السياسة المصرية اكتسبت فيها بالتدريج طابعًا إسلاميًا متميزًا عن المحيط الإسلامي أكثر فأكثر كما حدث في الخيارات السياسية التالية لمصر – في العهد الليبرالي وبعد ذلك الجمهوري، من ناصر إلى مبارك.

وكانت مقدمة القومية التي لا ريب فيها هي التقدم في الثقافة التي لم تستطع إيقافها سياسات مثل سياسة كرومر. ومنذ عام ١٨٢٢، أيضًا تحت حكم محمد علي،

كانت قد افتتحت فى بولاق، أحد أحياء القاهرة، أول مطبعة مصرية. وقد خرج من مطبعة بولاق عدد هائل حقا من المطبوعات (يقدر بما يقرب من ٤٠ ألف كتاب فى بضعة عقود). وقد عرفت نصوص ثمينة من التراث القضائى والدينى والأدبى والإسلامى من خلال الطبعات الأولى من الطباعة، بالذات فى مصر ولم تنتشر فى العالم العربى فحسب بل فى أوروبا نفسها. وتحت حكم إسماعيل بدأت الصحافة اليومية تنتشر. وقد أسست الجريدة اليومية المصرية الرئيسية، والتى لاتزال تصدر حتى الآن، وهى «الأهرام» فى عام ١٨٧٥، قبل جريدة Corriere della Sera وقد وجد المثقفون السوريون الذين كانوا يهربون من المناخ القمعى والمعادى للتحرر فى الإمبراطورية العثمانية وطنهم الثانى فى مصر. وهكذا فعل أيضًا الأخوان تقلا، أول ناشرين لـ«الأهرام». وهناك سورى آخر، هو سليم النقاش الذى أسس فى عام ١٨٧٧ الجريدة الأسبوعية «جريدة مصر» (الجريدة المصرية). وهناك مسيحيان آخران جاءا من دمشق، هما نمر وصروف، اللذان أصدرا فى عام ١٨٩٠ دورية مهمة، هى «المقتطف»، التى جعلت من نفسها متحدثًا باسم المطالب الإصلاحية، علاوة على جريدة مهمة كذلك، هى «المقطم». وعلى الرغم من ضآلة نسبة الذين كانوا يعرفون القراءة والذين كانوا يستطيعون تقييم أى جريدة فإن هذه الحيوية فى النشر تشهد على أن المناخ الثقافى فى مصر كان فى تطور عميق. ولم تكن الصحافة المنشورة فى مصر، علاوة على ذلك، قاصرة على حدود البلاد، ولكنها أصبحت نقطة مرجعية للتعبير الثقافى والسياسى أيضًا لكل العالم العربى. وقد كان كرومر يحتقر الصحافة المصرية لأنه كان يعتقد أنها لم تكن تستطيع التأثير فى الرأى العام، حتى وإن كان يسمح لها بنوع من حرية التعبير، معتبرًا إياها صمامًا غير ضار للتنفيس عن الإحباطات والمطالب الشعبية. ومع ذلك فقد تطور الواقع ضد توقعاته.

وقد حقق التعليم العالى خطوات لا ريب فيها إلى الأمام، على الرغم من تضييق الإنجليز أو عدم اكتراثهم[٣٤]. وتحت حكم إسماعيل أيضًا، فى نوفمبر ١٨٦٧ سن قانون أساسى ينظم المدارس المدنية للدولة؛ وفى عام ١٨٧٠ أسست (دار الكتب)، وفى عام ١٨٧٢ أسست دار العلوم، وهى أشبه بـ «مدرسة عالية» مخصصة لتدريب معلمى

اللغة والثقافة والآداب العربية. وفى دار العلوم تأهلت أجيال من المثقفين المصريين الذين كانت لهم أدوار بارزة فى مراحل لاحقة من تاريخ البلاد، وقد احتوتها بعد ذلك الجامعة الحكومية. وفى عام ١٩٠٨ افتتحت أول جامعة وطنية بمنهج دراسى حديث. ولكنها كانت جامعة خاصة، كان يدرس فيها العديد من المدرسين الأجانب (ومن بينهم المستعربين الإيطاليين البارزين إنياتسيو جويدى وكارلو ناللينو). ولكى تكون هناك جامعة حكومية ربما تعين الانتظار حتى عام ١٩٢١: جامعة القاهرة التى سميت بعد ذلك جامعة الملك فؤاد(*)، والتى كانت تضم آنذاك سبع كليات : الآداب والعلوم والحقوق والهندسة والطب والزراعة والطب البيطرى والتجارة. وفى نهاية المطاف، جذبت هذه المؤسسات «العلمانية» أى الجديدة والمنفصلة عن التعليم الدينى التقليدى، عدداً متزايداً دائماً من الطلبة. وفى بعض الأحيان وصل المثقفون الإصلاحيون إلى الجامعات الحديثة بعد فترة دراسة فاشلة فى الأزهر : والمثال الدال على ذلك هو طه حسين (الذى سنعود للحديث عنه فى الفصل الثانى، الفقرة ٢، النقطة ١).

وفى حمية هذه المبادرات بدأ يترسخ وعى وطنى، يهدف للمطالبة بالوحدة واستقلال الوطن. وكانت الفكرة الوطنية بالطبع مستوردة من أوروبا التى كانت قد طورت إلى أقصى درجة، فى القرن العشرين بالذات، هذا النموذج الثقافى والسياسى. وللإشارة إلى هذا الكيان الجديد استخدم لفظ «وطن»، الذى كان فى الأصل يشير إلى الواقع القبلى، ولكنه كان يكتسب الآن كل خصائص اللفظ الجديد المحمل بالمعانى الحديثة. وكلمة «وطن» هى واحدة من الكلمات الثمان بالرئيسية التى أشار إليها أحد الأزهريين، وهو الشيخ المرصفى الذى سبق ذكره، فى عام ١٨٨١، على أنها أساسية فى المفردات والثقافة العربية المعاصرة، حتى وإن لم يأخذ بالضبط معنى «وطن» أو «أمة»(٣٥). وكان «الوطن» هو عنوان الدورية المنشورة منذ عام ١٨٧٧ وتظهر الكلمة فى عنوان عمل مسرحى لعبدالله النديم، كتب فى عام ١٨٩٠. ولكننا شهدنا فى عهد عرابى حزباً وطنيا

(*) تحولت الجامعة الأهلية إلى جامعة حكومية باسم الجامعة المصرية سنة ١٩٢٥ وليس سنة ١٩٢١، وقد تغير اسمها إلى جامعة فؤاد الأول ثم جامعة القاهرة (المراجع).

أو «الحزب الوطنى». ولكن الوعى الوطنى أصبح فاعلاً حقا على الصعيد التنظيمى فى بدايات القرن العشرين.

وكان مصطفى كامل[٣٦] قد درس القانون فى مدرسة الحقوق الفرنسية التى افتتحت فى القاهرة، وفى عام ١٨٩٤ حصل على الدبلوم من جامعة تولوز. وعلى الرغم من تعليمه الأوروبى، فقد طور شعوراً وطنيا مشتعلاً وكان رائداً للشخصية الوطنية المصرية مع مطلع القرن الجديد. وفى عام ١٩٠٠ أصدر جريدة يومية ناشطة، هى «اللواء»، وفى عام ١٩٠٧ أعاد تأسيس «الحزب الوطنى»(*) وكان الوقت مناسبًا لأن حدثًا خطيراً حدث فى أغسطس من عام ١٩٠٦ وأثار الرأى العام على نحو هائل. كانت مجموعة من الضباط الإنجليز، فى رحلة صيد فى الدلتا بالقرب من قرية دنشواى، أصابت رصاصة بندقية أحدهم بطريق الخطأ فلاحة، وأحاط بهم جمع غفير من الفلاحين الغاضبين، وقد أعقبت ذلك مشاجرة ومات إنجليزى بسبب الضرب الذى تعرض له(**). وعلى الرغم من أن الحادثة كان يمكن أن تظل فى إطارها المحدد، فقد كان رد فعل السلطات بالغ الشدة (ونذكر أن كرومر كان لايزال معتمداً) : ألقى القبض على أربعين من الفلاحين، وحكم على أربعة منهم الإعدام وحكم على أخرين بعقوبات ثقيلة بالسجن أو الجلد. وقد نفذت الأحكام على الملأ، لتكون عبرة للآخرين. ومن الواضح أن الاستياء الشعبى والوطنى، المجروح فى كبريائه من استبداد المستعمرين، كان بالغ الحدة، وعلى الرغم من أن الحادثة فى حد ذاتها، كما قلنا من قبل، يمكن السكوت عليها، إلا أنها غذت الاقتناع بضرورة المعارضة المنظمة للمحتلين.

وجعل مصطفى كامل نفسه متحدثًا باسم الطموح لطرد بريطانيا من مصر. وكان على مصر أن تستعيد استقلالها دون انتظار المساعدة الأجنبية، بقواها الذاتية فقط وكان مصطفى كامل يعتقد أن «الوطنية» ليست لها حدود من الدين أو الثروة أو اللغة :

(*) لا صلة للحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل سنة ١٩٠٧ بالحزب الوطنى الذى تأسس فى أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر إلا فى المسمى وبعض الأهداف المشتركة ، ومن هنا فلا يعتبر إنشاء حزب مصطفى كامل إعادة تأسيس للحزب القديم (المراجع) .

(**) الرواية المصرية للواقعة تؤكد أن الضابط الإنجليزى مات بسبب ضربة شمس (المراجع) .

فكل المصريين كان عليهم أن يشعروا بأنهم جزء من واقع أعلى، وهو الوطن. ولكن وطنية مصطفى كامل كانت مصرية صرفة وليست عربية : فقد كان بالفعل يعتبر العديد من السوريين واللبنانيين الموجودين فى القاهرة، وفى أماكن أخرى من البلاد، دخلاء ولم يكن مؤيدًا لهجرة عرب آخرين إلى مصر(*). وقد كانت، علاوة على ذلك، وطنية متشحة بالإسلام بقوة. وكان الإسلام الحقيقى، فى رؤية مصطفى كامل بالفعل، وطنية وعدالة ونشاطًا واتحادًا ومساواة وتسامحًا. ولم يكن من الممكن الفصل بين المطالبة بالاستقلال وتحقيق أسلوب حياة إسلامى حقيقى. وقد حمل هذا الاقتناع مصطفى كامل على التأكيد على ضرورة وجود الإمبراطورية العثمانية وهى الأثر الأخير لقوة الإسلام القديمة، وكان يتعين على مصر أن تنسج معها علاقة صداقة وثيقة.

ونحن لا نعلم ماذا كان سيصبح نفوذ البطل الوطنى لو لم يقض عليه الموت فى عام ١٩٠٨، وقد تجاوز الثلاثين من العمر بقليل؟ ولكن لم يكن هناك إجماع على شخصيته. فلم يكن شخص كالشيخ محمد عبده – المفكر المحدث الكبير الذى سنتحدث عنه بعد قليل – يثق فيه، وكان يعتبره دعائيا مخادعًا. وكان الأقباط أيضًا، وهم مسيحيو مصر يتشككون فيه، وكان وضع الأقباط – ولايزال – خاصا ويستحق هنا التأكيد عليه للمرة الأولى. «فالأقباط، بصرف النظر عن الخلافات الدينية، لا يمكن تمييزهم تقريبًا عن مواطنيهم المسلمين. وخاصة فى المناطق الزراعية – فتركيزهم الأكبر فى صعيد مصر – حيث نجد الحياة الاجتماعية للأقباط منظمة من خلال العادات والتقاليد المحلية والمقبولة تمامًا لدى المسلمين. وعلى الرغم من أن الأقباط يذهبون إلى الكنيسة بدلاً من المسجد فقد اقتسموا لزمن طويل مع المصريين الآخرين التقاليد المحافظة نفسها، التى تتضمن فصل النساء الختان والزواج والطقوس الجنائزية وقواعد العادات والممارسات المتعلقة بالميراث، إلى آخره. وفى تقريره عن مصر قال السير چون بورينج أن «الأقباط

(*) موقف مصطفى كامل والحزب الوطنى من بعض الشوام لم يكن موقفًا ضد الهجرة لكنه كان نابعًا من أن أغلب هؤلاء الشوام كانوا معارضين للدولة العثمانية التى كان يعتبر الانتماء إليها والارتباط بها طريقًا لخلاص مصر من المستعمر (المراجع) .

مشرفون وكتبة ومحاسبون ومهندسون وموظفون، أى أنهم باختصار الرجال المثقفون فى البلاد»[٣٧]. وعلى الرغم من هذا كانوا يحتجون بأنهم مهمشون وأنهم يعتبرون مواطنين من الدرجة الثانية. وقد عقدت مؤتمرات للمطالبة بدور وحقوق الأقلية المسيحية، ورد عليها المسلمون فى الوقت نفسه بالتحزب نفسه. ولاتزال الخصومات بين الطائفتين الدينيتين، على الرغم من التفاوت العددى (المسلمون أغلبية ساحقة، ما يقرب من ٩٠٪ من السكان)، أو ربما بسبب هذا بالذات، لا تزال حية حتى الآن كما سنرى فى اللحظة المناسبة.

وقد ترك موت مصطفى كامل المبكر المجال مفتوحًا لتنظيمات أخرى ذات توجه وطنى، كانت مع ذلك أقل تأثيرًا وأقل تغلغلاً فى النسيج الاجتماعى من تنظيمه. وفى نفس عام ١٩٠٧ الذى ولد فيه الحرب الوطنى، ظهر تشكيلان آخران : حزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية. وحزب الأمة مرتبط بشخصية أحمد لطفى السيد المرموقة. وقد تأهل تأهيلاً قانونيا، وأمضى عدة سنوات فى الوظائف الحكومية، قبل أن يكرس نفسه للصحافة والنشاط السياسى. وأسس جريدة «الجريدة» التى أصبحت المعبرة عن توجه حزب الأمة. وقد كانت وطنية هذا التنظيم قطعًا علمانية ولم تكن تظهر أى ميل إسلامى. وكانت تبرهن بالطبع على اعتدالها فى العلاقة بين الأديان: فالاستقلال كان لابد أن يتم بوسائل سياسية، بتأهيل طبقة جديدة وبتعليم الشعب وليس من خلال الكفاح مثل حركة مصطفى كامل. وقد توقفت "الجريدة" عن الصدور فى عام ١٩١٥ ومعها أيضًا توقف نشاط حزب الأمة. ولكن ظهر هناك زعيم وطنى علمانى آخر، سنتحدث عنه بعد قليل، هو سعد زغلول. وأما حزب الإصلاح، الذى أسسه الشيخ على يوسف، فقد كان ذا ميول إسلامية هو الآخر. وقد كان هذا الحزب يساند مواقف الخديوى عباس الثانى، الذى أشرنا إلى طموحاته الاستقلالية الحالمه والموالية للعثمانيين فى الوقت ذاته. وكان لحزب الإصلاح أيضًا جريدة خاصة به، وهى جريدة «المؤيد» التى كانت تروج لوطنية مصرية - إسلامية لا تخلو من سمات تحديثية[٣٨].

وكانت هذه السمات بالذات هى التى اكتسبت فى نهاية القرن الـ١٩ تنظيماً نظريا واضحًا من خلال شخصيات مهمة فى التاريخ الدينى. وكان ميلاد الحركة السلفية بين القرنين التاسع عشر والعشرين بالفعل لحظة ذات أهمية كبيرة لتطور الإصلاح الإسلامى، ليس فى مصر فحسب لكن فى العالمين العربى والإسلامى فقد انتشرت السلفية سريعًا وقدمت الأساس النظرى بصفة خاصة لتطور الحركات الإصلاحية الإسلامية فى القرن العشرين (والتى غالبًا ما صبغت رسالتها مع ذلك بصبغة راديكالية تتجاوز مقاصد مؤسسيها). وكان جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده أول شخصيتين بارزتين فيها. وكانت هذه الشخصيات موضع خلاف، وخاصة الأفغانى، وقد ذكرت بشأنهما آراء متضاربة تتراوح بين التمجيد المطلق[٣٩] والنقد المتحيز (فى رأيى) الذى يصفهما بالإبهام وعدم الصراحة[٤٠].

وكان الأفغانى بالتأكيد شخصية فريدة : فهو من أصل إيرانى، وربما شيعى، وكان فى الأساس محرضًا على الثورة وثوريا يطمح لتجديد الحركة الإسلامية والمطالبة بأن يكون للإسلام دور على ساحة السياسة العالمية. وكان على وعى بضرورة جعل الإسلام والثقافة الإسلامية قادرين على تحمل المواجهة مع الحداثة والعلمية الغربيتين، ولكنه كان يعتقد أن بوسعه أن يفعل ذلك باستعادة الروح الأصلية للحضارة الإسلامية، روح «السلف»، و «القدماء»، والأجيال الأولى لصحابة النبى (ﷺ) التى نجحت فى تحقيق حكم الله عبر التاريخ. أى أن الأفغانى كان محافظًا ولكنه يريد انطلاق الإسلام فى الحداثة. ولم يكن بالطبع منظرًا ولكنه كان رجلاً عمليا. وكان يمتلك رؤية واسعة للأشياء وضرورة العودة للسلف فى تلك الفترة التاريخية الخاصة؛ وتكمن المستجدات فى فكره ورسالته التربوية فى أن «مركز اهتمامه لم يعد فى الإسلام لكونه دينًا ولكن فى الإسلام بوصفه حضارة. وإن هدف الأعمال البشرية ليس مجرد خدمة الله، ولكنه خلق حضارة إنسانية مزدهرة فى كل مكوناتها. وفكرة «الحضارة» هى بلا شك واحدة من الأفكار التى تحمل بذور التطور فى المستقبل فى أوروبا القرن التاسع عشر، ومن خلال الأفغانى بصفة خاصة تغلغلت تلك الأفكار فى العالم الإسلامى»[٤١]. ويبين الإسهام الذى قدمه الإسلام للحضارة العالمية فى القرون الماضية أن الغرب لم يتجاوزه بوصفه دينًا أو مذهبًا.

وبالتالى فإن واجب المسلم هو الكفاح من أجل عودة الحضارة الإسلامية لازدهارها القديم. ولتحقيق هذه الغاية، لا غنى عن وحدة الشعوب الإسلامية؛ وكان الأفغانى يحلم بأن مؤتمراً للزعماء الإسلاميين يعقد فى إسطنبول سينجح فى إحياء الروح الوحدوية.

وكانت شخصية محمد عبده أكثر تعقيداً ومتعددة الوجوه من الناحية النظرية. وقد تعلم محمد عبده فى الأزهر وتعرض بشدة للتأثير الأخلاقى للأفغانى. وأصبح رئيساً لتحرير «الجريدة الرسمية» المصرية، ولكن بسبب تعاطفه مع الثورة العرابية (على الرغم من أنه لم يتفق مع تطرفها وكان مؤيداً بصفة عامة للحوار مع الإنجليز) فقد نفى إلى خارج البلاد. وفى باريس قابل الأفغانى من جديد ونشرا معًا لفترة قصيرة دورية هى "العروة الوثقى"، التى كانت منبراً للأفكار السلفية وانتشرت على نطاق واسع فى العالم العربى. وبعد أن عاد إلى مصر فى عام ١٨٨٨، عين مفتياً للدولة. وهو منصب احتفظ به حتى وفاته فى عام ١٩٠٥. وقد أجتهد بنشاط كبير فى إصلاح جامعة الأزهر، علاوة على المحاكم، اقتناعًا منه بأن التعليم والعدالة هما دعامتا الإصلاح والحكم السليم. وكانت مداخلته بشأن النظام الجامعى والقضائى مستمرة ومهمة.

ولم يكتب محمد عبده كثيراً، ولكن كل أعماله كانت فعالة بصورة خاصة. وفى سيرته الذاتية، عرض كيف يسعى لأهدافه : «فى المقام الأول، تحرير الفكر من أغلال التقليد التابع للماضى وفهم الدين كما كان مفهوماً لدى السلف، قبل أن يظهر الخلاف؛ وبالتالى لابد فى اكتساب المعرفة الدينية من العودة إلى المصادر وتقييمها من منظور العقل البشرى الذى خلقه الله بهدف تجنب أى تجاوز أو تحريف فى الدين، حتى تتحقق حكمة الله والحفاظ على نظام العالم الإنسانى؛ وأخيراً يبين أن الدين، عندما ننظر إليه فى هذا الضوء، صديق للعلم ويحض الإنسان على التأمل فى أسرار الوجود، مع تحذيره لاحترام الحقائق الأبدية والاعتماد عليها فى حياته وفى سلوكه الأخلاقى»[٤٢]. ولذا فإن الأمر يتعلق، فى أوج الروح السلفية، بتجديد الإسلام من ناحية العلم والأخذ من مصادره الأولية. وكان الافتراض الأولى لهذا الإعلان عن المقاصد أن عقلانية الإسلام مؤسسة فى القرآن نفسه، كما نقرأ، لكن لم يطلب التسليم به لمجرد أنه جاء كوحى ولكنه أقام الدعوى والبرهان على صحة العقيدة وناقش مذاهب المخالفين ورد عليها

بالحجة وخاطب العقل، واستنهض الفكر، وعرض نظام الأكوان وما فيها من الإحكام والإتقان على أنظار العقول، وطالبها بالإمعان فيها لتتصل بذلك إلى اليقين بصحة ما ادعاه ودعا إليه (كما سنرى فى الفصل الثانى، الفقرة ٢، النقطة ١).

وكان محمد عبده من بين أوائل المؤيدين، فى العالم العربى والإسلامى المعاصر[٤٣]، لاستعادة آراء المعتزلة الدينية. ومن هذا المنظور، على الأقل فى الطبعات الأولى من رسالة التوحيد، كان محمد عبده يوافق على مذهب القرآن المخلوق (القرآن ليس كلمة من جوهر الله نفسه)[٤٤] الاختيار البشرى الحر. وعلى الرغم من أن نظرية القرآن المخلوق التى لا تروق للتقليديين خاصة، قد أسقطت فى صمت، فإننا نستطيع أن نقرأ حتى الآن فى الكتاب، الدفاع عن الاستقلال والحرية الإنسانية فى العمل بالقياس إلى القدر الإلهى، والدفاع عن الاستقلالية واستقلال الطبيعة المادية طبقًا لمبدأ السببية.

ونظرًا لواقعية محمد عبده وعقلانيته فقد ثارت الشكوك لدى كرومر - على سبيل المثال - فى أنه «لا أدرى»، فإننا نقرأ فى أعماله آراء واضحة تحد من قدرات العقل، مع الدفاع الشديد عن حرية التفكير: إن الإسلام يحرر العقل من كل قيوده ويحرره من التقليد الأعمى الخانع، ليعيد إليه المجال الذى يستطيع أن يقرر فيه طبقًا لحكمه وحكمته؛ ومع ذلك فإن العقل يجب أن ينحنى أمام الله فقط وأن يتوقف عند الحدود التى وضعها الدين، على الرغم من أنه، داخل هذه الحدود، لا توجد حواجز أمام نشاطه»[٤٥]. وإذا كان محمد عبده حقا لا أدريا، فإنه يمكن القول بأن مصيره كان يدعو إلى السخرية تمامًا : فقد أصبح بالفعل زعيم الفكر الإصلاحى الإسلامى وعلم عددًا كبيرًا من العرب والمسلمين استعادة الثقة فى تقاليدهم الدينية. فقد انتشرت السلفية بالفعل فى سوريا كما حدث فى الجزائر ووصلت حتى الهند.

وكان محمد عبده مثل الأفغانى مقتنعًا بأن الإسلام «حضارة» بالمعنى الكامل والشامل للكلمة وكتب كتابًا جدليا، هو «الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية» للمطالبة بفاعليته وتوجهه التقدمى. وقد طرح مشكلة الجدلية بين قوانين الله، المنزلة بالوحى، وقوانين الإنسان، المكتشفة من خلال العلم. وقد حلها قائلاً إن الحضارة الحقيقية تتمشى مع الإسلام؛ فى حين أننا نرى [لدى جدلى مثل محمد فريد وجدى، مؤلف كتاب عن الحضارة والإسلام]

تغيراً طفيفاً فى النبرة والتأكيد، والاستنتاج أن الإسلام الحقيقى متفق مع الحضارة»[٤٦]. وهذا التمييز يرسم، فى الفكر الإسلامى العاصر، ميلاً مزدوجًا فيما يتعلق بالحداثة، وهو ميل سيظل قائمًا فى العقود التالية بعد محمد عبده : ميل إصلاحى استهدف أسلمة الحداثة، أى إعادة الحداثة إلى حوض الإسلام مع التأكيد على أن الإسلام دين ومذهب بوسعه تماماً فهم واستيعاب الجديد؛ والميل الآخر تحديثى وعلمانى، استهدف تحديث الإسلام، أى تحديد وظيفة الدين عمليا فى المجال الروحى والدفين للضمير. وكان محمد عبده يؤيد النظرية الأولى، وهى نظرية أسلمة الحداثة: فقد كان يقبل الحداثة والعلم بحماس، ولكنه كان يعتقد أنهما ليسا متفقين فحسب، بل إنهما من روافد العقلانية الإسلامية.

وقد تلقى الكثير من تلاميذ محمد عبده المباشرين تقريبًا العناصر المجددة من الناحية العقلانية والعلمية فى فكره، وكانوا مصلحين نشطين، على الأقل على صعيد الأفكار.

فقد نشر قاسم أمين، بين عامى ١٨٩٩ و ١٩٠٠ كتابين أحدثا ضجة كبيرة: «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة». وهما من أول الكتب فى العالم العربى التى تطالب بانتظام بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة فى المجتمع وتحرير النساء من الدور التابع فى الأسرة وفى العمل[٤٧]. وكانت الحركة النسائية المصرية مبكرة ونشطة نسبيا (كما سنرى فى الفصل الثانى، الفقرة ٢، النقطة ١).

وكان أحمد لطفى السيد، الذى سبق ذكره من قبل، تلميذًا آخر لمحمد عبده، وقد قاده توجهه الليبرالى والتحررى بصورة قاطعة إلى تمجيد الحرية كحق أول للفرد ومطلب حضارى رئيسى. وفى الوقت نفسه، شجب تجاوزات نفسه السيطرة الحكومية وأعرب عن أمله فى الحد الأدنى لتدخل الدولة فى الشئون الجارية وكان يرى أن إن مذهب الحرية فى رأى مؤيديه، ينص فى مبدأه نفسه، على أن المجتمع فى البلاد الحرة والحكومة فى مصر، يجب ألا يضحيا بالحرية وبمصالح الأفراد من أجل حرية الجماعة أو الحكومة فى مجال الشئون العامة. ويتطلب هذا المذهب، فى المبدأ نفسه ألا تكون

للحكومة سلطات إلا أن يكون هذا ضروريا، أى فى ثلاثة قطاعات : الأمن العام والعدل والدفاع عن الوطن. ولابد لكل القطاعات والمصالح الأخرى أن تعتمد على التنظيم التلقائى للأفراد وتجمعاتهم الحرة»[٤٨]. وكان لطفى السيد وطنيا، كما قلنا، وأكثر اعتدالاً من مصطفى كامل، ولكنه كان حساسًا للوطنية المصرية مثله، أكثر من حساسيته لقومية عربية محتملة. وكان مسلمًا، ولكن بأفكار علمانية إلى حد كبير. ولكن علمانية قاسم أمين أو لطفى السيد لم تكن النتيجة الوحيدة للتوجه العقلانى لمحمد عبده، فربما كان أشهر تلاميذه، أو الذين تعرضوا لتأثيره على أى حال، السورى رشيد رضا، الذى عاش الجانب الأكبر من حياته فى مصر، وفسر السلفية، على العكس من ذلك، على أساس دينى واضح ثم محافظ فى نهاية المطاف. وبما أنه كان من بين الشخصيات البارزة فى النقاش حول الخلافة فى العشرينيات من القرن الماضى، فإننا سنتحدث عنه باستفاضة فيما بعد.

٣ – عند انفجار الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤، استدعى كيتشنر على الفور إلى لندن ليتولى منصب وزير الحربية، بينما تولى الإدارة الجارية فى مصر فى البداية أحد المستشارين وبعد ذلك السير هنرى ماكماهون لفترة قصيرة. وقد ظهرت مشكلة وضع البلاد على الفور، حيث إن مصر كان عليها أن تقف ضد الحلفاء لكونها لاتزال رسميا جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. ومن المؤكد أن الخديوى عباس الثانى لم يكن سيتقبل هذا القصور. وفى لندن كان هناك حزب يؤيد ضم مصر، ولكن دواعى اللياقة الدبلوماسية والسياسية (حتى مع تصور عدم استعداء العرب الذين كانوا عادة معادين للباب العالى وبالتالى حلفاء محتملين ثمناء) نصحت بالسعى لإعلان الحماية. وبينما كان الخديوى موجودًا يراوغ فى إسطنبول، ولم يقرر بعد ما إذا كان سيعود أو لا إلى الوطن، قام الإنجليز بسرعة بإعلان تنحيته، وعينوا عمه حسين كامل للقيادة الشكلية للبلاد، بلقب سلطان وليس خديوى، وعلى الفور، أعلنت الحكومة المصرية أنها لن تساعد أو تشجع أعداء بريطانيا بأى حال من الأحوال. وقد طرد الأتراك نهائيًا من مصر، وأنهيت العلاقة مع تركيا على الصعيد القانونى، وطويت دفعة واحدة صفحة من التاريخ استمرت أربعة قرون. وكانت الحماية على مصر أساسية للخطط العسكرية الإنجليزية؛

سواء لأنها كانت تسمح بالإبقاء على أقصر طريق بحرى للاتصال مع الهند مفتوحاً، أو لأنها كانت تمثل رأس جسر لضرب جوانب الإمبراطورية العثمانية، حليفة الألمان والنمساويين. وقد ساندت السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط بالفعل المطالب الوطنية العربية ومن هنا جاء استخدام حرب العصابات العربية لتوظيفها ضد الأتراك. وكان شريف مكة الشريف حسين، زعيم الهاشميين، والذى ينحدر نسله مباشرة من النبى محمد (ﷺ)، وابناه عبدالله وفيصل، والذى يرغبون فى أن يعترف بهم ليس كمجرد ملوك لكل الجزيرة العربية (محيطين بذلك طموحات عائلة سعود القوية التى كانت تتنافس معهم من نجد)، ولكن كملوك لكل الشرق الأوسط العربى، الذى كان يجب أن يوحد تحت رايتهم وينتزع من السيطرة العثمانية. والحقيقة هى أن الرؤية الهاشمية كانت على أساس عائلى أكثر من توجهها لقضية القومية العربية؛ ولكن حتى إذا كان المحرك الأول أقل نبلاً، فإن الهدف كان على أى حال هو العمل على بعث دولة عربية موحدة فى قلب الأراضى الإسلامية. وقد كان الاتفاق بين الهاشميين فى مكة والإنجليز مثمراً وبفضل المساندة المالية لبريطانيا (ويكفى أن نذكر مغامرات لورنس العرب الشهير)، أعطى العرب إسهاماً حاسماً للعمليات العسكرية للحلفاء فى الشرق الأوسط. فنجحت القوات البريطانية، بقيادة الجنرال اللنبى، فى حملة ١٩١٦ – ١٩١٧ فى الوصول إلى دمشق. ولكن كان لابد من إحباط الطموحات العربية. وكانت بريطانيا وفرنسا قد قررتا، باتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦، بعد انتهاء الحرب، اقتسام المنطقة العربية وتحويلها إلى مناطق نفوذ. وقد تحقق التقسيم بالفعل بنظام الانتدابات، وهى أشكال من الحماية كانت تخفى المقاصد الاستعمارية : فأصبحت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى؛ وفلسطين والعراق تحت الانتداب الإنجليزى. وبالتالى فقد منحت المساعدة العربية مجاناً ولم يكن الخداع الذى تمت ممارسته ضدهم هو السبب الأخير الذى يفسر العداء التالى للعرب تجاه أوروبا (والذى زاد مع الإعلان الذى أعلن فيه وزير الخارجية البريطانى اللورد بلفور، فى الوقت نفسه، المساندة الإنجليزية لعودة الصهاينة إلى فلسطين وإنشاء وطن قومى يهودى فيها، وهى مقدمة الصراع العربى – الإسرائيلى الدموى التالى)[٤٩].

لم يكن لمصر دور مباشر فى الأحداث الحربية التى أدت إلى الهزيمة التركية؛ ولكنها كانت متورطة فيها بطريقة غير مباشرة وبصورة حاسمة. فقد اتضحت ضرورة البنى التحتية والاقتصاد المصرى بالفعل لمساندة المجهود الحربى الإنجليزى. وقد فرض المحتلون الأحكام العرفية وصادروا الأراضى والمبانى واستغلوا الإنتاجية الزراعية الكبيرة لمصر. وقد وجهت المنتجات الغذائية خاصة وحيوانات النقل، وكذلك العمل الإجبارى لعمال وفلاحين من السكان المحليين لدعم القوات البريطانية. وقد لخص ريتشموند النتائج بوضوح: «فى أثناء الحرب العالمية الأولى لم تعرف مصر أبداً ندرة الطعام. ولكن محصول عام ١٩١٧ كان ضئيلاً بصورة خاصة، مما دفع الحكومة لتفعيل القيود التى لم تكن لها فعالية حتى ذلك الحين على مساحة الأرض المزروعة بالقطن. ولكن خوفًا من الإضرار بمصالح مُلاك الأراضى، لم تطبق الأحكام العرفية، وهكذا زادت النسبة المئوية من الأراضى المخصصة لزراعة الحبوب قليلاً جدا. وقد وجد مُلاك الأراضى طريقة لتجنب مصادرة مخازنهم، وهكذا وقع عبء تزويد الجيش بالطعام والعلف بصورة ثقيلة على أكتاف الفلاحين. وقد لبيت الاحتياجات عن طريق المصادرات، وأخذت الكميات المطلوبة دون اعتبار لإحتياجات الفلاحين. وكانت المدفوعات غير منتظمة ومتأخرة فى معظم الأحيان؛ وكانت الأسعار أقل من أسعار السوق»(٥٠).

وبالتالى فإن الرأى العام المصرى، الذى كان أيضًا فى البداية قد نظر بتعاطف إلى مساندة بريطانيا، وقبل الحماية بهدوء نسبى، غيَّر فى النهاية اتجاهه، وأظهر عداءه الصريح أكثر فأكثر للتضحيات التى لن تجنى منها مصر أى فائدة(٥١). وجدير بالذكر أن هذا بالضبط هو تطور موقف زعيم الوطنية الجديد، سعد زغلول. كان زغلول ينتمى لجيل محمد عبده (فقد ولد فى عام ١٨٥٧ أو فى عام ١٨٦٠) وقد جمع خبرة كبيرة، بعد أن تجاوز سن الشباب. وفى عام ١٨٩٢، أصبح قاضيًا وعبر على الفور عن تعاطفه مع الأفكار التحديثية لمحمد عبده وقاسم أمين. وفى أعقاب زواجه ومن خلال المصاهرة انخرط سعد زغلول فى النخبة التى تحيط بالخديوى، وتمتع زغلول بتقدير كرومر وبدأ عمله السياسى. تعين وزيرًا للتعليم من عام ١٩٠٦ إلى عام ١٩١٠، وبعد ذلك وزيرًا للعدل ونائبًا لرئيس المجلس التشريعى الذى أنشأه كيتشنر. وكان وطنيا متشددًا،

ولكن عقب تفجر الحرب، اعتقد أن مساندة بريطانيا ستعود بمكاسب أكبر من عرقلتها، بهدف الحصول على أسلحة تكون تحت تصرفه من أجل المطالب الاستقلالية في نهاية الحرب. وقد جاءت فرصته، وفرصة الوطنيين، بالفعل، بمجرد انتهاء الأعمال الحربية.

وفى عام ١٩١٧ تكونت لجنة للإصلاح الدستورى. وكان قد أعد مشروع للهيكل البرلمانى وللحكومة التى يسيطر فيها المستشارون البريطانيون على الوزراء المصريين، وكانت هناك امتيازات للجاليات الأجنبية فى مصر على حساب المحليين. وقد أغضب هذا الوطنيين. وبعد كل شىء، وبمجرد انتهاء الحرب، عاد يتردد فى لندن صوت التشدد الذى يؤكد على ضرورة ضم مصر بالكامل للإمبراطورية البريطانية. ولكن هذا كان يتصادم مع الإرادة القوية للرئيس الأمريكى ودرو ويلسون، الذى كان قد أكد على ضرورة احترام الطموحات الوطنية للشعوب المحررة من سيطرة الإمبراطوريات البائدة (العثمانية، والنمساوية والمجرية والروسية) فى النقاط الأربع عشرة الشهيرة، التى أعلنت فى يناير ١٩١٨، وكانت لها أهمية حاسمة فى قرارات مؤتمر السلام فى فرساى.

وهكذا، وفى الأيام الأولى التالية مباشرة لهدنة ١١ نوفمبر ١٩١٨، قاد سعد زغلول «وفداً» لزيارة الجنرال المقيم آنذاك، السير ريجينالد وينجيت بهدف معلن هو طلب الاستقلال الكامل لمصر. وقد شارك فى الوفد - الذى اتخذ بعد ذلك كاسم لأهم حزب وطنى مصرى - علاوة على أحمد لطفى السيد المعروف، شخصيات أصبح لها فيما بعد دور كبير فى التاريخ المصرى، مثل إسماعيل صدقى ومحمد محمود. وكانت مبادرة زغلول، علاوة على ذلك، مدعومة من رئيس الوزراء رشدى باشا. ولم يكن وينجيت معارضاً للحوار مبدئيا، حتى أنه ذهب شخصيا إلى لندن للمطالبة بالاستماع إلى الوفد المصرى. ولكن وزير الخارجية الإنجليزى، اللورد بلفور ونائبه كورزون اعترضا برفض قاطع، بل إن زغلول وممثلين آخرين من الوفد اعتقلوا فى ٨ مارس ١٩١٩ ورحلوا إلى مالطة.

ثارت مصر، وتفجرت فى كل البلاد مظاهرات عنيفة مع مصادمات ومشاجرات وسقط العديد من القتلى. وقد ذكرت انتفاضة عام ١٩١٩ فيما بعد - حتى من قبل ناصر، على سبيل المثال - كثورة حقيقية، أكثر من الحركة العراقية، وقدمت للحركة الوطنية أسطورة التأسيس التى كانت تفتقر إليها. وكان الوعى بالهوية الوطنية يثار للمرة الأولى بصورة عامة، ليشمل كل الشعب. وقد أقيل وينجيت وبعث مكانه الچنرال اللنبى، المنتصر فى حملة فلسطين فى ١٩١٦ - ١٩١٧ : فكان يلقب بـ«الثورة»، وكان يعد بأن يكون الرجل المناسب لاستعادة زمام الموقف. وقد نجح فى هذا ولكنه عمل على عودة زغلول من المنفى، لإدراكه فى الوقت نفسه بالمكانة التى كان يتمتع بها.

وبعد استقباله من جديد فى وطنه كمنتصر، استطاع زغلول أن يذهب إلى باريس، لمؤتمر السلام، لتقديم المطالب المصرية. ولكنه قوبل بالتجاهل، لأن الرئيس ويلسون والولايات المتحدة اعترفا أيضًا فى ١٩ أبريل بالحماية الإنجليزية على مصر، مخالفين مرة أخرى (ولم تكن هذه هى المرة الأولى ولن تكون الأخيرة) مبادئ النقاط الأربع عشرة، التى بقيت عند مستوى النوايا الطيبة. ولكن بريطانيا كانت قلقة من المسار الذى اتخذته الأحداث، وقررت أن ترسل إلى مصر بعثة دبلوماسية بقيادة اللورد ميلنر. وقد عملت لجنة ميلنر بين ديسمبر ١٩١٩ ومارس ١٩٢٠، وقابلت أيضًا ممثلى الحركة الوطنية المصرية، واختتمت أعمالها بالتوصية بإلغاء الحماية.

ومع ذلك لم تكن هناك فى لندن النية للتخلى عن السيطرة على البلاد، بينما كانت تتواصل الاضطرابات والمظاهرات، حتى أنها أتخذت طابعًا مستمرا. حتى إن رئيس الوزراء الجديد عدلى يكن باشا، وهو من أصل تركى شركسى، كان مستعدا لتسوية مع بريطانيا، التى لم تكن مستعدة لمنح أى شىء جوهرى، ولذا فإن محاولاته لم تلق تأييداً واتخذ منها الرأى العام المصرى، الذى اهتز أكثر من الرياح الوطنية موقفًا سلبيًا. وظهرت مرة أخرى المعارضة القديمة بين الطبقة الحاكمة التركية، الميالة لقبول السيطرة الأجنبية والشعب المصرى الذى أصبح الآن مدركًا لحقوقه : فمن ناحية، كان هناك عدلى، ومن الناحية الأخرى زغلول الذى كان يؤكد أنه يعيد تجسيد شخصية عرابى.

وكان زغلول يمثل بالطبع خطراً على المصالح البريطانية؛ حتى إنه فى ديسمبر ١٩٢١، اعتقل مرة أخرى ونفى، مع اثنين من النجوم الصاعدة فى الوفد، مصطفى النحاس، تلميذه، والقبطى مكرم عبيد باشا. ولكنه عاد إلى مصر بعد ذلك بعامين فقط.

كان اللنبى على وعى بأن الموقف تدهور بصورة لا يمكن تداركها وكان يمكن أن يفلت من يده مما يهدد بصورة خطيرة المصالح البريطانية فى المنطقة. ولذا فقد ذهب إلى لندن، لرئيس الوزراء لويد چورچ، وهدد بتقديم استقالتها إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مرض لكلا الطرفين. وقد تنازل لويد چورچ واتفق اللنبى ورئيس الوزراء المصرى الجديد عبد الخالق ثروت فى ٢٢ يناير ١٩٢٢ على إعلان من جانب واحد تمنح فيه بريطانيا الاستقلال لمصر تصريح ٢٨ فبراير. وأصبحت مصر مملكة، وحمل التاج أحمد فؤاد شقيق السلطان حسين كامل الذى خلفه فى عام ١٩١٧. وكانت بريطانيا تحتفظ لنفسها :

١ - بأن تحمى كيفما ترى أمن الاتصالات الإمبراطورية، التى كانت تجعل من مصر، كما ذكرنا من قبل، نقطة مهمة، وكانت تتضمن السيطرة المطلقة على قناة السويس.

٢ - بأن تدافع عن مصر ضد الاعتداءات والتدخلات الأجنبية، مما يستتبع معه أن يظل الجيش المصرى والشرطة المصرية، من الناحية الجوهرية، تحت السيطرة الإنجليزية.

٣ - بأن تحمى المصالح الأجنبية فى مصر.

٤ - بأن تحتفظ بامتلاك السودان.

وكما هو واضح، فإن الأمر كان يتعلق باستقلال باهظ الثمن ومنقوص. وحتى إذا كانت مصر تبدو شكلياً (ولكن شكلياً فقط!) سيدة مصيرها فى السياسة الداخلية، فإن تحركاتها فى السياسة الخارجية كانت ممنوعة بصورة خطيرة أيضًا، من الناحية القانونية، وكان الإنجليز يحتفظون بوجود عسكرى حاسم، مع احتمال قلب المملكة الهشة بمجرد أن تفرض الظروف ذلك. وكان لابد أن يظهر التناقض سريعًا، ولكن البلاد كانت تدخل فى الوقت نفسه فى المرحلة الملكية.

الفصل الثانى

مصر الملكية (١٩٢٢ - ١٩٥٢)

مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٩)

١ - ترك إعلان الاستقلال من جانب واحد فى عام ١٩٢٢ مشكلات مفتوحة أكثر من التى حلها، ليس فقط لأن مصر، كما قلنا، ظلت فى النهاية دولة ذات سيادة منقوصة. ولكن أيضًا لأن الاستقلال لم يكن يسهل، بل كان يثقل كاهل العلاقات المتبادلة بين القوى السياسية فى الميدان. كانت هذه القوى ثلاثًا : بريطانيا والملك فؤاد والوفد. وكان عليهم أن يكونوا ثلاثة أقطاب فى صراع مستمر وفى تناقض.

فى المقام الأول بريطانيا. كانت الحكومة البريطانية فى الظاهر فقط قد تخلت عن السيطرة الاستعمارية على مصر. فكانت البلاد مهمة جدا بالنسبة للمصالح الإمبراطورية البريطانية، بفضل قناة السويس وأهميتها الاستراتيجية. وبالتالى فإن بريطانيا لم تكن تحتفظ فقط بسيطرة كاملة على الجيش والشرطة (القائد الأعلى للجيش، السردار، كان إنجليزيا)، ولكنها كانت تطالب بالإشراف أيضًا على السياسة الخارجية المصرية. وبقيت لائحة قناة السويس مشكلة مفتوحة وكان البريطانيون يحاولون فى العديد من المناسبات الوصول إلى حل للخلاف لصالحهم، ولكنهم اصطدموا باستمرار بالمعارضة القوية للوفد. وهكذا، ولسنوات طويلة حتى عام ١٩٣٦، بقيت قضية القناة شوكة فى جانب العلاقات المصرية - البريطانية. وكانت حكومة لندن تعلم أن الوفد هو عدوها الرئيسى، لأنه يمثل الوطنية المصرية ويتمتع بمساندة شعبية كبيرة. ولهذا فقد اجتهدت فى العديد من المناسبات لتشجيع سياسة الملك الاستبدادية المناهضة للوفد.

ولكنها فى مناسبات أخرى، على سبيل المثال، فى عهد الانتخابات العامة فى عام ١٩٢٦ وعام ١٩٢٩ رأت بعين الرضا انتصار الوفد على أمل أن يشجع ذلك قيام حكومة مستقرة وقوية ومدعومة من الشعب تستطيع أن تخوض المباحثات التى تهدف لتأكيد الوضع البريطانى المميز فى مصر.

وعلاوة على القناة، كانت هناك عقدة أخرى فى الخلاف وهى السودان، التى كانت بريطانيا تريد الاحتفاظ به فى جُعبتها الإمبريالية، بينما كان الوفد وخاصة زعيمه سعد زغلول يطالب به كجزء لا يتجزأ من الدولة المصرية، ولم يكن الملك أيضًا يضيع مناسبة للمطالبة به. ولذا فقد كان الموقف البريطانى، فى مجمله، متأرجحًا وانتهازيا.

وكان الملك فؤاد من جانبه عازمًا تمامًا على إدارة السلطة بصورة مطلقة وأن يكون الملك الحقيقى لمصر. وكان هدفه، الذى سعى إليه حتى وفاته فى عام ١٩٣٦، هو إقامة حكومة ولكى يفعل ذلك كان عليه أن يحجم سلطة الوفد ويحد منها، وهى السلطة التى كانت تحظى بالمساندة الحماسية للشعب والتى كانت تمثل فى الوقت نفسه – أكثر بكثير من بريطانيا – القطب الحقيقى البديل لسلطته. وكما سنرى، فإن الملك سيستغل مرات عديدة، الحق الذى يضمنه له الدستور فى حل البرلمان لكى يبعد الوفد بالذات عن الحكومة. وقد وجد هذا المخطط بعض المتعاطفين والمستعدين لمساندته، من بين الشخصيات ذات النفوذ فى السياسة المصرية، مثل محمد محمود، وبصفة أخص إسماعيل صدقى، وأيضًا من قوى سياسية انفصلت عن الوفد. وفى هذه الناحية كانت مصالح الملك وبريطانيا تتوافق، حتى وإن كان البريطانيون غير مستعدين لأن يوقعوا له على بياض. وعلاوة على ذلك، شجع فؤاد على ميلاد أحزاب مثل «الاتحاد»، أسهمت فى تشكيل حكومات موالية للملكية، ولكنها بقيت بلا فاعلية مطلقًا من الناحية العددية والتمثيلية وشكلت فوق كل شىء، عناصر اضطراب. وبمجرد تعيينه ملكًا، وجد فؤاد نفسه أمام مشروع دستور على غرار الدستور البلچيكى، ولكنه رفض التوقيع عليه لشهور عديدة لأن الوثيقة أيضًا – وربما بصفة خاصة – كانت تنص على أن الحكومة مسئولة تجاه البرلمان وليس تجاه الملك[1] .

أما القوة الثالثة فكانت حزب الوفد[٢]، حزب سعد زغلول أولاً، ومصطفى النحاس بعد ذلك، ورغم أن الوفد كان يمثل جموع المصريين ، ويعبر عن الرأى العام ويجمع داخله كل الملل ، ويضم بين قياداته مسيحيين مثل مكرم عبيد باشا، كما كان حزبًا لكل الطبقات الشعبية، فإنه مع ذلك كان يعانى من الضعف التنظيمى.

وكان الخطر على الوفد أقل من القصر وبريطانيا وأكثر من جراثيم التفكك التى كان يحملها داخله، والتى لابد أن نبحث عن أصلها فى تكوينه نفسه. فأعضاؤه المسيحيون والمسلمون القادمون من مختلف طبقات الشعب، من طبقة ملاك الأراضى الكبار إلى طبقة الفلاحين، والحرفيين الصغار والعمال والطلبة، كانوا يمثلون كثرة من الاتجاهات المختلفة والمتعارضة أحيانًا. وعلى الرغم من توحدهم فى البداية بروح الوطنية الشابة، فقد فقدوا تلاحمهم شيئًا فشيئًا، ومع الفشل المتكرر، ضعف حماس السنوات الأولى من الكفاح. وكان البعض، اقتناعًا منهم بأنهم وحدهم الممثلون والمدافعون عن كل المطامح الوطنية لا يرغبون فى التخلى عن شيء من الكفاح الذى كانوا يعتبرونه مقدسًا، وكان أصغر تنازل للخصوم فى أعينهم بمثابة استسلام مشين، وتنازل لا يمكن وصفه أو قبوله. وكان هناك آخرون، على العكس من ذلك يبرهنون على الاعتدال عن طيب خاطر، وكانت روحهم التصالحية تبدو مضادة للمثل الأعلى الوفدى. وبسبب هذه الخلافات كان من الصعب على الوفد اتخاذ قرارات بمجرد وصوله إلى السلطة[٣].

ومن الأمور التى لها مغزاها أنه فى عام ١٩٢٢، وعقب الاستقلال على الفور، قام عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت بإحداث انشقاق بين الصفوف الوفدية بتأسيس حزب حرار الدستوريين. وكان الحزب الجديد يضع نفسه، إذا جاز التعبير على «يمين» الوفد : فقد كان أكثر اعتدالاً واستعداداً للتفاوض، وبالفعل فى السنوات التالية وفى العديد من المناسبات تقدم للحكم إلى جانب الملك. وفى عام ١٩٣٧، وبسبب خلافات فى الإدارة، استبعد من الهيئة الرئيسية للحزب بعض المسئولين المعروفين، من بينهم محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر؛ وقد شكل هؤلاء فى عام ١٩٣٨ الحزب السعدى، الذى كان يطالب بمواقف أكثر ولاء لميراث سعد زغلول مؤسس الحزب. وفى عام ١٩٤٢،

كان الدور على مكرم عبيد الذى كوّن الكتلة الوفدية المستقلة. ولكن بعد عام ١٩٣٦ كما سنرى، أصبح الوضع السياسى معرضاً للخطر ومضطرباً حتى إن الانقسامات لم تكن سوى تأكيد آخر للإدارة المهتزة للسلطة فى مصر.

وكان هناك ضعف أساسى آخر للوفد وهو طابعه النخبوى وعلى الرغم من أن الشعب كان يعترف به، على نطاق واسع، كممثل له، وعلى الرغم من أن أساس الحزب كان متعدد العقائد ويعبر عن كل الطبقات، فإن الوفد لم يكن يمتلك القوة والتكريس الضرورى لتنفيذ الاصلاحات المؤثرة ولتعديل الواقع الاجتماعى لمصر كما علق چانيس تيرى الذى يطبق بوضوح قراءة ماركسية :

كان الجيل الأول من الزعماء الوفديين جماعة مترابطة بقوة من الأرستقراطيين والمهنيين الأثرياء الذين كانوا يعتقدون أنه حان الوقت لتوليهم قيادة أمة مصرية مستقلة. وكانوا منفتحين على أشكال ديمقراطية برلمانية من النوع الغربى، ولكنهم كانوا يرغبون فى الحفاظ على الهياكل الرأسمالية القائمة. وقد ضمن الوفد لنفسه مساندة شعبية قوية ليس لأن زعماءه كانوا يقدمون تغييرات اجتماعية جذرية، ولكن لأنهم كانوا يستهدفون بجهودهم طرد البريطانيين [...]. وبمجرد وصولهم للسلطة، تبنى الزعماء الوفديون خيارات فى السياسة الداخلية كانت تعكس على نطاق واسع ميولهم البرجوازية والرأسمالية. وقد رفض الوفد مطالب العمال الذين اتجهوا بسرعة بعد صياغتها للمطالبة بإصلاحات أكثر جذرية. وكان العمال يريدون تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى لم يكن الوفد مستعدا لأخذها فى الاعتبار. وبعد تهميش الوفد لهم، تبنى الوطنيون المصريون الأكثر راديكالية تكتيكات عنيفة سواء ضد البريطانيين أو ضد المحافظين الداخليين [...]. وطالما بقيت بريطانيا الهدف الرئيسى للأعمال العدائية، لم يجد الوفد حافزاً لصياغة برامج للتنمية الداخلية. ومن ناحية أخرى عمل نقص مثل هذه البرامج بالتدريج على تآكل الجانب الأكبر من الالتفاف الشعبى حول الحزب، الذى عانى دائماً من انشقاقات داخلية واتهامات بالفساد. وشيئاً فشيئاً، كان على الوفد أن يصبح رمزاً آخر لحكومة عاجزة تعانى من إفلاس سياسى، ولا تستطيع تلبية احتياجات الشعب ولا طرد السلطة الإمبرالية البريطانية[٤].

كان لابد للأعمال المالية غير المشروعة وتورط بعض الأعضاء فى عمليات محسوبية أن تسىء بمرور الوقت للصورة، مما جعلها دائمًا أكثر عتامة.

باختصار، كان هدف القصر هو تدمير الدستور وإعادة الاستبداد للعائلة المالكة. وكان هدف بريطانيا هو الحصول على الموافقة على نقاط مهمة لمصلحتها من جانب حكومة مصرية مشروعة دستوريًا. وكان هدف الوفد هو إلغاء تلك النقاط البريطانية وتحديد سلطات الملك(٥). ولم يفوِّت اللاعبون الثلاثة فى المبارة السياسية المعقدة التى لعبت فى مصر بين الحربية العالميتين فرصة تغير الموقف تبعًا للظروف، كما سيبين تحليل الحياة البرلمانية والمؤسسية بمزيد من التفصيل. وقد أدى هذا إلى أن المواقف المبدئية لم يلتزم بها بصرامة، على سبيل المثال من قبل الوفد. ومن المؤكد أن الذى عانى من ذلك كان مصر، حيث أصبح من المستحيل القيام بنهضة حقيقية لتحقيق الديمقراطية وإقامة صراع سياسى صحى..

٢ - كان عام ١٩٢٣ عامًا انتقاليا. ولم تغب بعض أعمال العداء السافر تجاه الإنجليز مع مظاهرات وهجمات أيضًا. وبقى الوفد فى انتظار الفرصة المناسبة. وتعاقبت حكومات ضعيفة وغير ممثلة للشعب فى غياب وضع مستقر: وحدث بالفعل ركود فى المؤسسات. وكانت النقطة المحورية هى إعداد دستور يسمح بإجراء انتخابات والوصول إلى حياة برلمانية طبيعية. وقد تمت الموافقة على الدستور فى النهاية فى أبريل وأعلن بأمر ملكى نشر فى «الجريدة الرسمية» فى ٢٠ أغسطس ١٩٢٣. وبما أن الأمر يتعلق بالوثيقة الأساسية التى بقيت على قيد الحياة طوال العصر الملكى الذى استمر ثلاثين عامًا (باستثناء فترة قصيرة، كما سنرى)، فإنه يجدر بنا أن ننظر إليه عن كثب(٦). كان الدستور يحتفظ للملك، قبل كل شىء بالعديد من السلطات : فالملك، بالفعل، كان يعين رئيس الوزراء، وكان بوسعه إقالة الحكومة وحل البرلمان كلما رأى ذلك مناسبًا، وكان بوسعه أن يحيل للمجلس التشريعى قانونًا إذا رأى أنه يتمشى مع المصالح الوطنية. وكان البرلمان من مجلسين؛ مجلس أدنى، للنواب، وينتخب بالتصويت العام للذكور؛ ومجلس أعلى وهو مجلس الشيوخ الذى كان خُمس أعضائه من تعيين الملك بناء على اقتراح من الحكومة. وكان الدستور يعترف علاوة على ذلك بالمساواة بين المواطنين أمام القانون،

وبحرية الرأى والتعيين والاعتقاد، حتى وإن كان يتعين تنظيم حرية الصحافة عن طريق التشريع وكان ينظر إلى الملكية الخاصة على أنها مصونة لا يمكن انتهاكها، حتى وإن كانت الحقوق الخاصة منظمة بطريقة عامة جدا، وكان هناك ضمان للتعليم الإبتدائى الإلزامى والمجانى لكلا الجنسين. وكان دين الدولة هو الإسلام واللغة العربية هى اللغة الرسمية، حتى وإن كان لا يقال صراحة إن مصر بلد عربى، يندرج فى إطار عربى. وبالتالى كان الدستور هو ثمرة التوجه الليبرالى المعتدل الذى كان سائداً فى الطبقة السياسية المصرية. وكان زغلول يعتبره «مكتوباً بخط موظف إنجليزى من الحماية»(٧). وعلى الرغم من أنه كان يحتفظ له بسلطات تتجاوز تلك المضمونة عادة لملكية دستورية أوروبية، فإنه لم يكن على أى حال مقبولاً من جانب فؤاد الذى كان يرى فيه فى كل الأحوال تحديداً محتملاً لسلطته المطلقة.

بعد سن الدستور، كان من المحتم السعى نحو الانتخابات التى أجريت فى دورتين بين ديسمبر ١٩٢٣ ويناير ١٩٢٤. وقد حصل الوفد على انتصار ساحق المنافسة الانتخابية (١٧٩ مقعد من ٢١١) ولم يبق للملك سوى تعيين الزعيم التاريخى للحزب سعد زغلول، الذى عاد لتوه من المنفى رئيساً لمجلس الوزراء. أما حكومة زغلول، التى كانت تتولى مهامها من يناير حتى وإن كان البرلمان قد اجتمع فى مارس، فظهرت ضعيفة، وتعانى كما كان الحال من العداء المزدوج لبريطانيا والعرش. ولكن الزعيم الوفدى شرع فى العمل بنشاط. وكان ما يشغله هو ضمان مركزية البرلمان وخاصه تطبيق قانون انتخابى يسمح من خلال التصويت العام بمشاركة شعبية واسعة. وتمت الموافقة على قوانين متعلقة بإصدار أوراق النقد، واعتماد صندوق للتعليم ومنح قروض لشركات تعاونية وبيع أراضٍ لفلاحين فقراء. وقد أراد رئيس الوزراء أيضاً إجراء مباحثات مع البريطانيين، ولكن المواقف كانت متباعدة جدا للوصول إلى نتيجة إيجابية وقد صوت البرلمان فى الوقت نفسه على قانون يلغى الإسهام المصرى فى نفقات إعاشة القوات المحتلة الأجنبية.

كانت وزارة زغلول قد شرعت فى مسيرتها فى نهاية المطاف عندما جاء حدث دموى ليقلب الموقف رأساً على عقب. فقد أدت الاضطرابات الوطنية الموجهة أيضاً

للمطالبة بأراضى أعالى النيل إلى اغتيال حاكم السودان وسردار الجيش المصرى السير لى ستاك، فى نوفمبر ١٩٢٤ فى القاهرة. وقد استغلت بريطانيا والملك هذا الأمر، (وافترض البعض وجود اتفاق وثيق بينهما أو اتفاق ضمنى بينهما - فالمصالح كانت مشتركة على أى حال) لإجبار الحكومة الوفدية على الاستقالة، وهكذا انتهت ربما المحاولة الوحيدة لإقامة نظام ملكية ليبرالى ودستورية فى مصر[٨]. وقد همش زغلول جوهريا من الحياة السياسية (ومات فى عام ١٩٢٧)، ولم يظهر خلفاؤه التشدد نفسه الاستقامة نفسها، وسعى فؤاد على الفور لحل المجلسين، ولكن الانتخابات الجديدة فى ١٢ مارس ١٩٢٥ أعادت تأكيد أغلبية الوفد (ولكن بـ ١١٣ مقعداً من ٢١١ فى هذه المرة، بسبب الضغوط وعمليات التدخل غير المشروعة، التى خضع لها المصوتون فى العديد من الدوائر)[٩].

وتميزت الفترة التاريخية التالية[١٠] بعدم استقرار دائماً ومحاولة دائمة أيضاً من الملك للحكم خارج الشرعية الدستورية[١١]. ويكفى القول بأنه إذا كان يتعين أن تستمر الحكومة عادةً خمس سنوات، فإنه من مارس ١٩٢٥ إلى فبراير ١٩٤٢ كان هناك ما يقرب من ست حكومات، أى أن كل حكومة استمرت فى المتوسط أقل من ثلاث سنوات. وبقى البرلمان الذى خرج من الجولة الانتخابية فى مارس ١٩٢٥ فى منصبه لمدة عشرة أيام بالكاد. وقد قام الملك بحله على الفور، نظراً لأن الغالبية كانت وفدية وكان قد عين زغلول رئيساً للوزراء، ولأكثر من عام كانت هناك حكومة دون مساندة أو موافقة برلمانية، وقد جرت انتخابات جديدة فى عام ١٩٢٦، ولكن على الرغم من أن الغالبية كانت وفدية للمرة الواحدة بعد الألف، فقد تعاقبت فى البداية حكومات بقيادة أحرار - دستوريين أقرب إلى التاج، مثل عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت. وفى نهاية المطاف عندما أدت عدم كفاءة الإدارة وهشاشة التوازنات السياسية بعد ذلك إلى وصول زعيم الوفد الجديد مصطفى النحاس للسلطة (مارس ١٩٢٨)، سارع فؤاد بحل المجلسين فى يونيو ١٩٢٨.

وبدأت أزمة مؤسسية لم يسبق لها مثيل لأن الملك قرر فى يونيو ١٩٢٨ من جانب واحد وقف النشاط البرلمانى لمدة ثلاث سنوات، مع ما عرف بالضبط بأنه «انقلاب يوليو».

وقبل محمد محمود وعدلى باشا بقيادة حكومات لا يؤيدها البرلمان وفى غياب أى نقاش ديمقراطى، ولكن الضغوط المستمرة أجبرت الملك على السماح بانتخابات جديدة فى ديسمبر ١٩٢٩. وفاز الوفد من جديد بهدوء وعاد مصطفى النحاس لقيادة الحكومة. ولكن "فؤاد" فى هذه المرة كان عازماً على استخدام القوة لحل الموقف لصالحه. واستدعى عندئذ للسلطة فى ٢٠ يونيو ١٩٣٠ إسماعيل صدقى، وهو محافظ معارض للوفد وموالٍ للقصر، وظل فى الحكومة، لما يقرب من تسعة وثلاثين شهراً، حتى سبتمبر ١٩٣٣ ، وهى حالة فريدة فى تاريخ مصر الليبرالية.

وبالطبع سارت الفترة الطويلة لسلطة إسماعيل صدقى فى اتجاه مستبد وغير ديمقراطى. فقام فى البداية بإصدار دستور جديد (فى أكتوبر ١٩٣٠) يلغى دستور ١٩٢٣ الذى لم يتميز بالانفتاح. وقد زادت سلطات الملك فى أعقاب ذلك، مع ضمان حق الاعتراض للملك على أى قانون يوافق عليه المجلسان مما يجعل الحكومة مسئولة فقط إزاءه وليس إزاء البرلمان. وقيد قانون انتخابى جديد إلى حد بالغ الحق فى التصويت، مع إدخال معايير الثروة والتعليم التى كانت تحذف آليا من قوائم الناخبين المحتملين ٨٠٪ تقريباً من المصريين. وقيدت حرية الصحافة وتكوين الجمعيات بقسوة وتقررت عقوبات شديدة بالسجن بالنسبة للمعارضين. كما أن صدقى أسس حزباً موالياً له، هو حزب الشعب، الذى استطاع بفضله التأثير على الانتخابات والحكومة الجديدة، التى بدأت فى يونيو ١٩٣١.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات المؤيدة ظاهريا للتاج، فإن صدقى وفؤاد على المدى الطويل دخلا فى تصادم بينهما، ربما أيضاً لأن الملك كان غيوراً من قدرة رئيس وزرائه على عمل كل شىء. وعندما قرر إقالته، كان الملك عازماً بالفعل على الحكم بمفرده. وقد توج هذا التقليص للمرة الواحدة بعد الألف للمزايا البرلمانية، فى نوفمبر ١٩٣٤، بإلغاء الدستور كما أراد صدقى عام ١٩٣٠، دون استعادة دستور ١٩٢٣ فى الوقت نفسه. ولهذا نتج موقف متناقض لنظام مؤسسى، ليبرالى من الناحية النظرية، يعمل دون أن ينظم حدوده أى ميثاق أساسى ودون أن يكون للأحزاب دور رئيسى فى الحياة البرلمانية. كان انقلاباً حقيقياً ثانياً : كان فؤاد يحاول إلغاء أى تحديد لسلطاته.

وبالطبع أثارت حكومة صدقى العنيفة والمحاولة الديكتاتورية للملك ردود فعل فى الرأى العام وفى الطبقة السياسية نفسها. وعاد الوفد والأحرار الدستوريون للتقارب من جديد، منذ مارس ١٩٣١، فى ائتلاف وطنى تهدف للمطالبة بالعــودة للشرعية (وقعًا ميثاقًا قوميا كان مقدراً له أن ينتهى على أى حال بعد سقوط رئيس الوزراء ذى القبضة الحديدية). وربما لم تكن المعارضة القوية للقوى السياسية الرئيسية كافية، لو أن عوامل أخرى لم تضف لإجبار فؤاد على تخفيف موقفه. أولاً : لم تكن بريطانيا تنظر بعين الرضا للموقف المصرى غير الطبيعى الذى كان يمنع الوصول إلى خاتمة إيجابية للمباحثات حول الحفاظ على المصالح البريطانية فى البلاد. ثانيًا : لم تكن الحكومات الصورية الهائمة، الخاضعة لسطوة الملك، تستطيع هنا مواجهة المشكلات المعقدة الداخلية والدولية، التى وجدت مصر نفسها فى مواجهتها. وفى مصر أيضًا بدأوا بالفعل يلحظون على الصعيد الاقتصادى التأثيرات السلبية للأزمة المالية والإنتاجية العالمية التى أعقبت انهيار بورصة نيويورك فى عام ١٩٢٩. وعلاوة على ذلك كان التوسع الإيطالى فى أفريقيا الشرقية يبدو أنه يلقى بظلال مهددة على الاستقلال المصرى المحتمل، فنحن نذكر أنه فى أكتوبر ١٩٣٥ كان قد بدأ الغزو الفاشى لأثيوبيا. وقد أقنع تضامن كل هذه الأسباب فؤاد على قبول نصيحة رئيس الوزراء الجديد، الذى لا لون له توفيق نسيم باشا، للعودة إلى الوضع الطبيعى. وهكذا بدأ سريان دستور ١٩٢٣ فى ديسمبر ١٩٣٥، لينهى خمس سنوات طويلة من عدم الاستقرار والتوترات والإغلاق الفعلى للمحاولات الديمقراطية(*).

وقد مثل عام ١٩٣٦ عامًا للتحول، على الأقل لثلاثة أسباب: الانتصار الوفدى الواحد بعد الألف فى الانتخابات التى أعقبت إعادة الدستور؛ وموت فؤاد، الذى خلفه على العرش ابنه الشاب فاروق؛ والمعاهدة مع بريطانيا التى كان يتعين أن تقر لما يقرب

(*) من المؤكد أن الظروف الدولية لعبت دوراً مهما فى إنهاء الانقلاب الدستورى الذى بدأ سنة ١٩٣٠ ، لكن لا يمكن أيضا إغفال دور الحركة الشعبية وتأثيرها ، فحتى نوفمبر ١٩٣٥ كان رأى بريطانيًا ممثلاً فى تصريحات السير وليم هور لا ترحب بعودة دستور ٢٣ ، وقد كانت هذه التصريحات : سببًا مباشراً لانفجار أكبر انتفاضة شعبية فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ ، وقد بدأت الانتفاضة فى الاحتفال بذكرى عيد الجهاد الوطنى الذى يوافق ١٣ نوفمبر وانتهت بعودة دستور ٢٣ وعودة الحياة النيابية على أساس منه (المراجع) .

من عشرين عامًا العلاقات بين مصر والقوة الاستعمارية القديمة. وكانت عودة الوفد إلى السلطة حتمية بعد أن كان فؤاد قد عين حكومة انتقالية وعهد بها إلى رئيس الديوان الملكي المخلص على ماهر[١٢]. ولكن هذا الأخير بقي في منصبه فقط من يناير إلى مايو ١٩٣٦، ومثل موت الملك في أبريل مع خلافة فاروق، الذى كان عمره فقط ستة عشر عامًا، لحظة أزمة للملكية، حاول الوفد الاستفادة منها. وبعد عودته إلى مقعد رئيس الوزراء حكم مصطفى النحاس لعام ونصف حتى ديسمبر ١٩٣٧. واستطاع في هذه الفترة إبرام اتفاقية نهائية مع بريطانيا.

وكانت معاهدة ١٩٣٦ مهمة، ولذا فإن من الضرورى أن نتوقف عنها قليلاً[١٣]. كانت المعاهدة تكمن فى سبع عشرة مادة، وكان يبدو أن بعضها يسير فى اتجاه استقلال نهائى لمصر. قبل كل شىء، ألغيت شخصية المندوب السامى، التى قام بها كرومر بفاعلية كبيرة، بعد أن استبدل بسفير عادى؛ وفى المقام الثانى، التزمت بريطانيا بالعمل على قبول مصر فى عصبة الأمم؛ التى تكونت فى چينيف بناء على مبادرة من الرئيس الأمريكى ويلسون بعد الحرب العالمية الأولى. وكان من الطبيعى والمنطقى فى نهاية المطاف أن تتوقع علاقات دبلوماسية وعلاقات صداقة مميزة بين مصر وبريطانيا. وكانت البنود الثقيلة التى كانت تربط مصر بالمصالح العسكرية البريطانية بصفة خاصة أقل طبيعية. فقد كانت الحكومة المصرية بالفعل تلتزم أيضًا بتيسير استخدام الأرض والموارد المصرية بكل السبل لمساندة أى جهد حربى إنجليزى مع اللجوء إذا لزم الأمر إلى قانون الأحكام العرفية والإجراءات الاستثنائية. وكان على مصر فى الوقت نفسه أن تدفع وتعمل على إعاشة وإيواء القوات البريطانية على الأراضى المصرية وتوفير مايلزم للثكنات، وعلاوة على ذلك كانت تلتزم بتشييد الطرق والبنية التحتية اللازمة لأى إعادة احتلال عسكرى، على نفقتها الخاصة. ومن نفس المنظور نفسه، كانت المعاهدة تقر بأن تبقى السيطرة على قناة السويس بقوة فى أيدٍ أجنبية، لكونها ضرورية للاتصال بين مختلف أجزاء الإمبراطورية البريطانية. وأخيرًا تم الاعتراف بالمصالح المصرية فى السودان، وخاصة فى المسائل المتعلقة بالهجرة الداخلية أو تنظيم استغلال المياه، حتى وإن بقيت بريطانيا من خلال الحاكم العام المسئول

الحقيقى عن اتخاذ القرارات. ومن المؤكد أن اتفاقية ١٩٣٦ كانت تحسن من بعض جوانب الاتفاقيات السابقة، ولكنها كانت تؤكد على الوصاية الثقيلة على السياسة الخارجية لمصر. وبقيت مصر فى دائرة الهيمنة الاستعمارية البريطانية، شاءت ذلك أم أبت، وذلك بقبولها الانضمام دون شروط إلى جانب الإنجليز فى حالة نشوب أى حرب. وهذا هو السبب الرئيسى (علاوة على قضية السودان الشائكة) الذى قبل من أجله الرأى العام المصرى المعاهدة على مضض[١٤]. وفى السنوات التالية حاولت الحكومات المصرية فى أكثر من مناسبة استئناف المباحثات للبحث عن حل أكثر ملاءمة لبلادهم، ولكن لم يكن ليتغير شىء فى جوهر الأمر حتى بعد ثورة ١٩٥٢.

وفى نهاية عام ١٩٣٧ كان فاروق قد تولى العرش بالكامل. كان جميلاً وودوداً وكان الرأى العام فى البداية متحمساً له، إلا أن الملك الشاب أظهر سريعًا ميلاً للحياة المتحررة والسطحية، الأمر الذى أبعد عنه شيئًا فشيئًا تعاطف الأمة. ومن وجهة النظر السياسية كان فاروق مصمماً على اقتفاء آثار والده، أى تهميش الوفد بقدر المستطاع والحكم كملك مطلق. وهكذا قام فى فبراير ١٩٣٨ بحل المجلسين وأجرى انتخابات جديدة ذهبت فيها الأغلبية للمرة الأولى إلى الأحرار الدستوريين وإلى الحزب السعدى الجديد (المكون من منشقين وفديين كانوا يتحملون على مضض السلطة الطاغية للنحاس). وحصل الفريق الأول على ٢١٣ مقعداً والثانى على ٨٠. وذهبت رئاسة مجلس الوزراء إلى المستقل محمد محمود(*)، الذى كان قريباً جدا من الملك كما هو معروف. وقد حكم محمود حتى أغسطس ١٩٣٩ وقد أشتملت وزراته على مسئولين موالين للتاج مثل إسماعيل صدقى، وأيضًا أحرار - دستوريين مثل محمد حسين هيكل وسعديين مثل أحمد ماهر. ولكن هذه كانت وزارات ضعيفة وكانت تعبر عن قوى ومصالح متباينة جداً بحيث لا تسمح بقيادة إدارية فعالة. وفى أغسطس ١٩٣٩ استدعى الملك لقيادة الحكومة على ماهر، رئيس الديوان الملكى والموالى جدا للعائلة المالكة، ولكن الحرب العالمية الثانية كانت على الأبواب وكان لابد أن تعمل على تفجر التناقضات الكامنة فى النظام السياسى المصرى.

(*) لم يكن محمد محمود باشا مستقلا إنما كان رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين .

ومن الرواية، التي كانت بالضرورة سريعة ومختصرة، التي تمت عن الجدل البرلماني المضطرب في المرحلة الأولى لمصر الملكية، أمل أن يكون واضحًا أن عدم الاستقرار المؤسسي الجوهري، لم يعوضه، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي نمو فعلي للبلاد ونضج بالمعنى الرأسمالي وهذان الجانبان مرتبطان في رأيي ارتباطًا وثيقًا - ولم يكن التجزؤ - والتشاجر على الجبهة السياسية، مع ضعف الحساسية لشخصيات مثل صدقي (الذي اعتاد أن يسمي الشعب «بالرعاع»)، لم يكن كل هذا يشكل ضمانًا للبدء في إصلاحات دائمة (على سبيل المثال، الإصلاح الزراعي الذي كان دائمًا مطروحًا للبحث) ولا حتى للإدارة البصيرة للتخطيط الاقتصادي.

لا يعني هذا أنه لم تظهر عناصر نمو. وأهمها هو تأسيس بنك مصر في ١٩٢٠، وهو أهم مؤسسة ائتمانية مصرية، بفضل أحد رجال المال الماهرين، وهو طلعت حرب. وقد جمع بنك مصر في وقت قصير ما يقرب من نصف المدخرات المصرية وأصبح مركزًا فعليا للتأثير على السلطة، حتى وإن تحدث الناس كثيرًا، ربما كما فعل البعض، عن رأس مال احتكاري[١٥]. وكان نشاط هذه المؤسسة، التي كانت أهميتها تكمن في أنها محلية، مصرية، يسير جنبًا إلى جنب مع نشاط مؤسسات ائتمانية أخرى، أسست بالفعل بين نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكن برأس مال أوروبي في الغالب (على سبيل المثال البنك الأهلي المصري، الذي أسس في عام ١٨٩٨). وبين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤ ولدت أولاً جمعية للصناعات وبعد ذلك اتحاد مصر للصناعات، برز من مسئوليها إسماعيل صدقي وحسين سري. وبقيت مصر بلدًا لا تتمتع الصناعة فيه بقسط وافر من الاهتمام، ولكن المبادرة تشهد على ميل جانب معين من البرجوازية المحلية للاستثمار الرأسمالي.

كانت الانحرافات في هذه البداية الصناعية العسيرة تكمن، في المقام الأول في أن رأس المال الأجنبي كان لايزال يحتفظ بدور أولي في تمويل الشركات. وفي عام ١٩٤٨ كان ٦١٪ من إجمالي رأسمال الشركات المصرية يخص أجانب، وفي عام ١٩٤٣ كان غير المصريين يطالبون بما يقرب من ٤٠٪ من الدين العام. وكان لمن يسمون

بـ«المتـمـصـرين» دور مـحـورى فى اتحـاد الصناعـات : كـانوا من اليـهـود واليونانيين والإيطاليين والأرمن، المتحالفين مع الأفندية، الطبقة المتوسطة الحضرية، التى تعلمت غالبًا على الطريقة الغربية : وكان السبب الثانى فى التخلف يكمن فى أن عملية التصنيع كانت نابعة من تراكم أهلى ريفى المنشأ وليس تجاريا[١٦]، ومن هنا نشأ امتزاج بين كبار ملاك الأراضى والبرجوازية الرأسمالية وكان لهذه الأخيرة فيه دور تابع فى نهاية المطاف، ولم يكن كبار ملاك الأراضى فى مصر بالطبع معروفين ببعد النظر أو الحكمة فى مجال الأعمال. وكانت الصناعات المصرية فى الوقت نفسه مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالزراعة : فقد تركزت الصناعة فى قطاع النسيج والإنتاج الغذائى (ومن بينها مصانع السكر)، مما جعل الزراعة سيدة الموقف وقد عانت مصر أيضًا من الأزمة العالمية الثانية لانهيار دول ستريت فى عام ١٩٢٩، ولكن ربما بصورة أقل حدة بالقياس لأوروبا والولايات المتحدة، نظرًا لهيكلها الاقتصادى الذى كان زراعيا فى الأساس وليس صناعيا. وبعد عام ١٩٣٠، على سبيل المثال، سجلت نهضة فى الإنتاج الزراعى الذى عرف من قبل انحسارا فى العقود الأولى من القرن العشرين. وكانت كل المؤشرات فى الوقت نفسه تظهر كيف أن متوسط دخل الفرد بين عامى ١٩١٩ و ١٩٣٩ انخفض حتى وإن كان لابد للفقر بالطبع أن يثقل بصورة أكبر كاهل الطبقات الكادحة أصلاً. ويظهر الطابع غير المستقر للرأسمالية المصرية أيضًا من أن العديد من الأثرياء والأثرياء الجدد كانوا من أصحاب الصفقات أكثر من كونهم رجال أعمال بالمعنى الحالى للكلمة، والمندمجين فى دائرة إنتاجية مع علاقات بينية وتأثيرات متبادلة. وتتميز هنا شخصية أحمد عبود الذى نشأ فى أسرة بالغة التواضع وأصبح واحدًا من أغنى أغنياء العالم[١٧].

الثقافة والاضطرابات الدينية :

كانت الثقافة المصرية فى الفترة ما بين الحربين حيوية بصورة واضحة وسنتحدث عن ذلك بصفة خاصة من منظور الانعكاسات السياسية والتصورات التى فتحت للتجديد الوطنى للبلاد. ومن الممكن أن نحدد اتجاهين مميزين تمامًا ومتباعدين بصورة ما: «اتجاه علمانى» وآخر «دينى»، يتمركز على الصحوة وإعادة التأكيد من جديد على الإسلام.

١ - هناك اتجاه علمانى أولى فى الثقافة المصرية وهو ما يندرج تحت اسم «الفرعونية». ووصفه بأنه «علمانى» له معنى فى الحدود التى كان لا يشير فيها إشارة صريحة للجذور العربية والإسلامية لمصر، بل إنه كان يميل لتمجيد الأساس الأفريقى وبالذات الفرعونى للحضارة المصرية. وكان اكتشاف مقبرة توت عنخ أمون فى العشرينيات، وهو من أهم اكتشافات علم الآثار فى كل العصور، قد حث البعض على اعتبار الإسلام نفسه بمثابة استيراد أجنبى على طبقة تحتية محلية كان بوسعها أن تفخر بانتمائها لواحدة من أقدم الحضارات فى التاريخ وأكثرها ازدهاراً. وكان هناك نحات ينحت «نهضة مصر» على شكل امرأة شابة، ملتفة فى شال ناعم، منتصبة القامة فى كبرياء فوق تمثال لأبو الهول. وبقيت الفرعونية، فى الوقت نفسه، حركة حفنة من الأدباء ولم تكن لها أى انعكاسات على العقلية الشعبية، ولا استطاعت بأى حال من الأحوال أن تتنافس مع تفوق الإسلام.

وحول العلمانية الثقافية يمكن أن نتحدث أيضاً عن طه حسين وهو من أبرز الشخصيات فى مصر فى القرن العشرين. لم يتوقف طه حسين أبداً فى الواقع عن التصريح بأنه مسلم، ولكن إسلامه كان قطعاً «حديثاً» أو «متغرباً» إذا جاز التعبير من حيث إنه كان يرفض سلسلة من الأساطير والقيود التقليدية. ولد طه حسين فى إحدى قرى صعيد مصر فى عام ١٨٨٩ فى أسرة فقيرة إلى حد ما، وأصبح كفيفاً وهو فى الثانية من عمره بسبب مرض يرجع إلى القذارة، وكان غالباً ما يصيب أطفال الأرياف. ولكنه كان يتمتع بعبقرية بالغة الحدة، وذاكرة إعجازية وإرادة حديدية. وعلى الرغم من الإعاقة، فإنه شرع فى الدراسة والتحق مع شقيقه بجامعة الأزهر الدينية فى القاهرة. وقد أقنعته تجربة الدراسة فى الأزهر(١٨) بتأخر البرامج وعدم قدرة الثقافة التقليدية على تأهيل رجال ومثقفين حديثين. ولذا فقد قرر أن يلتحق أولاً بالجامعة الأهلية فى القاهرة ويواصل بعد ذلك دراسته فى فرنسا، فى السوربون. وكتب العديد من الكتب، ولكن هناك كتابين كان لهما بصورة خاصة صدى واسع ويمكن أن يعتبرا ثورتين، كل من زاوية مختلفة.

الكتاب الأول هو تحقيق نقدى - أدبى عن الشعر الجاهلى (فى الشعر الجاهلى)، نشر فى عام ١٩٢٦. وفى جوهر الأمر، كان طه حسين يؤكد أن شعر العصر الجاهلى، والذى يعتبر عادة الصورة الأولى والأكثر نقاء للغة العربية وبالتالى اللغة «الكلاسيكية» النموذجية، كان انتحالاً متأخراً : حيث رأى أن الغالبية العظمى مما نسميه شعراً جاهليا ليس كذلك على الإطلاق، ولكنه انتحال يرجع إلى ما بعد الإسلام وبالتالى فإنه إسلامى حيث إنه يمثل حياة واتجاهات وأهواء المسلمين أكثر بكثير مما يمثل الحقبة السابقة على الإسلام. ولم يساوره شك تقريباً فى أن ما بقى من الشعر الجاهلى الحقيقى قليل للغاية، ولا يمثل العصر كثيراً ولا يمكن الاعتماد عليه لتكوين صورة حقيقية لأدب ذلك العصر. للوهلة الأولى، كان يبدو أن النظرية مقدر لها أن تبقى فى إطار خلاف أدبى. ولكن طه حسين استنبط منها أننا لا يجب أن نعتمد كثيراً على هذا الشعر للتعليق على القرآن وتفسير أقوال النبى (ﷺ)، ولكن يجب بالأحرى أن نعتمد على القرآن والأحاديث للتعليق على هذا الشعر وتفسيره. أى أنه أراد أن يقول إن هذه المؤلفات الشعرية لا تؤكد ولا تبرهن على شىء ولا يجب أن تتخذ كما تم من قبل كأداة لمواجهة النصوص المقدسة، بل إنها مصطنعة وألفت خصيصًا لتعضيد ما كان يريد العلماء إثباته. وبهذه الطريقة كان يطرح للنقاش على حد سواء قوة إيمان القدماء والأساس اللغوى للنص المقدس وهو الأمر الذى كان يضفى عليه، بصورة ما، الصبغة العلمانية ويخضع لمقياس الحكم على الأحداث التاريخية أو الأدبية الدنيوية. وكان طه حسين يطالب بعد ذلك عن وعى بمنهجه التجديدى الخاص به ضد منهج التقليديين، وهو منهج مفتوح على الشك الذى لا يهدأ فى استسلام لقبول التقاليد وما هو منقول من عهد قديم مقدس ولهذا السبب نفسه لا يمكن إخضاعه للنقد[١٩]. ومن الواضح كيف أن هذه المواقف كانت تصدم كل مؤيدى سكون الثقافة الإسلامية.

أما الكتاب الثانى المستفز لطه حسين فقد نشر فى عام ١٩٣٨ بعنوان «مستقبل الثقافة فى مصر». ومرة أخرى كان مستفزا للمقدمات النظرية أكثر من استفزازه بسبب النصائح العملية. حيث كان يبدو أنه يقطع الجذور التقليدية للبلاد[٢٠]. وكان طه حسين يتساءل بالفعل حول ما إذا كانت مصر من الناحية الثقافية جزءاً من الشرق أم

من الغرب، وكان يخلص فى النهاية إلى أنه طالما أن العقل المصرى قد تطور تاريخيا فى اتصال وثيق مع حضارات البحر المتوسط، فإن مصر تنتمى بصورة كاملة للغرب. وقد احتفظ العقل المصرى بخصائصه الأصلية حتى عندما انفتح على الإسلام. وبالفعل فإن الإسلام والمسيحية يقتسمان الجوهر نفسه والمصدر نفسه، وكذلك الاتصال نفسه بالمذهب العقلانى الفلسفى اليونانى. ولذا فإن العقل الإسلامى يكمن فى ثلاثة عناصر؛ العقلانية اليونانية، والبراجماتية الرومانية، والروح الدينية للعرب. وبالتالى فإن من الممكن القول بأن المثل الأعلى المصرى فى الحياة العلمية يتفق مع المثل الأعلى الأوروبى. والأمر لا يتعلق بنزعة فرعونية، ولكن من المؤكد أن الافتراضات المسبقة لطه حسين كانت تهدد، إن لم يكن بإلغاء، فعلى الأقل بحصر الأصالة المطلقة للإسلام وخصوصيته فى تشكيل الضمير المصرى. وكان لابد أن يبدو هذا خطيراً إلى أقصى حد فى آذان التقليديين. أما وأن الثقافة والضمير هما أسس الحضارة والاستقلال وأن الدولة هى المسئول الأول عن التعليم وأن التعليم هو أساس أى ديمقراطية صحية، فلا شىء من كل هذا ظهر أنه فاضح بصورة خاصة. وقد حاول طه حسين أن يحقق عمليا مبادئه فى تعليم حر وعام عندما كان وزيراً للتعليم فى آخر حكومة للوفد بين عامى ١٩٥٠ و١٩٥١ وقدّم بالتأكيد إسهامًا للكفاح ضد الأمية وتحديث التعليم. وكان يعتبر أنه لابد من تفضيل مواد مثل التاريخ والجغرافيا واللغات الأجنبية (علاوة على اللغة العربية، التى كان يجب أن يبسط تعليمها مع ذلك) وخاصة أنه كان لابد من إعادة تأهيل الأساتذة وتحديث المناهج الدراسية.

كانت الحركة النسائية عنصراً ثالثًا للعلمانية فى المجتمع المصرى؛ ولم يشجعها هذه المرة رجل مثل قاسم أمين، ولكن امرأة، هى الجسورة هدى شعراوى[٢١]. وقد ولدت فى عام ١٨٧٩ فى عائلة ثرية من البرجوازية الإقطاعية العالية، وشاركت هدى شعراوى وهى فى سن مبكرة جدا فى المطالبات بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة فى العالم العربى، وفى عام ١٩٠٩ أسست جمعية خيرية، هى مبرة محمد على التى كانت تدير مستوصفات للنساء الفقيرات والأطفال. وبعد الحرب العالمية الأولى اشتغلت بالسياسة فانضمت إلى الوفد، الذى أحيت داخله لجنة سيدات الوفد. وعندما تفجرت

«ثورة ١٩١٩» فى أعقاب نفى زغلول، قادت هدى شعراوى أول مظاهرة للنساء دفاعًا عن الوطنية.

وفى عام ١٩٢٣ أسست الاتحاد النسائى المصرى الذى كان برنامجه يهدف لاكتساب بعض الحقوق الفعلية؛ فكانت المطالبة بتحديد الحد الأدنى لسن الزواج تحاول تصحيح بعض صور سوء الاستخدام المنتشرة بصفة خاصة فى الريف، والتى كانت غالبًا ما تجبر الأطفال من البنات على الزواج المبكر (لدى المسلمين والمسيحيين على حد سواء)؛ وكانت المساواة فى الحقوق السياسية تهدف للعمل على مشاركة النساء فى حق التصويت، وبالمثل كانت هناك مطالبة بالحق فى الوصول الحر لكلا الجنسين للمهن المختلفة وخاصة الحق فى تلقى تعليم مناسب. وقد لاقت حملة التعبئة التى قامت بها هدى شعراوى نجاحًا (نسبيا)؛ فقد نظم التشريع قضايا الزواج بصورة أفضل للنساء، حتى وإن كان الإلزام المدرسى لكلا الجنسين قد تأسس فى عام ١٩٢٣، ولكن فيما يتعلق بالحق فى التصويت، كان لابد من الانتظار حتى عهد عبد الناصر. ولكن الأمر لم يكن على أى حال ثورة ولكن مجرد خطوة للأمام أثرت فى نهاية الأمر تأثيرًا طفيفًا فقط على التيار الاجتماعى المحافظ، لأن جرأة الحركة أيضًا كان لابد أن تعبئ بصفة خاصة الشرائح الأكثر وعيًا فى المجتمع ولكنها أثارت قلق الشرائح الرجعية.

وقد انتشر الاتحاد النسائى المصرى على أى حال بسرعة فى كل البلاد ونجح أيضًا فى اختراق العالم الزراعى المصمت والمحافظ فى صعيد مصر حيث أسهم فى نشر محو الأمية. وقد أسست هدى شعراوى مجلة شهرية بالفرنسية هى "L'Egyptienne"، التى أصبحت الجريدة الناطقة بلسان الاتحاد، وأسهمت فى العمل على معرفة الحركة أيضًا خارج الحدود المصرية وتسهيل الاتصال بين الحركة النسائية المصرية والحركات الأوروبية. وكانت هناك مجلة أخرى أسستها هدى شعراوى فى عام ١٩٣٧، وهذه المرة باللغة العربية، وهى «المصرية» أى «(المرأة) المصرية» لاقت رواجًا كبيرًا لدى الجمهور الكبير. وفى عام ١٩٤٤ احتفل بالقاهرة بالمؤتمر النسائى العربى وفى أعقاب ذلك، وبدافع أيضًا من نشاط هدى شعراوى الذى لا يكل أسس الاتحاد النسائى العربى.

ولم تكن هدى شعراوى الممثلة الوحيدة للحركة النسائية فى مصر. فقد ظهرت شخصيات أخرى لناشطات فى مجال الحقوق المدنية، وتبوأت مواقع أيضًا أكثر راديكالية من رائدتهم[٢٢] فقد أسست فاطمة رشيد فى عام ١٩٤٤ حزبًا نسائيا مصريا واندفعت للمطالبة بتنظيم النسل، ولكنها طالبت بصفة خاصة بتشريع الإجهاض. وكونت درية شفيق فى عام ١٩٤٨ اتحاد بنت النيل واستأنفت العديد من مطالب هدى شعراوى التى كانت قد بقيت كما هو واضح بلا إجابة : حق النساء فى الصحة والتعليم والعمل والمشاركة السياسية. وعلى الرغم من صعوبة كسر جدار العداء لمجتمع أبوى ومحافظ معين، فإن عمل هؤلاء الناشطات (وأخريات) والتزامهن أسهم بلاشك فى جعل مصر (على الأقل فى الأربعينيات والخمسينيات، وبعد ذلك أيضًا) واحدة من البلاد العربية والإسلامية الأكثر تقدمًا فى مجال تحرير المرأة.

٢ - ١ - وشمل الاتجاه العلمانى أيضًا الإسلام ومبادئه الدينية المتأصلة بصورة مباشرة. ولكن لكى تحصل على عينة من ذلك لابد من رواية تطور الإصلاح الإسلامى بعد الشيخ محمد عبده. وقد استأنف برنامج محمد عبده رشيد رضا وهو سورى، ولد فى عام ١٨٦٥، ولكنه هاجر مبكرًا إلى مصر حيث مات فى عام ١٩٣٥. وقد اعتاد البعض اعتبار رضا التلميذ المفضل لمحمد عبده والمستمر فى الإصلاح المتشدد للسلفيين الأوائل[٢٣]. ومؤخرًا أكد البعض أيضًا كيف أن رضا استغل لصالحه اسم الأستاذ وطبع عقلانية سلفه ببصمة أكثر تحفظًا وتطرفًا وهذا الرأى حقيقى فقط فى جزء منه؛ فقد كان رضا بالطبع أقل انفتاحًا من محمد عبده على مستجدات العلم والحداثة، والسلفية التالية - وخاصة لدى الإخوان المسلمين - تدين له أكثر مما تدين للأستاذ الكبير. ولكن بعض مبادرات رضا تسير صراحة فى اتجاه أسلمة لحداثة واعية وغير ضيقة، ولم يقل أحد إن هذا يمكن أن يعنى حتمًا انكماشًا لأفكار محمد عبده[٢٤]. وكان رضا هو كاتب السيرة الذاتية لمحمد عبده وخاصة أنه استمر فى نشاطه كمفسر للقرآن. وعلى صفحات مجلته «المنار»، نشر رضا تفسيرًا انطلاقًا من تفسير محمد عبده ولكنه قدم إسهامًا شخصيا إلى حد بعيد[٢٥]. فقد أكد بالفعل على الطابع العلمى أساسًا للنشاط الإصلاحى، ولتحقيق هذه الغاية كان لابد للقرآن أن يقدم الأدوات النظرية الأساسية.

وقد أكد رضا أيضًا على الجانب الدفاعى فى الدفاع عن الدين، بهدف حمايته من الاتهامات المحتملة بالظلامية. ولم يكن القصد فى هذا مختلفًا عن قصد محمد عبده، حتى وإن كان رضا يفضل ربما تمجيداً دفاعيا أكبر.

وكان الموقف الذى اتخذه رضا دفاعيا بالمثل فى النقاش المحتدم حول الخلافة الذى بدأ فى مصر فى العشرينيات. وبين عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٤، كان مصطفى كمال أتاتورك قد ألغى بالتدريج فى البداية الصورة السياسية للخلافة، المجسدة لبضعة قرون فى الإمبراطورية العثمانية، وبعد ذلك حتى الخلافة نفسها كرمز روحى لوحدة العالم الإسلامى. وكان هذا القرار العلمانى قد هز الرأى العام الإسلامى وكانت الآراء فى مصر بالذات قد اصطدمت على صعيد أكثر رقيا وقد ارتفع مؤيداً للخلافة صوت رشيد رضا بالذات الذى ألف فى عام ١٩٢٢ كتابًا، هو الخلافة أو الإمامة العظمى، لكى يطالب بالذات بإعادتها[٢٦]. ومن وجهات نظر عديدة، تعد نظرية الخلافة عند رضا تقليدية وتشير إلى المصادر الكلاسيكية للمذهب مثل كتاب عالم الدين الذى عاش فى القرون الوسطى الماوردى (الذى مات فى عام ١٠٥٨) ولكن من وجهات نظر أخرى، تعد معروفة تمامًا. وقد أوضح رضا بصفة خاصة العلاقة بين الخلافة والأمة، والمجتمع؛ فوحدة الأمة تقابل وحدة الإمامة العظمى وتأسيس خلافة شرعية يجب أن يستوحى من هدف الوحدة. وبالتالى فإن الخليفة هو مبدأ وحدة وتنظيم أكثر من كونه فرداً محدداً، وبهذا يسير المفهوم المجرد الجديد للسيادة جنبًا إلى جنب مع الاعتراف التقليدى (الذى نص عليه رضا صراحة) بالخلافة الخاص بسلالة قبيلة النبى (ﷺ)، وهم القريشيون. ويكون انتخاب الخليفة من اختصاص المشتغلين بالعلوم الدينية، الذين لديهم سلطة «الحل والعقد» (وهو أيضًا موقف تقليدى)، ولكن من هم اليوم الذين لديهم سلطة الحل والعقد؟ إن رضا يحددهم صراحة بأنهم ممثلو الشعب فى المؤسسات البرلمانية من النوع الحديث. وبالتالى فإن الشعب هو مصدر السيادة، ويندفع رضا للمطالبة بتكوين حزب إسلامى تقدمى يكون فى الوقت نفسه إسلاميا وشعبيا. وكما نرى، فإن أمل رضا فى العودة إلى الخلافة يبدو أقل رجعية مما نتصوره عادة.

وعلى النقيض من هذا تمامًا كان موقف على عبد الرازق، وهو أزهرى سابق نشر فى عام ١٩٢٥ كتابًا قدر له أن يثير ضجة كبيرة، وهو «الإسلام وأصول الحكم»[٢٧]. ويقوم الكتاب على أساس تقليدى بحت ويلجأ كثيرًا للمصادر الكلاسيكية. ولكنه يؤكد رأيين ضد التيار السائد تمامًا وأثارا تجاه المؤلف احتجاج الدوائر التقليدية وأدى ذلك إلى إدانته وتهميشه من الحياة العامة. ويرى عبد الرازق بالفعل أن الخلافة من ناحية لا يوجد عليها نص لا فى القرآن ولا فى السنة، وبالتالى فهى ليست فرضًا دينيا على الإطلاق؛ ومن الناحية الأخرى، أن الرسالة النبوية كانت رسالة دينية بحتة دون أى تضمين سياسى.

والحكم على الخلافة على أنها كارثة بالنسبة للإسلام، حيث إنها مؤسسة طاغية وقمعية، كان يعادل صياغة إدانة ثقيلة لغالبية التاريخ الإسلامى. وكان الفصل بين الدين والسياسة يعنى اقتراح تحول علمانى لم يكن نوع معين من الإسلام مستعدا لقبوله (ولايزال، وإلا لكان ذلك خيانة لبعض التصورات النظرية). ومن ناحية أخرى، يطالب بميراث عبد الرازق اليوم كل أولئك الذين يعترفون للإسلام نفسه بإلهام علمانى ويعيدون الدين فى الإسلام أيضًا للبعد الداخلى للمؤمن[٢٨].

وهناك مصرى آخر، وواحد من أكبر رجال القانون فى القرن العشرين، هو عبد الرزاق السنهورى، الذى حصل على الشهادة الجامعية من فرنسا، فأعطى إسهامًا ثالثًا مهمًا للنقاش حول الخلافة. وفى كتاب نشر أصلاً بالفرنسية فى عام ١٩٢٦ (وبعد ذلك فى ترجمة عربية)، هو **Le Califat. Son Evolution vers une Société des Nations Orientale** وكان السنهورى يفسر الخلافة المحتملة فى المستقبل على أنها نوع من التنظيم الدولى، مستلهم من قواعد محددة فى القانون وتستطيع أن توحد الشعوب الدينية والإسلامية فى جمعية للأمم تمثل شكلاً حديثًا للخلافة التقليدية[٢٩]. وبوصفه رجل قانون، كان السنهورى عمليا أبا القانون المدنى المصرى الحديث، الذى سنّه فى عام ١٩٤٨ بعد ما يقرب من عشر سنوات من الدراسات والإعداد. وجدير بالذكر، فى هذا السياق، أن قانونًا جنائيا جديدًا رأى النور فى مصر أثناء الفترة الملكية، وعلى وجه التحديد فى عام ١٩٣٧.

٢ - ٢ - ولكن الحدث الأهم والملىء بالنتائج، ليس فقط بالنسبة لمصر ولكن بالنسبة لكل العالم العربى الإسلامى، كان تأسيس الإخوان المسلمين فى عام ١٩٢٨. ففى العشرينيات كان قد حدث فى مصر ازدهار غير عادى للجمعيات الدينية، وكانت أهمها جمعية الشبان المسلمين[٣٠]. وبالمثل كان قد اشتعل العداء تجاه المبشرين المسيحيين واتهمت بعض المؤسسات الدينية التى يديرها غربيون، بحق أو زوراً، بأنها تريد أن تنزع الشبان المسلمين من دين أجدادهم ودفعهم للردة وقد أصابت الشكوك أيضًا الأقباط المحليين وفى عام ١٩٣٧ اتهم زعيم الوفد نفسه مصطفى النحاس، «بالقبطية»، أى بالتنازل للتأثيرات المسيحية فى حزبه وفى حكوماته.

ولكن تأسيس الإخوان المسلمين كان لابد أن يطبع تحولاً حقيقيا على الحياة الدينية فى مصر[٣١]. كانت الجمعية قد روج لها مدرس شاب فى إحدى المدارس، هو حسن البنا (كان قد ولد فى عام ١٩٠٦ فى أسرة تتسم بالورع الشديد). وكان البنا قد درس فى دار العلوم فى القاهرة وحصل على دبلوم المعلمين. وفى عام ١٩٢٧ تسلم وظيفة فى مدرسة ابتدائية فى الإسماعيلية وبدأ عمله كمدرس. ولكنه كان أيضًا واعظًا كاريزماتيا وسرعان ما التفت حوله، فى الإسماعيلية بالذات، جماعة من المؤيدين والأصدقاء وقد تحمسوا لمشروعاته فى تجديد الإسلام. وفى مناخ صحوة دينية كما قيل فى كل مصر، وخاصة بين الشباب، كان لابد لجمعية الإخوان المسلمين التى تكونت رسميا فى عام ١٩٢٨ أن تجد مجالها بسهولة. وفى بحر بضع سنين، تكاثرت خلايا جمعية الإخوان فى مدن قناة السويس وفى عام ١٩٣٢ نقلت قيادتها إلى القاهرة. ومن هنا، كان البنا يسافر فى رحلات طويلة سواء فى الدلتا أو فى الوادى لنشر رسالته. وكان انتشار الإخوان المسلمين فى مصر شيئًا إعجازيا : ففى نهاية الثلاثينيات كانت تضم ما يزيد على نصف مليون من البسطاء دون إحصاء المتعاطفين، وبعد الحرب العالمية الثانية بقليل يعتقد أن المنضمين للحركة قد ارتفعوا إلى مليونين. وسرعان ما تفرعت الجمعية خارج الأراضى المصرية، فى كل العالم العربى، من سوريا إلى الأردن إلى تونس؛ حتى وصل تأثيرها إلى الهند.

وبالتدريج أعطى البنا جمعيته تنظيماً محدداً جدا ومتدرجاً وظيفيا بصورة صارمة. على القمة كان هناك «المرشد العام» أى هو نفسه، مع سلطات واسعة فى اتخاذ القرار، والتوجيه والسيطرة وكان يساعد المرشد العام مجلس استشارى عام (مجلس الشورى العام) وكان يتفرع منه مكتب عام للإرشاد. وكانت هناك سكرتارية تنسق الأنشطة والمكاتب الإدارية، وكان يتبعها بدرجة أدنى، الدوائر والفروع والأسر وأخيراً «الكتائب». وكانت هناك قطاعات عديدة تعنى بالشئون المالية والإحصاء والخدمات ولكن ربما كان أهم مكتب هو مكتب الدعوة. فالنشاط التبشيرى والإقناع كان محوريا فى نشاط المسلمين وكان يساندهما عمل مكثف من التدخلات الاجتماعية والتعليمية والصحية ولا شك فى أن هذا الالتزام الاجتماعى العميق فى بلد كانت فيه الدولة غائبة من ناحية الرعاية، كان أحد أسباب النجاح الفائق للإخوان المسلمين لدى الشعب المصرى، وخاصة لدى الفقراء. وكان الشعار الذى له جاذبية كبيرة هو «التحرير والتعليم» وأصبح وجود المنظمة فى النسيج الاجتماعى دائماً أكثر تفرعاً وفاعلية.

وكان هدف البنا مزدوجاً. من ناحية إصلاح عميق للأخلاق لتقريب المؤمنين من الإسلام الحقيقى، ومن ناحية أخرى تأسيس دولة إسلامية. وكان الأمر يتعلق من ناحية بالعودة إلى القرآن، والسنة ومُثل السلف، جيل الصحابة الأوائل وأعوان النبى (ﷺ)؛ ومن الناحية الأخرى، على الأقل من منظور مستقبلى، تجديد مؤسسة الخلافة. ومن المهم مع ذلك أن نذكر أن البنا لم يقترح أى صيغة خاصة للدولة الإسلامية. بل إنه كان مقتنعاً تماماً بأن الدولة الإسلامية بالمعنى الحديث يمكن أن تكون ديمقراطية برلمانية، فى توافق سلمى مع المؤسسات الليبرالية المتطورة فى أوروبا. كان المهم هو أن تعتمد حياة الناس وحياة الدولة، حتى من الناحية التشريعية على مبادئ القرآن والسنة. وكان لابد للأهداف من أن تحقق من خلال التعليم والدعوة، وفى هذا كان البنا متشدداً: فعمل الإخوان المسلمين لم يكن يتعين أن يكون عنيفاً ولا ثوريا بمعنى التفكير فى قلب الوضع السياسى بقوة السلاح. كانت الثورة هى ثورة العقلية والأعراف والروح (وكان البنا وهو شاب قد التحق بدوائر الطرق الصوفية). وكانت العودة نفسها للإسلام تمثل «ثورة»[٣٢] حقيقية.

وفى المؤتمر الخامس للمنظمة فى عام ١٩٣٩، وصف البنا فى ثمانى نقاط أهداف حركته: العودة إلى الأسس المتفقة مع القرآن والسنة؛ البحث عن حب الله، تطهير القلب والميل النسكى؛ التنظيم السياسى؛ وعلاج الجسد من خلال الممارسة الرياضية؛ علاج التعليم من خلال التدريس؛ الاهتمام بإدارة إقتصادية صحيحة؛ الالتزام بالعدالة الاجتماعية وتصويب الأخطاء[٣٣]. وكان الإخوان يرون بصفة خاصة أنه لابد من رفض النماذج الأخلاقية للغرب الذى يميل للإلحاد والمادية؛ ولكنهم كانوا مستعدين لتبنى تقنياته المجددة التى اتضح أنها مفيدة لعملهم الدعائى والسياسى. كانوا يرفضون الوطنية الجغرافية الضيقة باسم وطنية «إسلامية» تقوم على قيمة «الأمة» والمجتمع. والوحدة الإسلامية ضرورة لابد من تحقيقها سواء على الصعيد الثيولوچى والدينى أو على الصعيد السياسى. وكانوا بالتالى متشددين من الناحية النظرية ضد الإمبريالية والاستعمار (حتى وإن كان البنا، كما سنقول فيما بعد غير رافض للتسوية). ولابد للعدالة الاجتماعية أن تتحقق ضد كل أنواع الاستغلال. وواجب المسلم هو «الجهاد»، الذى لا يعنى مع ذلك بأى حال «الحرب المقدسة» ولكنه التزام بالإصلاح والمطالبة بالعدالة وبهذا المعنى بالطبع، هجر الإخوان المسلمون، على الصعيد النظرى أيضًا على الأقل، الهدوء السياسى المميز لجانب كبير من الفكر الإسلامى الكلاسيكى وجعلوا من العمل الواعى فى المجتمع وفى التاريخ عمادًا لمذهبهم[٣٤].

وقد عمد حفيد لحسن البنا يعيش اليوم فى سويسرا، وهو طارق رمضان، ربط رسالة الجد بالمسار الإصلاحى الطويل الذى يبدأ بالأفغانى ومحمد عبده ويصل بالذات للإخوان المسلمين[٣٥]. ولا شك فى أن فكر البنا كان يتضمن عناصر سلفية، مثل الرجوع للقرآن والسنة كأساسين فى الوقت نفسه للأخلاقيات الفردية والعيش الجماعى؛ أو بمثابة الدافع الإصلاحى القائم على التعليم والثقافة. ومع ذلك فقد كان هناك تأكيد أقل على الجانب العقلانى والمجدد للدين بالقياس للأفغانى ومحمد عبده. وكانت علاقة البنا بالحداثة، وخاصة بالحداثة الغربية والعلم أكثر صراعًا بالقياس لعلاقة أسلافه. وربما كان الإخوان المسلمون فى هذا أبناء لرشيد رضا أكثر منهم أبناء لمحمد عبده وهذا لا ينفى أن المنظمة مثلت عنصر قطيعة للواقع الاجتماعى والسياسى

بصفة خاصة ليس فقط فى مصر ولكن بعد ذلك فى كل العالم العربى - الإسلامى. وكما لاحظت ذلك ب. ليا، كان صعود الإخوان المسلمين فى مصر جزءاً أساسيا من صعود سياسة جماهيرية حديثة، وليس إعادة تأكيد حاد للتقليدية الدينية [...]. وفى تحديهم للحصرية السياسية للنخبة، نقل الإخوان المسلمون السياسة للطبقات التقليدية وغير الواعية سياسيا فوسعت بهذه الطريقة قواعد المشاركة (الشعبية) [...]. وكانت الجاذبية التى تمارسها جماعة الإخوان المسلمين مرتبطة بمهارتهم فى الابتعاد عن صورة التحفظ الدينى (الرجعية) التى كانت وصمة مميزة للحكومة الإسلامية فى ذلك الوقت. وكان توسيع الجمعية قائمًا على السحر المذهبى وعلى التنظيم الحديث وعلى مصالح الطبقات المتوسطة والدنيا. وبفضل كفاءتها التنظيمية، والأتباع الغفيرة والطابع البرجوازى الصغير، أصبحت الجمعية أول قوة سياسية غير نخبوية تتحدى الطبقات المسيطرة فى مصر[٣٦].

ومن الممكن ألا يكون هذا الحكم لـ «ليا» مرضيًا تمامًا، لأنه إن كان صحيحًا تمامًا، فإن من المحتمل أن تكون الثورة ضد النظام الليبرالى الفاسد قد قادها الإخوان المسلمون وليس ناصر والضباط الأحرار. ومع ذلك فإننا يمكن أن نتفق على أن هذه الحركات الإصلاحية الإسلامية، التى كان يبدو أنها موجهة لمجرد استعادة الماضى كان لها جوانب من رد الفعل على الحداثة وتحقيق الرسالة الدينية لم تجعل منها تعبيراً عن «عودة إلى القرون الوسطى» (وهى عبارة تخلو من المعنى بالنسبة للإسلام)، بقدر ما هى تعبير عن محاولة جدلية بالضرورة للتكيف مع السياقات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية.

وجدير بالذكر أخيراً أن جمعية الإخوان المسلمين كان لها قسم نسائى برزت فيه شخصية زينب الغزالى[٣٧]. التى ولدت فى عام ١٩١٧ وبمجرد بلوغها سن العشرين انضمت للاتحاد النسائى برئاسة هدى شعراوى. ولكن سرعان ما طورت ميلاً دينيا طاغيًا واتجهت نحو الإخوان المسلمين. وكانت قد أسست جمعية الأخوات المسلمات وبثت التزامًا كبيراً فى الوعظ ونشر الحركة. ولم تكن زينب الغزالى «مثقفة»، منظرة (مثيل معاصرتها مفسرة القرآن عائشة عبد الرحمن)[٣٨]، ولكن منظمة وناشطة.

وكان إسهامها يقدم فى مقالات ومؤتمرات ولقاءات للدعوة فى النوادى والاجتماعات أو فى المساجد. وقد تعرضت هى أيضاً، مثل العديد من الإخوان المسلمين بعد ذلك لقمع عبد الناصر وعرفت السجن (راجع الفصل السادس).

٢ - ٣ - على عكس الطابع الإيمانى المذهبى الجوهرى للإخوان المسلمين، ولدت فى الثلاثينيات، وبالتحديد فى عام ١٩٣٣، حركة كانت تخلط بصورة مشوشة الميل الإسلامى والنزعة الشعبية الاشتراكية مع إيحاءات شمولية ومحافظة فى نهاية المطاف[٣٩]. أعنى حركة مصر الفتاة، التى أسسها المحامى أحمد حسين. كان الشعار الأساسى للمنظمة هو «الله - الوطن - الملك»، فخلطت بذلك ثلاث كلمات ربما لا يخلط بينها كل المسلمين، وفى مناسبات أخرى ربما جرى الحديث عن «شعب واحد وملك واحد وحزب واحد» وكان التعبير عن النوايا من جانب أحمد حسين[٤٠] يحث على «جهاد» «عام» فى جميع المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فى الاقتصاد كان لابد أن يكون التعاون هو أساس الإصلاح الزراعى، وكذلك كان لابد أن تحمى النزعة الحمائية الصناعة. وكان إصلاح العادات والتقاليد يعتبر ضروريا مع انغلاق أكثر صرامة تجاه تلك التعبيرات الفنية (الموسيقى، والفنون التشكيلية) التى تعتبر خطيرة على الأخلاقيات الإسلامية؛ وبالمثل كان هناك إشراف على إصلاح التعليم، الذى كان لابد للأزهر أن يستعيد فيه دوره المحورى لمؤسسة إسلامية رئيسية للدراسات العليا. ولم يكن أحمد حسين يخفى تعاطفه مع الفاشية والنازية، وخاصة لألمانيا الهتلرية التى استطاعت أن تنهض من الهزيمة الجسيمة فى الحرب العالمية الأولى؛ وفى إيطاليا وألمانيا كان قد تحقق ذلك الاتحاد بين «الإيمان والعمل»، الذى كان أيضاً هدف مصر الفتاة[٤١]. وعلى الرغم من هذا فإنه لا يصح أن نصف مصر الفتاة، كما فعل البعض بأنها حركة «فاشية». نظراً لأن هذه الصفة يمكن تبريرها فقط فى ضوء مسار تاريخى دقيق أساساً فى إيطاليا وألمانيا فى العشرينيات والثلاثينيات، ولكن مقدماته لم تكن موجودة فى مصر (باستثناء الفشل الجوهرى للتجربة الليبرالية). وكان موقف مصر الفتاة بالأحرى استبداديا وشعبويا وبالطبع كان يؤكد على المشاركة والتعبئة الجماهيرية.

وفى عام ١٩٤٠ تحولت مصر الفتاة إلى حزب وطنى إسلامى[٤٢] والكلمتان : الوطنية والإسلام، متناقضتان إلى حد ما، حيث إن الإسلام بطبيعته يتجاوز القوميات. ولكن أحمد حسين كان يؤكد سواء على تحرير مصر (والسودان) من الاحتلال الأجنبى، أو على تحقيق الوحدة العربية لمحاربة الاستعمار. وكان أحمد حسين يضع هيئته السياسية الجديدة تحت الجناح الحامى للملك. وكان يدعو لأساس شرعى للتشريع؛ وكان يضغط من أجل تشديد الرقابة الأخلاقية، فسحب استهلاك المشروبات الكحولية والبغاء ووسائل اللهو غير المشروع ومن بينها السينما. ولكن كان هناك تشجيع للتعليم الابتدائى الإلزامى سواء بالنسبة للرجال أو النساء؛ والحق فى العمل وفى أجر عادل؛ والدفاع عن الملكية الخاصة الصغيرة، والإلزام بالقيد فى النقابة والإلزام بالنسبة للدولة لضمان الرعاية الصحية والرعاية والتأمين ضد إصابات العمل. وكان أحمد حسين يعتقد أن الدولة يتعين عليها أن تكون بصورة ما «عسكرية»، وهذا يستشف من التنظيم الصارم للنظام السياسى الذى كان ينص عليه برنامجه. وظلت الخيارات التى تحاكى الاشتراكية (وليست اشتراكية) من الثوابت فى تطور الحزب، والحركة التى خرجت من مصر الفتاة، وأصبحت فيما بعد حزبًا اشتراكيا. ومن الأمور التى لها مغزاها، أن ورثة أحمد حسين أسسوا مرة أخرى فى السبعينيات حزب العمل.

من الحرب العالمية الثانية إلى سقوط الملكية :

١ - فى عام ١٩٣٩، عندما بدأت الأعمال الحربية للحرب العالمية الثانية، كان يرأس الحكومة المصرية على ماهر. وكان مثل الملك فى الوقت نفسه يكن تعاطفًا لقوى المحور، وكان لهذا ما يبرره بصفة خاصة من منظور العداء ضد الإنجليز. وكانت إيطاليا، بصفة خاصة، فى عام ١٩٣٩ بالذات قد حاولت تعميق وتدعيم الروابط الدبلوماسية مع مصر بمحاولة استغلال وطنيتها. وكان موسولينى يضع نصب عينيه، كما يكشف «جالياتسوتشانو» فى يومياته، هدف تغذية نفاد صبر فاروق إزاء الإنجليز، وكان قد أكد، ببلاغته المعهودة، أن إيطاليا ومصر بلدان أصبحت أخوتهما لا انفصام لها نتيجة لانتمائهما لمنطقة البحر المتوسط. وكانت الاستراتيجية الإيطالية هى التأكيد

على أن إيطاليا الفاشية كشريك لا غنى عنه للعرب فى تحقيق التحرر من السيطرة الاستعمارية، حتى إن الدوتشى قد أكد أنه وحركته يمثلان «سيف الإسلام». وفى فبراير ١٩٣٩، فى برلين، تقابل سفير إيطاليا أتوليكو مع السفير المصرى مراد باشا الذى أعرب عن أمله، باسم ملكه، فى مشاركة أكثر نشاطًا لإيطاليا فى رقعة الشرق الأوسط وخاصة فى مصر. وفى مايو، كان إيتالو باليو، حاكم ليبيا قد وصل إلى القاهرة وقابل فاروق ولكن مقترحاته للاتفاق، وبالطبع فى اتجاه مقاومة بريطانيا، قد أثارت المعارضة القوية لمحمد محمود، الذى كان آنذاك رئيسًا للوزراء ومعروفًا بولائه للإنجليز.

وقد استقال محمد محمود، لمرضه، فى أغسطس وأصبح على ماهر رئيسًا للمجلس، كما قيل فى البداية. ولكن الاتصالات الإيطالية المصرية السابقة لم تعقبها أية نتائج. وحتى دخول إيطاليا الحرب فى ١ يونيو ١٩٤٠، كانت التأكيدات الوحيدة المقدمة من موسولينى والسفير الإيطالى فى القاهرة، الكونت ماتسولينى، هى أن إيطاليا لم تكن لديها النية لا للاعتداء ولا أن تضع نفسها فى حالة حرب مع مصر. وبالتالى فقد كانت تأكيدات مبهمة وليست مقدمات لمساعدة فعلية لمساندة فاروق فى خلافه مع بريطانيا. ولكن جانبًا معينًا من الصحافة كان قد ساند السياسة الملكية بصرف النظر عن البريطانيين، وكانت الاتصالات مع إيطاليا قد أحدثت أصداء إيجابية، نظرًا لأن الجريدة الرئيسية فى القاهرة «الأهرام» كانت تضم فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٠ مقالاً بتوقيع إسماعيل صدقى نفسه ويقرأ فيه أن «الاعتداء الإيطالى ليس موجهًا ضد المدن أو القوات المصرية [...]. إنه عمل حربى لمحارب ضد محارب آخر، يتم على أراضى قوة ثالثة يحتلها هذا الأخير»[٤٢]. وعلى الرغم من أن الرأى العام كان بطبيعة الحال قلقًا ولكن ليس معترضًا مسبقًا على الإيطاليين والألمان فقد اختار فاروق وعلى ماهر فى النهاية سياسة حذرة ومتوازنة بقدر الإمكان، مع محاولة إبقاء مصر خارج الصراع.

وبالطبع لم تكن بريطانيا تنظر بعين الرضا إلى صعود على ماهر إلى السلطة، حيث كان مواليًا جدا للملك حتى إنه لا يمكن أن يكون طيعًا، وبمجرد اندلاع الحرب كان عازمًا على إبقاء مصر، بالقبضة الحديدية إذا لزم الأمر فى دائرة النفوذ والسيطرة العسكرية. وكان العداء ضد الإنجليز شائعًا وخاصة على المستوى الشعبى،

ولكنه لم يكن يخلو من لبس ولم يخل الأمر فى البرلمان من مسئولين سياسيين مؤيدين للتسوية، مثل بعض السعديين على سبيل المثال وأصبح الموقف متفجراً عندما أمر القصر بألا تفتح قوات الحماية المصرية على الجبهة الغربية، النار ضد الإيطاليين وانتهت الذراع الحديدية التى واجه بها الممثل البريطانى، السير ميلز لامبسون الملك فاروق، كما كان فى منطق الأشياء، بهزيمة الأضعف وفى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ استقال على ماهر، ليفتح بذلك أزمة سياسية استمرت لمدة عامين، حتى فبراير ١٩٤٢ شهدت تعاقب وزارات ضعيفة يقودها حسن صبرى وحسين سرى باشا.

ولكن الموقف فى مصر، فى الوقت نفسه قد يتعقد شيئًا فشيئًا. وكان هناك دور محورى للإخوان المسلمين فى تدهور الأحداث. فقد رد هؤلاء على التدخلات البريطانية الثقيلة بالمشاركة بنشاط أكبر فى الثورة الوطنية ضد الإنجليز، بعد أن ساندوا فى مرحلة أولى عدم دخول البلاد الحرب. ولم يتأخر رد المحتلين طويلاً: ففى مايو ١٩٤٠ نقل المرشد العام للإخوان، البنا إلى صعيد مصر بتهمة كيدية بأنه أهمل عمله كموظف حكومى فى وزارة المعارف. وكان النفى قصيراً، لأن البنا استطاع العودة إلى القاهرة فى سبتمبر، حتى وإن اعتقل من جديد، بينما كانت الجمعية تشهد قمعها المنتظم وإلغاء حق الاجتماع والدعاية.

كان نقل البنا متزامنًا عمليا مع أزمة وزارة على ماهر والمعاش الإجبارى لرئيس أركان الجيش، عزيز المصرى باشا، وهو رجل كان قد تميز بالنسبة لموقفه من القضايا الوطنية العربية وشارك فى المحاولات العثمانية لانتزاع ليبيا من سيطرة الاستعمار الإيطالى وكان محبًا للألمان كما هو معروف. وسرعان ما أقام البنا اتصالات مع على ماهر وعزيز المصرى، ونسج شبكة من العلاقات كانت تشتمل، علاوة على الإخوان المسلمين، ممثلين عن القصر موالين للملك، وطلبة جامعيين وضباط فى الجيش وحتى أعضاء فى مصر الفتاة. وإذا كان الأمر من وجهة نظر المرشد العام للإخوان، يمكن أن يتعلق باستراتيچية سياسية بعيدة المدى، فإنه كان هناك من قرأ فى علاقاته غموضًا مؤسفًا وفى الوقت نفســه كانت قد ظهــرت فى الجيش تلك المخـاوف وتلك الميول الإيطالية

التى ستؤدى إلى تكوين الجماعة الوطنية والثورية للضباط الأحرار، المقدر لها أن تقود ثورة عام ١٩٥٢. وكان جمال عبد الناصر بطل المرحلة الأولى من مصر الجمهورية، لايزال يحتفظ بوضع مستتر، لأنه أيضاً بين عامى ٤٠ و ٤١ قام بالخدمة فى السودان ولكن أنور السادات، الرئيس الثالث للجمهورية كان قد بدأ سريعًا فى الانخراط فى النشاط السياسى. وكان السادات يكن تعاطفًا كبيرًا للألمان، وقد تعين عليه هو البدء فى الاتصالات بين الشبان العسكريين الوطنيين والبنا وعزيز المصرى.

وعلى الرغم من أن بعض ممثلى الإخوان لم يكونوا موافقين على صداقة البنا مع على ماهر، خشية اصطدام المنظمة مع السلطة، فإن المرشد العام تحرك بحذر، محاولاً عدم قطع العلاقات كلية مع السلطات الحكومية، بالامتناع عن اتخاذ مواقف استفزازية عقيمة كى يتجنب خطرًا نهائيا للإخوان كان سيهدد نشاط الدعاية. وبالفعل، يبدو أنه فى عام ١٩٤١ تمت اتصالات مع السفارة البريطانية، حتى وإن كان الجميع لا يتفقون على المعنى الذى يجب إعطاؤه لهذا الخيار السياسى؛ فالبعض يؤكدون أن الإنجليز، لخوفهم الشديد من الاتفاقيات الوثيقة بين الإخوان والقصر - وهى اتفاقيات كان يمكن أن تدعم موقف الملك فاروق المؤيد للمحور - كانوا قد حاولوا القيام بتسوية مع البنا، الذى رفض مع ذلك؛ وهناك آخرون يؤكدون مباشرة أن إدارة الإخوان ربما وافقت، حتى وإن لم يكن علانية، على العروض الإنجليزية، التى كانت ستضمن لهم نوعًا من التسامح أو الحماية.

وفى سيرته الذاتية التى كتبها بعد سنوات طويلة - ولذلك لا يمكن الرثوق بها دائماً، يروى السادات واقعة غريبة تتعلق بعلاقاته مع الإخوان المسلمين(٤٤). فهو ربما يكون قد ترد على البنا على الأقل بداية من عام ١٩٤٠ وربما يكون قد تعرَّف عن قرب على المرشد العام حتى إنه كشف له أنه يعمل ضد البريطانيين ويقوم بتنظيم ثورة ضد المحتل الإنجليزى. وربما يكون البنا قد اقترح على محدثه أن ينضم لمنظمته؛ ولكن ربما يكون السادات قد رفض، متعللاً بأن الإخوان كانوا منحازين جدا ومعروفين جدا مذهبيا، بينما كان الشاغل الوحيد للضباط فى تلك اللحظة هو تحرير مصر من الأجانب.

ولا يمكن تصديق كل هذه القصة. فالسادات كان بالتأكيد من الإخوان المسلمين، كما نعلم من مصادر أخرى، حتى وإن كان من الصعب أن نقول ما إذا كان حقا على علاقات وثيقة جدا مع البنا. على أى حال، ما يهمنا توضيحه هنا هو أنه إذا كان السادات قد روى بصدق كيف جرت الأحداث على الأقل فيما يتعلق بتوجهات معينة كانت موجودة آنذاك فى المنظمة الإسلامية، فإن البنا فى عام ١٩٤٠ لم يكن يبدو معترضًا كلية على القيام بعمل من أعمال القوة بهدف قلب الوضع السياسى الراهن فى مصر. هل غير رأيه فيما بعد؟

وبمناسبة الانتخابات السياسية عام ١٩٤٢، اتخذ البنا موقفًا مؤيدًا للصراع الديمقراطى، وقاد منظمته للمشاركة فى المواجهة الإنتخابية[٤٥]. وقد أكدت أطراف عديدة أن المرشد الأعلى كان يحتفظ بموقف تكتيكى، انتهازى عند حد التنازل والتسوية. لكن فى الوقت نفسه كانت الآراء المطالبة باتخاذ مواقف أكثر راديكالية قد بدأت تشق طريقها داخل الإخوان المسلمين؛ وقد أدى هذا بالتدريج إلى تكوين جهاز سرى، كان هدفه هو تحقيق الأهداف السياسية بالعنف. ولا شك فى أن الجهاز السرى الذى ربما اتخذ بعد الحرب ملامح إرهابية، قد أفلت من سيطرة البنا الذى يرجح تمامًا أنه كان ضد أعمال القوة فى حد ذاتها مقدرًا بلا شك أن الحرب الجارية والإصرار الإنجليزى لا يمثلان عوامل مواتية لنجاح الإخوان[٤٦].

وكل القصة المعقدة، التى حاول البعض رسمها باختصار، توضح بلا شك مدى قوة المخاوف الإنجليزية تجاه الإخوان، والدوائر العليا من الجيش "الملوثة" جزئيا بالعلاقات مع الحركات الثورية والتى كان من المشروع أن نشكك فى إخلاصها لبريطانيا وخاصة للملك فاروق. وفى زمن الحرب، علاوة على ذلك، لم يكن الموقف الاقتصادى مزدهرًا ولم يكن الركود الاقتصادى يسهم بالطبع فى إيقاظ التعاطف المتأخر للرأى العام تجاه بريطانيا، التى كان يبدو أن السياسة المصرية مستسلمة لمصالحها الحربية. فقرار حكومة حسين سرى باشا فى ٥ يناير ١٩٤٢، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا المتعاونة بزعامة ڤيتشى، فسر - بحق فى الوقت نفسه - على أنه تدخل بريطانى للمرة الواحدة بعد الألف فى الشئون الداخلية لمصر وأثار ردرد فعل عاصفة من الاحتجاج فى البرلمان.

وقد قطع السير ميلز لاميسون العقدة الكأداء فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بما يبدو بمثابة انقلاب حقيقى. فقد أحاطت الدبابات الإنجليزية بالقصر الملكى فى عابدين فى القاهرة ووجه إنذار للملك فاروق : خيره فيه بين تعيين حكومة مستقرة موالية لبريطانيا، وتبقى تحت سيطرتها الشديدة الاندفاعات المثيرة للقلاقل التى تهدد المجتمع المصرى، أو فقدان العرش. وقد تنازل فاروق بالطبع وكلف مصطفى النحاس الزعيم الوفدى المخضرم. برئاسة مجلس الوزراء. وقد وجد الإنجليز فى النحاس الحليف، أو على الأقل السياسى الواقعى، الذى كانوا يحتاجون إليه. وفى ٧ فبراير تم حلّ مجلس النواب وبعثت الانتخابات الجديدة للحياة فى هيئة أكثر استجابة لمصالح الإنجليز، الذين وجدوا فى الوفد هذه المرة حليفًا لم يكونوا يأملون فيه؛ واعتقل على ماهر فى ٨ أبريل وانتهى الحال بالسادات وآخرين إلى السجن فى شهر يوليو.

ومن الصعب التقليل من أهمية هذه الأحداث؛ فكما ذكرت غالبية الدراسات حول التاريخ المصرى الحديث تعتبر حادثة الرابع من فبراير ١٩٤٢ تحولاً حاسمًا فى السياسة الداخلية المصرية. ويعتقد أن هذا الحادث قد نزع المصداقية عن الوفد وهى حركة شعبية فى حالة انحسار وكان يتضح الآن من جديد أنها مستعدة للتعاون مع المحتل بهدف الحصول على السلطة، كما نزعها فى الوقت نفسه عن الملك الذى كان قد خضع للقوة البريطانية. ولم يكن للوفد أن يستعيد أبدًا مكانته الوطنية التى أُضيرت بالفعل من الانقسامات الداخلية والفضائح المالية، بعد ٤ فبراير ١٩٤٢. وقد أسهمت الحادثة علاوة على ذلك فى تآكل صورة فاروق، التى ازدادت دائمًا عتامة من السلوك المنغمس فى الملذات للملك المصرى، وخاصة منذ منتصف الأربعينيات فصاعدًا[٤٧].

وبالفعل، لم يكن من الممكن أن يبدو صعود وفدى مثل النحاس إلى السلطة فى تلك اللحظات العاصفة سوى بمثابة خيانة أو على الأقل كاستسلام خطير للتشدد الأصلى المضاد للإنجليز فى الوفد والذى كان فى نهاية المطاف السبب الرئيسى لنجاحه؛ وكل هذا من أجل الهدف غير النبيل للوصول للسلطة بأى ثمن. وكان موقف فاروق بالطبع أكثر هشاشة، ولكن الرأى العام المصرى كان يتوقع موقفًا أكثر قوة.

وقد احتج بعض العسكريين بقوة للضعف الذى أظهرته مصر. وقد أرسل قائد عسكرى، كان معروفًا آنذاك ولكن قدر له أن يصبح مشهوراً كأول رئيس لمصر الجمهورية وهو محمد نجيب، خطاب استقالة للملك (سحبه بعد ذلك)، مؤكداً أنه يخجل من الزى العسكرى الذى كان يرتديه[٤٨].

كانت المخاوف الإنجليزية قد زادت بالطبع من سير الحرب. فى يناير ١٩٤٢ كان الفيلد مارشال روميل، على رأس القوات الإيطالية الألمانية قد بدأ هجومه على مصر، مستهدفًا الاستيلاء على قناة السويس وقطع الطريق الرئيسى الإنجليزى للاتصال مع الهند ودول الكومنولث فى المحيط الهادى ويلاحظ أن العداء تجاه الإنجليز كان يدفع غالبية المصريين لموقف مؤيد للمحور ويشهد على ذلك السادات مرة أخرى.

وهنا كشف المصريون عن شماتتهم فى الإنجليز فخرجت المظاهرات تنادى «إلى الأمام يا روميل» فقد كانت الجماهير ترى فى هزيمة الإنجليز الطريق الوحيد لخلاص البلاد منهم.

وأصاب الإنجليز الذعر فراحوا يحرقون وثائقهم وأوراقهم ويرحلون رعاياهم والموالين لهم إلى السودان.. فبعد أن سقطت العلمين فى يد روميل أصبح الطريق أمامه مفتوحاً لغزو مصر.

لم يكن هناك أى شك فى أن روميل سوف يواصل سيره إلى الإسكندرية ومنها إلى القاهرة.. المسألة فقط مسألة وقت.. ووقت قصير أيضاً.

وكان مقرراً أن تكون مصر من نصيب إيطاليا وإن قد جهز موسولينى بالفعل حصانًا أبيض ليدخل القاهرة على ظهره كما كانت العادة أيام الإمبراطورية الرومانية[٤٩]. وكما هو معروف، حدث فى العلمين بالذات، فى أكتوبر ١٩٤٢، أن أحبطت معركة دموية المطامع الإيطالية الألمانية وردت روميل بعيداً عن مصر. واحتفظت إنجلترا بالسيطرة على البلاد. وفى أكتوبر ١٩٤٤، بعد انقشاع خطر السقوط فى أيد ألمانية أو إيطالية، نجح فاروق فى التحرر من مصطفى النحاس وإقامة حكومة تروق له أكثر بزعامة السعدى أحمد ماهر، شقيق على ماهر. وأطلق سراح العديد من المسجونين السياسيين.

٢ – وبخلاف الحرب العالمية الأولى، لم تكن مصر فى الحرب الثانية مجبرة على تضحيات ثقيلة من حيث الرجال والعتاد والموارد القومية، بل إن تأثيرات الصراع على اقتصادها كانت متضاربة وإذا كانت الطبقات الثرية والبرجوازية العالية من ناحية قد استطاعت الكسب من عمليات الاتجار والصفقات وفى نهاية المطاف من جميع احتياجات الحرب، فإن الطبقات الشعبية اضطرت للمعاناة من مزيد من التدهور فى وضعهم؛ وقد أدى هذا للاحتجاجات الاجتماعية الشديدة فى ١٩٤٥ – ١٩٤٦ والتى سنعود إليها بعد قليل. وقد أعلن عن أن الودائع المصرفية، أثناء الفترة (١٩٤٠ – ١٩٤٣)، كانت قد زادت من ٤٥ إلى ١٢٠ مليون جنيه مصرى. (هناك آخرون يقولون من ٨ إلى ١٣٢ مليون)، فى حين أن الأسعار التى كانت تضغط بالطبع على الشرائح الأكثر فقراً من السكان، تضاعفت ثلاثة أضعاف[٥٠]. حتى إن متوسط الدخل الحقيقى هبط من ١٠,٢ جنيه مصرى فى عام ١٩٣٩ إلى ٩,٥ فى عام ١٩٥٠. وأسباب كل هذا متعددة، ولكن عدم حل المشكلة الزراعية كان له دوره، ففى نهاية القرن التاسع عشر كان يعيش فى مصر مايقرب من ١٠ ملايين نسمة كان تحت تصرفهم مايقرب من ٧ ملايين فدان من الأرض المنزرعة؛ وفى عام ١٩٣٧، كان عدد السكان قد وصل إلى ١٦ مليون (١٩ فى عام ١٩٤٧) بينما بلغت الأرض المنزرعة بالكاد ٨ ملايين فدان. وبالتالى فإن الزيادة السكانية لم تكن متوازنة مع زيادة مناسبة فى الإنتاج الزراعى وكان هذا يعنى أن الطعام المتوافر للجماهير من الأراضى، التى لفتنا إليها الانتباه من قبل، تؤكد وتفسر الفوارق فى الرخاء والتغذية. وفى عام ١٩٥٢، عشية الثورة، كان (٦٪ من ملاك الأراضى يمتلكون ٦٥ فى المائة من الأرض؛ بمعنى آخر، بينما كان مالك الأرض الكبير يمتلك فى المتوسط ٢٧٠٠ فدان، كان الفلاح الفقير يمتلك بالكاد فداناً ونصف وبهذا كان من الصعب إن لم لكن مستحيلاً أن يطعم أسرة يتزايد عددها باستمرار[٥١]. ولم تكن الحكومات الليبرالية، الوفدية وغيرها قد أعطت أى إسهام فعلى لتحسين هذا الوضع ناهيك عن حل المشكلة الزراعية؛ وكان هذا من بين الأسباب التى نزعت المصداقية عن النظام لدى الجماهير.

وعلى أى حال، كسرت الحرب التوازن الهش الذى كان النظام المصرى قد أقيم عليه لعشرين عامًا؛ وكان لابد للأحداث أن تعمل على تدهور أزمة العائلة المالكة، بل والنظام السياسى الليبرالى. ويعترف المؤرخون المصريون أنفسهم بأن الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٢ كانت حاسمة. وهناك رواية مهمة بصفة خاصة لطارق البشرى[٥٢]، وهو باحث بدأ عمله كـ«علمانى»، ولكنه اقترب بعد ذلك بالتدريج من مواقف الإخوان المسلمين. وقد حدد البشرى بصفة خاصة عنصرين ثابتين للتطور السياسى المصرى بين نهاية الحرب والثورة: تداخل مشكلة الاستقلال الوطنى مع مشكلة الإصلاح الاقتصادى (وبصفة خاصة الإصلاح الزراعى)؛ الراديكالية المتصاعدة للصراعات. فمن ناحية، يجب أن نأخذ جيدًا فى الحسبان أن التحرر النهائى من الاستعمار كان لابد أيضًا أن يعنى خطوة حاسمة إلى الأمام فى النمو الاجتماعى والثراء القومى، نظرًا لإلغاء قيود وارتباطات التأثير الأجنبى. ومن ناحية أخرى، كانت تضطرب على الساحة السياسية المصرية قوى متباينة ومتناقضة إلى حد ما، من الوفد إلى الإخوان المسلمين، ومن الشيوعيين (شبه السريين) إلى مصر الفتاة. وكان هناك مسار خاص للإخوان المسلمين الذين طوروا الجهاز السرى العسكرى وتوجهوا بصورة أكثر حسمًا للسياسة، بعد أكثر من عقد من النشاط السلمى والدينى البحت. ولكن رواية البشرى تؤدى إلى الانطباع بأنه لم يكن هناك أحد من الفاعلين فى الميدان يستطيع حقا تمثيل ونقل المعاناة الشعبية، التى أصبحت حادة بصورة خاصة بداية من عام ١٩٤٦؛ وهو رأى سلبى أكده مراقبون آخرون[٥٣]. على أى حال كان البشرى يرى أن الإخوان المسلمين، الذين كانوا يمتلكون، عشية ثورة ١٩٥٢، أعلى ميراث فى التمثيل وكانوا أكثر استعدادًا لحلول قصوى. بل إنهم كانوا يشكلون أقوى تعبير حديث عن تأكيد الذات الوطنية. أما عجز الأحزاب التقليدية مثل القوى السياسية الأخرى عن تولى قيادة الحركة الشعبية فإنه يفسر، كما أعتقد، نجاح الثورة؛ ومن ناحية أخرى، وبالذات فى ضوء تقلص دور الإخوان المسلمين بعد ١٩٥٤ (انظر الفصل الثالث)، يمكن مناقشة رأى البشرى.

ولذا فإنه من المناسب، عند هذه النقطة، أن نتتبع الأحداث زمنيًا للتحقق من كيفية ميل المسار حتما نحو الحل الثورى. قبل كل شىء، فبينما كانت العمليات

العسكرية فى أوروبا وفى العالم تتجه نحو النهاية، قررت الحكومة المصرية فى فبراير ١٩٤٥ إعلان الحرب أخيراً على ألمانيا. وكان الأمر يتعلق بصورة ما بحركة واجبة، ولكن جانباً من الرأى العام احتج، على اعتبار أن هذا على أى حال تنازل للمحتل الإنجليزى الكريه. وقتل رئيس الوزراء أحمد ماهر بالذات بسبب احتجاج متعصب ضد مثل هذا التنازل. وقد كان هذا مجرد الهجوم الأول من سلسلة من الهجمات على شخصيات سياسية خلقت الاضطرابات طوال الشهور التالية. وفى ديسمبر ١٩٤٥ فجرت سيارة النحاس، وفى يناير ١٩٤٦ قتل ممثل الجناح الموالى للإنجليز فى البرلمان، أمين عثمان. وقد استهدفت أيضاً رموز النزعة الغربية فى كبرى المدن فى البلاد؛ وربما كان أخطر تخريب فى سينما مترو فى القاهرة فى مارس ١٩٤٧. وكان الموقف يفلت بالتدريج من أيدى المسئولين عن الأمن العام.

وفى يناير ١٩٤٦ تفجرت خلافات اجتماعية عنيفة أدت فى فبراير إلى تكوين اللجنة القومية للعمال والطلبة. ولا يجب أن نبالغ فى أهمية هذه اللجنة التى ظهرت فى جامعتى القاهرة والإسكندرية، ومدت نشاطها ورسالتها للطلبة فى المدارس الثانوية والنقابات[٥٤]. ولكنها أصدرت بياناً، لم يكن له تأثير كبير على الصعيد العملى ومع ذلك فقد مثل شهادة على الثورة التى كانت تعبر عن تحرك الطبقة المثقفة الأكثر وعياً.

وكان البيان يربط بين الكفاح ضد الاحتلال الإنجليزى والعمل من أجل النهضة الوطنية والمطالبة بالإصلاحات وكان يؤكد على ضرورة الإضرابات والمظاهرات. وبقى الشاغل الأساسى هو التحرير الفعلى لمصر من نير الاستعمار، ولكن فى نهاية الأربعينيات شهدنا بلا شك تأكيداً أكثر وعياً لاتجاه اشتراكى، حتى وإن لم يكن بالضرورة ماركسيا (وهناك عمل نموذجى لخالد محمد خالد فى شبابه، والذى سنعود إليه فى الفصل الثالث، فقرة ٣، نقطة ١). وقد ازدادت حدة الصراعات الاجتماعية أكثر فأكثر فى عام ١٩٤٦.

فى مارس ١٩٤٥ تكونت الجامعة العربية، التى تحدد مقرها فى القاهرة. وقد شجع فكرة اتحاد للدول العربية للمرة الأولى عام ١٩٤٢ رئيس الوزراء العراقى، نورى السعيد. وقد لاقى الاقتراح تعاطف بريطانيا التى كانت تأمل بهذه الطريقة من

التمكن من كسب العرب لقضية الديمقراطيات الغربية ضد ألمانيا. وفى خريف ١٩٤٤، وفى لقاء عقد فى الإسكندرية، قرر ممثلو مصر والعراق ولبنان واليمن الشمالية والعربية السعودية والأردن وفلسطين تكوين جامعة الدول العربية، وكان الهدف المعلن وهو السماح أيضًا للدول العربية الأخرى، التى كانت لاتزال تحت النير الاستعمارى، بالحصول على الاستقلال، ولا يقل عن ذلك الكفاح ضد ميلاد دولة يهودية فى الأرض المقدسة، حيث كانت عمليات الهجرة قد ازدادت كثافة بداية من الثلاثينيات. وقد مثل موضوع المعارضة لدولة ناشئة فى إسرائيل منذ البداية عنصر توحيد فى صبغ التيار العربى بالصبغة الدولية. وقد وقعت على الميثاق التأسيسى للجامعة فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ بالضبط فى القاهرة كل من مصر وسوريا والعراق ولبنان والعربية السعودية واليمن الشمالية وإمارة شرق الأردن (ومن ١٩٥٠ اتخذت الدولة اسم المملكة الأردنية الهاشمية). واعترف للفلسطينيين فى الحق فى مقعد دائم؛ وبالطبع كان بوسع أى دولة عربية جديدة حصلت على الاستقلال أن تقدم طلبًا للانضمام. وتقرر المادة ٢ من الميثاق أن من بين أهداف الجامعة «تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق سياساتها بهدف تحقيق تعاون أوثق فيما بينها، والحفاظ على استقلالها وسيادتها والاهتمام بصورة عامة بالقضايا المتعلقة بالدول العربية ومصالحها».

وفيما يتعلق بمصر فإن الانضمام للجامعة العربية يمكن أن يبدو مفاجئًا. ففى أكثر من مرة أشرنا إلى الطابع المنغلق للوطنية المصرية وضعف الوعى، وربما وبصفة خاصة ضعف الاهتمام باعتبار المصريين أنفسهم «عربًا» بالمعنى العام للكلمة. وكان زغلول نفسه قد عبر عن تشككه مؤكدًا أن توحيد العرب معًا بمثابة جمع العديد من الأصفار، لتحصل فى النهاية على صفر آخر(٥٥). وكما سنقول فيما بعد، نشأت القومية العربية فى سوريا وليس فى مصر، حتى وإن أصبح ناصر بطلها فيما بعد. وهذا لا يعنى بالطبع أنه لم يكن يوجد أيضًا فى مصر أنصار للقضية العربية، مثل عبد الرحمن عزام على سبيل المثال الذى كان عليه أيضًا أن يشارك فى حكومة على ماهر فى ١٩٣٩. وفى نفس عام ١٩٣٩، فى خطاب العرش أمام البرلمان، كان الملك فاروق قد دعى إلى «رسالة نبيلة» تنتظر مصر فى السياق العربى والإسلامى. والآن، يحتمل أن الملك

وحاشيته والطبقة السياسية نفسها كانوا يرون فى الجامعة العربية وخاصة فى أن مقرها فى القاهرة، سبب للمكانة الرفيعة والفخر بأن مصر يمكنها أن تبرهن على أنها تمثل قلب تكوين سياسى أوسع للشرق الأدنى العربى. وهو ما لم يكن خطأ أبداً : فقد كانت مصر ولاتزال، أقوى الدول العربية. وعلى أى حال، بدأ يقوى اتجاه أكثر تأييداً للمشاركة المصرية الكاملة فى القضايا العربية على نطاق واسع.

فى ديسمبر ١٩٤٨ قام أحد الإخوان المسلمين المنتمين للجهاز السرى بقتل رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى. وكان هذا انتقاماً لقرار هذا الأخير، الذى اتخذه فى نوفمبر السابق، بحل المنظمة: فقد كان يخشى بالفعل من أن تتمكن جماعة الإخوان التى كان يشتبه فى أنها هى التى قامت بالعديد من الهجمات، من قلب النظام القائم. وكان الهجوم الذى راح ضحيته النقراشى استفزازاً - ومن المحتمل جدا ألا يكون قد وافق عليه حسن البنا - الذى كان الجهاز السرى يفلت من سيطرته، كما افترض البعض. ولم يتأخر رد فعل الحكومة على أى حال. ففى فبراير ١٩٤٩ قامت قوة (ربما بتسليح من الشرطة أو من الحكومة نفسها، حتى وإن لم يكشف النقاب تماماً عن ذلك) باغتيال حسن البنا، الذى يذكر منذ تلك اللحظة على أنه «شهيد». وحاول الإخوان الانتقام للمرة الواحدة بعد الألف، ولكن قوات الأمن أجهضت الضربة. وانتخبت لزعامة المنظمة المعتدل حسن الهضيبى، الذى لم يستطع وقف الجهاز السرى، ربما بصورة مماثلة لمؤسس جماعة الإخوان ولكن الموقف الرسمى للإخوان كان معتدلاً ولم تأنف قيادة الهضيبى من القيام باتصالات مع القصر.

وفى عام ١٩٤٨ اندلعت علاوة على ذلك الحرب فى فلسطين، وهى الحرب العربية الإسرائيلية الأولى الرسمية التى افتتحت فترة من الصراع المعلن بين العرب وإسرائيل لم تنته بعد[٥٦]. وأقول إن هذه كانت الحرب «الرسمية» الأولى لأن الصراع فى الحقيقة بين العرب المحليين واليهود المهاجرين للسيطرة على أرض فلسطين كان قد بدأ فور اعتراف بريطانيا فى ١٩١٧ بالحق الصهيونى فى «وطن مقدس» (وهو ما يسمى بـ «وعد بلفور») وبدأت الهجرة اليهودية من أوروبا (والتى شهدت طفرة قوية فى الثلاثينيات أيضاً بسبب عمليات الاضطهاد الهتلرية). وكان اليهود المهاجرون قد

انتظموا بسرعة مكونين ما يشبه الجيش، "الهجانة"، ثم كونوا مركزًا نقابيا قويا وهو الهستدروت. وكان وجودهم يمثل فراغات المجتمع الفلسطيني، وكانوا يتنافسون مع العرب على امتلاك الأراضى والمياه وفى نهاية الأمر كان وجودهم يمثل مجتمعًا موازيًا للمجتمع المحلى دون أن يكون هناك اعتراف سياسى بالوضع الجديد للأمور. وفى أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٨ اندرجت المطالبة بفلسطين حرة - بالطبع من وجهة النظر الفلسطينية - فى أكبر انتفاضة وطنية عربية ضد الانتدابات.

وفى عام ١٩٣٨ عقد فى القاهرة مؤتمر برلمانى عربى وإسلامى للاعتراف بالاستقلال الكامل للمنطقة. وكان بمثابة شوكة فى الجنب خاصة بالنسبة لبريطانيا، وهى القوة الاستعمارية المهيمنة فى المنطقة. وبالفعل اضطرت بريطانيا فى عام ١٩٣٩ إلى نشر كتاب أبيض وضعت فيه حدود الهجرة اليهودية بهدف تهدئة العداء العربى. وبالطبع أثار الكتاب الأبيض العداء اليهودى المعارض. وقامت بعض المنظمات الصهيونية شبه العسكرية، ومن بينها «عصابة شتيرن» التى كانت أحيانًا على خلاف مع «الهجانة» نفسها، بسلسلة من عمليات التخريب والاعتداءات بلغت ذروتها ربما باغتيال الوزير المفوض الإنجليزى اللورد موين فى نوفمبر ١٩٤٤.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين الصهاينة والإنجليز كانت أبعد ما تكون عن المثالية، فقد ساند الفريق الأول دون شروط الفريق الثانى أثناء الحرب العالمية، ولكن عند نهاية الحرب عادت المشكلات للظهور مرة أخرى. وكانت الحرب قد كلفت الخزانة البريطانية كثيرًا جدًا واتضح الآن أن الإنفاق على الإمبراطورية مرهق جدا. وفى عام ١٩٤٧، منحت بريطانيا الاستقلال للهند وفى الوقت نفسه وعدت بالتخلى عن الانتداب على فلسطين بداية من أبريل ١٩٤٨. وكان تعاطف الرأى العالمى يذهب كله لليهود: فقد كان الرئيس الأمريكى ترومان يضغط حتى تلغى أى قيود على الهجرة إلى الأرض المقدسة، وكان الاتحاد السوفييتى أيضًا ينظر بتشجيع لميلاد دولة يهودية، معتبرًا إياها رمزًا للنهضة ضد الاستعمار (وفى الوقت نفسه كان المثقفون اليهود قد قدموا إسهامًا أساسيا للمذهب الاشتراكى والشيوعى، من ماركس نفسه إلى تروتسكى إلى روزا لوكسمبورج). وفى أغسطس من عام ١٩٤٧، اقترحت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى كيان عربى

وآخر يهودى (وكانت القدس ستبقى عربية). وبالطبع استقبل اليهود الاقتراح بالترحاب، حيث كان يعترف على أى حال بمشروعية وجود دولة على أسس عرقية؛ وبالطبع أيضًا رفضه العرب، معتبرين إياه بمثابة انتزاع لحقوق الشعب الفلسطينى بصفة خاصة والشعوب العربية بصفة عامة. ولكن الموقف بدأ يتعثر عندما اقترحت الولايات المتحدة فى ٣٠ مارس ١٩٤٨ إعادة النظر فى القضية من جانب الأمم المتحدة. وشنت الجماعات الصهيونية المتطرفة آنذاك بسلسلة من الهجمات والاحتلال للقرى العربية وأجبرت السكان على الجلاء الإجبارى، خشية أن يتطور الموقف ضدها. وعندما أكد الإنجليز على نيتهم فى التخلى عن الانتداب على فلسطين، سارع الصهاينة لإعلان تكوين دولة إسرائيل. وعلى الفور ردت الجامعة العربية بإعلان الحرب، وهى على ثقة بأن التفوق العددى ستكون له الغلبة على الخصم. وقامت الجيوش العربية، بغزو فلسطين ولكن مصائر الحرب اتجهت سريعًا وبوضوح لصالح اليهود، الذين كانت قواتهم أكثر تصميمًا وأفضل تدريبًا بكثير. وقد استمرت الحملة العسكرية من مايو ١٩٤٨ وحتى يناير ١٩٤٩. وفى النهاية بقى فقط ٢١٪ من الأراضى التى كانت عربية فى أيدى العرب. وانخفض السكان العرب فى فلسطين من ١٢٠٠,٠٠٠ نسمة إلى ٧٠٠ ألف (طبقًا للأرقام الإسرائيلية؛ والفلسطينيون يتحدثون عن مليون لاجئ). وقد استكمل انتصار إسرائيل وأصبحت الأراضى المحتلة أكثر من ضعف الأراضى التى وعد بها مشروع التقسيم فى الأمم المتحدة. وسارع المجتمع الدولى للاعتراف بالدولة الجديدة (وأيضًا الاتحاد السوفييتى، الذى تعين أن يصبح فيما بعد، فى ضوء الحرب الباردة، عدوا لدودًا).

وفيما يتعلق بمصر، لم يكن التورط فى فلسطين ينظر إليه بتأييد من جانب رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى الذى كان يشك فى كفاءة الجيوش العربية، ولكن الرأى العام انتفض على موجة الهياج العاطفى الشديد. وأعطى الإخوان المسلمون للصراع قيمة دينية ودخل العديد من المتطوعين إلى الجبهة. وقد كان موقف الملك بعد ذلك إيجابيا وربما كانت تحركه حسابات الانتهازية والمكانة الرفيعة التى يمكن أن يحصل عليها، وقد حاربت القوات المصرية بشجاعة، ولكنها تعرضت لهزائم عنيفة. ولم يكن الأمر

يتعلق فقط بنقص الخبرة من جانب القيادات العليا (وهو ما كان موجوداً أيضاً). لقد تعلق الأمر بصفة خاصة بأن الجنود المصريين أرسلوا للقتال بعتاد غير مناسب، وبأسلحة قديمة وفاسدة. وسرعان ما كشف النقاب عن الأسلحة الفاسدة وكان البعض قد أراد الكسب على حساب حياة الجنود، الذين أرسلوا إلى الخطر ودفع التحقيق بعض الوزراء إلى الاستقالة وطال العرش مباشرة؛ ولكنه بقى دون نتائج بارزة وعلى المدى الطويل توقف تماماً. ولكن الكثيرين أدركوا هذه المأساة على أنها خيانة، وعلى أى حال فإنها بينت مرة أخرى، إذا كانت هناك حاجة لذلك، كيف أن الطبقة السياسية كانت مستهترة وفاسدة وبعيدة عن الشعور الشعبى وغارقة فى خلافاتها على الكسب والسلطة.

ولا شك فى أن الحرب فى فلسطين والكارثة التى واجهت القوات العربية والمصرية بصفة خاصة زادتا من تعزيز حركة الضباط الأحرار التى ستقود الثورة فى عام ١٩٥٢. وفى ذكره لخدمته العسكرية فى فلسطين أكد عبد الناصر على أن فكر الأشخاص الأكثر وعياً كان يتجه صوب مصر : فهناك كان لابد من خوض المعركة الحاسمة. ولم يكن العدو الحقيقى هو الصهاينة، بقدر ما كان الانتهازيون والمضاربون بلا ضمير والذين تلاعبوا بحياة الجنود – أى الطبقة السياسية المصرية التى فقدت مصداقيتها[٥٧]. تلك الطبقة السياسية المصرية نفسها التى فقدت مصداقيتها والتى كانت مسئولة عن وصمة فبراير ١٩٤٢. ومن الصعب، وربما من المستحيل، تحديد متى ولد الضباط الأحرار بالضبط. وإذا كان لنا أن نصدق السادات[٥٨]، فإنه وناصر وعبد الحكيم عامر ربما كونوا نواة التنظيم منذ عام ١٩٣٨، عندما كانوا يقومون بالخدمة وهم لايزالون طلبة فى منقباد فى صعيد مصر. بل إنه فيما بعد عندما أصبح رئيساً، لم يستطع أحد مخالفته، وسيؤكد السادات أنه كان الروح الحقيقية للجماعة والمحور الحقيقى للتنظيم[٥٩] وربما كان يبالغ فى ذلك بعض الشىء. ولسوء الحظ، لم يترك ناصر شهادات مباشرة فى هذا الشأن. ولا يمكن أن نصدق علاوة على ذلك ادعاء محمد نجيب أنه كان له فى تنسيق الحركة وحتى فى تكوينها الدور الحاسم الذى لا ينسب إليه ولم يكن من صنعه بالطبع[٦٠]. وطبقاً لما يؤكده ڤاتيكيوتيس، الذى درس بتعمق ميلاد الناصرية وبالتالى

حركة الضباط الأحرار[٦١]، فإن الجماعة الأصلية، التى تكونت تقريبًا فى عام ١٩٣٩، كانت مكونة من تسعة رجال، يجدر بنا أن نذكرهم واحدًا واحدًا : جمال عبد الناصر وأنور السادات وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم وكمال الدين حسين، وجمال سالم وحسن إبراهيم وخالد محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى. ولم يكن لهؤلاء جميعًا، فى السنوات التالية، أدوار استراتيجية حقا فى تطور التاريخ المصرى؛ ولكنهم شكلوا بالضبط النواة التاريخية للطليعة الراديكالية التى أحدثت ثورة دائمة فى تاريخ مصر. ويدعونا تطور الأحداث للاعتقاد بأن ناصر كانت له منذ البداية وظيفة بارزة، حتى وإن شارك آخرين كما هو محتمل، شرف كونه من الأعضاء المؤسسين.

وكان هؤلاء الضباط (وليس نجيب) ينحدرون من عائلات من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة، وليس الفقيرة بالضرورة، ولكنها لم تكن مرفهة بصورة خاصة؛ وأغلبهم كانوا من أصل ريفى. وكانوا قد دخلوا الجيش لأن العمل العسكرى كان من الأعمال القليلة وربما كان العمل الوحيد الذى كان يسمح للشباب من الطبقات الشعبية بتحقيق تقدم على الصعيد المهنى وتحقيق تقدم اجتماعى. وكانت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، التى كانت تنص على تقوية الجيش المصرى وبالتالى كانت تجعل من الضرورى زيادة كوادر الضباط، كانت قد فتحت أبواب الكلية الحربية أمام العديد من الشباب الذين لم يكن يمكنهم أبدًا دخولها. وكان ناصر والسادات من بين هؤلاء. وكان التكوين الثقافى للوطنين الجدد فى الجيش سطحيا؛ كان ناصر، على سبيل المثال قارئًا نهمًا للغاية ولكن قراءاته كانت غير منظمة. ولا يمكن أن ننسب له ولا لأصدقائه وعيًا سياسيا حقيقيا نضج فى ضوء مذهب محدد. فقد كانوا يشعرون تلقائيا بثقل المظالم الاجتماعية وخاصة إذلال الاستعمار البريطانى. كانوا بالضبط وطنيين وقوميين مصريين، راغبين فى تحسين الظروف الاجتماعية للجماهير. وبالطبع كان الشعور المضاد للإنجليز هو الذى دفع السادات لتقوية تعاطفه مع المحور. ثم إن بعض الضباط الأحرار بعد ذلك كانوا من الإخوان المسلمين. وعندما بدأوا فى التحرك وفى جس فرص القيام بانتفاضة، لم يفت الضباط البحث عن المساندة فى جماعة الإخوان، ولكن لم يكن فى نيتهم

ولا حتى فى نية أولئك المنتمين للجماعة، تكوين دولة وحكومة ذات خصائص دينية. وبالنسبة لغالبيتهم، وعلى سبيل المثال بالنسبة لناصر، كان التحالف المحتمل مع الإخوان مجرد تحالف ميداني.

وكان التحول الجذرى فى تاريخ مصر السياسى يحتاج لبعض السنوات، أما دوافع ذلك التحول فتكمن فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وبدرجة أكبر وأكثر ثباتًا فى الأزمات المالية المتصاعدة التى واجهتهما الدولة بسبب زيادة الإنفاق، والتى عجزت الحكومة عن إدارتها إدارة سياسته ناجحة، الأمر الذى دفع الملك فى العام التالى للحرب إلى تشكيل حكومة ائتلافية عهد بها إلى حسين سرى. ولكن هذه المحاولة اليائسة أيضاً اتضح أنها غير مثمرة بالنسبة للمصائر المتأرجحة للبلاد، ولذا فقد ظهر أن المخرج الوحيد الممكن هو اللجوء للانتخابات المبكرة. وأجريت الانتخابات فى يناير ١٩٥٠. وسجلت من جديد أغلبية وفدية. ولكن الأغلبية لم تكن كاسحه الاستفتاء كما حدث فى مناسبات أخرى. وقد جمع الوفد «بالكاد» ٤٠٪ من الأصوات، والأمر المهم هو أن العديد من الأعضاء المستقلين فى البرلمان الجديد كانوا ينتمون لحركات من اليسار أو اليمين المتطرف، مثل مصر الفتاة وحزب العمل. وكان هذا يبين كيف أن قوى جديدة، بديلة عن الأحزاب الليبرالية المنهكة، كانت لها قوة الظهور فى نظام سياسى مغلق وتسيطر عليه جماعة حقيقية من الساسة المحترفين : كانت هذه مقدمة، غير واعية فى نظر الكثيرين، للمسار الثورى التالى. وقام مصطفى النحاس بتشكيل حكومته السابعة والأخيرة، التى ولدت على أسس متذبذبة دون أن تتمتع بسلطة قوية.

وكان أهم إجراء للحكومة الوفدية هو إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا من جانب واحد، وهو ما أعلن فى ٨ أكتوبر ١٩٥١. وكانت بريطانيا فى عام ١٩٤٥ قد وعدت بسحب القوات التى كانت قد احتلت المدن المصرية أثناء الحرب، ولكن الأمر كان يتعلق بالطبع بعملية تجميلية. وفى عام ١٩٤٦ كانت هناك لقاءات بين إسماعيل صدقى ووزير الخارجية الإنجليزى إرنست بيڤن فى لندن؛ وكان الوزير المصرى المفوض قد انتزع الوعد بجلاء القوات الإنجليزية بداية من عام ١٩٤٩. ولكن المباحثات تعثرت بعد ذلك،

لتفشل نهائيا مرة أخرى بسبب مشكلة السودان. وكان إلغاء معاهدة ٣٦ من جانب الوفد يمثل، فى بداية الخمسينيات، فى الأساس حركة مؤثرة كان يطمح بها فى استعادة مكانته القديمة لدى الرأى العام والشعب المصرى، مستخدمًا اتجاهه الوطنى الأصلى القديم والمعادى للبريطانيين. ولكن القرار كان فاشلاً بصوة مزدوجة : فقد أغضب بريطانيا وزاد من حدة خلاف خطير فى لحظة غير مواتية سياسيا واجتماعيا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، لم ينجح بأى حال من الأحوال فى استثارة التعاطف الشعبى من جديد تجاه الوفد. فالفساد والطريقة المهادنة وغير المثمرة التى أدار بها الحزب السلطة أبعدت عنه الآن مساندة الجماهير بصورة لا رجعة فيها. والحقيقة على أى حال هى أن الإجراء أسهم فى إثارة المعارضة المصرية للإنجليز، وتعميق الشعور بالإحباط الذى كانت تشعر به الأغلبية. وتبدو حركة الملك فاروق نفسها فى تقليد لقب ملك السودان لأغراض شرفية فقط بمثابة ضربة مسرحية دعائية.

وطوال عام ١٩٥١ اشتدت، على طول قناة السويس حرب عصابات أزعجت واستفزت المحتل الأوروبى. وتتابعت عمليات التخريب والهجمات وتبادل إطلاق النار. وفى يناير ١٩٥٢، أمر قائد القوات البريطانية فى الإسماعيلية، والمحتشدة لحماية البنى التحتية للقنال، قوة الشرطة المصرية الموجودة هناك بأن يسلموا الأسلحة ويتركوا للإنجليز السيطرة الكاملة على الطريق المائى. وكان الأمر يبدو موجهًا لاستعادة التبعية المصرية لرغبات القوة الأجنبية. اعتصم رجال الشرطة المصريون فى مبنى مديرية الأمن وأمرهم وزير الداخلية - النجم الصاعد فى الوفد فؤاد سراج الدين - بالمقاومة بأى ثمن. ولذا فقد أقدم القائد الإنجليزى، دون معنى، على هجوم غاضب قتل فيه أكثر من خمسين بين الجنود ورجال الشرطة المصريين. وأثارت المذبحة موجة مفهومة من الاستياء والانفعال الشعبى وأصبح الشهداء أبطال الاستقلال الجدد وشرف مصر ضد المستعمرين وتشبه أحداث ٢٥ يناير ١٩٥٢ فى الإسماعيلية، من وجهة النظر هذه إلى حد بعيد «ثورة» ١٩١٩. فهما تاريخان حاسمان فى مسيرة البلاد نحو تقرير المصير الكامل. وليس من قبيل الصدفة أن ناصر ذكرهما مرات عديدة، مع هزيمة ٤٨ فى فلسطين، على أنهما لحظتان حاسمتان فى الكفاح الوطنى.

وفى اليوم التالى، المعروف بأنه «السبت الأسود»، شب حريق هائل دمر القاهرة، وخاصة الجزء «الأوروبى» من العاصمة، وهو جزء الفنادق الكبرى والبنوك والمحال الفاخرة. وقتل ما يقرب من عشرة من البريطانيين. ولايزال المدبرون والمنفذون؛ وكذلك أهداف الحريق غامضة حتى الآن. ولايبدو لى مقنعًا رأى أنور عبد الملك الذى رأى أن الأمر كان مؤامرة من «النظام» بهدف تقييد الحريات والحقوق الدستورية وبالتالى هزيمة وتكميم الميل الثورى المحتمل للجماهير(٦٢). ولا يبدو لى بالفعل أن الجماهير المصرية قد وصلت إلى مستوى رفيع إلى هذا الحد من الوعى الثورى أو الطبقى. وقد لا يمكن أن نفسر دون ذلك انقلاب الضباط الأحرار نفسه، وعملهم النخبوى كطليعة والصمت المبكر لأى معارضة لحكومتهم. وبالتالى فإنه من غير المقنع حتى الرأى العكسى للمراقبين الإنجليز الذين يرون أن القصر والحكومة ربما حرضا فى السر على أعمال الشغب بسبب الكراهية ضد الأوروبيين(٦٣). فلا أعتقد أنه يناسب أى أحد من الاثنين إيقاظ احتجاج كان يمكن أن يفلت من أيديهم، بل يتجه نحو الحكومة نفسها. ومن المحتمل بالأحرى أن يكون هناك اتصال انفعالى مباشر مع الأحداث المأساوية فى الإسماعيلية. كان الاستياء الشعبى قد زاد إلى حد لا يمكن معه السيطرة عليه. ومن المحتمل أيضًا أن تكون قد تدخلت عناصر مستفزة، وخاصة من الإخوان المسلمين (الذين اعترف بمنظمتهم شرعيا من جديد فى عام ١٩٥١، حتى وإن كان ذلك فقط كمنظمة دينية وليس كحزب سياسى)، المؤيدين لمبدأ «كلما كان أسوأ كلما كان أفضل». ومن الأمور الإيجابية أن «السبت الأسود» (٢٦ يناير ١٩٥٢) مثل نقطة اللاعودة لليبرالية المصرية، وبداية نهايتها السريعة.

وقرر الملك إقالة النحاس، وعين مكانه على ماهر، ولكن هذا الحل أيضًا ظهر أنه مؤقت وبين يناير ويوليو ١٩٥٢ تعاقبت ثلاث حكومات تقريبًا، فاقدة للمصداقية وعاجزة، بينما كان يلوح باللجوء اليائس للانتخابات للمرة الواحدة بعد الألف. وفى نهاية يونيو، حدثت أزمة جديدة كان لابد أن تسرع بقرار الضباط الأحرار بالعمل. فقد خلت وظيفة رئيس مجلس إدارة نادى الضباط فى القاهرة، فى إطار الانتخابات الدورية لأعضاء تلك الهيئة. رشح اللواء نجيب الذى كان قد برز - كما رأينا - لمواقفه المستقلة والذى

كان على اتصال وثيق مع الضباط الأحرار - نفسه كبديل عن ترشيح بعض المقربين من الملك. وكانت هناك مناقشات مشتعلة، كدليل على الاستياء العميق الذى كان يحرك قيادات القوات المسلحة. وقد انتخب نجيب على أى حال بأغلبية كبيرة. وكان هذا تحدياً واضحًا لفاروق الذى رفض بالفعل تأييد نتائج التصويت. وفى الوقت نفسه، أعلنت بعض التنقلات وبدأت تنتشر بإلحاح شائعة بأن الملك مستعد لضرب معارضيه بقسوة. وشعر الضباط الأحرار بأنهم مهددون، وخشوا انتقام الملك إذا كشف أحد عن أسمائهم وأن يعتقلوا ويحظر نشاطهم. وقد أقنعهم هذا بالإسراع باللحظة الحاسمة، وقطع الطريق على الإجراءات المضادة المفترضة للملك. ولكن من المحتمل تمامًا أن هذا الأخير لم يكن على وعى تام بالموقف، واستمر بسذاجة كبيرة فى اقتناعه بأن الجيش كان مواليًا له أساسًا. ولكن الموقف كان قد وصل إلى أوج الأزمة(٦٤).

وبعد وصف اضطرابات النظام الملكى والليبرالى، من الضرورى أن نقترح بعض الأفكار الختامية.

هناك مبررات كثيرة تبرر فشل النظام الليبرالى والتاريخ الذى رويناه باختصار يحددها بوضوح. أولاً : رفض الملك، سواء أكان فؤاد أم فاروق، الاعتراف بنظام دستورى حقيقى ورغبته فى الحكم كمستبد. ثانيًا : كان لابد للطبيعة النخبوية للأحزاب وتكوين البرلمان أن تبقى الشعب على هامش المشاركة السياسية. ثالثًا : التشاجر الداخلى بين الأحزاب وعدم قدرتها على إخضاع مصلحتها الحزبية للمصلحة الوطنية وقد أدى هذا إلى إهمال الإصلاح الاقتصادى وخاصة الإصلاح الزراعى، والرخاء الاجتماعى للسكان. رابعًا : بدت التقاليد الليبرالية بمثابة استيراد غريب وزائف لمفهوم وإجراءات سياسية غربية وأوروبية أساسًا، ولم تكن لها جذور فى الثقافة وفى الفكر السياسى الإسلامى. وكانت الطبقة الحاكمة المتفرنجة من الأفندية، التى ورثت فى النهاية الطبقة الحاكمة القديمة التركية الشركسية، تتمتع بمزايا اقتصادية واجتماعية تظهر الليبرالية على أنها مذهب مسئول عن الفوارق الطبقية الاجتماعية. وكان لابد لغياب الإصلاح الزراعى والتدهور المتزايد فى ظروف العاملين أن يضغط بثقله كإحدى العلامات السلبية الرئيسية على إدارة السلطة من قبل الجيل الليبرالى.

الفصل الثالث

العهد الناصرى (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

تحليل نظام جديد للسلطة (١٩٥٢ - ١٩٥٦)

١ - كان الأوان قد حان إذن لمحاولة ثورية واعتقد الضباط الأحرار أنه قد جاءت اللحظة للإسراع بالاستعدادات. وجاء الانقلاب بالفعل مخططًا ومنفذًا بنجاح بين ليلتى ٢٢ و ٢٣ يوليو ١٩٥٢. واستمر الموقف مائعًا لمدة عامين بعد ذلك وفى نهاية ١٩٥٤ فقط، ومع الظهور النهائى لناصر، أمكن للإطار السياسى فى مصر أن يعتبر مستقرا. ونحن نمتلك العديد من الشهادات المباشرة للشخصيات الرئيسية سواء حول أحداث يوليو ١٩٥٢ أو حول السنتين الحاسمتين التاليتين. والروايات بالطبع مختلفة جدا وتشهد، أكثر من موضوعية المؤرخ، على الهوى السياسى للشهود، الذين حاول كل منهم بالطبع أن يبرز دوره[1]. وبالتالى فإنه تعين هنا توضيح الأحداث التى لا يرقى إليها الشك.

فيما يتعلق بالانقلاب، فإنه تم أساسًا بلا مصاعب ودون أن يلقى مقاومة خاصة. وكان المخططون له قد سعوا لاستشارة وإشراك ضباط آخرين أكبر منهم لينسجوا خطتهم بصورة أفضل وتقدموا أثناء الليل لتأمين السيطرة على القيادة العامة للجيش فى القبة، والمطارات العسكرية فى هليوبوليس وغرب القاهرة واعتقال القادة الذين لم يكونوا يثقون فيهم. وسيطرت الدبابات بعد ذلك على الشوارع دون مقاومة، وفى تلك الأثناء خرجت الجماهير مبتهجة لتهنئ الثوار وقد أدركت شيئًا فشيئًا ما كان يحدث. وفى فجر ٢٣ يوليو، كان على السادات أن يقرأ فى الإذاعة البيان الذى يعلن انتصار

حركة الجيش. ولكننا لا نستطيع أن نعرف من الشهادات المعاصرة أن من أصبحوا فيما بعد الشخصيات الرئيسية فى التاريخ المصرى، أى السادات نفسه وناصر، قد التزموا بموقف مستتر أثناء الليلة المصيرية حتى إن السادات، باعترافه الصريح، ذهب إلى السينما مساء ٢٢ يوليو. ومن الصعب أن نفهم لماذا حدث هذا. فيما يتعلق بالسادات، يمكن أن يكون دوره داخل الضباط الأحرار أقل أهمية مما صرح به، ربما بسبب علاقاته بالإخوان المسلمين. وفيما يتعلق بناصر، يحتمل أنه كان يريد إبقاء الطريق مفتوحًا للمقاومة فى حالة فشل الانقلاب. كان ناصر يتحمل المسئوليات الإدارية الرئيسية وتتفق الشهادات (باستثناء شهادة نجيب المسبقة) على أنه كان العضو الأعلى مكانة والمسموع فى مجلس الثورة، على الرغم من أنه كان لا يزال مجرد واحد مثل الآخرين، وكان نجيب بالأحرى هو الذى لم يشارك بصورة مباشرة ووعى بعد أن تم كل شىء؛ وكان هذا الاختيار مقصودًا. فقد فُهم دور نجيب على الفور على أنه دور الضمان؛ ولكن اللواء المسن لم يكن عضوًا مباشرًا فى جماعة الضباط الأحرار وبالتالى فإنه لم يكن يتمتع برصيد مطلق. وكان الضباط الأحرار يحتاجون بصفة خاصة لوجه معروف ومطمئن يقدم كشاهد على نواياهم الطيبة للرأى العام حيث إنهم لم يكونوا معروفين للجمهور العريض وكذلك للبعثات الدبلوماسية الأجنبية.

وكانت الخطوات الأولى للثوار حذرة بالفعل. ودعى على ماهر، السياسى المحنك والمعروف باعتداله، لكى يمسك بزمام الحكومة فى يده؛ وأوهموا نجيب بأنه قائد الثورة. وهكذا كان سفراء القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا مطمئنين وقبلت حكوماتهم بالأمر الواقع ولم يعترضوا على الأحداث. وكان الأمر يتعلق بالأحرى بتقرير مصير الملك. كان الضباط الأحرار مجتمعين، بما فى ذلك نجيب، على نية التخلص منه؛ حتى إن البعض منهم كانوا يريدون إعدامه رميًا بالرصاص. ولكن الرأى اللين كان هو الغالب (وسانده أيضًا ناصر). وبعد أن عرض عليه الضباط الأحرار الطلبات التى كانوا يحسبون أنها سترفض، عندما قبلها الملك مع دهشتهم، قرروا إجباره على التنحى شاء أو أبى. وقدم له نجيب واثنان من ضباط الصف الآخرين إنذارًا وترك آخر

سلالة أسرة محمد على مصر مساء ٢٦ يوليو على متن يخته، متجها إلى إيطاليا. وقد حافظوا على الملكية مؤقتًا. لأسباب تكتيكية أيضًا ومن باب الحذر – ولكن بمرور عام واحد أُعلنت الجمهورية. وبقى على ماهر لبعض الوقت رئيسًا للوزراء، على الرغم من أنه كان مذهولاً من تنحى الملك.

وبمجرد وصولهم للسلطة، كون الضباط الأحرار مجلس قيادة محدود للثورة، وكان مكونًا من عشرة من الأعضاء تقريبًا، كان منهم ناصر، وليس السادات(*)، وقد أوضحوا على الفور كيف أن استراتيچيتهم براجماتية ومحدودة[٢]. وكانت الأهداف التى يضعونها نصب أعينهم فورية ولم يكن هناك أى مشروع طويل المدى : إصلاح الظلم الاجتماعى الذى كان يرجع لعصر محمد على، والذى لم تقم الحكومات الوفدية وغير الوفدية إطلاقًا بإزالته فى العصر الملكى، وخاصة من خلال الإصلاح الزراعى؛ والكفاح ضد بريطانيا من أجل تحرير حقيقى لمصر؛ وتجديد الروح المصرية بوعى وطنى متوهج وهو ما كان يبدو أن الجميع يتفقون عليه. وقد قال هذا ناصر نفسه بوضوح فى خطاب بعد الانقلاب ببضعة أسابيع.

وتتلخص هنا بعض الموضوعات الأساسية فى المذهب الناصرى الذى سنتعرض له من جديد مرة أخرى[٣] : الكفاح ضد الإمبرالية الأجنبية؛ الوحدة العربية؛ العدالة الاجتماعية المرتبطة بالإسلام. ولكن هذا الإفصاح عن النوايا يبرر فى الوقت نفسه البراجماتية التى ميزت دائمًا عمل الثوار. وكانت القضية هى أى الوسائل يتعين استخدامها للوصول إلى الغاية. كان الضباط الأحرار لايزالون يتحركون كجماعة ولم يكن قد ظهر بينهم ناصر كزعيم دون منازع. وسنتابع الآن خطواته نحو تثبيت نفسه فى السلطة.

كان الإصلاح الزراعى هو أول إجراء يتخذ[٤]. وكان إلحاح قضية الفلاحين حاضرًا أمام الثوار ورأينا كيف أن توزيعًا أكثر عدلاً للأراضى كان مشكلة أحس بها

(*) كان أنور السادات عضوًا بمجلس قيادة الثورة منذ البداية (المراجع) .

المجتمع المصرى منذ أيام الخديوى وتركها الليبراليون دون حل. كان القانون ١٧٨ الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ينص على :

(أ) تحديد الملكية الزراعية بـ٢٠٠ فدان لكل أسرة مع السماح لزوجة المالك وأبنائه بـ ١٠٠ فدان إضافية .

(ب) إعادة توزيع الأراضى المصادرة على الفلاحين الفقراء أو المعدمين فى بحر خمس سنوات.

(ج) تعويض الملاك المنزوعة ملكيتهم.

(د) ميلاد جمعيات تعاونية زراعية بين الفلاحين المعدمين.

(هـ) ميلاد نقابات للعمال الزراعيين.

وقد أضيفت بعض الرتوش لقانون ١٩٥٢ فيما بعد فى عام ١٩٥٨ وفى عام ١٩٦١. ماذا كانت النتائج المحتملة للإصلاح؟ كانت هزيلة بصفة عامة أو على الأقل أدنى من التوقعات، إذا كان لنا أن نصدق الأرقام المقدمة من چون ووتربيرى (الذى يشير إلى مصادر وثائقية)[٥]. كان عدد الفلاحين المعدمين فى عام ١٩٥٢ يبلغ ما يقرب من ٢٦٠٠,٠٠٠ وكانوا يمتلكون ٣٥,٤٪ من المساحة المنزرعة؛ وفى عام ١٩٦١، كان عدد الفلاحين المعدمين يبلغ ما يقرب من ٣ ملايين وكانوا يمتلكون ٥٢٪ من المساحة المنزرعة. وكان عدد الملاك المتوسطين قد ارتفع من ١٥٠ ألف إلى ١٧٠ ألف وزادت الأرض التى يملكونها بالكاد من ٣٠ إلى ٣٣٪ من المساحة المنزرعة. وبقى الملاك الكبار دون تغير من الناحية العددية (مايقرب من ١١ ألفًا) وكانت حصة الأرض المنزرعة من ملكيتهم قد هبطت من ٣٢ إلى ١٥٪. وبالتالى فإن الإصلاح لم يحسن كثيراً من الظروف المعيشية فى الأرياف، بصرف النظر عن أنها قد حققت الآن توزيع وتوسيع الملكية. ويعد رأى أنور عبد الملك قاسيًا إلى حد ما : كان للإصلاح الزراعى أثر فعلى كبير، وكان عملية تجميلية حقيقية للنظام، ولكنها فرضت على الفلاحين من أعلى، واستبدلت استغلال الجهاز البيروقراطى الحكومى؛ باستغلال الإقطاعيين القدامى وفى نهاية المطاف حولت الدولة إلى المالك الرئيسى للأراضى بدلاً من السماح بالتمليك الفعلى للأرض من جديد من قبل الأفراد[٦]. وربما يكون رأى عالم الاجتماع المصرى ذاتيا ومتجاوزًا،

خاصة عندما يوحى بأن البعض أراد عن قصد إبقاء الفلاحين فى حالة تبعية؛ ولكن الحقيقة بالتأكيد هى أن النخبة المصرية الجديدة لم تكن لها صلات وثيقة جدا بعالم الأرياف وكانت لديها مصالح اقتصادية متنوعة.

فالتكوين البرجوازى أساسًا للنخبة الجديدة التى خرجت من الضباط الأحرار أو التى كانت مرتبطة بهم على أى حال دفعها، فى الفترات الأولى على الأقل، إلى اتخاذ مواقف متشددة تجاه الاحتجاجات الاجتماعية من جانب العمال أو الفلاحين، وبالفعل، بعد الثورة بعدة أسابيع، فى منتصف أغسطس ١٩٥٢، بدأ عمال المصانع الإنجليزية - المصرية فى كفر الدوار إضرابًا، ولكن الضباط الأحرار أمروا بتدخل الجيش، حتى إن زعيمى الاحتجاج، اللذين اعتبروا من المحرضين الخطيرين، حكم عليهما بالإعدام شنقًا. وقد أخمد القمع المطامح الشعبية وفى الوقت نفسه، بعد ذلك بقليل، فى بدايات ١٩٥٣، تضيق مساحات المشاركة أمام جميع الأحزاب السياسية. وكان لابد لنجاحات الناصرية بعد ١٩٥٤ أن تخفف أو حتى تسكت لسنوات عديدة أى احتجاجات محتملة للرأى العام.

وهذه هى النقطة الحاسمة فى الخلاف بين نجيب وناصر، بين الزعيم الظاهرى والزعيم الحقيقى للثورة، فى الفترة الطويلة التى تبدأ من يوليو ١٩٥٢ وحتى ٥٤: هل كان لابد من التحرك نحو استعادة الديمقراطية أو نحو تعميق جذور الثورة، حتى وإن كان الثمن هو التضحية ببعض الحريات السياسية؟ من الضرورى قبل كل شىء تذكر تباعد الأحداث، وخاصة تلك المتعلقة بالأزمة الطويلة بين فبراير ونوفمبر ١٩٥٤، والتى توقف على حلها استمرار الثورة وخصائصها.

فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ نحى على ماهر من منصبه كرئيس للوزراء وتولى نجيب إدارة الحكومة. وكان مجلس الوزراء الجديد مكونًا أساسًا من تقنيين وقلة من العسكريين؛ ولكن ناصر كان يحتفظ بوزارة الداخلية. وفى ٢٣ يناير ١٩٥٣، تم الاعتراف بنجيب كزعيم للثورة باسم مجلس قيادة الثورة. وحدث تركيز آخر للسلطات فى مجلس الوزراء، فى حين ألغيت الأحزاب - ماعدا الإخوان المسلمين - وأجلت إلى أجل غير مسمى الانتخابات التى كان هناك وعد بها فى البداية. فى ٦ فبراير عين ناصر سكرتيرًا عاما لهيئة التحرير،

وهى الهيئة السياسية «الوحيدة» التى حلت محل الأحزاب. وفى يونيو ١٩٥٣ أعلنت الجمهورية. وانتخب نجيب رئيسًا، على الرغم من أنه كان يحتفظ بمنصب رئيس الوزراء. وفى الظاهر تمامًا كان نجيب السيد الحقيقى لمصر وتنازل ناصر عن وزارة الداخلية لزكريا محيى الدين الذى كان وفيا له للغاية. وقد يبدو هذا تراجعًا للوهلة الأولى؛ ولكن زكريا بالذات كان صديقًا مقربًا للغاية من اللحظة الأولى لناصر، كما كان أيضًا عبد الحكيم عامر، الذى عين قائدًا للجيش. وهكذا استمر ناصر فى السيطرة على نقطتين قويتين فى السلطة، حتى وإن كان ذلك من خلال شخص ثالث.

وفى ١٢ فبراير ١٩٥٤ حدثت فى جامعة القاهرة مصادمات عنيفة بين الإخوان المسلمين والشباب المؤيد للثورة. وقرر ناصر وأصدقاؤه وقف الجماعة. وأثار الثوار احتجاجات نجيب، الذى قدم استقالته فى ٢٣ فبراير. وكان هذا تحديًا واضحًا لناصر ولمجلس قيادة الثورة. وقد رد هذا الأخير باعتقال نجيب، ولكن مظاهرات شعبية قوية لصالح الرئيس السابق أجبرت الضباط الأحرار على إعادته مرة أخرى للساحة. وفى الأول من مارس، أعيد نجيب مرة أخرى لمنصبه. وكان هذا انتصارًا ظاهريا وعلى المدى الطويل كان ناصر يعد لضربة معلم : ففى ٢٥ مارس أعلن حل مجلس قيادة الثورة ونهاية الثورة نفسها. وأطلق سراح بعض الإخوان المسلمين الذين أعتقلوا من قبل، ليلعب بورقة الإخوان مرة أخرى، كما يقول أحد المراقبين، ضد المعارضين المدنيين(٧). وقلب إعلان ٢٥ مارس التعاطف الشعبى وأشعل الأمزجة الراديكالية فى الرأى العام. ودعمت المظاهرات لصالح الضباط الأحرار والثورة موقف عبد الناصر ودفعته لتوجيه ضربة حاسمة. فى ١٧ أبريل، طرد نجيب من مجلس قيادة الثورة، وبقى رئيسًا للجمهورية، وكذلك بدا واضحًا على الفور أن ناصر الذى أصبح بدوره رئيسًا للوزراء، كان هو الذى سيطر فعليًا على السلطة. وفى ٢٦ أكتوبر، فى الإسكندرية، قام أحد الإخوان المسلمين بمحاولة اغتيال ناصر بإطلاق بعض الطلقات عليه من مسدسه دون أن يصيبه. وقد سيطر ناصر بسرعة على الموقف. وعلى الفور وضعت جماعة الإخوان المسلمين خارج القانون وشنق مجموعة من الأخوان منهم واحد من أكبر زعمائها وهو عبد القادر عودة من بين من شنقوا. وفى ١٤ نوفمبر حددت إقامة محمد نجيب الذى

اتهم (ظلمًا بالتأكيد) بأنه متواطئ مع المهاجمين (وكانت هذه هى الخاتمة النهائية المريرة لعمله السياسى؛ وكان على الجنرال أن يبقى عمليًا سجينًا حتى موت ناصر وإطلاق سراحه على أيدى السادات). وقد تولى ناصر بدوره، وهو المنتصر على طول الخط، سلطات رئيس الدولة ورئيس مجلس قيادة الثورة. وكانت هذه بداية «ملكه».

وفى ضوء الأحداث يبدو أن عناصر الخلاف اثنان أساسًا : تقييم دور الجيش؛ والعلاقات مع الإخوان المسلمين(٨). لقد أعطى نجيب عن الأزمة رأيًا مستلهمًا بالطبع من قناعاته الشخصية والعواقب السلبية التى تعين عليه أن يتحملها. أما أنه كان مؤيدًا لعودة الجيش إلى الثكنات واستعادة حكومة مدنية ـ كما أكد كثيرًا فى «مذكراته» ـ فهذا حقيقى بالتأكيد. ومن المشكوك فيه ما إذا كان رأيه المؤيد لتطبيع الثورة وتسييرها فى قنوات الشرعية الديمقراطية والبرلمانية كان يتمتع حقًا بالأغلبية أمام كل البلاد. ولكننا لا نمتلك شهادة مباشرة من ناصر حول الأحداث. ولكن من الواضح أن ناصر كان مقتنعًا بأن الجيش لا يجب أن يعود إلى الثكنات بل إنه يجب أن يتولى مسئوليات الثورة بوصفه الطليعة الواعية للجماهير. وفى هذا بالطبع كان يجد نفسه على النقيض من نجيب. ولا توجد علامة على أن ناصر كان مدفوعًا بطموحات شخصية أو مصالح محددة لجماعة معينة. ولا يتهمه بهذا نجيب ولا خالد محيى الدين، الشاهدان المباشران؛ على الرغم من أنهما كتبا شهادتهما وقد أصبحا متحررين من الرقابة الناصرية المحتملة. ولكن ناصر كان مقتنعًا بأن مصر تحتاج لحكومة قوية وبلا مساومات: ولم يكن هذا مضمونًا من الطبقة السياسية القديمة والفاسدة الاستسلامية، ولكن فقط من جيش ثورى. وكان يمكن أن تبدو العودة إلى الديمقراطية فى نظره بمثابة العودة لألعاب السلطة القديمة الفاسدة. وقد أكد محيى الدين من جانبه أنه ساند خيارات نجيب وأنه اعترض على ناصر. وطبقًا لوجهة نظره، كانت الجماعة المتزعمة للضباط الأحرار تضع بديلاً غير مقبول بين الثورة والديمقراطية؛ بينما رأى أنه كان من الضرورى المزاوجة بينهما (وكان هذا سيؤدى حتمًا إلى تحديد دور الجيش). وربما أدى الانتصار النهائى لخيار ناصر والمجموعة الأكثر راديكالية بين الضباط الأحرار إلى التنحية الطوعية فى الوقت نفسه لخالد، الذى عاد إلى الساحة السياسية بعد موت صديقه الخصم.

وفيما يتعلق بالإخوان المسلمين، فقد رأينا بالفعل كيف أن علاقات الجماعة مع الضباط الأحرار كانت وثيقة وبعض أكبر الضباط مكانة كانوا من الإخوان. وقد اندفع بعض الدارسين للقول بأن ناصر كان تابعًا للجماعة(٩). وأنا أرى أن الأدلة على ذلك غير نهائية(١٠). ومن المؤكد أن ناصر اتصل بالمرشد الأعلى للجماعة الهضيبى، فى المراحل التمهيدية المحتدمة من الانقلاب لاستكشاف بعض مواقف الجماعة وضمان تعاطفها معه، ولكنه لم يفعل ذلك فى موقع تابع ولكن من موقع مخطط واعٍ بقوة محدثيه وأيضًا بقوته. كان الإخوان يتمتعون بمساندة شعبية كبيرة وكان موقفهم المؤيد لثورة يوليو بالطبع أحد أسباب نجاحها. ولو لم تكن الجماعة قد انحازت بالتأييد، لكان جانب كبير من الرأى العام أكثر قلقًا بكثير أو حتى عداء، مع نتائج ربما لا يمكن التنبؤ بها. ولكن الإخوان حاولوا بعد ذلك استغلال الثورة لإقامة دولة إسلامية؛ وكان هذا التدخل لايندرج فى مخططات ناصر الذى كان لديه مفهوم «علمانى» للدولة، على الرغم من أنه مسلم. فقد كان ينظر للجماعة من وجهة نظر سياسية أكثر منها دينية(١١)؛ ومن الناحية السياسية لم تكن الدولة الإسلامية التى أرادها الإخوان تروق لغالبية الضباط الأحرار. ومن المحتمل - وإن كان ذلك بصورة بعيدة جدا، فى رأيى - أن يكون الهجوم ضد ناصر فى نوفمبر ١٩٥٤ قد أعدته الشرطة للسماح للرئيس الجديد بالتخلص من خصومه المتعبين. ولكن من المعقول أكثر أن المهاجم - وفصائل أكثر تطرفًا من الإخوان - قد أفلتوا من سيطرة المرشد العام الهضيبى، كما حدث من قبل بعد الحرب العالمية الثانية للبنا(١٢). وأخيرًا، هناك سؤال يبرز تلقائيًا : لماذا قام بالثورة الضباط الأحرار وليس الإخوان؟ لم يستطع الإخوان استثمار التأييد الشعبى ربما لأن رسالتهم كانت مجردة أكثر من اللازم، بينما كانت براجماتية الضباط الأحرار وناصر على وجه الخصوص، تسمح بإعطاء إجابات فورية لمشكلات فورية. ومن ناحية أخرى، لم يكن لقيادة الجماعة موقف خالٍ من التأرجحات والغموض. فقد كان الهضيبى فى مرات عديدة على اتصال مع الملك. أى أن تكتيكية الإخوان هى التى هزمت أمام حسم الضباط.

وبعد انتهاء الصراع على السلطة، بقيت مشكلة الوجود البريطانى بلا حل. وأخذ ناصر المبادرة، فى أبريل ١٩٥٣، لكى يبلغ بريطانيا باستعداده للاعتراف بوجود

محدود لفنيين إنجليز فى القناة. وكانت حكومة لندن قد اقتنعت بأن السيطرة على قناة السويس لم تعد من مصلحتها الأولى، وقد تغير التوازن الدولى لصالح الثنائية القطبية الولايات المتحدة – الإتحاد السوفييتى ودخول العالم فى الحرب الباردة. وعلاوة على ذلك اتضح أن الإبقاء على القوات فى مصر مكلف جدا. وبالتالى فقد أسرعت المفاوضات فى ١٩٥٤ ووقع الاتفاق النهائى فى ١٩ أكتوبر. وسحبت بريطانيا إلى الأبد جنودها من الأرض المصرية، حتى وإن تمكن ما يقرب من ألف فنى من البقاء لإدارة القناة. ووافق ناصر على الاعتراف لبريطانيا بالحق فى العودة بقواتها إلى الطريق المائى فى حالة حدوث هجوم عسكرى على مصر، أو على تركيا أو على أى بلد عربى آخر.

وفى ١٣ يونيو ١٩٥٦ تركت القوات البريطانية أرض مصر وسط الابتهاج الشعبى. وفى ١٨ يونيو بدأ العلم المصرى فى الرفرفة على المبانى التى كانت تشرف على قناة السويس. وكان هذا رمزًا للتحرر النهائى لمصر؛ والنهاية الحقيقية للاستعمار البريطانى. وفى الشهر نفسه، فى ٢٣ يونيو، كان هناك استفتاء ينتخب ناصر لرئاسة الجمهورية بنسبة ٩٩,٩٪ من الأصوات. وكان حكم ناصر، الذى أصبح الآن مطلقًا أكثر من أى وقت مضى، كان مقدراً له أن يستمر لأربع عشرة سنة أخرى. وكان يبدو بمثابة المنتصر بلا منازع فى صراع شديد داخلى من أجل السلطة وفى الوقت نفسه فى التدخل الأجنبى؛ وكان لابد لهذا بالطبع أن يشجع التركيز المتزايد لمقاليد اتخاذ القرار فى يديه.

ولكن تركيز السلطة فى أيدى ناصر كان كما رأينا عملية طويلة نسبيا وشغلت على الأقل أربع سنوات بعد نجاح الثورة. وكان يمكن اعتبارها منتهية فقط فى عام ١٩٥٦. كما كتب خبير مصرى مهم فى الشئون السياسية.

إذا كانت الثورة فى السابق قد انتقلت من فترة اتسمت بنوع من القيادة الجماعية (مجلس قيادة الثورة) كان لعبد الناصر فيها موقع «الأول بين متساوين»، إلى فترة أصبح فيها هو «الرئيس» غير المنازع فى سلطانه. واتسمت هذه المرحلة بعدة خصائص رئيسية :

١ – **مركزية السلطة :** أفصح الحكم عن مركزية واضحة للسلطة اتخذت ثلاث صور رئيسية. أولاها مركزية السلطة فى إطار النخبة العسكرية دون مشاركة واضحة للمدنيين، وثانيتها مركزية السلطة فى العاصمة دون نقل حقيقى لها خارج القاهرة وكان النظام فى هذا الشأن مخلصًا لتقاليد النظام السياسى المصرى عبر قرون ممتدة من الزمان، وثالثتها مركزية السلطة فى يد رئيس الجمهورية الذى امتلك سلطات واسعة بمقتضى الدستور. وارتبط بمركزية السلطة سمة أخرى لا تقل أهمية وخطورة وهى الدمج بين السلطات ورفض مفهوم التوازن بين السلطات، فمنذ عام ١٩٥٢ ومن خلال أدوات قانونية دستورية أو عبر ممارسات فعلية سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ولم يعد البرلمان أداة رقابة ذات فعالية أو شأن، بل استطاعت السلطة التنفيذية التحكم فيمن يستطيع أن يرشح نفسه لعضوية السلطة التشريعية[١٣].

إذا تكمن النقطة المحورية فى سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية : ولم تكن هذه خاصية تقتصر فقط على عهد ناصر، ولكن كانت أيضًا فى عهد السادات.

وعلى الرغم من كان تركيز السلطة فى أيدى ناصر، الذى أصبح أكثر فأكثر تركيزًا مطلقًا فى الستينيات، كانت هناك بعض القوى التى تحرضه، أو توازنه. أولاً : الجيش الذى أصبح إقطاعية لعبد الحكيم عامر وكان يمكن أن يمثل وفى بعض الأحيان مثل بالفعل – على سبيل المثال بمناسبة حرب الأيام الستة والأزمة التالية، سلطة مضادة. وقد استطاع عامر بفضل الصداقة الوثيقة مع ناصر أن يتصرف بحرية فى إعادة هيكلة القوات المسلحة، وبمرور السنوات، زادت ثقته فى نفسه، ربما أكثر من اللازم، وراودته مطامح استقلالية بالنسبة للرئيس. ثانيًا : كان الاتحاد الاشتراكى العربى، وهو الحزب الوحيد الذى ولد أثناء التحولات الاشتراكية فى السنوات الأولى من الستينيات والذى كان يحمل على أى حال نوعًا من التمثيل الشعبى، يمثل حدا موضوعيا للسلطة الناصرية الطاغية. وكان النظام البيروقراطى نفسه، الذى خرج مع ذلك من الجيش، ولكنه زاد بلا حدود خاصة بعد عمليات التأميم والخيارات الاشتراكية، كان يمثل جهازًا ذاتى المرجعية على نطاق واسع، كما سيتاح لنا التعليق على ذلك فيما بعد.

على أى حال، أضيفت المشروعية من الناحية القانونية على صعود عبد الناصر للسلطة بسن دستور حددت فيه أهداف النظام وأهداف الثورة فى ست نقاط : الكفاح ضد الإمبريالية وتحرير الشعوب المستعمرة؛ وإلغاء الإقطاع؛ إنهاء الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم؛ إنشاء جيش قوى يضمن الدفاع عن البلاد؛ تحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات؛ إقامة «حياة ديمقراطية سليمة». وكان التوجه الاشتراكى مفهومًا ضمنيا(*). وكان الدستور يصرح علاوة على ذلك بأن الإسلام هو ديانة الدولة وأن مصر تشكل جزءًا لا يتجزأ من الأمة العربية. وفى ٢٢ يوليو ١٩٥٧، فى تزامن مع الذكرى الخامسة للثورة، بدأت أعمال مجلس الأمة الذى كان أعضاؤه ينتخبون ولكن من مجموعة من المرشحين المقترحين من النظام. وفى الوقت نفسه كان التمثيل الشعبى، بعد حل هيئة التحرير، قاصراً على الاتحاد القومى الجديد، وهو ليس حزبًا (كما لم يكن كذلك، بالمعنى الدقيق، الاتحاد الاشتراكى العربى)، ولكنه كان منظمة يتعين أن تكون، على الأقل فى النوايا، المتحدث باسم المطالب الشعبية.

٢ - إن انتصار ناصر وأهمية التحولات والقرارات السياسية التى طبقها على التاريخ المصرى تفرض دراسة مذهبه بصورة تمهيدية ومعمقة[١٤] فهذا المذهب هو الذى شكل بصورة نهائية نظام السلطة الذى خرج من ثورة يوليو. وكانت «فلسفة الثورة» بالفعل، وهى نشرة مؤلفة فى عام ١٩٥٣ تشرح وجهة نظر ناصر فى اللحظة الحاسمة فى الانتقال من النظام القديم للجديد[١٥]. وهى مهمة لأنها تشير بوضوح إلى توجهات النظام الجديد والتى تتخلص فى :

١ - أن تمجيد دور الجيش كطليعة واعية للجماهير المتخلفة وبالتالى للثورة هو قول شائع للميل المذهبى لناصر. وكان على الجيش أن يصبح ليس مجرد الشخصية الرئيسية لقلب نظام السلطة ولكنه الشخصية الرئيسية فى كل نهضة مصر. وهو الأمر الذى أكد عليه الرئيس عبد الناصر حيث كان يرى أن الجماهير كانت مقسمة وغير منظمة فكانت فى حاجة إلى نظام، كما كانت فى حاجة إلى اتحاد الجمهور بدلاً من الخلاف،

(*) يخلط الكاتب هنا بين الأهداف الستة أو المبادئ الستة للثورة ، وبين الدستور (المراجع) .

وإلى النشاط والحماس بدلاً من عدم الاكتراث والخمول. ومن هنا استمدت الثورة شعارها : «الاتحاد والنظام والعمل». ووفقًا لرؤيته أمام عجز الجماهير، كان على الجيش وهو القوة الوحيدة الواعية، أن تتقدم كطليعة ثورية : تتسلم رسالة مواصلة الكفاح. فقد كان الجيش وحده يمثل قوة مادية منظمة، وقادرة على العمل بسرعة. وبالطبع لم يكن الجيش يعمل انطلاقًا من لا شيء، لأن تاريخ كفاح الشعوب من أجل الحرية والاستقلال كان بعيدًا عن الطابع التلقائي، حيث إن كفاح الشعب عبر القرون يشبه مبنى يرتفع حجرًا فوق حجر».

على أى حال، يعد تولى النخب العسكرية عبء قيادة الجماهير والعمل الثورى من الثوابت فى الشرق الأوسط. ففى أعقاب ذلك، قال ناصر إنه قام بالثورة من أجل الشعب وليس بالشعب. وربما يكفى أن نذكر أمثله لثورات مستلهمة بوضوح من الناصرية، مثل ثورة القذافى فى ليبيا فى عام ١٩٦٩، أو عملية تثبيت نخب عسكر فى السلطة فى سوريا، وخاصة مع حافظ الأسد أو البعث العراقى حتى صدام حسين.

٢ - هناك إعادة تقييم وظيفة الإسلام، والجانب «الإسلامى» للناصرية أمر ثابت فى دعاية النظام. وفى هذا الشأن لم يكن ناصر فى فلسفة الثورة يقتصر على الاستشهاد أحيانًا بالقرآن (على سبيل المثال : الأنفال - ٦٠) ﴿ أَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾، ولكنه كان ينجح فى قراءة التعاليم الدينية الإسلامية كقوة تعبوية لجميع المؤمنين الحقيقيين، ويستشهد عبد الناصر بحالته عندما كان خاشعًا فى تدين أمام الكعبة، حيث شعر بأفكاره تشمل كل الأفكار التى ترك الإسلام أثرا فيها وكان يقول : «نفكر فى ضرورة أن يتغير مفهوم الناس عن الحج. فزيارة الكعبة لا يجب أن تكون تصريحًا للمرور إلى الجنة، ولا محاولة سانجة لكسب العون الإلهى. إن الحج يمكن أن يكون قوة سياسية هائلة، ولابد للصحافة أن تهتم به ليس فقط كشعيرة أو كتقليد، ولكن باعتباره مؤتمرا سياسيا دوريا، يجمع كل عام قادة الدول الإسلامية». إن الطابع الاجتماعى للأسس الدينية الخمس فى الإسلام يعترف به العديد من المفكرين الإسلاميين علاوة على ناصر؛ فالحج يصور «تجمعا للأمم الإسلامية؛ والصلاة هى الشعيرة الجماعية التى توجه كل المؤمنين وجهة واحدة وتحقق المساواة بينهم.

٣ - نظرية «الدوائر الثلاث» الشهيرة، وهى نظرية لا تبين فحسب الاهتمام المبكر لناصر بتلاقى الأهداف فى العالم العربى، ولكن أيضًا حساسيته للهوية الخاصة بالدول العربية والإسلامية والأفريقية. وهى هوية مهدت مذهبيًا للخيارات التالية لناصر فى الانضمام لحركة عدم الانحياز.

فهو يرى أنه إذا كان الزمان يفرض علينا تطوره، فإن المكان يفرض علينا واقعه.

وتكمن أهمية المكان الذى تحتله مصر من خلال تأملات ناصر فى فلسفة الثورة، فى أن زمن الفرحة قد مضى. وأن لمصر دورًا فى العالم المضطرب ويجب أن تقوم بهذا الدور.

وباستعراضه للظروفى خرج بمجموعة من الدوائر لا مفر من أن يدور عليها نشاط مصر وأن تحاول الحركة فيها بكل طاقتها.

ويتساءل أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها... حقيقة وفعلاً وليس مجرد كلام؟

أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضًا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أو لم نرد؟

أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالمًا إسلاميا تجمعنا وإياه روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب... وإنما تشدها حقائق التاريخ؟

ويؤكد أن القدر لا يهزل، فليس عبثًا أن مصر فى جنوب غرب آسيا تلاصق الدول العربية وتشتبك حياته بحياتها، وليس عبثًا أن مصر تقع فى شمال شرق أفريقيا، وتطل على القارة السوداء التى يدور فيها أعنف صراع بين مستعمريها البيض وأهلها السود من أجل مواردها التى لا تحد، وليس عبثًا أن الحضارة الإسلامية والتراث الإسلامى الذى أغار عليه المغول الذين اكتسحوا عواصم الإسلام القديمة - تراجع إلى مصر وأوى إليها فحمته مصر وأنقذته عندما ردت غزو المغول على أعقابه فى عين جالوت.

ويرى أنه مـا من شك فى أن الدائرة العربيـة هى الأهـم بين هذه الدوائر والأوثق ارتباطًا بمصر، فقد امتزجت معها بالتاريخ وعانت معها المحن نفسها، وعاشت الأزمات نفسـها، وامتزجت بالدين، فنقلت مراكز الإشعـاع الدينى، فى حدود عواصمـها، من مكة إلى الكوفة... ثم إلى القاهرة (..)، فإذا اتجه بعد ذلك إلى الدائرة الثانية، وهى دائرة القارة الأفريقية، أكد على أن مصر لن تستطيع بحال من الأحوال - حتى لو أرادت - أن تقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور فى أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين لا تستطيع لسبب مهم وبديهى، هو أننا فى أفريقيا (..) ثم تبقى الدائرة الثالثة... الدائرة التى تمتد عبر قارات ومحيطات، والتى توحد شعوبًا تدين بالدين نفسه.

وكان يثق فى الفاعلية الإيجابية لتعزيز الحصن الإسلامى بين كل المسلمين، وقد قـويت هذه الثقـة عندمـا ذهب مع الوفـد الدبلومـاسى المصـرى إلى المملكة العـربيـة السعودية، كما يقول.

ولا يمكن أن يعتبر ناصر بالطبع ديمقراطيا، إذا فهمنا الديمقراطية فى ضوء المفاهيم الأوروبية الغربية. لقد كان مستبدا يدير سلطة هائلة ولم يكن عليه أن يقدم حسابا لأحد، ولكنه كان مقتنعًا فوق كل شىء بأن النظام التعددى ضار لإدارة الدولة. وكان بلا شك متأثرًا تأثرًا سلبيا بالتجربة الليبرالية الزائفة الحزينة فى العهد الملكى، وكان ناصر يعتقد أن تزايد الأحزاب يثير الفوضى وأن الأحزاب التقليدية مراكز لمصلحة جماعات مميزة أكثر منها متحدثة حقيقية باسم الإرادة الشعبية. وفى الوقت نفسه، كان هذا موقفًا يتفق عليه الضباط الأحرار على نطاق واسع، نظرًا لأن الأحزاب كانت محظورة منذ عام ١٩٥٣ : ففى ١٦ يناير بالضبط، تم حلها ومنع نشاطها، دون النظر للاختلافات فى التوجه السياسى. وقد استبدلت بها ثلاث منظمات؛ ونذكرها مرة أخرى: على الترتيب، هيئة التحرير (حتى عام ١٩٥٧)، والاتحاد القومى من (١٩٥٧ إلى ١٩٦٢) وأخيرًا الاتحاد الاشتراكى العربى، وهى تحت سيطرة الحكومة والرئيس على نطاق واسع.

هل كان النظام الناصرى علمانيا أم إسلاميا؟ ليس من قبيل الكسل أن نسأل أنفسنا هذا السؤال مبكرًا لأن الإجابة على هذا التساؤل تحدد كل تفسير المرحلة الناصرية من التاريخ المصرى. ولابد أن نقول قبل كل شىء إن الضباط الأحرار قرروا ممارسة سيطرة وثيقة على المؤسسات الدينية بهدف ضمان شرعية السلطة السياسية. أما وأن الأئمة وعلماء الدين هم نوع من الموظفين الحكوميين، فهذا طبيعى إلى حد ما فى تاريخ الإسلام ومصر بصفة خاصة. ولكن الضباط الأحرار اجتهدوا لممارسة دور أكثر مباشرة فى الدعاية الإسلامية وسعوا، على سبيل المثال، لضم عدد كبير من المساجد الخاصة للدولة. كما علق مورو بيرجر، وهو مراقب معاصر.

فى وقت مبكر جداً، بعد الاستيلاء على السلطة، بحث النظام العسكرى عن أدوات جديدة لتحقيق هدفين متعلقين بالإسلام فى مصر : أولاً : تعبئة الجماهير للإنجازات الداخلية الجديدة وتحييد المعارضة المحتملة أو اللامبالاة تجاه تلك المنجزات من جانب الجماهير المتدينة وزعمائها؛ ثانيًا: الاستفادة من الإسلام لتوجيه السياسة الخارجية للنظام فى العالم العربى وفى أفريقيا. وقد تعززت هذه السياسة شيئًا فشيئًا مع إدراك النظام بأن الإسلام ظل أكبر وأقوى قاعدة للوفاق، على الرغم من كل الجهود لتشجيع القومية والوطنية والعلمانية والاشتراكية(١٦).

من المحتمل إذن أن يكون الولاء الإسلامى للضباط الأحرار مغرضًا على الأقل جزئيًا. ولكن العلاقة الخاصة بين ناصر والإسلام رسمت بطرق عديدة مسار ثورة يوليو. فقد تساءل المؤرخون والمفكرون العرب طويلاً حول المشكلة الشائكة فى العلاقات بين الناصرية والإسلام. وقد صدر مؤخرًا كتاب حوى مؤخرًا مجموعة مترابطة للغاية من الآراء(١٧) قد يكون من المهم دراستها كلها. ويجب أن نقتصر هنا على آراء عبد الحليم قنديل وحسن حنفى، الأول بوصفه معدا للكتاب، والثانى بوصفه يمثل واحداً من أكثر الأصوات أصالة فى الفكر العربى المعاصر وخاصة فى التفكير حول العلاقات بين الدين والأيديولوچية والسياسة.

يعترف عبد الحليم قنديل فى مقال كبير[١٨] بسلسلة من الدعامات الأساسية للناصرية، ولكن أولها هو طابعها المذهبى، وليس التأملى أو المجرد، حيث إنه مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالظروف التاريخية والثورية. وهو اعتراف واضح ببراجماتية العمل السياسى والدعم المذهبى الناصرى. وتمتلك الناصرية، علاوة على ذلك، منهجية واعية؛ فهى تؤمن بالرسائل السماوية؛ وبجدلية الحركة التاريخية والقوة الدافعة للكفاح الاجتماعى؛ ودور الإنسان الذى يدير بإرادته ووعيه حركة التطور التاريخى والاجتماعى. والناصرية متأثرة بالماركسية، ولكنها ليست ماركسية تحدد المتغيرات المحركة للتطور التاريخى (الروحية والقومية والثقافية... إلى آخره) قياسًا على الصراع الطبقى المجرد، وعلاوة على ذلك ترفض الناصرية المادية الماركسية الجامدة. وهذا التباعد بين الناصرية والماركسية سيُحلل فيما بعد فيما يتعلق بالاشتراكية التى بدأها ناصر. ويحدد عبد الحليم قنديل بعد ذلك فى الناصرية ثلاث خصائص تقربها من الدين :

(أ) الناصرية مذهب وحدة والوحدة القومية هى الوجه الآخر من الوحدة الدينية.

(ب) الناصرية مذهب جماعى ويدعو للمساواة، والإسلام بالطبع دين مجتمعى ويدعو للمساواة الاجتماعية.

(ج) الناصرية مذهب شعبى لا طبقى. والقيمة الشعبية الجماهيرية والإسلامية التى نادى بها ناصر يقربها عبد الحليم قنديل من التوجه الثورى للمفكر الشيعى الإيرانى، على شريعتى[١٩]. وبالفعل، فإن لفظ «الله» يذكرنا «بالشعب» فى الناصرية.

الناصرية تشترك فى الدعائم الثلاث فى الفكر العربى الإسلامى : الله والإنسان والطبيعة. الإيمان بالله، والمحورية الأنثروبولوجية، والاقتناع باستمرارية وعقلانية القوانين الطبيعية. وهنا إشارة صريحة للبعد الإنسانى للاشتراكية. ولكن الذى يقرب الناصرية من الإسلام ليس فقط المطالبة بالإرادة الإنسانية الحرة فى إدارة المجتمع والتاريخ، ليس فقط قبول القيم الإسلامية كخطوط إرشادية للعمل الانسانى، ولكن حقيقة أن الناصرية تستمد من الثقافة العربية الإسلامية روح توازنها الفلسفى.

ويعتقد حسن حنفى[٢٠] من جانبه، أن العلاقات بين الإسلام والناصرية قائمة على العلاقة الوثيقة بين الإسلام والثورة وهو موضوع عزيز جدا على المؤلف الذى يتناوله فى كتابات أخرى عديدة من بينها الدين والثورة فى مصر[٢١]. فرسالة الإسلام بالفعل هى رسالة تحرر من أى عبودية واستعادة للكرامة الإنسانية. وفى ضوء هذا الافتراض، يتضح أن حنفى يحدد استمرارية ممكنة بين تقليد الثورة القومية للإخوان المسلمين، وهى تسير فى خط لا ينقطع مباشرة من التحالف بين علماء الدين والجيش أيام عرابى باشا ومن خلال محمد عبده وحسن البنا حتى عودة وقطب والتجربة الثورية للضباط الأحرار. والميل الحقيقى للإسلام جمهورى وقد حققت الحكومة الجمهورية للضباط الأحرار المثل العليا الإسلامية من الحرية والمساواة. وقد حطمت عوامل عديدة للأسف وحدة المقاصد الأصلية بين القوتين السائدتين، الجيش والإخوان المسلمين فى البانوراما السياسية والاجتماعية المصرية فى عام ١٩٥٢. فقد أخطأ الإخوان المسلمون فى رغبتهم وضع الثورة تحت وصايتهم؛ وقد رسمت أزمة مارس عام ١٩٥٤ والشهور التالية التى توجت بالهجوم الفاشل على ناصر فى نوفمبر هزيمتهم النهائية. وفى الوقت نفسه، بحث الإخوان أحياناً عن مساندات فى الأنظمة العربية المحافظة مثل العربية السعودية، واضعين أنفسهم بهذه الطريقة فى صدام مع المقاصد التقدمية للضباط الأحرار.

ومع ذلك فإن هذا لا يمحو نقاط التلاقى بين الحركة الثورية والدين. ويضع حنفى الإسلام/ الثورة والإسلام/ الناصرية على صعيد واحد؛ فالكلمات تتداعى بالتبادل وقابلة للمبادلة فيما بينها. فكل الأعمال السياسية لناصر الآن، من الإصلاح الزراعى إلى عدم الانحياز فى الحرب الباردة لها مشروعية إسلامية، يحددها الطابع الثورى أصلاً للدين الإسلامى نفسه فالبحث عن الوحدة العربية والكفاح ضد الصهيونية قد تكون بالمثل غير مفهومة بدون الطابع الإسلامى. وقد يظل هذا حقيقيا حتى ولو كانت هذه الشرعية الإسلامية وسيلة من ناصر فقط لكى يحارب بنفس الأسلحة النظرية الهجوم المضاد للثورة من الأنظمة المحافظة العربية التى كانت تعترض على الناصرية باسم الإسلام. وبالتالى فإن الإسلام يأتى ليمثل الحد والخط الفاصل الذى تلعب عليه المعارضة بين التغيير والمحافظة، وبالضبط بين الثورة والثورة المضادة، بين الناصرية

ورد الفعل المضاد للناصرية، بين الماضى والمستقبل. وهكـذا يمكن أن تكون هناك، فى رأى حنفى، وحدة عضوية بين الإسلام والناصرية : لقد حقق ناصر رسالة الإسلام.

وربما لا تعكس هذه الآراء كل الواقع بأسره ومن المؤكد أنها مميزة مذهبيا. وأنا مقتنع بأن الناصرية كانت لها خصائص إسلامية أكثر تحديداً من تلك التى اعترفت بها أحياناً حركة التأريخ الرسمى لها - ليس فقط للحرص الذى كان عند الرئيس تجاه ديانة الغالبية العظمى من الشعب ولكن من المحتمل أيضاً أن يكون للصبغة الإسلامية - جزئيا - هدف مصلحى. كان ناصر يرغب فى الحصول على مساندة السلطات الدينية وشرعيتها، تلك السلطات التى كان لها نفوذ كبير على الرأى الشعبى؛ وقد حصل عليها. ولم تغب أبداً مساندة شيوخ الأزهر له. وعلى أى حال اجتاحت الإصطلاحات الإسلامية الدعاية والعمل السياسى الناصرى والرئيس المؤيد بالطبع لصورة «علمانية»، إذا جاز القول، للإسلام : فالإسلام كان يمكن أن يمثل أفق المرجعية المشتركة للشعب المصرى وكان يمكن أن يزاوج بين التقليد الدينى والتحديث. ولم يكن الأمر يتعلق بالتوفيق بين المصرية والنزعة الإسلامية بقدر المطالبة بأن يكون للإسلام الوظيفة الأخلاقية والمذهبية فى تشكيل المجتمع المصرى. ولكن أراء قنديل وحنفى لها مغزاها فى إعادة قراءة الناصرية على أساس الاستمرارية مع الماضى المصرى ولا شك فى أنها توضح بعض أوجه الشبه بينها وبين الدين.

ناصر والعروبة (١٩٥٦ - ١٩٦٢)

١ - فى النصف الثانى من الخمسينيات، وبعد استقرار الموقف الداخلى، كانت السياسة الخارجية هى التى احتلت محور الساحة. وقد منحت السياسة الخارجية لمصر، بإلهام وتوجيه من ناصر، فى هذه الفترة جبهة جديدة، وهى جبهة القومية العربية. وهذه الجبهة لها علاقة واضحة مضادة للإمبرالية والاستعمار وقد كونت مشروعاً محدداً يندرج تماماً فى إطار عدم الانحياز ومنذ اللحظات الأولى التى ظهر فيها على الساحة السياسية، كان ناصر قد أمسك بالمحورية الاستراتيچية للعالم العربى.

كان ناصر قد أظهر منذ فلسفة الثورة أهمية دعم الدول العربية الأخرى للأمن المصرى. وكانت هذه خلاصة توصلت إليها أيضًا حكومات مصرية أخرى، منذ حكومة على ماهر فى عام ١٩٣٩ فصاعداً. وكانت هذه الخلاصة قد وجهت السياسة الخارجية المصرية، وخاصة فيما يتعلق بفلسطين وسوريا. وكان الجديد فى سياسة ناصر هو رؤيته الأوسع للجغرافيا السياسية العربية. وكان قد أدرك بحدسه قدرة العرب الكبيرة على التعاون، والتى يمكن ممارستها بسبب الوضع الجغرافى والموارد البترولية، بصورة لم تتحقق لأى زعيم عربى قبله، ولكن لكى يمارس العرب هذه القدرات كان لابد أن يكونوا متحدين، على الأقل فى السياسات إن لم يكن فى المؤسسات. وكان ناصر قد لاحظ الوضع المميز لمصر بوصفها دولة عربية كبرى، ومركزًا للإسلام وجزءًا لا يتجزأ من أفريقيا. وكان تحليل ناصر مستمدا ذهنيا من دراساته الاستراتيچية فى مدرسة أركان الحرب؛ وخاصة من تجاربه فى حرب فلسطين؛ وعاطفيا من ولائه الطويل للقضية العربية[٢٢].

من المحتمل أن يكون رأى ستيڤنز هذا فى العمل السياسى لناصر صائبا؛ ومن المحتمل بالفعل أن تكون خياراته مستلهمة من هدف تحقيق الهيمنة المصرية على العالم العربى أكثر من تصور حقيقى للقومية العربية، كما سيتطور فيما بعد[٢٣]. وبالفعل، طبقًا لشهادة أحد مساعديه منذ الساعة الأولى، والذى تحول بعد ذلك إلى عدو، لم يكن ناصر يؤمن بالعرب ولا بالعروبة فى أى وقت من الأوقات، وكان يردد أنه كان يسخر مما يقوله زملاؤه عن العرب، وإنه لم يكن يعتقد فى قدرة الشعوب العربية على فعل شىء، وهو الاعتقاد الذى قوته حرب فلسطين ولم يغير ناصر رأيه إلا عندما نظر إلى القدرات التى يمكن أن تمتلكها الدول العربية مجتمعة[٢٤]. وعلى أى حال، أعتقد أن من الصعب إنكار كيف أن الچيولوليتكى السياسى لناصر قد نضج نحو تحمل متزايد للمسئولية عن العالم العربى فى إعادة التنظيم العالمى. وقد زاد هذا من تعميق جذور الاتجاه الذى تأكد فى عهد تكوين الجامعة العربية ووضع مصر فى قلب العالم العربى، وهو وضع لم يكن له أن يتنازل عنه، برغم الأزمات.

كانت مراحل الاقتراب من القومية العربية واضحة. قبل كل شيء، وضع ناصر مشكلة السودان أمامه. وبعد إعلان السيادة المشتركة الإنجليزية المصرية على السودان فى نهاية الحرب المهدية، كانت وحدة وادى النيل من البحر المتوسط وحتى بحيرة ڤيكتوريا قد أصبحت شعاراً ينادى به الجميع بصفة خاصة فى الثلاثينيات. ولم يكن فاروق قد أخفى طموحاته فى أن يعترف به ملكًا أيضًا على السودان، كما رأينا أكثر من مرة. وكانت الحكومات الوفدية الأخيرة فى الفترة الملكية قد حاولت أن تربط قضية السويس بقضية السودان، وبالطبع بالحصول على شيء إيجابى من بريطانيا. وكان لناصر، وللواء نجيب قبله بصفة خاصة روابط وثيقة وعاطفية أيضًا مع تلك الأرض. ولهذا فإن ناصر، بمجرد أن قوى مركزه فى السلطة، اجتهد لإقناع السودانيين بقبول الانصهار مع مصر. ولكن السودان اختار الاستقلال الذى أعلن فى الأول من يناير عام ١٩٥٦. وكان ذلك بالطبع هزيمة لمصر، ولكن العلاقات الخاصة بين القاهرة والخرطوم ظلت حقيقة مشتركة فى السياسة المصرية، أيضًا حتى مبارك. وفى الوقت نفسه كان للوحدة الجغرافية لوادى النيل ولا يزال انعكاس حيوى بالنسبة لمصر: فلو تعرض تدفق مياه النهر من السودان للخطر بصورة ما فإن بقاء مصر نفسها سيتعرض للتهديد.

وفى أبريل ١٩٥٥، مثل مؤتمر باندونج حدا فاصلاً حقيقيا بالنسبة لناصر وسياسته. ففى باندونج اجتمع كبار زعماء الدول النامية فى محاولة للعثور على طريق ثالث بين الهيمنتين المتعارضتين للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى. وكانت «الحرب الباردة» تهدد باستقلال ما يسمى بالعالم الثالث، سواء بالنسبة للبلاد التى حصلت عليه حديثًا أو تلك التى كانت تطمح إليه. وكان الرئيس اليوغسلافى تيتو، والرئيس الأندونيسى سوكارنو، ورئيس الوزراء الهندى نهرو ووزير الخارجية الصينى شوين لاى الشخصيات الرئيسية التى كانت تحلم (بصورة غير واقعية إلى حد ما) من خلال إنشاء حركة للدول غير المنحازة لا للكتلة الأمريكية ولا للكتلة السوڤييتية، بضمان صوت مستقل مسموع للدول المتحررة حديثًا من الاستعمار فى القضايا الاقتصادية والسياسية والاستراتيچية على الصعيد العالمى. وكان ناصر أحد المدعوين للمؤتمر

وذهب إلى هناك بخبرة هزيلة فى السياسة الدولية، ولكن بحماس كبير. وظل مشهوراً بمحدثيه وبمشروعهم، وتحول بسرعة لحركة عدم الانحياز وظل نهرو، وتيتو بصفة خاصة[٢٥]، من أصدقائه المقربين طوال حياته، بل نموذج يحتذى.

وقد تم التعبير عن تحول ناصر للعالم الثالث على الفور سواء بالاعتراف بالصين الشعبية بالنسبة لتايوان، وهو تحول أثار غضب الغرب، أو فى قرار مساندة الكفاح الاستقلالى فى الجزائر ضد الاحتلال الفرنسى دون تحفظات. وقد أسهم ناصر أيضاً فى الدعاية الوطنية بهدف إبعاد الجنرال الإنجليزى جلوب من قيادة الفيلق العربى فى الأردن. فى حين ضمنت مصر الحماية والتدريب للثوار الجزائريين؛ ورغم أن إبعاد جلوب كان فى الواقع قراراً مستقلا للملك حسين. إلا أن هذين العنصرين أسهما فى تدهور صورة ناصر لدى الحكومات الغربية، التى أصبحت مقتنعة بأن الزعيم المصرى يمكن أن يصبح عنصراً لزعزعة الاستقرار فى الشرق الأوسط، الذى كانت بريطانيا وفرنسا لا تزالان تعتبرانه منطقة يجب أن تبقى تحت الوصاية شبه الاستعمارية. وفى سياق هذه التوجهات الجديدة، جاء تنشيط إذاعة «صوت العرب» من القاهرة. وكانت هذه هى المحطة الوحيدة أنذاك (التليفزيون كان فى بداياته بالكاد) التى تبث أخباراً وبرامج فى كل العالم العربى، وكانت عنصراً حاسماً لتطور الوعى القومى العربى والحركات التقدمية على حد سواء (ليس فقط فى الجزائر ولكن فى غيرها من البلدان أيضاً ويكفى هنا أن نذكر اليمن)[٢٦].

وفى عام ١٩٥٥ أيضًا فى فبراير، دفع حلف بغداد ناصر لاتخاذ موقف محدد أكثر فى السياسة الدولية. وكان حلف بغداد قد وقع عليه فى الأصل العراق (الذى كان رئيس وزرائه نورى السعيد موالياً لبريطانيا على طول الخط ودافع عن المصالح الإنجليزية فى المنطقة أثناء الحرب العالمية الثانية) وتركيا فى فترة ما بعد كمال أتاتورك (بقيادة مندريس). وكان الاتفاق قد تم تحت راية بريطانيا وكان يندرج فى إطار الاستراتيجية الغربية للعزل الدبلوماسى والسيطرة العسكرية على الاتحاد السوفييتى. وقد انضمت للحلف بعد ذلك إيران أيضاً، بعد أن لقى الموافقة الصريحة للولايات المتحدة. وحاولت بريطانيا إقناع مصر ولكن ناصر اتخذ موقفاً يتسم بالرفض الواضح،

بل إنه حاول تجنب انضمام دول عربية أخـرى. وكانت ضغـوط عبد النـاصر أوضح ما تكون على الملك حسين ملك الأردن، ورغم قوة تلك الضغوط لم تكن فعالة. فقد كان ناصر مقتنعًا بأن تبعية زائدة للمصالح الچيوبوليتيـة الغـربية ستحد من استقلالية عمل العرب.

وإذا كان ما وصفناه الآن يمثل بصورة ما، التمهيد للتحول القومى العربى، فإن الحدث الذى كان له أن يسرع بالعملية، ويعدل الموقف الچيوبوليتكى فى الشرق الأوسط ويجعل من ناصر بصـورة نهائية أكبر زعيم عربى كان تأميم قنـاة السويس. ولكن قرار تأميم القناة كان أيضًا نتيجة سلسلة من الأزمات فى السياسـة الدولية يجب أن تؤرخ بأثر رجعى على الأقل منذ عام ١٩٥٥، وهو عام حاسم حقًا بالنسبة لساحة الشرق الأوسط.

قبل كل شىء، فى أوج المناقشات المحتدمة والخلافات التى كانت لابد أن تؤدى إلى حلف بغداد، تدهورت العلاقات المصرية الإسرائيلية. فبعد الهدنة التى أعقبت حرب عام ١٩٤٨، كانت العلاقات بين العرب والدولة اليهودية قد بقيت متوترة وتضاعفت حوادث الحدود. وكان العديد من اللاجئين الفلسطينيين قد وجدوا مأوى فى قطاع غزة وكانوا يمثلون تهديدًا مستمرا لإسرائيل. وهنا كان مناجم بيجين الزعيم السابق لمنظمة إرجون شبه العسكرية[٢٧] والذى أصبح حينذاك زعيم حزب حيروت اليمنى المتطرف، كان يعبر عن تأييده لضرورة شن حرب وقائية ضد العرب[٢٨]. ولم تكن الحكومة العمالية والتى كان «الصقر» ديڤيد بن جوريون قد عاد لإدارتها بعد غياب قصير، لم تكن بالطبع بعيدة عن المواقف الحربية. وفى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ شجع على غارة للجيش الإسرائيلى فى قطاع غزة، بحجة محاربة الفلسطينيين، وقد مات فى أعقابها ستة وثلاثون من المصريين. وقد حدثت استفزازات مماثلة فى أغسطس من نفس عام ١٩٥٥. وقد اضطر ناصر أن يبذل مجهودًا لإقناع المشير عامر، القائد الأعلى للجيش، بعدم الرد بانتقام مفاجئ؛ ولكن شهادة مباشرة أعطيت لصحفى أمريكى تكشف عن تعديل توجهه تجاه الجار الصهيونى : «لقد كنت مسالمًا تجاه إسرائيل، على الرغم من تحذيرات بعض ضباطنا. لقد تغير كل شىء فى ليلة واحدة، وهى ليلة ٢٨ فبراير ١٩٥٥. لقد كنا بحاجة لأسلحة

للدفاع عن أنفسنا. وقد رأيت اللاجئين (الفلسطينيين). وقد أساءتنى فكرة أن المصريين يمكن فى يوم من الأيام أن يقاسمونهم مصيرهم»[٢٩]. وكان واقع إسرائيل يبدو أكثر فأكثر للعرب كجسد غريب وعنصر اضطراب فى نظام المنطقة.

كان هناك قطاع حساس آخر فى الخلاف هو مضيق تيران، الحيوية للملاحة الإسرائيلية فى البحر الأحمر، ولكن مصر كانت تطالب بالإشراف عليها. وكانت إسرائيل تضغط علاوة على ذلك للحصول على تصريح بمرور سفنها فى قناة السويس، ولكن مصر كانت تقاوم ذلك. وكان مجلس الأمن فى الأمم المتحدة قد تدخل عدة مرات لفرض تسوية على هذا الطرف أو ذاك من الخصمين، ولكن كلا الطرفين تجاهل الدعوات. ولمواجهة هذا الموقف الحساس من موقع يتسم بالأمان العسكرى الأكبر، رأى عبد الناصر أنه بحاجة لتقوية الجيش. ولهذا طلب شحنات أسلحة من الغرب. ولكن على الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكى فوستر دالاس ورئيس الوزراء البريطانى أنطونى أيدن قد اجتهدا لمحاولة التقريب الدبلوماسى بين مصر وإسرائيل فإنهما لم يكونا بالطبع مستعدين لتسليح العرب ضد حكومة تل أبيب. ولهذا فقد بدأ ناصر مفاوضات سرية مع الاتحاد السوڤييتى أدت فى النهاية لبيع أسلحة روسية لمصر من خلال تشيكوسلوفاكيا.

وهذا الحدث الذى كانت له أصداء دولية هائلة[٣٠] وأسهم بالطبع فى إثارة الشكوك والعداوات الواضحة تجاه ناصر وزيادتها، كان حدث مهمًا لأنه يمثل تأكيدًا مبكرًا لما سيكون بعد ذلك من ثوابت الاستراتيچية الغربية وخاصة الأمريكية فى الشرق الأوسط، أى المساندة غير المشروطة تقريبًا للحليف الإسرائيلى وإخضاع المساعدات أو المساندات للعرب لوصايات وضمانات دقيقة. ومن ناحية أخرى، تمثل صفقة الأسلحة السوڤييتية الخطوة الأولى لما سيصبح بعد ذلك ضرورة فى السياسة الخارجية الناصرية، وهو التقارب مع الكتلة الشيوعية. وكانت سفارات واشنطن ولندن وأيضًا باريس ترى بقلق فى مصر رسوخ قيادة غير مستعدة للانحياز للچيوبوليتكا الغربية، وقد قللت من شأن الإشارات التى كان يرسلها لهم ناصر باستمرار أو أهملتها. وتؤكد المصادر، سواء أكانت دبلوماسية أو مباشرة أن ناصر كان فى غاية الاستعداد لاتفاق مع الولايات المتحدة وبريطانيا[٣١]، ولم يكن يتوقع، على الأقل فى البداية، أن يتوجه تجاه الاتحاد السوڤييتى. وقد أدى تذبذب الغرب أو حتى غموضه إلى أن أصبح هذا الخيار إجباريا.

وقد ظهر هذا أيضًا من قضية السد العالى. ففى الشهور الأولى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ دُرست إمكانية بناء سد كبير فى أسوان على النيل. وكان يتعين أن يسمح العمل بميزتين رئيسيتين : تنظيم فيضان النهر وبالتالى ضمان تدفق دائم ومنظم من المياه لحماية الزراعة من تقلبات الطبيعة غير المتوقعة؛ وتنفيذ حوض كبير من الإحتياطى المائى (وهو ما سيصبح فيما بعد بحيرة ناصر). ولهذا فإن الذى استفاد من ذلك لم يكن فقط الزراعة ولكن أيضًا قطاع الطاقة حيث إن السد الكبير سيزيد بصورة هائلة من إنتاج الكهرباء. وقد تنبأ البعض بأن نفقات البناء ستكون تقريبًا ٥٠٠ مليون جنيه استرلينى إنجليزى وهو ما يعادل ١٣٠٠ مليون دولار تقريبًا. وقد طلب ناصر المساندة الإنجليزية الأمريكية كما طلبها من البنك الدولى. وأعلنت واشنطن ولندن، مع أكبر مؤسسة ائتمانية دولية، استعدادها فى البداية لمساندة التمويل حتى وإن عرضت دفع مبلغ لم يكن يغطى حتى نصف النفقات. ولكن المساعدة كانت خاضعة لقيد سياسى : كان على مصر أن تقطع نهائيا الجسور مع الاتحاد السوڤييتى. وكان ناصر حائرًا، سواء بالنسبة للابتزاز السياسى أو بالنسبة للخوف من أن التعاقد مع بريطانيا والولايات المتحدة والبنك الدولى على دين مالى سيثقل كاهل الاقتصاد المصرى بصورة جسيمة. وعلى الرغم من هذا فقد أبلغ السفيرين الإنجليزى والأمريكى بأنه لا يضع شروطًا خاصة. وكان الاتحاد السوڤييتى قد تقدم فى الوقت نفسه مقترحًا استعداده كبديل للدول الغربية. ولكن بين نهاية عام ١٩٥٥ والشهور الأولى من عام ١٩٥٦، تطور الموقف فى اتجاه سلبى؛ فقد أسهمت الشكوك التى أثارتها السياسة الخارجية المستقلة لناصر، وضغوط جماعات المصالح المختلفة (من اللوبى اليهودى الأمريكى إلى منتجى القطن الذين كانوا يخشون ازدهار الزراعة المصرية) فى قرار واشنطن ولندن سحب عروضهما للمشاركة فى مشروع السد العالى. وعندئذ قرر ناصر تمويل السد بتأميم الشركة التى كانت تدير قناة السويس. وفى مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وفى خطاب فى الإسكندرية بين جمهور مبتهج، أعلن ناصر أن موارد القناة تدفقت لزمن طويل فى جيوب الغربيين، وغير المصريين الذين استخدموا المال المصرى لبناء المشروع والحفاظ عليه وهو ما استفادت مصر منه قليلاً جداً. ولهذا تحولت القناة وشركتها إلى ملكية تابعة للدولة المصرية التى كان يتعين أن تذهب إليها كل الأرباح[٣٢].

وكان تحدى ناصر تحدياً حقيقيا، وهو تحد قد يبدو للوهلة الأولى غير وا ع. وبالفعل قلل ناصر من رد الفعل البريطانى المحتمل وكان مقتنعًا بأن القوى الأخرى خاصة فرنسا، ستقف للفرجة. وهكذا كان يعتقد أن الوقت سيسمح له بممارسة دبلوماسية ستؤدى إلى إقرار السلم. ولكن كراهية حقيقية تطورت فى بريطانيا تجاه مصر وناصر سواء فى الرأى العام أو فى مجلس العموم. وكان رئيس الوزراء إيدن مقتنعًا بأن سياسة الرئيس المصرى تمثل تهديدًا لبلاده؛ وربما أدى فقدان الإشراف على قناة السويس علاوة على ذلك إلى تدهور الحالة الصحية للجنيه الاسترلينى، التى كانت معرضة أصلاً للخطر بصورة جسيمة. ومن ناحية أخرى كانت فرنسا، مع رئيس وزرائها جى موليه تعتقد أن ناصر إحدى العقبات الرئيسية أمام استعادة السيطرة على الجزائر الثائرة. ورأت إسرائيل بعد ذلك فى الأزمة المناسبة المواتية لشن الحرب الوقائية التى خططت لها ولكى تحل بالقوة قضية تيران. حتى إن بعض الزعماء العرب المحافظين، مثل العراقى نورى السعيد، أخبروا سرًا القوى الكبرى أنه حانت الفرصة لتلقين ناصر درسًا قاسيًا.

وقد أدى الاتفاق بين القوى الثلاث – فيما يبدو أنه الحرب الاستعمارية الأخيرة فى غير زمانها – إلى تركيز عسكرى ماهر. ففى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، أعلنت إسرائيل مرة أخرى أن إرهابيين – كانوا يعملون فى قطاع غزة – يخططون للقيام بهجمات فقامت بغزو سيناء وأوقعت خسائر جسيمة بالجيش المصرى وسارت بسرعة نحو القناة. وتظاهرت بريطانيا وفرنسا بتقديم إنذار لإجبار الأطراف على التوقف وعند الرفض المتوقع من ناصر انتقلتا إلى الهجوم. وفى ٣١ أكتوبر قصف الطيران الفرنسى البريطانى المطارات المصرية وضواحى القاهرة. وفى ٥ نوفمبر نزلت القوات المتحالفة الأوروبية فى بورسعيد وتقدمت بسرعة نحو الجنوب بطول القناة فى اتجاه مدن الإسماعيلية والسويس. وقد أظهر الرأى العام العالمى، الذى تمثله الأمم المتحدة على الفور عداءً كبيرًا تجاه الحرب وأدان العدوان الثلاثى على مصر. وهدد الاتحاد السوڤييتى بالتدخل النووى ورأت الولايات المتحدة فى العمل الفرنسى الإنجليزى والإسرائيلى سببًا لاضطراب جسيم فى الموقف الاستراتيچى الحساس فى الشرق الأوسط الذى كانت

تستهدف السيطرة عليه. ولهذا كانت بريطانيا وفرنسا، المعزولتان، مضطرتين لقبول وقف إطلاق النار المفروض من الأمم المتحدة وبالتالى لسحب قواتهما، ذليلتين. وقد قاومت إسرائيل مقاومة أكبر، ولكنها هى أيضًا تخلت عن سيناء وغزة فى الشهور الأولى من عام ١٩٥٧. وفى أبريل من عام ١٩٥٧ أعيد افتتاح القناة مرة أخرى للملاحة وبعكس توقعات الأوروبيين، ظهر أن المصريين يستطيعون تمامًا إدارة المرور فيها وقيادة السفن. وقد مثلت عوائد القناة منذ ذلك الحين فصاعداً مع السياحة واستغلال البترول فى سيناء أحد المصادر الرئيسية للاقتصاد الوطنى.

وكانت مصر قد تعرضت لهزيمة عسكرية، ولكن ناصر لاقى نجاحًا سياسى غير عادى وظهر كزعيم لا منازع له للعالم العربى. وإلى جانب أنها رسمت الهزيمة النهائية للمطامح الإمبريالية الأوروبية فى أفريقيا وآسيا (والدرس لم ينس)[٣٣]. كان لحرب السويس فى عام ١٩٥٦ العديد من النتائج الأساسية. فعلى الصعيد الداخلى، تقدمت الحكومة بمصادرة ممتلكات عدة آلاف من المواطنين الأجانب واستولت عليها. واضطر الكثير من الأوروبيين، ومن بينهم أيضًا العديد من الإيطاليين لترك نشاطهم فى مجال الأعمال فى مصر، حيث بدأ الاقتصاد مؤممًا أكثر فأكثر[٣٤]. وقد اضطر بعض اليهود المحليين أيضًا للرحيل عن البلاد، مع معاناتهم لعداء الرأى العام تجاه الصهيونية. ولكن الآثار التى استمرت بعد ذلك كانت على الصعيد الدولى. ويرى المؤرخ الإسرائيلى بنى موريس أن العرب أصبحوا مصممين على تدمير إسرائيل فقط بعد عام ١٩٥٦[٣٥]. وقد أدت الأزمة، علاوة على ذلك، إلى تورط مباشر أكثر فأكثر للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط. وبعد أن حل محل القوة الاستعمارية التقليدية، صدرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى أيضًا للشرق الأوسط خصومات الحرب الباردة. وفى هذا الإطار كان على مصر أن تتوجه أكثر فأكثر تجاه الاتحاد السوفييتى، وهذا لسلسلة من الأسباب الواضحة. وكان مبدأ إيزنهاور فى احتواء الاتحاد السوفييتى ينص بالفعل على أن الدول المنفردة ليست مضطرة للانضمام لتحالفات مع الغرب، ولكنها كانت تنص أيضًا على أنها يجب أن تتخذ على أى حال موقفًا معاديًا نحو الاتحاد السوفييتى. وكانت استقلالية ناصر وخياراته والمنتمية للعالم الثالث غير المنحازة

تسير بالطبع فى اتجاه آخر، كما أن الخيارات التالية القومية العربية والاشتراكية كان لابد أن تبدو متشددة فى نظر الاستراتيچية الغربية. وفى الوقت نفسه؛ لم يتوقف ناصر عن التعبير عن قلقه من التغلغل الشيوعى فى العالم العربى ولم يتوقف عن قمع الحركات الشيوعية الداخلية بقوة. ولم يكن انحيازه الموالى للاتحاد السوفييتى عملية انضمام للنموذج المذهبى أو الاقتصادى للاتحاد السوفييتى، ولكن لمبررات المصلحة السياسية. وهو يبين على أى حال كيف أن عدم الانحياز كان خيالاً أكثر من كونه طريقًا يمكن السير فيه لإعادة التنظيم الدولى.

٢ - وقد غذى الحل الإيجابى لأزمة السويس بعد ذلك وهم الوحدة العربية التى بدا ناصر بمثابة زعيمها الطبيعى. ويجب إن نقول على الفور أن تلك الوحدة عندما نجحت، ولكنها استمرت لفترة قليلة جدا، كانت لها دائمًا خصائص تكتيكية أكثر منها استراتيچية، لأن ناصر نفسه كان يعتبر الوحدة العربية لا غنى عنها، ولكنه لم يكن ينس أبدًا المصالح الأولية للأمن الوطنى لمصر. ومن ناحية أخرى أثارت الهيمنة المصرية عدم التعاطف أو العداء فى بلاد عربية كبيرة. وإذا كانت الجزائر بصفة عامة فى خط متعاطف مع مصر، وإذا كانت ليبيا القذافى قد استلهمت من مصر، على الأقل فى الفترات الأولى من ثورتها، وإذا كانت الحركة الموالية للناصرية فى العراق قوية، جدا، ولكنها محاربة عادة من الحكومات، كانت كل من تونس والأردن فى عهد الملك حسين والسعودية - التى كانت تطمح فى الدور المهيمن الذى تشغله مصر مؤقتًا - دائمًا حذرة جدا تجاه ناصر، أو كانت حتى من أعدائه المعلنين. وكانت أسباب التوتر عديدة للغاية، فعلى سبيل المثال، فى نوفمبر من عام ١٩٥٨. عندما اعترضت طائرات ميج سورية - مصرية فى السماء السورية، الطائرة التى كانت تقل الملك الأردنى، أثار حسين حادثة دبلوماسية خطيرة، متهما ناصر بأنه أراد قتله.

ولكن محاولة الانصهار مع سوريا والتجربة القصيرة للجمهورية العربية المتحدة بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦١ مثلتا المرحلة القصوى من القومية العربية لناصر وكانتا أيضًا بالإضافة إلى النهائية السعيدة لأزمة السويس[٣٦]. أطول وأهم محاولة للوحدة العربية

أظهرت نقاط الضعف والتناقضات ليس فقط فى رؤية الرئيس المصرى ولكن فى رؤية العرب أنفسهم.

كانت سوريا وطن القومية العربية، منذ أيام ساطع الحصرى، وهو حلبى قام بالدعاية أثناء الحرب العالمية الأولى لأشراف مكة فى كفاحهم ضد الإمبراطورية العثمانية. وبعد الحرب العالمية الثانية، أسس مثقفان من دمشق، هما المسيحى ميشيل عفلق والمسلم صلاح الدين البيطار حزبًا قوميا وهو حزب البعث العربى الاشتراكى[٣٧]. وكان الحزب يضم كل الديانات حتى وإن كان يعترف بالتكامل الوثيق الذى كان قد تحقق بين العروبة والإسلام؛ وكان يدافع كذلك عن الاشتراكية؛ ولكنه كان يدعو العرب بصفة خاصة للوحدة فى مجتمع واحد كبير، مع تجاوز الحدود القومية التى تحددت أثناء وبعد الاستعمار. وفى عام ١٩٥٤، جاء انقلاب فى سوريا بشكرى القوتلى إلى السلطة، يسانده اليسار. وقد أظهر هذا الأخير على الفور تعاطفًا خاصا تجاه الاتحاد السوفييتى وابتعد عن الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٥٧ انتصر حزب البعث بصورة مظفرة فى الانتخابات، ولهذا كانت الظروف فى دمشق تبدو مواتية بصورة خاصة لتوثيق علاقة مميزة مع مصر الثورية بقيادة ناصر، بطل العالم العربى. وقد اقترح القوتلى على ناصر اتحادًا فيدراليا، ولكن الرئيس المصرى ماطل كثيرًا. فقد كان بالفعل على وعى بأن سوريا بلد غير مستقر سياسيا، وغير معتاد، مثل مصر، على تقليد الحكومة المركزية؛ وبالتالى كانت مصاعب الإدارة فى الدولة الجديدة تبدو خطيرة. ومع ذلك فإن الخوف بالذات من بلقنة سوريا وفتح فراغ خطير فى السلطة فى بلد له أهمية استراتيجية كبيرة فى الكفاح ضد إسرائيل، أقنعه فى النهاية بالقبول. ولكن فى حين كان السوريون يرغبون فى اتحاد فيدرالى، فرض ناصر الانصهار الكلى. وفى ١ فبراير ١٩٥٨، أعلنت الجمهورية العربية المتحدة (ج. ع. م)، المكونة من الإقليم الشمالى (سوريا) والإقليم الجنوبى (مصر). ولكن العاصمة كانت واحدة ومحددة فى القاهرة والرئيس واحد هو ناصر نفسه. ولا أعتقد أنه أمر عرضى، نظرًا للجو الذى كان يستنشق فى الشرق الأوسط، أنه فى ١٤ يوليو من عام ١٩٥٨ حدث انقلاب يقوده عسكريان، عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، ضد الملكية الهاشمية فى العراق وأقام الجمهورية، وأثناء الانقلاب قتلت الجماهير نورى السعيد.

على أى حال، أظهرت الظروف سريعًا أن مصر كانت هى المسيطرة على سوريا وأن إقليمى الاتحاد لم يكونا على قدم المساواة. وقد فرض الدستور المصرى لعام ١٩٥٦ على سوريا التى كان فيها الموقف الاجتماعى أكثر تنوعًا. وفى مصر، فى عام ١٩٥٧، كانت قد حدثت تأميمات للبنوك وشركات التأمين الأجنبية بصفة خاصة، وقد صدّر هذا الاتجاه أيضًا إلى سوريا، وكان مرتبطًا بمشروع البدء بخطة خمسية للاقتصاد تسيطر عليها الدولة. وفى خط مواز، بدأ فى سوريا التشجيع على إصلاح زراعى مشابه للإصلاح المطبق فى مصر، ولكنه أشد قسوة وأكثر عقابًا إزاء الملاك الكبار. وقد أغضبت الإجراءات الهادفة لوضع سوق الاستيراد والتصدير تحت إشراف الوزارات التجار والطبقة البرجوازية من رجال الأعمال. وكانت البرجوازية بالذات هى التى أظهرت أكثر فأكثر استياءها الشديد.

وفى الوقت نفسه، كانت مصر تهيمن على الحكم والبيروقراطية ومجلس النواب والاتحاد القومى (وهو منظمة سياسية معترف بها فى كل الجمهورية العربية المتحدة وكان المصريون الثلثين فى إدارتها والسوريون الثلث) وقد أرسل ناصر إلى دمشق صديقه عامر كحاكم، ولكنه هذا الأخير أضطر للاصطدام مع طموحات وإحباطات ضباط الجيش والبعثيين. وكان يمكن لعبد الناصر أيضًا أن يعتمد بالطبع على بعض أتباعه المخلصين، الذين ضمنوا لبعض الوقت سيطرة فعالة للشرطة، ولكن هذا لم يكن كافيًا لإسكات رأى عام يتزايد عداؤه باستمرار. وعندما قرر الرئيس أن يصدّر أيضًا للإقليم الشمالى التوجيهات الاشتراكية التى كان يقوم بتنفيذها فى مصر (انظر الفقرة التالية)، قرر المعارضون العمل. وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، احتلت مجموعة من ضباط الجيش دمشق، ومحطات الإذاعة ومقر قيادة القوات المسلحة. وبعد ذلك بأسبوع واحد كانت سوريا تعلن نهاية الجمهورية العربية المتحدة وتستعيد استقلالها. وقد داعبت ناصر فكرة التدخل عسكريا، ولكنه تخلى عن ذلك حتى لا يظهر أمام العالم أن حلمه بالقومية العربية يموت فى الحرب الأهلية. وكان ناصر يعيش انفصال سوريا كهزيمة شخصية، كعلامة على فشل سياسة كريمة. ولم يدرك أن روحه المحورية نفسها لم تكن تشجع التسويات. وعلى أى حال لم يرغب فى دفن الإشارة إلى الجمهورية العربية المتحدة التى ظلت الاسم الرسمى لمصر وحدها حتى نهاية رئاسته بل وبعدها بشهور.

وتكمن أسباب فشل الجمهورية العربية المتحدة بالطبع فى التباين العميق بين عنصرى الاتحاد. ففى سوريا لم يكن يوجد، الجهاز البيروقراطى - العسكرى المصرى الجامد، ولا كان الشعب يستطيع قبوله. ومصر كان لها تقليد عريق من حكم الدولة غير المعروف فى سوريا. وعلاوة على ذلك، كان الاقتصاد السورى منفتحًا أكثر ومتوجهًا نحو الرأسمالية والمبادرة الخاصة، وهو ما كان يمنع إمكانية قبول الإصلاحات الاشتراكية والتوجه نحو الاقتصاد المخطط. وفى سوريا كانت هناك أحزاب كثيرة، وتعددية قصوى فى الرأى العام، تجعل من الصعب التوازن بين تيارات وجماعات الرأى وتجعل فرض الحزب الواحد أمرًا معقدًا أيضًا. وربما كان ناصر فى حاجة لمساندة البعث، ولكنه لم يكن يثق فى البعثيين كما لم يكن يثق فى الشيوعيين. وقد أضعف هذا مطالبه فى أن يرى الاعتراف بالدور المهيمن للاتحاد القومى. وقد اعترف بعض المثقفين السوريين، مثل مؤسس البعث صلاح الدين البيطار بمكانة ناصر وأمانته فى الدفاع عن العروبة بصرف النظر عن المصالح القومية المصرية، ولكنهم اكتشفوا أيضًا عزلته، وعدم قدرته على ترجمة الطموحات المثالية على مستوى المؤسسات، وعدم وجود جدل سياسى حقيقى فى الحكم. ولهذا فقد كان الاتحاد يقوم على أسس هشة لا تستطيع مقاومة صدمات الاحتياجات الاقتصادية والسياسية.

٣ - كان لابد لجبهة جديدة أن تكشف بعد ذلك بقليل وللمرة الواحدة بعد الألف الشروخ ونقاط الضعف فى حلم القومية العربية. ففى مساء ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ فى اليمن قامت مجموعة من ضباط الجيش، بقيادة المشير عبدالله السلال بمحاصرة القصر الملكى بالدبابات وأقالت الإمام محمد البدر، آخر ممثل للملكية الإقطاعية والرجعية التى حكمت طويلاً مؤسسة شرعيتها على أسس دينية. ولكن البدر نجح فى الهروب وجعل عدم القضاء «البدنى» على الإمام، الأمور أكثر صعوبة على الثوريين وأسهم بالطبع فى إطالة أمد الحرب الأهلية. وكانت الأسابيع الأولى بعد الانقلاب مضطربة إلى أقصى حد. وبينما عين السلال رئيسًا للجمهورية المعلنة لليمن، وجد البدر مأوى بين القبائل الجبلية فى الشمال. وكانت الحكومة الجديدة التى شكلت على عجل وشاركت فيها شخصيات بارزة من الوطنيين اليمنيين مثل الزبيرى والإيريانى،

كانت تبحث عن شرعية ومساندة دولية بصفة خاصة. وإذا كان هذا لم يغب من جانب مصر، فإن العديد من الأنظمة الملكية العربية، من المغرب إلى الأردن إلى العربية السعودية رفضت على العكس من ذلك قبول الأمر الواقع. أى أنه ارتسمت منذ البداية خاصيتان أساسيتان. ومتناقضتان - للثورة اليمنية : التناقض بين الجمهوريين والملكيين؛ والتناقض بين مصر والعربية السعودية.

وقد ظهر واضحاً على الفور أن انتصار الثورة أبعد من أن يكون مؤكداً. فقد أعلن العديد من زعماء القبائل عن تأييدهم للبدر، الذى أصبح جيشه هائلاً. ولم يستطع الجمهوريون النجاح بمفردهم؛ وفى الوقت نفسه كانت هناك خطورة على القومية العربية، وبعد فشل الجمهورية العربية المتحدة كان لابد من إعادة إحياء أحلام النهضة العربية... وقد أقنع هذا ناصر بتدخل فورى ومباشر، يحول المساندة الدبلوماسية إلى مساندة عسكرية؛ وفى الأول من أكتوبر ١٩٦٢ هبطت طلائع القوات المصرية فى اليمن. وقد أزعج الوجود العسكرى المصرى السعوديين : فوقف الملك سعود بن عبد العزيز، بموافقة الرجل القوى الحقيقى فى مملكة الرياض، شقيقه فيصل، دون تردد إلى جانب البدر، وبدأ فى مساندته ليس فقط سياسيا ولكن ماليا بصفة خاصة. وقد وسع هذا من إطار الصراع : فلم يكن يتعين أن تبقى الثورة اليمنية مجرد حرب أهلية بين الجمهوريين ومؤيدى الإمامة، ولكن كان لابد أن تندرج فى أفق أوسع من الصراع المصرى - السعودى.

من وجهة نظر ناصر، كان التدخل فى اليمن واجباً مبدئيا. وكانت مقدمة «ميثاق العمل الوطنى»[٣٨]، المقدم للمؤتمر القومى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو ١٩٦٢ (قبل أربعة أشهر فقط من انفجار الثورة فى اليمن)، وهو وثيقة وضعت فيها أسس ونظريات وممارسات تجربة الاشتراكية العربية؛ كانت كلها نشيداً لكفاح الشعب العربى المصرى ضد الإستعمار[٣٩].

وبالتالى فإن الكفاح ضد الإمبرالية كان معناه الكفاح من أجل الديمقراطية وإسقاط كل الأنظمة الرجعية المتحالفة مع الاستعمار العالمى. وهذا التصور كان لابد أن يكون صحيحاً أيضاً بالنسبة لليمن. وفى هذا الشأن تدخل ناصر مرات عديدة بوضوح.

ففى ٢٤ سبتمبر، قبل أسبوع من قرار إرسال البعثة إلى صنعاء، كان يؤكد على أن الكفاح ضد الرجعية المحلية، مستمر فى مصر وفى البلدان العربية وأنه إذا تحقق التغيير فى بلد وتحررت إرادته، فإن تغييراً مماثلاً سيتحقق حتمًا فى البلدان الأخرى، كما أشار إلى أن الرجعية تسعى لإبقاء الإمبريالية التى تعتقد أنها ستحمى وجودها فى المنطقة[٤٠].

وفيما بعد، عند عودته من زيارة إلى العاصمة اليمنية فى أوج الحرب الأهلية، سيبرر ما فعله بأن مصر ساند الثورة فى اليمن لأنها تعتقد أن ذلك سيسمح للإنسان العربى فى اليمن بالانتصار على التخلف، والتغلب على الإمبريالية والدخول فى مصاف الدول المتحضرة.

كما أضاف أنه عندما انفجرت الثورة فى اليمن، كان لابد أن تطالب بجلاء إنجلترا عن عدن والأرض المحتلة فى الجنوب. الأمر الذى يجب أن تستمر المطالبة به، وأكد أن زيارته إلى اليمن كانت التغيير الملموس عن وحدة الثورة العربية التى يجب أن تسير على طريق واحد. فالثورتان : المصرية واليمنية، هما بالفعل مثال ساطع لوحدة الثورة العربية[٤١].

ولكن بصرف النظر عن بلاغة المبادئ، ما هو الرأى الحذر الذى نقدمه بشأن التدخل المصرى؟ إن الآراء متباينة لدى الدارسين المصريين أنفسهم. سوف أتوقف هنا عند بحث الدكتوراه للمصرى أحمد يوسف أحمد، وهو عمل مفصل جدا يحلل دور بلاده فى اليمن من منظور المدى البعيد، مع الأخذ فى الحسبان جيداً أيضًا التصورات السياسية التالية للانتصار النهائى للجمهورية فى عام ١٩٧٠[٤٢]. الملاحظة الأولى لأحمد يوسف أحمد هى أن السيطرة على اليمن مثلت دائمًا هدفًا استراتيجيًا للأمن والدفاع القومى لمصر. وهو يعتبر تلك الدراسات العربية التى تختزل التدخل المصرى فى اليمن على أنه مجرد تحقيق «لحلم إمبريالى» ناصرى بأنها ناقصة أو تقريبية. ليس لأن فى هذا الرأى جزءًا من حقيقة، ولكن النتائج الإيجابية لعملية ناصر - استعادة الكرامة العربية، والحث على التنمية الاجتماعية إلى آخره - لا تقل بالطبع عن

النتائج السلبية. ثم إن هناك ثلاثة عناصر تذكر بعد ذلك لتبرير التدخل المصرى : السياسة القومية العربية التقليدية والمناهضة للإمبريالية للرئيس ناصر؛ وخيبة الأمل لحل الجمهورية العربية المتحدة والموقف السياسى الدولى، مع المشكلة الإسرائيلية الفلسطينية التى لم تحل. وقد لعبت كل هذه العناصر الثلاثة لصالح القرار الأخير، الذى اتخذه ناصر، الذى كان رأيه سائداً بصورة مطلقة بالقياس لرأى مستشاريه. وهذا لا ينفى أن الخيار العسكرى كان قد شجع عليه أيضاً مسئولون كبار آخرون فى الحكومة المصرية، مثل السادات. وقد أسهم فى الإسراع بقرار ناصر، الذى يرى أحمد يوسف أحمد أنه تباطأ حتى النهاية، تقديران اتضح بعد ذلك أنهما ضاران بالنسبة لمصر : الاقتناع بأنه يمكن أن تصدر إلى اليمن، كنسخة بالكربون مبادئ وأساليب ثورة الضباط الأحرار المصريين؛ والاقتناع بأنه يكفى الإبقاء على السيطرة على مدن رئيسية قليلة للإمساك بزمام الموقف الحربى، فى بلد لايزال قبليا وزراعيا أساساً مثل اليمن.

وهذه الأخطاء فى التقييم، مع مقاومة القوى الملكية التى تساندها العربية السعودية، حولت التدخل فى اليمن إلى كارثة عسكرية. وسرعان ما بدأت تظهر القيادات المصرية نفسها شكوكًا وترددًا. ولم يخف قائد القوات المسلحة، المشير عامر أبدًا عن ناصر اعتراضه على المشاركة المصرية؛ ومن ناحية أخرى أصبحت المشاركة فى الحرب شيئًا فشيئًا عبئًا ثقيلاً، من حيث المال والأرواح البشرية، بالنسبة لحكومة القاهرة. وقد أحصى فى النهاية أن البعثة إلى اليمن كلفت الخزانة غير المزدهرة للجمهورية العربية المتحدة ما يقرب من نصف مليون جنيه مصرى فى اليوم، وما بين عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٤، ما يزيد على ١٥ ألف أصيبوا أو ماتوا وبينما كان الجمهوريون يحاولون الحكم، بدأ ناصر بحذر القيام بخطوات للتقارب نحو العربية السعودية، حيث كان فيصل فى عام ١٩٦٤ قد حل محل سعود بن عبد العزيز على العرش. وبين ٢٢ و٢٤ أغسطس من عام ١٩٦٥، عقدت فى جدة قمة مصرية - سعودية مهمة بين ناصر وفيصل. وقد أعقب القمة مؤتمر بين الجمهوريين المعتدلين والملكيين اليمنيين عقد فى الطائف من ٥ إلى ١٣ أغسطس، حيث اقترح إنشاء «دولة إسلامية يمنية» مؤقتة تعد لاستفتاء مؤسسى. وكان الاتفاق المصرى - السعودى يبقى على تطبيع العلاقات بين

البلدين ويعيد التأكيد على الرغبة فى حل الصراع فى اليمن، بالبدء أيضًا فى إجراءات فك الاشتباك المتناسق. وقد بدأ الإبعاد المؤقت للسلال الذى احتجز بداية من سبتمبر فى القاهرة، حيث بقى لما يقرب من عام علامة ملموسة على الرغبة المصرية فى الوصول إلى حل إيجابى.

ولكن مؤتمرا بين القبائل يطالب فى الوقت نفسه بجلاء القوات المصرية، وبعلاقات أكثر ودية مع السعوديين وبدستور جديد دفع ناصر للخوف من أن الجمهوريين سينهزمون وسيتعرض التفوق المصرى فى اليمن للخطر. ولهذا قرر الرئيس، فى عام ١٩٦٦ القيام بهجوم آخر. وفى مارس، أكد الرئيس المصرى على نية بلاده البقاء فى اليمن لعشر أو عشرين سنة أخرى، إذا لزم الأمر. وفى أغسطس عاد السلال إلى صنعاء لتطهير القوات المسلحة وإعادة تنظيم الإدارة. وعلى الصعيد الدولى تدخل أمر جديد؛ كانت بريطانيا قد أعلنت عن قرارها إعادة الاستقلال لعدن بعد عامين، وتفجرت الخلافات عنيفة بين مختلف منظمات التحرير التى حاربت الإنجليز، بمساندة مصر أيضًا - وبهذه الطريقة سقط، من ناحية، المبرر الدعائى المضاد للإمبريالية الذى برر لسنوات عديدة الوجود المصرى فى جنوب شبه الجزيرة العربية، ومن ناحية أخرى؛ ظهرت إمكانية أخرى للمملكة السعودية لمد دائرة نفوذها نحو الجنوب. وقد أدى هذا إلى تدهور آخر للعلاقات المصرية السعودية.

ولا يمكن أن نتنبأ كيف كان سيتطور الموقف، لو لم تدمر حرب الأيام الستة فى يونيو ١٩٦٧ - والتى سنتحدث عنها باستفاضة فيما بعد - أساسًا مطامح الهيمنة العربية لمصر، مما منع ناصر حتى من التخطيط على المدى القصير لخط معقول للسياسة الخارجية، بعد أن رأى انهيار كل القلعة السياسية التى بناها لمدة اثنتى عشرة سنة من الجهود فى بحر أسبوع واحد. وما حدث هو أن الانسحاب من اليمن أصبح خيارًا له الأولوية للرئيس المصرى. وبين ٢٩ أغسطس والأول من سبتمبر ١٩٦٧ فى الخرطوم، على هامش مؤتمر عربى عقد لمواجهة الموقف الخطير الذى أعقب كارثة الصراع مع إسرائيل، عقدت قمة ناصر وفيصل، واختتمت بسرعة باتفاق يستأنف، على أرض الواقع، حدود اتفاق جدة. وكان انسحاب القوات المصرية من اليمن فوريا تقريبًا،

واستغرق شهراً، من ١١ سبتمبر إلى ١٦ أكتوبر. وهكذا انتهت، بلا مجد، مغامرة أثارت العديد من الآمال وأسهمت على أى حال فى إحداث تحول فى الثورة اليمنية[٤٢]. وكان لابد لمصر ألا تنشغل أبداً بعد ذلك بصورة مباشرة بمستقبل اليمن.

الذروة الاشتراكية الناصرية (١٩٦٢ - ١٩٦٧)

١ - إن الأفكار الاشتراكية عبرت مصر منذ حركات العشرينيات والثلاثينيات، بل إن من الممكن أن نؤرخ بأثر رجعى لظهورها الحركات الوطنية فى بداية القرن العشرين[٤٣]. وكانت أفكار الدولية الاشتراكية الثانية قد تركت بالفعل أثرها على وطنيين مثل محمد فريد، خليفة مصطفى كامل فى زعامة الحزب الوطنى. وكانت ميول الاشتراكية المصرية متباينة بصفة خاصة وانفصلت بصورة ما عن الاتجاهات السائدة فى أوروبا بسبب انتقائيتها بالذات فقد كان سلامة موسى، على سبيل المثال (١٨٨٧ - ١٩٥٨) قبطيا مسحوراً بنيتشه ومدافعاً عن مذهب داروين فى النشوء والارتقاء، ولكنه كان حريصاً أيضاً على توجه قريب من الاشتراكية الخيالية الفابية : «إننى أؤمن بغاندى وبتولستوى وڤولتير وبيكون(..) وخلاصة عقيدتى هى الإنسانية». وكانت اشتراكيته تغذيها روح الأخوة، ولكنها بالطبع لم تكن تستطيع التأثير على السياسة[٤٤]. وكانت الموضوعات السائدة فى المطالب الإشتراكية تتعلق بالإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأراضى، مع العدالة والمساواة وكان العديد من الكتب مثل «تاريخ المذاهب الاشتراكية» لمصطفى حسين المنصورى، المنشور فى عام ١٩١٥، قد أسهمت فى نشر الأفكار الماركسية. وفى عام ١٩٢١ تكون الحزب الاشتراكى الذى اتخذ خصائص اشتراكية مميزة ومحددة بالقياس للنزعة الديمقراطية العامة للمحاولات السابقة، حتى وإن لم ينجح فى اكتساب تنظيم كفء لأداة حديثة للكفاح الطبقى. وكان برنامجه ينص على خفض ساعات العمل لثمانى ساعات فى اليوم؛ والدفاع عن الفلاحين الفقراء؛ وتحرير المرأة؛ وطرد الإنجليز من مصر. وربما لم يكن هناك نقد شامل لنظام السلطة الملكية ليجعل عمله أكثر تأثيراً. ولهذا كان وجود الحزب الإشتراكى «العلمانى» مؤقتاً؛ وحملت حركة مصر

الفتاة اليمينية فى مرحلة من تاريخها اسم الحزب الاشتراكى (راجع الفصل الثانى، الفقرة ٢، النقطة ٢ - ٣). ولكن التوجه الخاص الذى كان للمذهب الاشتراكى فى مصر نتج أيضاً عن الضعف والهامشية الجوهرية للحركة الشيوعية. فقد تأسس الحزب الشيوعى فى عام ١٩٢٢، ولكنه احتل الساحة بصورة أوضح بعد الحرب العالمية الثانية (وكان موجوداً فى اللجنة القومية للعمال والطلاب، التى تحدثنا عنها فى الفصل الثانى، الفقرة ٣، النقطة ٢)(*). وكما حدث أيضاً فى بلدان أخرى تفتتت الشيوعية المصرية بعد ذلك إلى العديد من التيارات التى منعت الحزب من تكوين جبهة موحدة وكانت مجبرة على شبه السرية. وعلاوة على ذلك، كان الحزب فى معظمه مؤلفاً من أشخاص متمصرين أو من أقليات دينية وأجانب، مثل اليونانيين والإيطاليين واليهود؛ وقد جعله هذا غريباً إلى حد ما بالنسبة لغالبية السكان العرب والمسلمين.

وكانت الاشتراكية المصرية فى العقود الأولى من القرن العشرين تسير عن طيب خاطر إلى «العلمانية» كأصل أولى للاشتراكية. ولكن، كما رأينا، كان قد تطور فى الثلاثينيات شكل خاص من الاشتراكية، المضطربة والغامضة مذهبيا، فى مصر الفتاة؛ وشكل خاص من الاشتراكية، المميزة دينيا، فى الإخوان المسلمين.

وكان لابد لاشتراكية الأربعينيات والخمسينيات، قبل التحديد المذهبى لناصر، أن تواجه مرة أخرى موضوعات الوطنية والدين، وكان البعث، كما لاحظنا قد زرع فى سوريا مذهبا اشتراكيا، ولكن لم تثبت - بل هى فى رأيى غير محتملة - تأثيرات البعث على ناصر، حتى وإن كانت الاشتراكية البعثية مثل الاشتراكية الناصرية لم تكن ماركسية وكانت مشبعة فى ميلها بالقومية. وكانت الاشتراكية الناشطة لعديد من المثقفين ترجع بالأحرى للدين.

(*) يختلف الحزب الشيوعى المصرى الذى تأسس فى بداية العشرينيات من القرن الماضى وانبثق عن الحزب الاشتراكى المصرى عن الأحزاب أو التنظيمات الشيوعية المتعددة التى تكونت فى أواخر الثلاثينيات ويرى نشاطها بشكل واضح بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتى لم يحمل أى منها اسم الحزب الشيوعى المصرى إلا فى أواخر الأربعينيات .

وقد نشر خالد محمد خالد، المولود فى عام ١٩٢٠، بعد تعليمه الأزهرى، فى نهاية الأربعينيات كتاباً أحدث ضجة كبيرة اسمه «من هنا نبدأ». وكان الكتاب يشجب قبل كل شيء «الإكليريكية» وهيمنة علماء الدين القدامى على أنه ضار بصفة خاصة على الحياة الدينية الصحيحة. فـ«الإكليريكيون» يغتصبون الدين لمصلحتهم وينتزعون الناس من كفاحهم من أجل حقوقهم. والمشكلة الاجتماعية هى بالفعل المشكلة الرئيسية للعصر؛ والانحياز لها وحلها سيضمن كسب العيش والعدالة والرخاء الحضارى، السلام والتقدم فى المجتمع والبلاد. وهذا الانحياز ممكن فقط مع الاشتراكية التى تعنى التقارب بين الطبقات، وتحديد الملكية؛ واحترام حقوق العاملين؛ وسيطرة الدولة؛ وتنظيم الأسرة. والإسلام يؤيد هذه الحلول، حتى وإن كان الدين يجب أن يمثل أفقًا أخلاقيا أكثر من كونه صورة سياسية. وقد أظهر خالد، على الأقل فى هذا العمل الأول تأييده للتمييز بين مجال الدين ومجال الدولة[٤٥] وبالتالى فإن هذا كان موقفًا متقدمًا جدا، وإن كان قد تراجع عنه جزئيا فيما بعد لحساب مواقف أكثر تقليدية، وليس من قبيل الصدفة أنه أغضب للغاية الإدارة المحافظة. وقد قرأ ناصر كتاب خالد على أى حال ووافق عليه.

وكان موقف الإخوان المسلمين بالطبع مختلفًا. ففى نهاية الأربعينيات أيضاً، ظهر كعرض منافس تقريبًا لكتاب خالد «العدالة الاجتماعية فى الإسلام» لسيد قطب (المولود فى ١٩٠٦) والذى أعيد طبعه فى بضع سنين عدة مرات[٤٦]. وبعد تحوله للإسلام النشط بعد أن كان شابا «علمانيا»، كان قطب مدافعًا شديداً عن التكامل بين الإسلام والدولة والمجتمع. فقد كان يشعر بالفعل بضرورة تأسيس دولة إسلامية كشرط مسبق لتطبيق العدالة. فهناك ثلاث نقاط أساسية للعدالة الاجتماعية فى الإسلام : التحرر الوجدانى المطلق؛ والمساواة الإنسانية الكاملة؛ والتكافل الاجتماعى الوثيق وهو لا يعنى فقط التحرر من الميول المادية والأهواء كما تريد الشيوعية. إنه يكمن بصفة خاصة فى إعادة كل الحاكمية لله، مع القضاء على أية حاكمية وخضوع لمن هو دون الله من البشر والمؤسسات والمال والثروة والشهرة والمكانة. وتشمل الحاكمية المطلقة لله أيضًا الاعتراف بأن الله هو المشرع الأول والمطلق؛ وهذا يمثل مع العودة إلى المصادر الأصلية،

للقرآن والسنة، أساس الدولة الإسلامية. وفى الدولة الإسلامية جميع البشر متساوون أمام الله الواحد الأحد، فى الفرص وفى الظروف، وفى الحقوق وفى الواجبات. وقد فرض الإسلام المساواة بصرف النظر عن أى تقسيم قبلى أو عنصرى، ولا يعرف أى تفرقة فى لون البشرة أو فى الثروة، حتى وإن كان لا ينكر أن للبشر استعدادات مختلفة وقدرات مختلفة. وعلى الفرد والمجتمع أن يتكاملا؛ وحقوق الفرد وواجباته تحد وتحدد حقوق المجتمع وواجباته وتحددها - وبالعكس - وهذا أساس للعدل لا حياد عنه.

وقد حدد قطب خصائص «اشتراكية» إسلامية بحتة؛ اشتراكية كان على العديد من الإخوان المسلمين الدفاع عنها كمذهب متفق بصفة خاصة مع الدين. وهكذا كتب أخ سورى هو مصطفى السباعى فى عام ١٩٥٩ عن «اشتراكية الإسلام» كنظام يعتبر تطبيق قانون الله والتضامن الاجتماعى الشرط المسبق «للحقوق الطبيعية» فى الحرية والعلم والملكية. ومن دواعى السخرية أن كتاب السباعى، الذى نشر فى سوريا أثناء اتحاد تلك الدولة مع مصر فى الجمهورية العربية المتحدة، أصبح مقبولاً لدى ناصر فى الوقت الذى كان يقوم فيه بالضبط باضطهاد الإخوان المسلمين[٤٧]. ولكن أطرافًا عديدة أوضحت كيف أن هناك علاقة وثيقة بين اشتراكية الإخوان المسلمين وما سيصبح الاشتراكية الناصرية[٤٨].

تحدثنا حتى الآن عن النظرية السياسية. ولكن الأدب المصرى المتميز فى الخمسينيات كان مشبعًا بالمطالب الاجتماعية. وقد كتب شاعر كان آنذاك شابًا فى العشرينات، وهو صلاح عبد الصبور، فى عام ١٩٥٧ قصيدة تستحق منا أن ننقلها، فعلاوة على كسرها للقواعد التقليدية لنظم الشعر، كانت تعبر عن معاناة وإحباطات الشعب بصورة فعالة جدا :

الناس فى فى بلادى جارحون كالصقور،
غناؤهم كرجفة الشتاء فى ذؤابة الشجر،
وضحكهم يجز كاللهيب فى الحطب؛

خطاهمو تريد أن تسوخ فى التراب .
ويقتلون ، يسرقون ، يشربون ، يجشأون
لكنهم بشر !
وطيبون حين يملكون قبضتى نقود
ومؤمنون بالقدر
وعند باب قريتى يجلس عمى مصطفى
وهو يحب المصطفى
وهو يقضى ساعة بين الأصيل والمساء
وحوله الرجال واجمون
يحكى لهم حكاية ... تجربة الحياة
حكاية تثير فى النفوس لوعة العدم
وتجعل الرجال ينشجون
ويطرقون
يحدقون فى السكون
فى لجة الرعب العميق والفراغ والسكون
ما غاية الإنسان من أتعابه ؟ ما غاية الحياة ؟
يا أيها الإله ! !
الشمس مجتلاك ، والهلال مفرق الجبين
وهذه الجبال الراسيات عرشك المكين
وأنت نافذ القضاء ... أيها الإله
بنى فلان ، واعتلى ، وشيد القلاع

وأربعون غرفة قد ملئت بالذهب اللماع

وفي مساء واهن الأصداء جاءه عزريل

يحمل بين أصبعيه دفتراً صغير

وأول اسم فيه ذلك الفلان

ومد عزريل عصاه

بسر حرفي «كن»، بسر لفظ «كان»

وفي الجحيم دحرجت روح فلان...

يا أيها الإله

كم أنت قاس موحش يا أيها الإله

بالأمس زرت قريتي... قد مات عمي مصطفى

ووسدوه في التراب

لم يبتن القلاع (كان كوخه من اللبن)

وسار خلف نعشه القديم

من يملكون مثله جلباب كتان قديم

لم يذكروا الإله أو عزريل أو حروف «كان»

فالعام عام جوع

وعند باب القبر قام صاحبي خليل

حفيد عمي مصطفى

وحين مد للسماء زنده المفتول

ماجت على عينيه نظرة احتقار

فالعام عام جوع...[٥١].

ولكن كل الأدب المميز فى الخمسينيات (أيضاً فى السنوات السابقة كما فى الستينيات) هو ملحمة مبكرة من المشكلات السياسية والاجتماعية. فالثلاثية الشهيرة لنجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل، على سبيل المثال، المؤلفة بين عامى ١٩٥٦ و١٩٥٧، تصف أحداث عائلة برجوازية منذ ازدهار الوطنية والكفاح ضد الإنجليز فى بداية العشرينيات وحتى ما بعد الحرب العالمية الثانية وثورة ١٩٥٢[٥٠]. وتتشابك الأحداث الشخصية لعائلة مع الوعى المتزايد لشعب بأسره بمصيره التاريخى. وفيما بعد أيضاً، فى روايات مثل «الكرنك» و «المرايا»، كان على محفوظ أن يسلم لشخصياته أفكاراً حول الناصرية ودور مصر فى العالم العربى ونحو إسرائيل. وتشكل الأعمال المسرحية لتوفيق الحكيم فكرة مريرة حول عيوب وانحرافات السلطة. ورواية «عودة الروح»، التى كتبت فى نهاية العشرينيات، بطلها متمرد وطنى. ولا تعالج بالضرورة موضوعات ذات طابع اشتراكى ولكن مثل هذا الأدب يبين الوعى الذى كانت الأحداث تنضجه بالتدريج فى أكثر العقول حساسية.

٢ - كانت اشتراكية ناصر[٥١]، بالاعتراف الصريح للرئيس، إشتراكية، ضد الشيوعية. ولم يخف ناصر أبداً عدم رضائه عن الشيوعية وكما قلنا من قبل لم يتردد فى قمع من كان يصرح بها. فقد أكد على أن ما يؤمن به أن الحق ينطوى على الواجب وأن الدولة عليها واجب وحق مقابل تجاه الفرد. وهى التزامات متبادلة بين الحكام والمحكومين. وإنه لا يجب أن يكون هناك ضغط أو إذلال! ولا يجب أن تكون هناك طبقة صغيرة من السادة وطبقة هائلة من العبيد. وأن الدين الإسلامى مختلف تماماً عن العقيدة الشيوعية.

وكان يريد أن يؤكد فقط على إيمانه بالدين، الذى يتبع مبادئه لكى يتصرف بأمانة. وعلى أن ما يفصله عن الشيوعية سواء فى النظرية أو فى قواعد الحياة، هو أن الشيوعية عقيدة (..) وإن لديه بالفعل دينه. ولن يتخلى أبداً عن دينه من أجل اعتناق الشيوعية[٥٢].

وقد ظهر عداء ناصر للشيوعية على الصعيد النظرى فى رفضه المبدأ الأساسى للماركسية : الصراع الطبقى كمحرك للثورة مع ما سيترتب على ذلك من إلغاء الملكية

الخاصة والدولة. وقد أوضح فى أحد خطاباته بحسم هذا الموقف : «إن اشتراكيتنا تجد جذورها فى ضمير أمتنا وتطور فكرها الاجتماعى، وهو ما مكنها من تجنب الصراع بين الطبقات. وقد أصبحت هذه الاشتراكية تطبيقًا عمليا لمضمون التضامن الاجتماعى؛ وقد أسس بناؤها على القدرات الفردية وعلى خلق ملكية زراعية صغيرة. وعلى العدالة فى توزيع الملكيـة، مع الاعتراف بحق كل عضو من الشعب فى المشاركة فى ثمار الدخل القومى»[٥٣].

وقد حدد محمد حسنين هيكل وهو من أقرب مساعدى ناصر بدقة النقاط الرئيسية فى ابتعاد الناصرية عن الشيوعية : بينما تفرض الشيوعية ديكتاتورية الطبقة العاملة، تتبنى الاشتراكية العربية عملية تذويب للتناقضات الطبقية فى الاتحاد القومى؛ وبينما ترى الشيوعية أن كل مالك مستغل، فإن الاشتراكية العربية تقيم إيجابياً الملكية التى تمثل العمل؛ وبينما الشيوعية جموعية، فإن الاشتراكية العربية تمجد دور الفرد[٥٤].

وقد اعترف ناصر بعد ذلك بأن للإسلام كدين ذى طابع اشتراكى وأن للدولة الإسلامية التى أسسها النبى (ﷺ) طابع الدولة الاشتراكية الأولى فى التاريخ[٥٥]. وبالمثل أكد مفكر مثل «حنفى»، عندما ذكر العلاقة بين الناصرية والدين، أن الإسلام دين اشتراكى لأن «الاشتراكية هى شريعة العدالة وشريعة العدل هى قانون الله». وجميع خطب ناصر عن الاشتراكية تطرح من جديد موضوع العدالة الإجتماعية المرتبطة بموضوع الدين. على سبيل المثال، أكد فى خطاب له عام ١٩٦٦ على أن الحملة ضد الاشتراكية فى مصر وفى البلاد العربية موجهة من تحالف رأس المال والإقطاع.

حملة موجهة من الاستعمار وأعوانه... لأن الاستعمار فى بلادنا لم يتمكن إلا بالتحالف مع الإقطاع ورأس المال.

لقد اتخذوا من الدين ذريعة ليقولوا إن الاشتراكية ضد الدين.

كيف تكون الاشتراكية ضد الدين؟

الاشتراكية هى المساواة بين الناس.. والدين نادى بالمساواة.

الاشتراكية هى تكافؤ الفرص.. والدين نادى بتكافؤ الفرص.

الاشتراكية هى رفع مستوى المعيشة.. والدين نادى برفع مستوى المعيشة.

الاشتراكية أن نذيب الفوارق بين الناس.. والدين نادى بتذويب الفوارق.

هل الدين أن يأخذ نصف فى المائة نصف الدخل القومى؟

لقد قضينا على هذا التوزيع الطبقى غير العادل.. وأصبح الدخل القومى يوزع على كل الشعب.

إننا بهذا نطبق الإسلام.

أما الذين يستغلون الناس ليختزنوا أموال الشعب تحت أى اسم أو أى شعار ويقولون إن هذا هو العدل.. فنحن نقول لهم.. إن هذا استغلال.. والدين لا يُقِرُّ الاستغلال.

الاشتراكية ليست التأميم فقط.. لأن التأميم يمثل إقامة العدل فى المجتمع.. والجانب الآخر للاشتراكية هو الكفاية حتى تشبع حاجات كل الناس.

الاشتراكية هى بناء مستمر من أجل مجتمع أفضل.

والبناء أكبر من التأميم.

لقد بنينا أكثر من ألف مصنع منذ قامت الثورة.. وما أممناه أقل بكثير من هذا العدد.

الاشتراكية ليست تخدير الناس بما يلقى إليهم من فتات المستغلين.. ولكنها القضاء على الإقطاع وعلى استغلال رأس المال كلية وإقامة مجتمع الكفاية والعدل[٥٦].

وقد مثل ميثاق العمل الوطنى، الذى قدم إلى مؤتمر القوى الشعبية فى الجمهورية العربية المتحدة فى ٢١ مايو ١٩٦٢، مثله الترجمة الدقيقة لهذه المبادئ فى مشروع بعيد المدى لتحول المجتمع. وفى هذه المرة ارتدت براجماتية ناصر ثوب الأيديولوچية. فقد كانت التحولات الاجتماعية تعتبر النتيجة الأعلى والحتمية للثورة المصرية التى بدأت بالثورة ضد الإنجليز فى عام ١٩١٩ وتأكدت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢؛ وكانت الثورة المصرية تعتبر بدورها، حدثًا أساسيا (أو ربما الحدث الأساسى) لثورات التحرير

القومي الجارية في كل العالم الثالث وفي العالم العربي نفسه. ويكمن تحقيق الاشتراكية في مصر في تحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية :

الديمقراطية هي تأكيد سيادة الشعب، وامتلاك الشعب لكل السلطات وتكريسها لتحقيق الأهداف الشعبية. والاشتراكية بالمثل هي التعبير الأمين لحقيقة أن الثورة عمل تقدمي. والاشتراكية تعادل بالفعل إقامة مجتمع تسود فيه الكفاية والعدل، في مجتمع يتميز بالعمل وتكافؤ الفرص، مجتمع يعمل من أجل الإنتاج والخدمات.

وبالنظر إليهما من هذه الزاوية، تصبح الديمقراطية والاشتراكية امتداداً واحداً ومتماثلاً للعمل الثوري.

الديمقراطية هي الحرية السياسية، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية. ومن المستحيل الفصل بينهما. إنهما وجهان للحرية الحقيقية. وبدونهما أو بدون أحدهما، تصبح الحرية عاجزة عن الانطلاق نحو آفاق الغد(..). والديمقراطية السياسية لا يمكن أن تكون منفصلة عن الديمقراطية الاجتماعية. ولا يمكن للديمقراطية السياسية أن تحقق تحت سيطرة طبقة على حساب الطبقات الأخرى، لأن الديمقراطية، حتى بمعناها الحرفي، تعني سلطة الشعب، سلطة مجموع جماهير الشعب وسيادته[٥٧].

كان ناصر يستخدم لغة ماركسية (على الرغم من كل شيء) حتى في حديثه عن ضرورة امتلاك الشعب لوسائل الإنتاج من جديد. وتمر السيطرة الشعبية على وسائل الإنتاج من خلال الدولة التي واجبها هو إدارة وتخطيط الاقتصاد مع احترامها للطموحات الفردية في الامتلاك والعمل (داخل حدود لا تلحق الضرر بحقوق الآخرين وحقوق الجماعة).

إن سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج لا تعني ضرورة تأميم كل وسائل الإنتاج ولا إلغاء الملكية الخاصة، ولا تهديد الحق الشرعي في الميراث. ويمكن الوصول إلى ذلك بإجراءين :

١ - خلق قطاع عام كفء، مكلف بإدارة مراحل التنمية في كل الميادين، وتولي المسئولية الرئيسية لخطط التنمية.

٢ – وجود قطاع خاص يسهم فى التنمية، فى إطار التخطيط العام، ويخلو من أى ميل للاستغلال. ولكن لابد لهذين القطاعين أن يكونا تحت إشراف وسيطرة الشعب(..). ولا غنى لتنظيم السلطة عن الاعتماد على المركزية للتخطيط واللامركزية للتنفيذ[٥٨].

كان الميثاق ينص بعد ذلك على الخطوط التنظيمية للتطبيق العربى للاشتراكية : تحديد الملكية الخاصة للأرض وتشجيع ميلاد جمعيات تعاونية زراعية؛ والتقدم التكنولوجى الذى لا غنى عنه لإنشاء صناعة جديدة وتنافسية؛ وتوسيع الإنتاج الصناعى الذى لا يجب أن يهمل قطاعات الكيمياء والصناعات الغذائية، على الرغم من اعتماده على الصناعة الثقيلة.

وقد أعطى الميثاق تصديقًا نظريا للعمليات كانت قد بدأت فى السنوات السابقة. وكان التأميم وتبعية الاقتصاد للدولة قد بدأ بالفعل فى ١٩٦٠ – ١٩٦١ وشكلا سببًا لا يمكن إهماله فى فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة. وقد أعقب سن القوانين الاشتراكية فى يوليو من عام ١٩٦١ هذه المراحل الرئيسية :

– القانون رقم ١١١ : ٢٥٪ على الأقل من صافى أرباح الشركات يجب أن تكون مخصصة للموظفين والعمال.

– القانون رقم ١١٣ : تقليل رواتب كبار الموظفين.

– القانون رقم ١١٤ : وجود تمثيل إجبارى للعمال والموظفين فى مجالس إدارة الشركات.

– القانون رقم ١١٥ : الضريبة التصاعدية على الدخل .

– القانون رقم ١١٧ : تأميم جميع البنوك وشركات التأمين فى مصر وسوريا مع الشركات والصناعات الأخرى التى يقدم عنها نص القانون قائمة مفصلة، بما مجموعه ١٧ بنكًا و ١٧ شركة تأمين فى مصر، و ٢٠ بنكًا و ١٥ شركة تأمين فى سوريا، و ١٤٩ شركة مختلفة فى مصر و ٣ فى سوريا؛

– القانون رقم ١١٨ : تصبح الدولة مالكة لمعظم الأسهم فى رأسمال العديد من الشركات والمشروعات الأخرى (٩١ فى مصر و ١٢ فى سوريا)؛

– القانون رقم ١١٩ : يحظر على الأفراد من المواطنين امتلاك أسهم أى شركات محددة فى نص القانون بقيمة تزيد على ١٠ آلاف جنيه مصرى؛

– القرار رقم ١٢٠٣ العام ١٩٦١ : جميع الشركات والمشروعات العامة ذات المشاركة الحكومية لا تستطيع الدخول فى مناقصات عامة لشركات لا تكون بدورها جزءًا من القطاع العام، فيما عدا بعض الاستثناءات المنظمة بصورة صارمة[٥٩].

ويؤكد التصديق النظرى للخيارات السياسية براجماتية ناصر. ولكن، علاوة على هذه الأهمية البراجماتية، تتميز ذروة الناصرية بوعى ناضج بواقع العملية الثورية وهو ما أكده فى عديد من خطبه[٦٠].

وقد فتحت القوانين الاشتراكية الطريق أمام عملية سيطرة الدولة وتأميم الوسائل والهياكل الإنتاجية التى شملت كل قطاع فى الاقتصاد المصرى. وفى عام ١٩٦١، كانت الدولة تمتلك كل البنوك وشركات التأمين، وكل شركات المقاولات، وكل الصناعات الاستراتيچية (مثل الصناعات الكيميائية) والصناعات الثقيلة وكل الأرض المصادرة فى أعقاب تنفيذ المرحلة الثانية من الإصلاح الزراعى، وكل الصحف، وكانت تسيطر علاوة على ذلك على جانب كبير من شركات النقل والخدمات السياحية (مثل الفنادق)، وأنشطة الاستيراد والتصدير. ولكن مصر بصفة خاصة جربت الخطة الخمسية للاقتصاد كما كان يحدث منذ زمن بعيد فى الاتحاد السوڤييتى. وقد أقرت الخطة الخمسية الأولى فى عام ١٩٦٠، ولكن عند انتهائها، فى عام ١٩٦٥، كانت قد حققت نتائج هزيلة جدا، لدرجة أن ناصر استشعر ضرورة تحويل المسار. وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية أسهمت بصورة حاسمة فى النهوض بالصناعة الثقيلة، فإن الإنتاج الإجمالى لم يكن موازيًا للتوقعات وازداد التضخم؛ وحتى إذا كانت الاستثمارات على مستوى التخطيط فى بعض القطاعات، فإنها استثمرت فى الصناعة فقط ٣٤٦ مليون جنيه مصرى بدلاً من الـ ٣٨٦ المتوقعة[٦١]. وبين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ تعاقبت حكومتان لوضع علاج للموقف، وكانت إحداهما بقيادة زكريا محيى الدين : ولكن النتائج كانت متواضعة وبصفة عامة بقى الوضع من الناحية الإقتصادية محفوفًا بالمشاكل.

وقد زادت بالأحرى الخدمات الاجتماعية. ولاتزال هناك فى القاهرة على سبيل المثال حتى الآن أحياء بأكملها (متداعية فعلاً) تشهد بجهود النظام فى البدء فى الإسكان الشعبى. ولكن كان لابد لحرب وأزمة ١٩٦٧ أن يفرضا توقفًا إجباريا للتجربة الاشتراكية المتأرجحة فى الاقتصاد.

وكانت الاشتراكية هى الشرط النظرى للعديد من خيارات التحديث، سواء السابقة أو اللاحقة للإجراءات الاقتصادية. وقد قرر الدستور الجديد، المعلن فى عام ١٩٦٤ أن مصر (أو بمعنى أصح الجمهورية العربية المتحدة) دولة ديمقراطية - اشتراكية قائمة على تحالف قوى الشعب. والنظام الاشتراكى يحظر أى شكل من أشكال الاستغلال ويضمن الاكتفاء الذاتى والعدالة فى توزيع الموارد. والعمل حق، كما أن الحصول على الخدمات الاجتماعية حق أيضًا. والقوات المسلحة تسهر على تطبيق الاشتراكية. ويطبيعة الحال، يحتفظ الرئيس المنتخب من مجلس الأمة والمعزز بالإستفتاء بسلطات عديدة : ليس فقط تعيين الحكومة وعزلها، ومسئولية الحكومة تجاه، الرئيس ولكنه يسيطر على السلطة التشريعية. فيقترح القوانين ويقوم بتقييم تلك التى وافق عليها المجلس. وينتخب المجلس لخمس سنوات، ولكن الرئيس يمكنه حله كيفما يرى[٦٢]. وداخل هذا «البرلمان» كان هناك تمثيل مضمون من العمال والفلاحين.

وقد كان تطور الحركة النقابية جامحًا فى الحقبة الناصرية. وفى العهد الليبرالى، كانت المنظمات النقابية شرعية فقط منذ عام ١٩٤٢. ومن عام ١٩٥٢ فصاعداً، تضاعفت، من منظمات العمال الزراعيين إلى منظمات المهن العلمية إلى النقابات الفنية. وقد كان الجانب السلبى يكمن، من ناحية فى أن القيد فى النقابات كان فى مجمله متواضعًا، وخاصة فى نقابات العمال والفلاحين، وعلى أى حال أقل من المستهدف؛ ومن الناحية الأخرى أن النقابات لم تشكل أبدًا، على لأقل طالما بقيت الناصرية منتصرة، قطب انتقاد للسلطة السياسية[٦٣].

وكان تنظيم الأسرة واقتناع معتدل بتحديد النسل الخيارات السياسية التى روج لها على نطاق واسع فى منتصف الستينيات، على الرغم من أن التوجه الدينى للشعب - سواء من المسلمين أو المسيحيين - لم يسمح بتحقيق نتائج كبيرة. وبقى معدل النمو السكانى مرتفعًا للغاية، وأعلى من ٢,٥٪ فى السنة. ومنذ عام ١٩٥٦ كان الحق فى

التصويت قد امتد ليشمل النساء وشهدت الستينيات وجود ممثلات للجنس الناعم فى مواقع وزارية. وقد شمل إصلاح وتحديث التعليم الهيكل التقليدى للأزهر الذى تحول إلى جامعة حديثة، لا تشتمل فحسب على الكليات من النوع الدينى، بل كليات تقنية أيضًا مثل الزراعة والطب والهندسة. وحدث تقدم هائل سواء فى القضاء على الأمية أو فى التعليم العالى. ومن عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٦ زاد عدد الطلاب فى المدارس الابتدائية من ١٣٠٠٠٠٠ إلى ٣٤٠٠٠٠٠، مع وجود كبير للفتيات وفى عام ١٩٦٩، قيدت الجامعات المصرية الخمس (جامعات القاهرة وعين شمس فى القاهرة والإسكندرية وأسيوط، علاوة على الأزهر) ما يقرب من ١٥٠ ألف طالب، وهو رقم غير مرتفع فى الظاهر ولكنه مهم على أى حال بالنسبة لدولة نامية. وقد تضاعف عدد الخريجين فى الجامعات الحكومية ثلاثة أضعاف. ومنذ تأسيس الجامعة الحكومية وحتى ١٩٥٢ كان هناك ما مجموعه ٤٥ ألف خريج تقريبًا. وفى الفترة الناصرية، بين عامى ١٩٥٢ و١٩٦٩، كان عدد الخريجين ما يقترب من ٢٤٠ ألف. وقد خرج الأزهر أيضًا ما يزيد على ٤٠ ألف شاب. ومن الضرورى أن نوضح على أى حال الفارق الكبير بين المدينة والريف، حيث بقى معدل الأمية بالغ الارتفاع.

وكان ذروة التحديث هو التنفيذ الفعلى لمشروع قديم. ففى الأول من يناير ١٩٦٠ وضع بالفعل حجر الأساس لبناء السد العالى فى أسوان، المدفوع ثمنه بالكامل تقريبًا من المال السوفييتى. فالاتحاد السوفييتى، على الرغم من أن ناصر، كما قلنا لم يكن أبدًا لينًا تجاه الشيوعيين، كان يرى فيه الحليف الرئيسى فى الشرق الأوسط، بسبب سياسة عدم الانحياز التى كانت تترجم فى النهاية إلى سياسة مناهضة لأمريكا. وقد استكمل بناء السد فى عام ١٩٦٦(*) ومثل انحيازًا حقيقيًا للشعب المصرى، مما سمح باستغلال أكثر ترشيدًا للمياه وزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية. وقد كان الأمر يتعلق أيضًا بانحياز دعائى للنظام الذى كان يعد بمستقبل من الرخاء. وكانت القيمة الشعبية للإنجاز العملاق قد أحس بها الرأى العام وربما رسمت قمة التأييد لناصر.

(*) اكتمل بناء السد العالى بسنة ١٩٧٠ (المراجع) .

٣ – والإطار الإيجابى الذى رسمناه حتى الآن فى جوهر الأمر لا يجب أن يخفى بالطبع بعض التناقضات وبعض الانحرافات، العميقة أيضًا، التى ربما كانت ثقيلة الوطأة بصورة كبيرة فى العقود التالية أيضًا وخاصة بعد موت ناصر. فقد أحدثت الإجراءات الاشتراكية أولاً تفرعًا أخطبوطيا للبيروقراطية، أثقل وأعاق، كما يحدث دائمًا فى هذه الحالات، ديناميكية النظام الإنتاجى ويمكن أن يكون مسئولاً عن فشل الخطة الخمسية. والصبغة البيروقراطية للنظام الإدارى والسياسى والإنتاجى هى خاصية للدولة المصرية من منظور يمتد لآلاف السنين. فقد كانت الدولة الفرعونية بالنسبة إلى الزمن بيروقراطية إلى درجة عالية. ويكمن الطابع الخاص لعملية مصر الناصرية فى أن تطور البيروقراطية كان موازيًا للتطور الداخلى للجيش. وقد تغلغل الجيش الذى قاد الثورة بعمق فى النسيج الاجتماعى للبلاد ولهذا فإن أنور عبد الملك استطاع أن يتحدث عن «مصر مجتمع يبنيه العسكريون» (٦٤). ولكن العديد من المراقبين أوضحوا الجوانب السلبية بعمق فى الموقف. فقد علق الخبير السياسى على الدين هلال الدسوقى، على سبيل المثال بأن النظام سعى لتحقيق سياسة إجتماعية تضمن، تحت مختلف مسميات «العدالة الاجتماعية» أو «الاشتراكية الديمقراطية – التعاونية» التوزيع العادل للمواد والسلطات القانونية. ولتنفيذ هذه الأهداف السياسية استخدم النظام أساسًا الهياكل العامة، وهكذا تميز النظام بخلل عميق فى التوازن بين التوجيه الإدارى والسيادة السياسية. بل إن الهيكل البيروقراطى وصل إلى السيطرة على الجهاز السياسى وقد كان نتيجة هذا عدم كفاءة جوهرية فى هذا الأخير»(٦٥). وقد بحث دور البيروقراطية فى التحول السياسى كنموذج فى الحالة المصرية باحثون جادون مثل نزيه الأيوبى، وصلوا إلى نتائج لا تتوافق دائمًا مع النتائج المعلنة.

وقد أكد الأيوبى، فى كتاب كلاسيكى بقى إلى حد ما فريدًا من نوعه(٦٦)، أن مصر الناصرية كان للبيروقراطية فيها دور حاسم فى عملية التحديث. وهذا بصفة خاصة لأنه على الرغم من أن البيروقراطيين كانوا فى البداية قد خرجوا من الجيش، كما أوضح عبد الملك، فإن جزءًا منهم فقط حصلوا بعد ذلك على تعليم من النوع العسكرى. وقد أوضح الأيوبى بالأحرى أن العنصر التقنوقراطى قام بدور حاسم فى إدارة البلاد

وأن كلمة السر فى الإصلاحات الإدارية التى اتخذت فى بدايات الستينيات كانت «إضفاء للصبغة العلمية» على الإجراءات. وهذا لا ينفى أن البيروقراطية تعاظم حجمها بالقياس للاحتياجات الحقيقية(٦٧)، مما شكل أعباء أبطأت الاقتصاد. وعلى أى حال، وعلى عكس الآراء المذكورة من قبل، يعد الرأى الإجمالى للأيوبى عن التجربة الإدارية إيجابيا نسبيا : لقد أنتجت الجغرافيا والتاريخ توجهين رئيسيين فى الثقافة السياسية المصرية : توجها «بيروقراطيا» والأخر «أوليغاركيا» أو «شخصيا». وقد أكد البعض أن النموذج البيروقراطى يميل إلى أن يكون مميزاً بالتأكيد على الاقتصاد المائى، وعلى المركزية، ليس فقط بالمعنى الإقليمى ولكن أيضاً بالمعنى العملى، المتمثل بصفة خاصة فى سيطرة الدولة على الاقتصاد (وخاصة من خلال ملكية الأرض) وعلى الأيدى العاملة (من خلال الاحتكار الفعلى للتعليم والتقنية)، هكذا كما يحدث غالباً مع الاستبداد، من تضافر الاستبداد والخضوع (..). ويمكن أن تعتبر الفترة الناصرية بمثابة إحياء لهذا التقليد. وفى اختيارها لنظام «تمثيلى» بدلاً من نظام «رشيد»، فتح الضباط الأحرار الطريق أمام حقبة جديدة من النجاحات الاقتصادية والمادية داخل استراتيچية وطنية التنمية. وقد أدى تحقيق هذه الاستراتيچية إلى إضفاء أهمية هائلة على الإدارة كقاطرة للتطور(٦٨).

ما قيل حتى الآن يفسر كيف كان هناك هذا التساؤل حول ما إذا كانت الاشتراكية الناصرية ليست بالأحرى رأسمالية دولة. وعلى الرغم من أن ناصر قد رفض، من حيث المبدأ القواعد الماركسية للاشتراكية فإنه لم يستطع الاستغناء عن النفخ إلى حد زائد فى الحجم الحكومى لنظامه. وقد شجع هذا التمدد على تكوين طبقة جديدة مميزة وهى الأخرى حريصة على مصلحتها الشخصية، علاوة على تهديد المبادرة الخاصة حتماً. وقد أوضح محمود حسين – وهو اسم مستعار يختبئ تحته باحثان مصريان ماركسيان – بشدة طابع رأسمالية الدولة فى الاشتراكية الناصرية معتبراً إياها بمثابة صورة سيئة لاستغلال الطبقة الرأسمالية : «إن الخلط بين الملكية الخاصة والرأسمالية، وبين ملكية الدولة والاشتراكية هو لَبسٌ غذّته التحريفية السوڤييتية(..) : إذا كانت أدوات الإنتاج الرئيسية مملوكة للدولة، حتى وإن كانت دولة عمالية، فإن الطريق سيغلق

أمام صاحب رأسمال (..). وبالتالى فإنه فى حالة مصر، كان يكفى برجوازية الدولة انتزاع السيطرة على الأدوات الكبرى للإنتاج من البرجوازية التقليدية، بتأميمها لتشجيع التطور «الاشتراكى». وفى الواقع، يمكن «لأدوات الإنتاج المؤممة أن تستخدم، طبقًا لخصائص الطبقة التى فى السلطة، سواء فى استغلال أو تحرير العاملين. إذا كانت هذه الطبقة طبقة برجوازية يقودها مذهب فردى وتحركها المصلحة الشخصية فإنها ستستخدم أدوات الإنتاج المؤممة لقمع الطبقة العاملة»[٦٩]. ويتميز تحليل حسين بصبغة مذهبية بصورة راديكالية جدا ويمكن أن يعتبر اليوم جامدًا بصورة زائدة، ولكنه يكشف عن أن بعض جوانب الاشتراكية الناصرية كان يمكن أن تتطور (وبالفعل تطورت جزئيا) فى اتجاه سلبى، فضمنت تفوق طبقة اجتماعية معينة، طبقة البرجوازية التى تغلغلت فى النظام البيروقراطى الإدارى، الذى كانت تتركز فيه السلطات والمزايا.

وقد انتقل التمثيل الشعبى إلى «حزب» جديد : الاتحاد الإشتراكى العربى. حزب واحد بالطبع وهو ما كان يحد - كما هو واضح - من مجالات المشاركة والخلاف. وقد كان الاتحاد الاشتراكى العربى حقيقة، فى نوايا ناصر «يجسد سلطة الشعب التى تعلو أى سلطة وتوجهها فى المجالات وعلى كل المستويات. وكان على الاتحاد الاشتراكى أن يكون الدرع الذى يضمن الديمقراطية السليمة. وفى مقدمة هذه الضمانات (كانت) هناك النسبة المضمونة لتمثيل الفلاحين والعمال، وتقوية المنظمات التعاونية والنقابية، والإدارة الجماعية وحق النقد والنقد الذاتى، والاتجاه لنقل سلطات الدولة لمجالس شعبية - منتخبة»[٧٠].

وكما نرى، على الأقل فى النوايا، كان على الاتحاد الاشتراكى العربى أن يضمن تأسيس ديمقراطية «مباشرة» على أساس شعبى. وبعد نشأته «كبوتقة انصهار للجماعات والطبقات» تحول الاتحاد الاشتراكى العربى مع ذلك من حزب جماهيرى إلى منظمة طليعية بهيكل مركزى وهرمى[٧١].

وقد أدى التطور فى هذا الاتجاه إلى نجاح واحد من أقرب مساعدى ناصر على الساحة السياسية وهو على صبرى، وهو رجل يمكن أن نقول إنه يسارى. حتى وإن لم يكن مطلقًا ماركسيا، وقد نجح فى أن يفرض على التنظيم توجهًا راديكاليا.

وعلى الرغم من أن الإتحاد الإشتراكى العربى كان يعكس فى داخله تناقضات النخبة الحاكمة المتعلقة بتطبيق الإشتراكية وتفسير ميثاق العمل الوطنى، فإنه لم يكن يستطيع مع ذلك ترجمة المطالب الشعبية بصورة عملية[٧٢]. واتضح أن الديمقراطية المباشرة خيال أكثر منها إمكانية سياسية واقعية؛ ولهذا فإن الحزب الواحد، الناصرى أيضًا أتضح أنه متناقض مع القواعد المعهودة للديمقراطية التمثيلية. والحقيقة على أى حال هى أن الاتحاد الاشتراكى العربى لم يكن أبدًا وفقط مجرد المتحدث باسم إرادة الرئيس، ولكنه أستطاع أن يبنى بتنظيمه نوعًا من السلطة المضادة للاستبداد الرئاسى. وقد لاحظ بعض المراقبين بالفعل أنه لا يمكن أن نتحدث بصورة صحيحة عن «الحزب الواحد» فى مصر[٧٣]، لأن الاتحاد الاشتراكى العربى كان ينقل أيضًا مصالح مختلفة وكان يمكن أن يعتبر تعبيرًا عن مختلف الجماعات الاجتماعية وليس «حزبًا» بالمعنى الضيق للكلمة.

وقد ظهر استبداد ناصر بوضوح فى القمع والاضطهاد ضد الشيوعيين والإخوان المسلمين. وقد أمتلأت السجون بالمعارضين[٧٤]. وكان «التطهير» الذى انطلق عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ضد الإخوان المسلمين شديدًا، حيث اتهموا بالتآمر ضد أمن الدولة. ومن بين الضحايا، الذين خضعوا لأنظمة احتجاز بالغة القسوة (ولا شك أن هذه وصمة لا تمحى فى الناصرية)، نذكر زينب الغزالى (راجع الفصل الثانى، الفقرة ٢، النقطة ١)، ولكن بصفة خاصة عالم الدين المذكور من قبل سيد قطب. وقد أكد البعض – وربما كانوا محقين – أن راديكالية الفكر القطبى نتجت بالذات عن حدة الإجراءات التى اتخذتها الناصرية ضد منظمته، علاوة على الإدانة الصريحة لنظام كان يبدو فى نظره أكثر علمانية دائمًا. وقد ألف سيد قطب فى السجن تفسيرًا للقرآن (فى ظلال القرآن)[٧٥] استخلص منه كتيبًا مثَّل مرجعا لما سمى بالإسلام الأصولى فيما بعد[٧٦]. وكان سيد قطب يرى أن المجتمع الإسلامى قد سقط فى تقليده للمجتمع الغربى، فى حالة من الجهل (الجاهلية)، ففقد اتصالاته مع الإسلام الحقيقى وتخلى عن الطريق المستقيم للدين. وكان سيد قطب يعتقد أنه لابد من العمل من خلال الدعوة للرد على الشرك والفساد الأخلاقى والعلمانية، أو حالة الوثنية التى سادت المجتمع ،

وإن هذه الدعوة تهدف إلى إعادة الضالين للطاعة والالتزام بكتاب الله وسنة رسوله. ومن أجل هذا لابد من الجهاد الأخلاقى والعقلى والعملى أيضًا لإحداث ثورة وإعادة تأسيس المجتمع الإسلامى ويرى قطب أن الجهاد يمكن أن يكون أيضًا مسلحًا وعنيفًا، ولكن ليس بالضرورة. فهو بالفعل ملزم فقط عندما يكون الدين منتهكًا ويجب الدفاع عنه. ولكن فى الموقف الحالى، عندما ينتهك الإسلام، نستنتج أن الجهاد إلزام لا فكاك منه. ولابد أن يقود العمل الثورى إلى إقامة دولة إسلامية. والدولة الإسلامية هى الدولة التى تكون فيها (الحاكمية) لله وحده ، وهى تعنى أن السلطة التشريعية هى فقط لله، الذى شرّع وأسس التكوين الإسلامى على أساس القرآن وسنة النبى (ﷺ)، أى على أساس الشريعة. والدولة الإسلامية مؤسسة على العدل والشورى بين الحكام والمحكومين. وقطب ليس واضحًا دائمًا فى هذا الشأن، ولكن الشورى طالب بها فيما بعد مثقفون عرب، وليس دائمًا الإسلاميون والراديكاليون (على سبيل المثال التونسى رشيد غنوشى وكذلك المغربى محمد عابد الجابرى)، كصيغة إسلامية بحتة للديمقراطية - وهى صيغة لا تستبعد، بل إنها تشتمل بصورة ما على هيكل برلمانى وتمثيلى.

وقد كان فكر قطب[٧٧] يؤصل إلى حد كبير فكر البنا؛ وكما رأينا (فى الفصل الثانى، الفقرة ٢، النقطة ٢)، لم تسنح الفرصة لقطب لقيادة الإخوان المسلمين ولم يكن معروفًا شخصيا فى السياسة - لأنه أمضى السنوات العشر الأخيرة من حياته كلها تقريبًا فى السجن. ولكن الإشارة القطبية إلى الجهاد التقطتها بداية من السبعينيات المنظمات الراديكالية التى تولدت عن الإخوان (كما سنرى فى الفصل الرابع، الفقرة ٣).

أزمة الناصرية (١٩٦٧ - ١٩٧٠)

١ - نجمت أزمة الناصرية فى الأساس من كارثة الحرب مع إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧، حتى وإن كانت لها نتائج وجوانب أكثر اتساعًا. وإذا بدأنا بظروف الحرب، فلابد إذن أن نفهم أولاً الإطار الدولى الذى كان قد ارتسم فى نفسه الوقت. قبل كل شىء، لم تكن العلاقات مع البلاد العربية جيدة، وقد أضعف هذا موقف ناصر بصورة ما من هذا المنظور. وفى الجزائر، فى عام ١٩٦٥ كان بن بيللا الموالى لناصر قد أبعد

من السلطة على يد هوارى بومدين، وقد كان هذا الأخير بالطبع راديكاليا ومؤيداً للاتحاد السوڤييتى، ولكنه لم يكن يشعر بأى حال من الأحوال بديون «العرفان» تجاه مصر التى اجتهدت كثيراً لمساندة حرب التحرير الجزائرية. وفى تونس كان الرئيس بورقيبة يحتفظ بموقف متباعد، ولكنه معادٍ أساسًا. وكانت السعودية كما نذكر، فى صراع مع مصر بسبب القضية اليمنية. وفى العراق، تحدثنا عن خلافات الرئيس المصرى مع قاسم. وعندما حدث انقلاب فى عام ١٩٦٣ بمساندة البعث، وأقال قاسم وجاء للسلطة بعبد السلام عارف، بدت العلاقات بين بغداد والقاهرة هادئة مؤقتًا. وكان فى العراق، وخاصة فى الجيش جماعة كبيرة من مؤيدى ناصر، ولكنهم لم يكونوا على وفاق إطلاقًا مع البعث. ولكن موقف عارف سرعان ما تغير، فعلاوة على تهميش البعث، ابتعد الرئيس العراقى عن القومية العربية وتبنى سياسة تقوم فقط على المصلحة الوطنية. وفى عام ١٩٦٥ أجهضت مؤامرة عسكرية مؤيدة لناصر والوحدة مع مصر (وكان موقف الرئيس المصرى تجاهها فاتراً فى الوقت نفسه بعد فشل الجمهورية العربية المتحدة). وعلى أى حال، أدى هذا إلى تهميش الناصريين. ومات عارف فى عام ١٩٦٦ فى حادثة جوية، ولكن القيادة الجديدة لم تغير موقفها بصورة جوهرية؛ وفى الوقت نفسه كانت السلطة فى العراق ضعيفة وفى بحث عن استقرار نهائى (وهو ما سيحدث فقط بعد عام ١٩٦٨ والصعود الجديد للبعث، لحسن البكر فى البداية وبعد ذلك لصدام حسين).

وفى نفس عام ١٩٦٣، الذى شهد تغيير الحرس فى العراق، حدث أيضًا انقلاب عسكرى بعثى فى سوريا، وهى دولة أهم استراتيجيا بالنسبة للمصالح المصرية وعلى الرغم من نقاط الالتقاء المحتملة مع مصر (فقد استؤنفت، على سبيل المثال، سياسة التأميمات)، بقى النظام السورى حذراً إزاء ناصر. وعلاوة على ذلك اتخذ الرئيس الأتاسى شيئًا فشيئًا موقفًا أكثر راديكالية تجاه إسرائيل، مما ألهب مخاوفها من جديد، ولكن دون أن يقوم بالتنسيق مع مصر. وكان الملك حسين ملك الأردن يتأرجح تارة تجاه التشدد المناهض للصهيونية، وتارة تجاه الانتظار. وقد جعلت هذه العوامل من الصعب على ناصر السيطرة على سوريا والأردن وأصبحتا خطرين محتملين على السياسة المصرية. وبالطبع لم تكن إسرائيل مجرد مشاهد. ففى نوفمبر ١٩٦٦ شن الجيش الإسرائيلى

هجوماً عنيفاً ضد المواقع الأردنية؛ وفى أبريل من عام ١٩٦٧ حدث استعراض مماثل للقوة ضد سوريا. وفى الوقت نفسه كان رئيس وزراء تل أبيب، ليفى أشكول ورئيس هيئة الأركان، الجنرال رابين، يلقيان خطابات تهديدية ضد سوريا، مما أثار مخاوف ناصر.

وبالتالى فإن كارثة يونيو ١٩٦٧ لها جذور بعيدة[٧٨]، على الأقل فيما يتعلق بالتناقضات بين العرب، ولكن من الضرورى أن نتساءل ما إذا كانت الحرب كان يمكن حقا تجنبها. إن أى تحليل موضوعى سيظهر أن المسئوليات لم تكن من جانب واحد فقط فهناك رأى يشترك فيه العديد من المراقبين والباحثين بأن ناصر لم يكن يرغب حقا فى الحرب أو على الأقل ليس فى تلك الظروف[٧٩]. وفى عام ١٩٦٧، كان الرئيس مطارداً عدد هائل من المشكلات الأكثر إلحاحاً من مواجهة حاسمة مع إسرائيل، التى كان يمكن بهدوء أن تؤجل إلى توقيت أكثر ملاءمة : مصاعب العمل على النهوض «بالاشتراكية» التى وضعت نظرياتها فقط قبل خمس سنوات فى ميثاق العمل الوطنى؛ وقيود تضخم بيروقراطى كان يشل عمل الاقتصاد؛ والتحدى المتجدد للإخوان المسلمين الذين شن ضدهم حملة اضطهاد عنيفة فى عام ١٩٦٦؛ والمأزق اليمنى، وهى حرب كانت تستنفذ خزانة الدولة وكان ينظر إليها نظرة سيئة من الرأى العام.

ما الذى حرك تروس العجلة للدوران إذن؟ يرى ستيفنز، الذى أجرى عدة مقابلات صحفية مع الرئيس، أن ناصر كان مقتنعاً بأن هناك محوراً ينفذ بالتدريج بين الولايات المتحدة وإسرائيل بهدف القضاء على أو على الأقل هزيمة الثورة العربية والاشتراكية التى كانت مصر طليعتها. وعلاوة على ذلك، كان يشعر بأنه يحمل ثقل كل الزعامة العربية والتحدى الإسرائيلى ضد الأردن وسوريا ولم يكن من الممكن تجاهله[٨٠]. وألمح چان لاكوتور، وهو صحفى آخر أجرى العديد من المقابلات الصحفية مع الرئيس، إلى أن ناصر كان يخشى استراتيچية واشنطن فى البحر المتوسط التى كانت تهدف لوقف تقدم القوى اليسارية فى الشرق الأوسط : وربما كان الهدف الأول هو سوريا وبعد ذلك مصر الأكثر قوة. وربما تأكدت مخاوف ناصر من الانقلاب العسكرى فى اليونان فى أبريل ١٩٦٧[٨١].

وفى إسرائيل، كان فشل الجناح المعتدل للعماليين فى الخمسينيات، الذى سقط بعد فضيحة لافون[٨٢]، قد فتح الطريق من جديد لهيمنة ورثة بن جوريون : وفى مقدمتهم جولدا مائير وموشى ديان، وكلاهما من «الصقور» فى السياسة الخارجية، ولكنهما كانا يمثلان قوى متناقضة يواجه كل منها الآخر. ولم يكن الخوف من الحصار أقل قوة من الشعور الوطنى – الدينى الذى دفع البعض للمناداة بإنشاء إسرائيل كبرى كان يجب لحدودها أن تصل حتى إلى مصر. ولكن حكومة رئيس الوزراء ليفى أشكول ووزير الخارجية أبا إيبان كانت حذرة ومستعدة للتسوية. وكان هناك بالطبع من يأخذ الاعتدال على أنه استسلام، ولهذا فإن بعض القطاعات فى الجيش كانت تضغط من أجل تدخل عسكرى وقائى، مقتنعين بأن الحرب كان ضرورية لكسر شوكة العرب نهائيا[٨٣].

وقد ارتكب ناصر أيضًا أخطاء فجة فى التقدير. كان يثق ثقة عمياء بقائد القوات المسلحة، المشير عامر، ولذا فقد كان مقتنعًا بأن المصريين مستعدون بما فيه الكفاية لمعركة حاسمة؛ للدفاع عن أنفسهم بالطبع وللقيام بهجوم مضاد إذا لزم الأمر. وقد كشفت تحركاته، علاوة على ذلك، النية لتخويف الإسرائيليين بتحديات صريحة. فلم تكن مصر تبخل بمساندتها للفدائيين الفلسطينيين الذين كانوا يقومون بأعمال فدائية من غزة، وهو أمر كان يغضب إسرائيل بالطبع. وفى الإسراع بالأزمة، قام ناصر بإغلاق مضيق تيران، مما أعطى الانطباع للخصوم بأنه يريد خنقهم اقتصاديا. وفى الوقت نفسه أمر بتعبئة متسرعة على جبهة سيناء، وبث رسائل إذاعية طنانة وتهديدية، دون أن يشك، على ما يبدو فى أن التحدى يمكن أن يرد عليه. وأخيرًا طلب من جديد من أمين الأمم المتحدة، يوثانت، بسحب القوات الدولية التى كانت تشرف على الحدود بين مصر وإسرائيل. وبالفعل كان كل شىء ينبئ بنشوب حرب. وربما كان ناصر الذى كان حذرًا عادة ويجرى حساباته بدقة، كانت لديه ثقة زائدة فى نفسه فى هذه الحالة؛ وربما كان يعتمد عند هذا الحد على الاتحاد السوفييتى، الذى كان قد أرسل إلى الرئيس الأمريكى جونسون رسائل تحذيرية لا لبس فيها[٨٤]، حتى أنه اقتنع بأن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تخاطرا بصدام يمكن أن يتحول إلى حرب عالمية؛ وربما كان يأمل فى أن التهديدات ستسمح له بأن ينتزع من إسرائيل تنازلات

دبلوماسية ستدعم مكانته كأكبر زعيم عربي. وبالفعل، يبدو أن ناصر ترك أكثر من باب مفتوح للحل والتفاوض الذى كانت إسرائيل تخشى قبوله[٨٥]، بعد أن أصبحت مقتنعة بأن مصر كانت تستعد للاعتداء عليها، كما كانت كل الظواهر تدعو لاستخلاص ذلك. على أى حال، كان كل شيء يوحي بأن الرئيس المصرى أُخذ على غرة من الهجوم الإسرائيلى، من الناحية السياسية أكثر من العسكرية، وأن الأحداث أخذت بيده وهوت كما لو كانت هذه إرادة القدر. كانت حساباته التكتيكية هى التى ظهر خطؤها. وكانت هناك أخطاء جسيمة فى الوقت نفسه للأمم المتحدة، التى لم يدرك أمينها العام يوثانت حجم الأزمة التى يوشك على مواجهتها فحسب، وربما بالتقليل من شأنها، ولكنه أسهم مباشرة فى العمل على تفاقمها، باستجابته لمطلب ناصر ولسحبه القوات التى كانت تتمركز على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية[٨٦].

ليس هذا هو المجال المناسب لحكاية تفاصيل الأحداث الحربية، التى خصصت لها كتب عديدة، حديثة أيضاً[٨٧]. من الجانب الإسرائيلى، جرت الحرب بخبرة لا ريب فيها وبفاعلية. ففى الساعات الأولى من صباح ٥ يونيو من عام ١٩٦٧، قصف الطيران الإسرائيلى المقاتلات الحربية المصرية التى كانت تقف على الأرض فى المطارات وفى بضع ساعات دمرت منها ما يقرب من ٢٨٠ إلى ٣٤٠ طائرة. وقد حرم هذا القوات المصرية المحتشدة فى سيناء من الغطاء الجوى، الضرورى فى الحروب الحديثة، وبالتالى لم تستطع المقاومة عندما انتقل الإسرائيليون على الفور بعد القصف، إلى الهجوم البرى. وفى مساء الثلاثاء ٦ يونيو، أجبر المصريون على الجلاء من سيناء فى فوضى، وفى ٩ يونيو كانت الأوضاع قد استقرت : كان الإسرائيليون قد وصلوا إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، بينما كان المصريون متمركزين أمامهم، على الضفة الغربية. وتحقق أخيراً الهدف الاستراتيجى الذى كانت إسرائيل قد خططت له منذ عام ١٩٥٦: السيطرة على سيناء وعلى آبارها البترولية. وبالتالى فقد كان عامل المفاجأة فى الهجوم الإسرائيلى حاسماً؛ ولكن انعدام الخبرة فى القيادة المصرية كان حاسماً أيضاً، فلم تتوقع العدوان وخططت فى تلك الأيام لإقامة احتفالات وزيارات رسمية للتفتيش وخففت من المراقبة. وعلاوة على ذلك كانت أوامر ناصر والمشير عامر

متضاربة فيما بينها وبث الفوضى فى القيادات العليا. أى أنه لم يكن هناك تنسيق فعال. وعلى الرغم من أن المشاة المصريين حاربوا (كما فى فلسطين فى عام ١٩٤٨) بشجاعة فقد خسروا الحرب بسرعة دون علاج. واستفادت إسرائيل من الموقف لإغلاق الحسابات مع الأردن وسوريا.

كان الملك حسين قد طار إلى القاهرة، بعد أن أفزعه تطور الأحداث فى ٣٠ مايو ليطلب من جديد حماية ناصر وفى ٥ يونيو أمر قواته بفتح النار ضد المواقع الإسرائيلية. ولهذا تقدمت إسرائيل من ٦ يونيو لاحتلال جنين والقدس العربية؛ وبين ٨ و ٩ يونيو فتحت جبهة سورية بهدف الوصول إلى القنيطرة، على بعد بضع عشرات من الكيلومترات عن دمشق. ولم تقبل إسرائيل وقف إطلاق النار حتى استكملت احتلال قطاع غزة وسيناء والضفة العربية والقدس ومرتفعات الجولان (الغنية بالمياه، علاوة على أنها تمثل رأس جسر استراتيجى لإبقاء دمشق تحت مرمى النيران). وبهذه الطريقة زادت الدولة اليهودية من أراضيها بلا حدود وتوجت حلمها بوضع القدس تحت السيطرة اليهودية المطلقة، كما أنها أمنت لنفسها مناطق عازلة لمقاومة الضغوط المحتملة لعودة العرب بصورة أفضل.

وكانت الحرب - الوقائية بوضوح - لفترة طويلة ولاتزال حتى الآن مبررة من الكثيرين من منظور حماية دولة إسرائيل[٨٨]، التى كان يبدو أنها مهددة من عدة أطراف وقد تخلى عنها حلفاء مثل فرنسا، ممثلة شخص رئيسها ديجول، دون أن يكونوا بالضرورة موالين للعرب، فقد كانت فرنسا قلقة من أزمة الشرق الأوسط وكانت تتحرك على مسافة متساوية حذرة من الطرفين، كما فعلوا أيضاً بمناسبة حرب الخليج الثانية فى عام ٢٠٠٣ ، ولكن آخرين لم يخفوا اعتراضاتهم على الحرب[٨٩]. ويرى آفى شلايم، «أن من بين كل الحروب العربية الإسرائيلية كانت حرب يونيو ١٩٦٧ الحرب الوحيدة التى لم يردها حقا أى من الأطراف. فقد نتجت الحرب عن تطور لأزمة لم تكن إسرائيل ولا أعداؤها يستطيعون السيطرة عليها (..). وقد قام ناصر بتحركات كان يقصد بها التأثير على الرأى العام العربى بدلاً من إثارة حرب ضد إسرائيل (..). وأثناء هذه الفترة كانت الأمة (الإسرائيلية) ضحية حالة نفسية جماعية. وكانت ذكرى

المحرقة الجماعية عاملاً نفسيا قويًا للغاية عمّق من الشعور بالعزلة وزاد من حدة إدراك التهديد»، وقد دفع هذا الجيش للتخطيط بسرعة للهجوم الوقائى، حتى وإن كان الساسة الكبار، فى رأى شلايم أيضًا، مثل بن جوريون قد حذروا من أن الحرب كانت خطأ(٩٠).

وبصرف النظر عن الهزيمة العسكرية للعرب فإن الحرب كانت حاسمة بالنسبة لتاريخ الشرق الأوسط. فقد رسمت فى الوقت نفسه نهاية الناصرية والتعزيز النهائى لإسرائيل. وقد تسببت فى واحدة من أصعب المشكلات حلا فى تاريخ العلاقات الدولية فى القرن العشرين : مشكلة الاستقلال والهوية للشعب الفلسطينى، وهى المشكلة التى أصبحت استحالة حلها حتى اليوم معروفة تمامًا. وقد غذت بصورة غير مباشرة نمو الراديكالية الإسلامية، سواء فى الأراضى المحتلة من قبل إسرائيل أو بصورة أشمل، فى كل العالم العربى.

ولابد من تقييم هذه العوامل بصورة صحيحة لكى نصيغ حكمًا تفصيليا حول آخر فترة من حكم ناصر. فالتداخل المعقد للقضايا الداخلية والدولية الذى سيطر على الساحة المصرية أثناء السنوات الثلاث التى مرت بين الهزيمة وموت الرئيس يمكن أن تتضح فى ضوء بعض التحليلات الأولية.

١ - أقنع موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قبل وبعد الحرب ناصر بأن يميل أكثر نحو العالم «الشيوعى» لكى يضمن لنفسه مظلة واقية سياسية - عسكرية فعالة، ولكنه أخذ فى حسابه أيضًا أن المساندة الأمريكية لإسرائيل كانت أكثر فاعلية وواقعية من المساندة السوفييتية للعرب. وبالفعل، فى حين احتفظت الولايات المتحدة دائمًا بموقف منحاز، و لا لبس فيه، كان للاتحاد السوفييتى مسلك أكثر غموضًا وتأرجحًا ناتجٌ ربما أيضًا من الخوف من عدم التمكن من الثقة بصورة عمياء بحلفائه العرب، الذين لم يكن أى منهم شيوعيا. ولكن هذا الشك، على المدى الطويل أقرَّ استبعاد موسكو من أى عملية لإعادة البناء أو لإقرار السلم فى الشرق الأوسط.

٢ – وقد أعطى الانتصار الصاعق فى الحرب صوتًا لادعاءات تلك القوى التى كانت تهدف فى إسرائيل للسيطرة الكاملة على فلسطين، بل لاستيعابها فى الدولة اليهودية. وقد تطور الموقف تدريجيا فى هذا الاتجاه :

كان سقوط الحكومة العمالية بعد حرب ١٩٧٣ وصعود الليكود للسلطة مع «الصقر» مناحم بيجين النتيجة الطبيعية (سنعود إلى الموضوع فيما بعد فى الفصل الرابع).

٣ – غذى موقف القوى الغربية تجاه إسرائيل فى العرب ارتيابًا لم يكن له أن يمحى بعد ذلك أبدًا وسوف يضغط بثقله بصورة هائلة، فى التسعينيات وفى السنوات الأولى من الألفية الثانية، فى عهد حربى الخليج ضد العراق (١٩٩١ و ٢٠٠٣)، وفى تغذية الاستياء ضد الولايات المتحدة وحلفائها وفى توجيه جزء لا يستهان به من الرأى العام العربى لاتخاذ موقف لا يبتعد بصورة واضحة عن إرهاب بن لادن والمنظمات المرتبطة به (سنعود للموضوع عند حديثنا عن مصر مبارك). كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، عندما لم تحفظ بريطانيا وعودها التى قطعتها لشريف مكة حسين لمساعدته فى بناء مملكة عربية فى الهلال الخصيب، وقررت مع فرنسا، تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق انتداب، وشعر العرب مرة أخرى بأنهم تعرضوا للخيانة من الغرب. وقد عبر سامى حداوى وهو دبلوماسى من أصل فلسطينى، فى عام ١٩٦٩ عن الغضب العربى قائلاً : «من السابق لأوانه جدا التنبؤ بالنتائج بعيدة المدى للغزو العسكرى الإسرائيلى على مستقبل الشرق الأوسط (..) وسوف يتوقف الكثير على الموقف المستقبلى للولايات المتحدة وبريطانيا. هل ستصران على الرغبة فى حل المشكلة على أساس النجاحات العسكرية لإسرائيل؟ أم ستكون لديهم الشجاعة المعنوية لحلها بالمطالبة قبل كل شىء بالانسحاب الفورى للإسرائيليين ثم مواجهة المشكلة الأساسية، دون مخاوف ولا تحيز، مستهدفين فقط إقرار «سلام عادل» فى الشرق الأوسط؟ يبدو أن الولايات المتحدة – بمساندة إنجلترا – قد اختارت الطريق الأول (..) وفى ٢٣ مايو ١٩٦٧، أكد الرئيس جونسون دون لبس «التزامات» الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط محذراً

بقوله : «إن الولايات المتحدة تعترض بشدة على العدوان من جانب أى أحد وتحت أى صورة من الصور الصريحة أو الخفية» (..). وعندما انتهكت سلامة أراضى الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسوريا وضمت مدينة القدس القديمة، للقطاع الإسرائيلى، اعتقد العرب بالفعل أن الرئيس جونسون سيحافظ على «الالتزام الثابت للولايات المتحدة بوقف الاعتداء والمطالبة بالانسحاب غير المشروط والفورى للإسرائيليين (..). ولكنه غيَّر موقفه وطالب العرب بالخضوع لمطالب إسرائيل بشأن معاهدة سلام وحدود آمنة قبل الانسحاب. وقد اجتاح العالم العربى شعور بإنعدام الثقة الكامل عندما رأى حكومة الولايات المتحدة تعترض على إدانة العدوان (..). وعندئذ فقط أدرك العرب أن تحذيرات الرئيس الأمريكى كانت تهدف فقط لحماية إسرائيل ... "وعند هذا الحد، تبددت ثقة العرب تماماً تجاه معنى العدالة عند الأمريكيين»[٩١].

٤ – من البديهى إذن التأكيد على أن الفلسطينيين كانوا هم الذين دفعوا الثمن الأكبر للحرب وهم الذين يدفعون حتى الآن الثمن الأكبر لكل الصراع العربى الإسرائيلى الذى امتد لعدة قرون، ولكن لابد أن نلاحظ بالمثل أن الهزيمة فى الحرب فككت جبهة عربية لم تكن أبداً متحدة فى الوقت نفسه : فشكوك ملوك مترددين تقليديا مثل الملك حسين ملك الأردن لم تترجم إلى هزيمة للحركة الوطنية الفلسطينية فحسب، ولكن لكل جامعة الدول العربية : أمام الصهيونية بالطبع، ولكن أيضاً بالنسبة لانسجام داخلى مزعوم فى المقاصد والأهداف لم يتحقق أبداً فى الواقع. وقد أهمل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧[٩٢]، الذى كان يطالب بعودة المتحاربين إلى مواقعهم التى انطلقوا منها، وبالتالى انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة، أهمل تماماً وضع فلسطين، باستثناء إشارة مبهمة لضرورة إيجاد «تسوية عادلة» لمشكلة اللاجئين. وقد رفضته بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا، بينما قلبته مصر والمملكة العربية السعودية والأردن.

ولا يشير قبول ناصر للقرار إلى اليأس بسبب الهزيمة بقدر ما يشير إلى رغبته فى عدم الضغط أكثر من ذلك على الموقف قبل أن يكون مستعدا للقتال من جديد. ومن ناحية أخرى، اتخذت القمة العربية الحاسمة فى الخرطوم (الأول من سبتمبر ١٩٦٧،

وهى القمة نفسها التى كانت قد شهدت التقارب بين ناصر وفيصل وإنهاء التدخل المصرى فى اليمن) اتخذت موقف رفض قاطع : لا للسلام مع إسرائيل، لا للاعتراف بالدولة الإسرائيلية(*). وأدرك الشركاء العرب للمرة الأولى فرصة استخدام سلاح البترول ضد الغرب، الذى لوح به بالفعل بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ (راجع الفصل الرابع، الفقرة ٢)، ولكن الضعف والغموض الأساسى فى موقفهم كان يكمن فى تجاهلهم اللغم المتفجر المتمثل فى الفلسطينيين. وقد سيطر الملك السعودى فيصل، المعروف بولائه للغرب على المؤتمر وربما أدرك أن لديه الإمكانية لملء فراغ الهيمنة والمكانة التى تركتها مصر المنهكة مؤقتًا. وبالفعل طمحت السعودية لبضع سنوات تالية لفرض نفسها لزعامة العرب، حتى بالاعتماد على الرسالة الإسلامية التى كان يعتز بها الملك بصفة خاصة[٩٣].

٢ - ١ - ولكن القضايا الأشد خطورة تعلقت بالموقف الداخلى المصرى والتصور الذى بدأ العرب يأخذونه عن أنفسهم. أولاً : أضعفت الهزيمة فى الحرب ناصر لدرجة أجبرته، داخل بلاده على أن يضع فى المرتبة الثانية توجهات التنمية الاشتراكية والتلويح بتحويل مسار من النوع «الديمقراطى» ولكن الرئيس لم يؤمن به أبدًا بصورة جادة. وإذا كانت فترة صعود الضباط الأحرار للسلطة قد كشفت شحنة أيديولوچية معينة، فإنه لايبدو أننا نستطيع أن نقول الشىء نفسه عن الفترة الأخيرة التالية لكارثة يونيو ١٩٦٧.

وسوف نعرض رأينا بالرجوع إلى كتاب عبد المجيد فريد، **Nasser. The Final Years** باستمرار، والكتاب يعد من الدراسات الأساسية القليلة للغاية حول الفترة الناصرية الأخيرة، ولا يرجع لها الفضل فى إعلان وثائق سرية ظلت غير منشورة حتى الآن فحسب، ولكن لأنها قدمت بصفة خاصة آراء ثاقبة من جانب مسئول عاش لفترة طويلة جدا بالقرب من ناصر. والصورة التى تخرج من ذلك جديدة فى جوانب عديدة، وبما أن المؤلف مقتصد إلى أقصى حد فى التقديرات الشخصية، فإن القارئ يوضع فى وضع يستطيع فيه إعداد رؤية خاصة به للأحداث.

(*) يعرف موقف القمة فى الخرطوم بالـ "لاءات" الثلاثة لا صلاح لا اعتراف لا تفاوض . (المراجع)

فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، أخذ ناصر على عاتقه، كما قلنا المسئولية عن الهزيمة بالكامل. ومن المعروف جيداً أنه عرض على البلاد فى أوج الحرب فى ٩ يونيو، استقالته من منصبه، وهى استقالة رفضت فعليا تحت الضغط الشعبى.

ويحتمل أن تكون حركة ناصر استراتيچية وتهدف لاستمالة التعاطف الشعبى الذى يمكن أن يكون قد تأثر بشدة من الهزيمة. ولكن من المؤكد أن الرئيس لم ينكر أبدًا أنه أخطأ حساباته وأنه قلل من تقدير بعض العوامل. فعلى سبيل المثال، أدرك أنه قد منح ثقة بلا حدود، وكانت فى النهاية فى غير موضعها، فى صديقه القديم المشير عامر، الذى كان قد حول الجيش كما قلنا إلى إقطاعية شخصية دون أن تكون له السلطة أو ربما حتى الرغبة فى تقويته وتحديثه. وكان عامر من جانبه يتهم ناصر بأنه لم يستمع إليه عندما كان ينصحه بمهاجمة إسرائيل فى مايو وأنه اتخذ بعد ذلك قرارات حذرة أكثر من اللازم، ربما عرضت للخطر قيادة مصر للحرب. وقد أصبح الصدام حادا جدا حتى إن ناصر قرر تحديد إقامة المشير؛ ولكن عامر انتحر دون أن يتوقع أحد ذلك، ليترك ناصر فى انهيار عميق، يعذبه الشعور بالذنب. وكتاب فريد لا يعدم آراء جديدة أو أضواء جديدة فى هذا الشأن[٩٤]!

ولكن ضرورة الانفتاح السياسى كانت هى المسيطرة بصفة خاصة على الأفق الاستراتيچى لناصر. وقد لمح البعض الحل، على الأقل من الناحية النظرية، فى توسيع مجالات حضور ومشاركة المجتمع المدنى بالقياس للجهاز الحكومى، وهو ما كان يمكن أن يعنى زيادة فى دور المعارضة، التى أُسكتت حتى ذلك الحين. وفى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، حدد ناصر مجموعة المهام تتلخص فى :

١ - تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى إلى الأمة العربية.. تاريخيا ونضاليا ومصيريا.. وحدة عضوية فوق أى فرد.. وبعد أى مرحلة.

٢ - حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها بما فى ذلك :

(أ) النسبة المقررة فى الميثاق للعمال والفلاحين.. فى كل المجالس.

(ب) اشتراك العمال فى الإدارة.

(ج) اشتراك العمال فى الأرباح.

(د) التعليم المجانى والتأمينات الاجتماعية والصحية.

(هـ) تحرير المرأة.

٣ - تأكيد الصلة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية وأن تتأكد الضمانات التالية :

(أ) الحرية الشخصية والأمن لجميع المواطنين.

(ب) كل الضمانات لحرية الفكر والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة.

٤ - قيام الدولة العصرية والحكم عن طريق المؤسسات والمجالس المتخصصة واللامركزية.

٥ - تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما فى ذلك :

(أ) رئيس الدولة.

(ب) الهيئة التشريعية.

(ج) الهيئة التنفيذية.

٦ - التأكيد على أهمية العمل.

٧ - ضمانات لحماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة.

٨ - حصانة القضاء.. لأن القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل.

٩ - إنشاء محكمة دستورية عليا.

١٠ - تحديد حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية والتنفيذية العليا ضمانًا للتجدد والتجديد[٩٥].

كان الطريق لمزيد من الديمقراطية ينفتح بقوة، ولكن الأهداف المجردة ظلت كذلك فى معظم الأحيان وبالفعل يبدو أن الوثائق المقدمة من عبد المجيد فريد توحى بأن الضباط الأحرار من ناحية - بما فيهم السادات - كانوا على الأرجح معادين للتحرر، بل إنهم ضغطوا من أجل الإبقاء على الخيارات الاشتراكية؛ وكيف أن ناصر من الناحية الأخرى فقد الاتصال مع مختلف مستويات السلطة الحقيقية، بينما ظهر أن وظيفته فى الوساطة بين السلطات قد أصبحت خالية من المعنى.

وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، هزت مصر احتجاجات شعبية قوية. ففى فبراير ١٩٦٨، فى البداية فى الأحياء العمالية فى حلوان وشبرا فى القاهرة وبعد ذلك فى الجامعات، نزل العمال والطلبة إلى الشوارع، ووصلوا لمحاصرة مجلس الأمة وبعد ذلك مقار الصحف الرئيسية. وقد اختلط الإخوان المسلمون بالمتظاهرين وكانت المطالب هى برلمان حر، وديمقراطية حقيقية، وتصحيح أخطاء الماضى. ولم يكن ناصر مستهدفًا مباشرة، بالعكس؛ فقد بقيت مكانته كما هى. ولهذا فقد نجح فى السيطرة على الموقف، بمعاقبة بعض القادة العسكريين(*) مع الوعد بانتخابات حرة فى الاتحاد الاشتراكى العربى. وقد حدثت مظاهرات أخرى فى نوفمبر، بمشاركة أيضًا من الطلاب العمال والفلاحين، فى مدن عديدة فى البلاد. وفى هذه المرة يبدو أن بعض العبارات الخجولة الموجهة ضد ناصر قد سمعت، ولم يحقق الاحتجاج نتائج ملموسة.

وقد تم التفكير فى بيان ٣٠ مارس بالذات للرد على الاحتجاجات الشعبية. ولكن الانتفاضات على المدى البعيد، لم يؤيدها الكثيرون، لأننا شهدنا على سبيل المثال تغييرًا فعليا فى كوادر الحزب الواحد كعلامة على الرغبة فى عدم الخضوع للسكون، دون أن يرسم هذا ثورة حقيقية. ومن المحتمل ألا يشير هذا إلى فقدان ناصر للسلطة بقدر ما يشير على الأقل إلى الاستقلالية الأكبر للاتحاد الاشتراكى العربى والنخبة الحاكمة

(*) كان السبب المباشر للمظاهرات فبراير ١٩٦٨ هو الأحكام التى صدرت فى قضية قادة القوات المسلحة ولم تأت هذه الأحكام كمحاولة من عبد الناصر للسيطرة على الموقف بعد المظاهرات ، لكن ربما يمكن اعتبار بيان ٣٠ مارس وإعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة ردا على هذه المظاهرات (المراجع) .

بصفة عامة. وفي ديسمبر ١٩٦٩، قرر ناصر بعد ذلك أن يعين السادات نائبًا للرئيس، وهو منصب كان يشير إليه كخليفة محتمل. وهكذا تخطى زملاء قدامى ومخلصين مثل زكريا محيى الدين وعلى صبرى. ولم تتضح بعد تمامًا نوايا ناصر؛ كان السادات من الضباط الأحرار من الساعة الأولى، ولكن طوال رئاسة الرئيس احتفظ بموقف مستتر وشغل مواقع غير ذات أهمية وربما لهذا بالذات، كان ناصر يعتقد أن السادات غير طموح وبالتالى يمكن التأثير عليه والتحكم فيه بسهولة.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، تعرضت استراتيجية ناصر لمراجعة واضحة، مع التخلى فى الوقت نفسه عن بعض الأوهام السابقة. وإذا كان موقف الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى قبل وبعد الحرب قد أقنع الرئيس بالانحياز أكثر نحو العالم «الشيوعى» لكى يضمن لنفسه مظلة حماية سياسية - عسكرية فعالة، فقد أسهم أيضًا بجعله يفهم أن المساندة الأمريكية لإسرائيل كانت أكثر فاعلية وواقعية من المساندة السوفييتية للعرب. وكان ناصر يعلم، فى الوقت نفسه، أن حربًا جديدة لا مناص عنها لإعادة الشرف والمكانة - علاوة على الأراضى - المصرية : "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة"، ولكن دون الاعتماد على "الطيبة" السوفييتية، ولكن بتنمية الأمل الدفين بإقناع الولايات المتحدة بإعطاء مصر قدر ما كانت تعطى لإسرائيل، مع زيادة نفوذها فى المنطقة.

وكان الاقتناع بأن المشكلة الفلسطينية يمكن أن تواجه إيجابيا بعمل عسكرى، والرغبة فى تقوية الروح المعنوية للشعب المصرى المكتئب إلى حد ما، قد أقنعا ناصر بشن «حرب استنزاف»، أى استئناف غير رسمى للأعمال الحربية دون أن تعلن حالة الحرب رسميا.

وكان هدف الرئيس بالطبع هو رد الإسرائيليين عن القناة، فى مرحلة أولى وإجبارهم إن أمكن على العودة إلى مواقعهم الأصلية. وبداية من مارس ١٩٦٩، بدأ المصريون فى قصف المواقع المعادية بانتظام وتنفيذ غارات عرضية، سواء عن طريق الجو أو عن الطريق البرى. وقد ردت القيادة العسكرية الإسرائيلية ببناء الخط الدفاعى الشهير بارليف (من اسم رئيس هيئة الأركان) بطول القناة. وكان الموقف راكدًا،

بل إنه كان يبشر بالأسوأ وبإعادة اشتعال الحرب. وفي ديسمبر ١٩٦٩، ومع دهشة كبيرة للرأى العام العالمى، اقترح وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز أن يقبل الطرفان دون شروط القرار ٢٤٢ من الأمم المتحدة، الذى لقى تأييد ناصر من حيث المبدأ (كما يشهد عبد المجيد فريد)، حيث كان ينص على عودة إسرائيل إلى الحدود السابقة للحرب مع بعض اللمسات الخاصة بالأراضى لضمان مزيد من الأمن. وقد رفضت رئيسة الوزراء الإسرائيلية فى ذلك الوقت - السيدة المتشددة جولدا مائير - بالطبع الاقتراح على الفور مؤكدة أن قبولها سيعنى وضع وجود إسرائيل فى خطر. بل إن المسئولين فى الدولة العبرية قرروا تكثيف الهجوم على مصر من جانب واحد ردا على حرب الاستنزاف، وبداية من يناير ١٩٧٠، شنت غارات جوية وقصفت الدلتا وأحياء القاهرة. وأقنع تدهور الموقف روجرز، فى أعقاب ذلك، بتقديم صورة ثانية للخطة (المسماة روجرز ب)، اكثر نعومة، وكانت تنص ببساطة على وقف اطلاق النار بين مصر واسرائيل، وقبول الجانب العربى للقرار ٢٤٢ ومن الجانب الاسرائيلى مجرد الوعد بالالتزام بالتفاوض. وقبل ناصر مرة أخرى، ولكن جولدا مائير تنازلت على مضض بسبب الضغوط الأمريكية الشديدة واحتجاجات الجانب الأكثر استعدادا للصلح من الرأى العام الإسرائيلى، وتعرضت لاستقالة الجناح المتطرف بزعامة مناحم بيجين من حكومة الوحدة الوطنية. وقد توقفت حرب الاستنزاف على أى حال فى ٧ أغسطس، ولكن مهمة المبعوث الدولى يارنج التالية فى الشرق الأوسط لم تكن لها نتائج عملية.

وعلى هامش الاستراتيجية التى كانت تتصور حربا محدودة - حتى وإن كان ذلك على المدى الطويل - شجع ناصر على سياسة التهدئة لمحاولة استعادة الضفة الغربية للفلسطينيين : ويقدم عبد المجيد فريد عناصر مقنعة تؤيد القلق الشديد عند ناصر بسبب المشكلة الفلسطينية التى كانت تطرح آنذاك فى حدود جديدة وحادة بصورة خاصة ليس بالطبع من منظور القومية العربية، ولكن ربما مع الوعى بالمسئولية التى كان يحملها الزعيم المصرى بصورة ما بسبب الهزيمة. وقبول خطة روجرز يجب أن ينظر إليه أيضًا من منظور تنازل (مؤقت) لإسرائيل والرأى العام الراغب فى السلام لتهدئة الأوضاع والإعداد فى الوقت نفسه للحرب الجديدة بصورة أفضل.

ولكن أزمة العالم العربى كان لابد أن تزداد حدة بعد ذلك بسبب النتائج السلبية للمشكلة الفلسطينية بالذات. وقد أصبح الموقف حرجًا فى سبتمبر ١٩٧٠ عندما انفجرت فى الأردن حرب أهلية فعلية وكان عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين قد لجأوا إلى الأردن، وكانت منظمات المقاومة تنطلق من الأرض الأردنية للقيام بغاراتها ضد إسرائيل. وأصبح الوجود العسكرى الفلسطينى يمثل تهديداً للملك حسين، أيضاً على الصعيد الداخلى، حيث كان يرى سيادته تتعرض للخطر. ولهذا أمر حسين الجيش بتدمير المنظمات الفلسطينية. وقد تحقق الهدف وكان الثمن أعداداً هائلة من القتلى ونزوح فلسطينى جديد، وهذه المرة نحو لبنان بصفة خاصة. وقد وضع «أيلول الأسود» العلاقات بين الدول العربية فى أزمة، بعد أن وضعت الراديكاليين ضد المعتدلين. وقرر ناصر التدخل والقيام بدور المصلح. وقد دعا بالتالى لعقد مؤتمر فى القاهرة، وكانت نتائجه صريحة لوضع زعماء الدول العربية حول المائدة نفسها.

وعقب وداع أمير الكويت فى المطار، فى نهاية أعمال قمة القاهرة، تعرض ناصر لوعكة صحية. وبعد بضع ساعات، بعد عودته إلى المنزل، مساء ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، مات بالسكتة القلبية وهو فى الثانية والخمسين من العمر. وكانت الجنازة مهيبة وتأثر بها المراقبون[٩٦] : فقد تابع ملايين المصريين النعش بالدموع وقد غلبهم ألم صادق بلا شك. فقد أدار ناصر حياتهم لسنوات طويلة وترك فراغًا كان قليل من الناس يظنون أنه سيملأ.

والصورة التى تقدم لنا لاحقًا للسنوات الأخيرة هى إذن لناصر تسيطر عليه الأحداث وقد أصبح غير قادر على التأثير إيجابيا عليها لصالح مصر. ويمكن أن تعتبر حرب يونيو ١٩٦٧ بحق نهاية ناصر الذى تفوق على نفسه، بعد تلك الفترات الحاسمة. وقد بدا أيضًا الجهد الأقصى لحل أزمة «أيلول الأسود»، وهو جهد أدى إلى موت الرئيس، بلا جدوى. والحقيقة هى أنه، إذا كان ناصر هو المعبر عن تحديث بلاده وصحوة العالم العربى فى فترة إنهاء الاستعمار والحرب الباردة، فإن ما يسمى بالـ«ناصرية» لم يكن من الممكن أن يبقى على قيد الحياة بعد وفاة مؤسسها والفشل العملى لبعض الأفكار الثورية.

٢ - ٢ وقد أطلقت النكسة أزمة لدى المثقفين العرب حتى إنها وصلت إلى إدانة بلا استئناف للمذاهب السائدة فى عقدى الخمسينيات والستينيات : القومية العربية والاشتراكية العربية نفسها. وقد حدث هذا سواء من وجهة نظر المعارضين «العلمانيين» أو من وجهة نظر «المتدينين» المعارضين للناصرية على حد سواء. وفيما يتعلق بالفريق الأول سيكفى ذكر شخصيات أدونيس وصادق جلال العظم. ويعد أدونيس، وهو لبنانى، واحداً من الشعراء والمثقفين العرب الأرفع مكانة فى القرن العشرين. وردا على خطاب لناصر فى أبريل ١٩٦٨، كان بوسعه التساؤل حول الذكاء العربى وحول العلاقة مع التقاليد ويؤكد قائلاً : «يجب أن ندرك أن المجتمعات التى تقدمت، فعلت ذلك بالتمرد ضد تاريخها وتقاليدها وقيمها (..) يجب أن نسأل ميراثنا الدينى ماذا يمكن أن يفعل لنا فى الحاضر وفى المستقبل (..) إذا كان لا يستطيع أن يفعل شيئًا بالنسبة لنا، فيجب أن نلقيه جانبًا»[٩٧]. وبالتالى وصل أدونيس إلى إدانة كل التقاليد الدينية ونسب للمركزية الدينية، وخاصة الإسلامية وأفكار ما وراء الطبيعة من الجنة والجحيم ويوم القيامة إلى آخره، المسئولية عن عجز العرب سواء فى تفسير الثورة أو فى تأصيل الحداثة. وكان رفضًا مأساويًا بقى كما كان يجب أن يبقى بلا نتائج بسبب راديكاليته بالذات. وقد نشر العظم، وهو مثقف سورى أمريكى التكوين وماركسى الميول، فى عام ١٩٦٨ «نقداً ذاتيا بعد النكسة وبعد ذلك «نقداً للفكر الدينى». ويرى العظم، أن الناصرية - ومعها ما يسمى بالأنظمة «التقدمية» فى الشرق الأوسط - فشلت فى أهدافها، وإنها أبعد ما يكون عن أن تكون تقدمية، بل إنها زيفت الوعى : «لقد أنتجت الأنظمة التقدمية فقط نهراً من الكلمات. وقد صرحت علانية بانضمامها للثورة والاشتراكية، ولكن النكسة أظهرت أن الثورة العربية لم تكن لا اشتراكية ولا ثورية. وقد قلد العالم العربى ببساطة التعبير الثورى، وفى الوقت نفسه كان يتبنى المظاهر الخارجية من الاشتراكية؛ وفى العمق، تحت الجلد لم يتغير شىء»[٩٨]. وقد أظهر العرب تحفظًا وصوراً جديدة من جالوت، وهزموا من داود الصغير - إسرائيل، كما هزم العملاق الروسى فى عام ١٩٠٤ من اليابان الأصغر منه. وكان العظم، مثل أدونيس، ينسب للإسلام المسئولية التى لا يستهان بها عن تخلف الشعوب العربية وكان يدين عجز العرب بصفة خاصة عن أن يكونوا ثوريين وديمقراطيين حقا.

وقد كان للمعارضة الدينية للناصرية بالطبع نتائج أهم من النتيجة الثقافية البحتة والعقيمة إلى حد ما للنقاد «اليساريين»، وفى جوهر الأمر أدت إلى تأجج النزعة الإسلامية الراديكالية. وأعتقد أن من المفيد التأكيد بقوة على أن فشل النموذج الناصرى والهزيمة التى تعرض لها ناصر شكّلا لحظة تحول فى تاريخ الشرق الأوسط، والعالم بأسره، فى ضوء أحداث السنوات الأولى من عام ألفين : فردا على استنفاد الدفعة المثالية للعلمانية ولاشتراكية ناصر فى مصر أولاً وبعد ذلك فى الدول العربية الأخرى، تطور وتفرع وترسخ ما يسمى بالإسلامية الراديكالية أو الأصولية المعاصرة. وقد تقدم ومحى الإسلامية «الليبرالية» على طريقة ناصر، المنفتحة على عمليات التحديث الاجتماعية. ولم يتعلق التطوير فقط أو على الأقل ليس فقط بالإخوان المسلمين لكونهم كذلك، ولكنه تعلق بصفة خاصة بالمنظمات المتطرفة، من الجهاد إلى التكفير والهجرة، التى تفرعت على أى حال من الإخوان المسلمين الذين كانوا أبطال الهجوم على الدولة فى الثمانينيات والتسعينيات وسوف نتحدث مرة أخرى عن هذه المسألة فى الفصل الرابع، الفقرة ٤، النقطة ٣؛ ومن المهم هنا أن نلاحظ كيف أن حرب الأيام الستة مع نتائجها المدمرة قد ميزت التاريخ المعاصر بصورة حاسمة.

فور انتهاء حرب يونيو، أكد مفتى الأردن أن الهزيمة العربية كانت علامة على إرادة الله. وفيما يتعلق بمصر، كان الشيخان محمد جلال كشك ومحمد متولى الشعراوى من كبار الدعاة المؤثرين الذين رأوا فى هزيمة الناصرية ثمرة الغضب الإلهى، بل الانتقام الإلهى، إذا جاز التعبير. ويرى كشك أنه لو كانت الدول العربية قد قامت بالحرب طبقًا للخط الوحيد الحقيقى – وهو الخط الدينى – لكان النصر من نصيبهم. ومن المؤكد أن الإسرائيليين قد أدركوا صراعهم مع العرب بالذات بهذه الطريقة والصورة التى يقدمها كشك لإسرائيل لا لبس فيها: فهى دولة دينية من جميع النواحى. وكان لدى كشك إعجاب حانق لأن الجنود الإسرائيليين الشبان ذهبوا للصلاة خلف حاخاماتهم عند حائط المبنى بعد الاستيلاء على القدس. لماذا لم ينجح المسلمون فى إظهار النشاط الدينى نفسه ؟ وكان كشك مقتنعًا بأنهم كانوا محرجين جدا ليفعلوا ذلك : فقد أظلمت عقولهم المذاهب الفاسدة عن الصراع الطبقى وعن القومية التقدمية. وهو يلوم أنظمة

سوريا ومصر لأنها قادت المسلمين خارج الطريق، لأنها جعلت جنود مجتمع كان له تاريخ من الانتصارات المجيدة فاشلين وجبناء»[٩٩]. وفى عام ١٩٨٩ «صرح الشعراوى أيضًا فى التليفزيون بأنه شكر الله وهو راكع على هزيمة ١٩٦٧. والتفسير الذى يقدمه رجل الدين لا علاقة له بالمشاعر الدينية لمن يؤمن بالله العلى العظيم ويشكره فى السراء والضراء. والتفسير الذى يقدمه الشيخ لشكره وصلاته هو : أن الهزيمة أزاحت «الشيوعيين»، الذين تخلى عنهم الله أخيرًا»[١٠٠].

ولم تكن لعنات الوعاظ الدينيين أقل حدة من الانتقادات المدمرة لأدونيس والعظم، حتى وإن كانت قد ركزت وفسرت الحيرة والتناقض عند الكثيرين. ومع ذلك فقد استطاعت الحركة الإسلامية السياسية كمذهب بديل للتغريب والإمبريالية أن يعتمد فى العقود التالية، على مشاعر الإحباط لدى شعوب الشرق الأوسط التى نجمت عن فشل آمالها فى التحرر، الذى كانت الناصرية أبرز نقطة فيها. وهذا يفسر كيف أن الحركة الإسلامية الراديكالية، لبضع سنين، استطاعت أن تكسب أنصارًا وتبدو مهددة فى مصر وفى أماكن أخرى (وكما قلنا من قبل، سنعود للموضوع فى الفصل الرابع). ومن المؤكد أن التداخل معقد ولا يمكن أن يبسط، وإلا أدى ذلك إلى عدم فهم الظاهرة ونتائجها ولذا فقد كان وودوارد على حق، جزئيا على الأقل، عندما أكد أن «فشل الناصرية أيديولوچيا فى تشجيع تلك القفزة إلى الأمام التى وعدت بها فى الأصل، والجاذبية الضئيلة التى مارستها الشيوعية، والخصومات الطائفية، وانحدار حركة البعث، ترسحت فراغًا مذهبيا فى الشرق الأوسط وكان لابد أن يملأ بحركة «الحركة الإسلامية الراديكالية، التى اعتبرها ناصر دائمًا متخلفة وخطيرة ولا وزن لها»[١٠١].

٣ - كان ميراث ناصر ثقيلاً، سواء على الصعيد الداخلى أو على الصعيد الدولى. على الصعيد الداخلى يجب أن نعترف لناصر بالفضل فى أنه حاول تجربة مجتمع له جذور إسلامية عميقة ولكنه علمانى وتقدمى فى نهاية الأمر. وكانت منجزاته الاجتماعية مهمة بالقدر نفسه وفتحت الطريق أمام تحديث حقيقى لمصر، وإطلالها على ساحة العولمة المعاصرة. كما علق يانكوفسكى : «تناقصت الفوارق الاقتصادية من عام ١٩٥٢

إلى عام ١٩٧٠ وفى خط مواز اتسع نطاق الفرص الاجتماعية المقدمة للكثير من المصريين. وتركت الحقبة الناصرية ميراثًا من التكريس «للشعب» والمساواة الإجتماعية الاقتصادية يذكرها الكثير من المصريين بالتقدير»[١٠٢].

ومن المؤكد أن ناصر كان مستبدا ولم يكن يسمح بالمعارضة لسلطته[١٠٣]؛ وكانت حكومته قائمة على نطاق واسع على الكاريزما الشخصية، حتى أمكن للبعض التحدث بصورة مثالية عن نظام «كاريزماتى»[١٠٤]. وقد أدى اقتناعه بضرورة الحكم «من أجل» الشعب وليس «مع» الشعب إلى نظام كانت فيه مساحات المشاركة والجدل الديمقراطى مغلقة أو على الأقل محدودة إلى أقصى حد[١٠٥]. وكان تاريخ مصر فى عهد ناصر بالفعل هو تاريخ ناصر والناصرية. كان الأمر يتعلق بشمولية المقاصد، وتلاحم الجماهير حول الزعيم، كما لم يحدث أبدًا من قبل وكما لن يحدث حتى بعد ذلك. وهذه الخصائص تشرح الآراء «الداخلية» حول الناصرية التى تتراوح بين التمجيد غير المحدود (كما تظهر على سبيل المثال للكتابات العديدة لمحمد حسنين هيكل، الذى كان لسنوات طويلة المساعد المقرب وموضع سر الرئيس) إلى الإدانة الراديكالية الزائدة[١٠٦].

ويبدو فشل الناصرية، من ناحية أخرى، بمثابة فشل لنموذج «واحد» لإنهاء الإستعمار. فقد اتضح أن طريق القومية العربية والإشتراكية غير ممهد وتخلى الناس عن هذا الخيار أو ذاك بمرور الوقت. والتساؤل حول ما إذا كان فشل الناصرية نموذجًا لفشل جميع نماذج إنهاء الاستعمار يمكن أن يؤدى إلى خلاصة مؤداها أن إنهاء الاستعمار كان بصفة عامة غير مفيد أو حتى ضار ولكن ربما كان هذا تصورًا خاطئًا. فعلى الأقل فيما يتعلق بمصر، والعالم العربى أيضًا فى مجمله، كانت التجربة الناصرية تعنى تحريرًا وعودة للوعى الذى لم يضع بعد، حتى وإن كان حقيقيًا على سبيل المثال أن التفاصيل والعداءات الداخلية بين العرب قد أعطت غالبًا، فى العقود التالية، انطباعًا سيئًا لمذهب الوحدة العربية المدوية؛ حتى وإن كان حقيقيًا أن الدول العربية لم تستطع تحقيق أى ثورة.

هل مستقبل الناصرية ممكن؟ بصرف النظر عن ميلاد الحزب الناصرى، الذى عاد للظهور على الساحة السياسية المصرية. (كما سنرى فى الفصل الرابع، الفقرة ٤، النقطة ١)؟ لابد فى هذه الحالة من الحديث عن الناصرية كايديولوچية. ويبدو أن الناصرية كايديولوچية لايزال لديها ما تقوله. فقد جدد محمد سيد أحمد القوة الدافعة للناصرية فى القدرة على تفكيك صور الهيمنة والمطالبة بالعدالة الإجتماعية - ويلاحظ أنه لم يكن مؤيداً لناصر فى الستينيات. فهى مسألة منهج إذن يجب أن تضع فى الحسبان أن حركة عدم الإنحياز فى فجر القرن الحادى والعشرين لم يعد لها وجود، لأن النظام العالمى أصبح أحادى القطب وعلى الجميع أن يختاروا الوقوف فى صف أو ضد القوة الوحيدة المهيمنة.

ما هى الخصائص التى تميز اليوم الناصرية فى ظروف ليست بالطبع مختلفة بعمق عن تلك التى كانت موجودة فى عهد ناصر؟ على سبيل المثال : هل عدم الانحياز خاصية للناصرية؟ لقد كان ميلاد حركة عدم الانحياز ناجماً عن ظروف محددة تولدت عن نظام شامل ثنائى الأقطاب. وذلك النظام لم يعد له وجود. وإذا كنا على وعى بهذا، فإن من الصعب أن نعتبر عدم الانحياز من ثوابت الناصرية التى يمكن أن تمتد فى المستقبل. ألا يمكن إذن أن تكون بعض جوانب الناصرية مرتبطة بفترات زمنية محددة؛ وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أى مدى؟ وهل يمكن القول بأن ناصر كان لديه مذهب؟ لقد كان ناصر يفضل العمل برد الفعل؛ وقد نجح فى اتخاذ قرارات سياسية كانت لها انعكاسات شاملة. فأهم قرارين له - تأميم قناة السويس وبناء السد العالى - يوحيان بوضوح أن من بين أبرز خصائصه القدرة على تحدى النظام الدولى ورفض الخضوع للأمر الواقع.

وبصفة عامة كان أكثر الثوابت تميزا لناصر كفاحه ضد الأنظمة والآليات التى تشجع «الهيمنة» على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى. وعلاوة على ذلك، يمكن أن نضيف الجهد الدائم لـ «إعادة هيكلة البناء الاقتصادى والاجتماعى بهدف تغذية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص».

ويفترض تحول النظام العالمى الانتصار الأخير والنهائى لرأسمالية ليبرالية بلا قيود، مع أساس مكانى - زمانى إحداثياته هى «نهاية التاريخ» و«العولمة». ومن الطبيعى أن «نهاية التاريخ» كما وصفها فرانسيس فوكاياما، لا تعنى نهاية الزمن. بل إنها تشير بالأحرى إلى لحظة نجح فيها نظام سياسى (النظام الرأسمالى) فى تجاوز موقعه النسبى بالقياس لمنافسين مذهبيين آخرين فى العالم ليصبح النظام المطلق والدائم الذى يتعين على كل الآخرين أن يتكيفوا معه. وهكذا فإن قوانين التاريخ، فى رأى فوكوياما، قضت بأن الرأسمالية الليبرالية، لا الشيوعية والفاشية، تمثل الأفق المذهبى النهائى للمطامح الإنسانية، والمرجعية الأخيرة والشاملة لكل الإنسانية.

والناصرية هى نقيض هذه الفلسفة. فهى تستمد اندفاعها من داخل المجتمع وتوجه الطاقات الاجتماعية للمقاومة ضد الفروض الخارجية، سواء التى تمليها العولمة، أو المتوقعة من سياق تاريخى وصل إلى نقطته النهائية المفترضة. والناصرية تتحدى الهيمنة الرأسمالية بالتأكيد على الآليات الجماعية التى تشجع البعد الاجتماعى. وهى تحاول تكييف الرأسمالية لاحتياجات المجتمع ومبدأ تكافؤ الفرص، بدلاً من تكييف المجتمع مع احتياجات الرأسمالية. وتعتقد الناصرية أن الحقوق الديمقراطية يمكن أن تتقدم فقط بالقياس بحقوق المجتمع، وفى هذا تكمن الاشتراكية المنسوبة لناصر. وتفترض الناصرية أن التاريخ ليست له «نهاية»، بل إنه عملية تتوالد إلى الأبد. وتعتقد، علاوة على ذلك أن العالمية - المضادة للـ«عولمة» - يجب أن تغذى مبادئ المساواة الاجتماعية والعدل[١٠٧].

الفصل الرابع

من السادات إلى مبارك

تحول السادات : السياسة الداخلية

١ - عندما أصبح السادات رئيساً، عند موت ناصر فى سبتمبر ١٩٧٠، كان غير معروف نسبيا(*)، وعلى الرغم من أنه كان من الضباط الأحرار منذ البداية؛ كما قلنا من قبل، فإنه شغل أثناء رئاسة ناصر مناصب رفيعة فى الظاهر فقط، ولكنها بعيدة عن المراكز الحقيقية لاتخاذ القرار فى السلطة. وإذا كان ناصر قد اختاره خليفة ربما بالذات بسبب عتامته الظاهرة، فإن الجماعة الحاكمة، التى ظلت يتيمة بعد الرئيس، ربما قبلت خلافته مقتنعة بأن السادات سيستمر فى سياسة سلفه. ولكنه قلبها تماماً وترك بمرور الوقت كل خياراتها حتى إنه دمر الطبقة الحاكمة التى نفذتها.

ولم تكن خلافة السادات لناصر أمراً آليا. فقد عملت الصراعات الداخلية فى الجماعة الحاكمة على ظهوره لأنه وعد بقبول إدارة جماعية للسلطة ونقل الاختصاصات الكبرى فى اتخاذ القرارات لمجلس الأمة[1]. وكان من بين المرشحين المحتملين للخلافة زميل ناصر القديم زكريا محيى الدين، ولكن الخصم الرئيسى للسادات ربما كان على صبرى، وهو الذى قاد الاتحاد الاشتراكى العربى تمشيا مع التوجيهات الناصرية وكان

(*) القول بأن السادات كان غير معروف قول يجافى الحقيقة ، فربما كان هو الوحيد بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى اشتهر بنشاط سياسى قبل حركة ١٩٥٢ ، كما أنه هو الذى قرأ بيان الحركة فى الإذاعة ، وقد تولى مناصب بعيدة عن مركز اتخاذ القرار لكنها فى الوقت ذاته فى مركز الضوء مثل رئاسته لمجلس الأمة (المراجع) .

يجسد الجناح المركزى للناصرية. وقد عين على صبرى على الفور نائبًا لرئيس الجمهورية، وهو منصب كان يقدر له الخلافة. ولكنها كانت مجرد حركة تكتيكية من جانب السادات، انتظاراً لتدعيم قيادته. وقد بحث السادات بصبر عن مساندة ودعم بين ضباط الجيش، وخاصة بين أصحاب الرتب المنخفضة والمتوسطة، بين الفنيين والمهنيين، بين أعضاء مجلس الأمة، برئاسة سيد مرعى(*)، وهو سياسى محنك، من بين ممثلى الطبقة المتوسطة والنخبة الزراعية. وبعد ثمانية أشهر بالكاد بعد التعيين، شعر بأنه مستعد للعمل، وفى مايو ١٩٧١ أقيل على صبرى من منصب نائب الرئيس وكذلك أقيل العديد من الوزراء الآخرين الناصريين واليساريين من مواقع مسئوليتهم واعتقلوا . وكان الاتهام الكيدى هو التآمر ضد الرئيس المنتخب بصورة شرعية؛ وبالتالى فقد وقعت على المعارضين عقوبات قاسية جدا. فقد حكم فى البداية على على صبرى وآخرين من معاونيه المقربين بالإعدام ثم خفف الرئيس العقوبة للسجن المؤبد؛ وحكم على شخصيات أقل وزنًا مثل الفريق أول محمد فوزى بالمؤبد ولكنهم رأوا تخفيف العقوبة إلى خمس عشرة سنة. وبهذه الطريقة استطاع الرئيس أيضًا البرهنة على نبله وفى الوقت نفسه كان يقضى على المعارضة. وفى يوليو ١٩٧١ وفى خطاب فى مؤتمر الاتحاد الاشتراكى العربى، أضفى السادات الشرعية على عمله فى ضوء فشل البرامج السابقة، سواء فى الإصلاح الإقتصادى أو فى الإصلاح الاجتماعى أو فى الإدارة السياسية للدولة[٢]. وقد سميت ثورة مايو بـ«ثورة التصحيح»، حتى وإن تحدث البعض عن «انقلاب» بصورة قاطعة[٣].

كانت ثورة التصحيح تتطلب – كما هو واضح – إعادة كتابة للدستور الذى تمت الموافقة عليه تحت حكم ناصر. وقد جرى ما يلزم إزاء ذلك منذ سبتمبر ١٩٧١ بإعلان دستور جديد، وصف بأنه «دائم»[٤]. ومن الناحية التجميلية، فإنها مهمة رمزيا،

(*) لم يكن المهندس سيد مرعى رئيسًا لمجلس الأمة وقت حركة التصحيح فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، بل كان د. لبيب شقير هو الذى يشغل هذا المنصب ، وقد عزل بقرار من أغلبية الأعضاء باعتباره ضمن المجموعة المعارضة للرئيس السادات وتمت محاكمته فيما بعد ، وقد كان المهندس سيد مرعى يشغل فى ذلك الوقت منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة .

أقر الدستور تغيير اسم الدولة الذى تخلى دفعة واحدة عن اسم الجمهورية العربية المتحدة – ميراث القومية العربية الفاشلة – لكى يتخذ اسم جمهورية مصر العربية؛ وأصبح مجلس الأمة بعد ذلك مجلس الشعب. وكان الدستور يتضمن فى الظاهر الطابع الاشتراكى للدولة، القائم على تحالف قوى الشعب العاملة. ولكنه كان يؤكد بصفة خاصة على السلطات الاستبدادية للرئيس. وكان هذا هو مالك السلطة التنفيذية، وكان يعين رئيس الوزراء والحكومة وإذا كان البرلمان يحتفظ بجزء من السلطة التشريعية، فإن الرئيس أيضًا كان له الحق فى اقتراح القوانين، والاعتراض عليها، على أى إجراء مقترح خلاف ذلك ورفضه؛ وفى هذه الحالة، كان لابد من توافر ثلثى وأصوات البرلمان للموافقة على أى قانون. وكان الرئيس يدير علاوة على ذلك المجلس القومى للدفاع، وبالتالى كان القائد الأعلى للجيش. وكان دستور ١٩٧١ يضفى الشرعية على اللجوء للاستفتاء، أى على الموافقة بالإجماع على قرارات الرئيس، وقد لجأ السادات إلى ذلك ما يقرب من سبع مرات فى عشر سنوات. وقد تم التأكيد على أن الإسلام دين الدولة وكان الدستور يوصى بالعناية وبنشر التعليم الدينى.

كان السادات يرغب فى إزالة نفوذ وأهمية الاتحاد الاشتراكى العربى، وهو التنظيم الذى كان يمكن أن يفلت من سيطرته ويحد من سلطته. وبهذا المعنى، أكد على دور مجلس الشعب، على الأقل على الصعيد الرسمى، ولكنه أكد بصورة خاصة على ضرورة البدء فى عملية نشر للديمقراطية. وقد أكد فى خطاب فى ١١ نوفمبر ١٩٧١ ، على أن مصر تقترب من مرحلة انتقالية من ديمقراطية للشعب إلى ديمقراطية يديرها الشعب. واستند فى ذلك إلى فهمه لرؤية جمال عبد الناصر لأهداف ثورة ٢٣ يوليو والتعديلات التى أجريت لتصحيح وإعادة توجيه مسارها واعتبر أن حركة الجماهير يومى ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧ و١٤ و١٥ مايو ١٩٧١ لها قيم ومعان كثيرة لخصها فى :

(١) أن الديمقراطية هى صوت وحركة الشعب.

(٢) أن الاشتراكية هى بالفعل طريق القوى العاملة، ولكن لم تعد هناك حاجة لإجبارها على اختيارها.

(٣) أن الدولة هى أداة فى خدمة المصلحة العامة، وليست سلطة عليا تعلوها.

(٤) أن الحوار الحر والجاد بين العناصر السياسية، والدستورية والتنفيذية هو الأداة الصحيحة لاتخاذ القرارات الصحيحة(..).

(٥) أن الفرد هو الوطن، والديمقراطية تبدأ به ولابد للاشتراكية أن تعمل لمصالحه؛ والدولة فى خدمته والقرارات تتخذ لتحسين مستوى الحياة اليومية للمواطن وأى منطق غير ذلك مرفوض[٥].

وقد كان السادات على حق بالطبع فى اعترافه بأن ديمقراطية ناصر كانت ديمقراطية بلا ديمقراطيين[٦]، وأن الحكم كان من أجل الشعب وليس مع الشعب، وأن الدولة كانت قد اكتسبت سلطة هائلة؛ ولكن على المدى الطويل كان هدفه هو أن يظهر أن ديمقراطية ناصر لم تكن إطلاقًا ديمقراطية. وقد كان يريد اقتراح ديمقراطية أشبه بالديمقراطيات البرلمانية فى الغرب، وكانت رغبته صادقة بالتأكيد. ولكن نفس مفهومه عن السلطة كان يمنع تحقيق ذلك، كما سنقول فيما بعد. وفى الوقت نفسه سعى لإطلاق سراح العديد من معارضى الناصرية من السجون، ومن بينهم محمد نجيب العجوز.

ومن المحتمل جدا أن يكون الأثر الدائم لإزالة الناصرية بالتدريج على الصعيد السياسى هو تهميش الجيش بوصفه قوة تحتفظ بالمقومات الفعلية للسلطة كما حدث مع ناصر؛ وفى عهد ناصر كانت «الديمقراطية» قد اتحدت كصورة لحكم الجيش؛ وكان الجيش، بتغلغله فى المؤسسات وعدم تميزه عنها بصورة ما، كان قد انصهر فى طبقة الموظفين والمهنيين، مكونًا ما يسمى بـ«برجوازية الدولة التى ربما لم تكن تحقيقًا للاشتراكية بقدر ما كانت، كما قيل «رأسمالية دولة». وقد أوضح رايموند هينبوش كيف أنه على الرغم من أن المذهب الرسمى كان اشتراكيا وتعاونيا ومناهضا للإمبريالية، فى عهد ناصر، فإن برجوازية الدولة، التى نبعت من الجيش، كانت تغذى مذهبًا مضادا مواليًا للغرب وليبراليا ومنفتحًا على النزعة الاستهلاكية[٧]. وكان لابد لسيطرة هذه الطبقة أن تستمر وتمتد فى عهد السادات، لتفتح ببطء مجالات لذلك التغلغل للرأسمالية

الذى تعين أن يصبح منتظمًا تحت حكم مبارك. ولكن برجوازية الدولة، فى الوقت نفسه كانت تخفف من الاتصالات مع الجيش، وتعيَّن على الجيش أن يتخلى ببطء عن محوريته «السياسية»، على الرغم من بقائه دعامة للدولة المصرية. ويلخص هينبوش نفسه كما يلى عملية التحول هذه :

«بقيت النخبة العسكرية قوة حاسمة فى النظام السياسى المصرى تحت حكم السادات. وبدون دعمها، ربما كانت حكومة السادات عرضة للخطر أمام أى تحد؛ وفى غياب آلية لتناوب منتظم للحاكم الأعلى، كان الجيش هو القوة الوحيدة التى لها القدرة على فرض هذا التناوب من أعلى. وقد ناور السادات من أجل تحول فعال لدوره فى الدولة. وتحول الجيش، من فاعل سياسى مهيمن إلى قوة مهنية خاضعة للسلطة الشرعية؛ وتقلص دوره جذريا، فى بناء السياسة حتى فى القضايا المتعلقة بالدفاع[8].

كانت الغالبية العظمى من الوزراء ورؤساء الوزراء فى حكومات السادات مدنية ولم تعد بعد عسكرية. وقد كان هذا يعنى أيضًا التهميش المتزايد لنخبة الضباط الأحرار الذين فقدوا دورهم الكاريزماتى. ومن المهم على أى حال أن نؤكد، تأييدًا لآراء هينبوش، أنه لم يكن ممكنًا فى مصر، الحكم «ضد» الجيش، حتى وإن لم يعد الجيش بعد مشتركًا مباشرة فى السياسة. وهذه الخاصية يمكن أن نجدها أيضًا تحت حكم مبارك.

٢ - كان «الانفتاح الاقتصادى» (الانفتاح) والتخلى التدريجى عن الخيارات الاشتراكية هما الخيار الثانى الكبير لإزالة الناصرية. وقد بدأ التحول فى ربيع عام ١٩٧٤ وتواصل فى عام ١٩٧٧. كانت قد تمت الموافقة على بعض القوانين التى شجعت الاستثمارات فوضعت نهاية لاحتكار الدولة على النظام المصرفى. وكانت هناك محاولات لتسهيل دوران المال بالسماح بشراء العملة الأجنبية عن طريق العملة المحلية. وشجعت الصفقات التجارية، وخاصة مع الخارج، باللجوء إلى خفض أو حتى إلغاء الأعباء الضريبية والجمركية. وخلقت مناطق حرة بالذات لتشجيع وجود المستثمرين الأوروبيين والأمريكيين[9].

كان للانفتاح الاقتصادى أثر إيجابى من الناحية السياسية، لأنه شجع على تماسك اجتماعي جديد كان لابد أن يقدم قاعدة الوفاق للرئيس. وكما كتب چيما مارتين مونيوز، قبل عام ١٩٥٢، كانت الارستقراطية الزراعية وشبه الإقطاعية القديمة هى القوة السياسية المهيمنة. ومع ناصر خضعت لنخبة سياسية من الموظفين الذين خرجوا من الطبقة المتوسطة التى أنتجت برجوازية قوية للدولة، شكلت قاعدة النظام مع البرجوازية المتوسطة والملاك الزراعيين المتوسطين. وأثناء حقبة السادات، ستعمل الظروف الاجتماعية - الاقتصادية بالتدريج على ظهور قوة اجتماعية متماسكة ستدمج الجانب الأكبر من النخبة البيروقراطية مع الأعيان الزراعيين والبرجوازية الحضرية. وسوف تكتسب هذه المجموعة وعيًا طبقيا تاما وستساند فى معظمها التوجيهات السياسية الرئيسية للرئيس. ومع السادات، تظهر البرجوازية فى صورة جديدة كقوة اجتماعية - سياسية مهيمنة(١٠). وقد تعين أن تستمر هذه الخاصية أيضًا تحت حكم مبارك.

ولكن النتائج الاقتصادية البحتة للانفتاح كانت متواضعة إن لم تكن سلبية. ففى عام ١٩٧٥ أعيد تشغيل قناة السويس، بعد فترة حرب أكتوبر (راجع الفقرة ٢)، وقد أعطت عائدات القناة دفعة للاقتصاد المصرى. كان الكثير من العاملين قد هاجروا إلى الخارج، وخاصة إلى البلاد العربية البترولية الغنية فى الخليج، وأعطت تحويلاتهم من العملة الصعبة مزيداً من الدعم للنظام. ولهذا فالحقيقة هى أن مصر وصلت إلى مستوى من نمو إجمالى الناتج الداخلى بنسبة ١٠٪ ، وبرقم مطلق زاد عن ٤٢٠٠ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٤ إلى ٦٨٠٠ مليون فى عام ١٩٧٧ ، ولكن تحرير التجارة أدى فى الوقت نفسه إلى زيادة فى الواردات وبالتالى إلى عجز ميزان المدفوعات وإلى زيادة هائلة فى التضخم، الذى وصل إلى ٤٠٪. وفيما يتعلق بالعجز فى ميزان المدفوعات، فإنه بلغ ٨٣٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٤ ولكنه بلغ ما يقرب من ٢١٦٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٦. وقد أدت الطلبات على سلع جديدة مع ما يرتبط بذلك من مصاعب فى التموين إلى سوق سوداء مزدهرة. وعلاوة على ذلك، أصبحت مصر معتمدة بشدة على المساعدة الخارجية لإعادة التوازن إلى الدين؛ ولا يمكن للتبعية الاقتصادية إلا أن تتحول إلى

تبعية سياسية. وقد أحدث التضخم هوة بين نمو الأسعار ونمو الأجور التى زادت شكليا وانخفضت فى الواقع بفقدان قوتها الشرائية(١١).

وقد وصف دارس بريطانى التكوين رحل مبكرًا وأشرت إليه من قبل وهو نزيه الأيوبى، وصف النشاط الاقتصادى لفترة الانفتاح بأنه «مذهب تجارى»، بمعنى أنه إذا كان هناك كثير من المال ينتقل بين الأيدى فإن النشاط الاقتصادى والإنتاجى فى الواقع لايستخلص من ذلك فوائد جوهرية(١٢).

ولم تقم سياسة الانفتاح الاقتصادى علاوة على ذلك بإزالة الهيكل المركزى لاقتصاد الدولة. فقد بقيت كل الشركات التى أممها ناصر تقريبًا ملكًا للدولة. ويرى أحد المراقبين أنها لم تكن (بعد) انتقالاً من الاشتراكية إلى الرأسمالية؛ لقد جعلت مصر بالأحرى تابعة للاقتصاد الرأسمالى الدولى، والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، الذين كانوا يضمنون القروض والاستثمارات، ولكنهم كانوا يربطون البلاد بالسوق الرأسمالى العالمى(١٣). وقد كان هذا العيب يسير جنبًا إلى جنب مع التضخم البيروقراطى المعتاد الذى لم يسمح تحت حكم ناصر، كما رأينا بعمل منتظم للمؤسسات.

ومن الواضح إذن أن الانفتاح كان يشجع استمرار الفوارق الاجتماعية. فقد أدت المضاربة والمنافسة إلى ميلاد نخبة محدودة من المليونيرات (ما يقرب من ٥٠٠ على ما يبدو فى نهاية عام ١٩٧٥) المرتشين والشرهين، وكان يطلق عليهم باحتقار اسم «القطط السمان»(١٤). ومست الاتهامات بالفساد مستشارين مقربين من السادات وأفراد فى عائلته. وأمام الأثرياء الجدد، تدهور موقف الجماهير بصورة ملموسة، وخاصة فى الأرياف. فقد حاول الملاك الكبار ونجحوا غالبًا فى زيادة أراضيهم، فقلبوا الاتجاه الضعيف أصلاً فى عهد ناصر لتقسيم الملكية، ولهذا فقد زادت حدة مشكلة الملكية الزراعية الصغيرة مرة أخرى. وقد غذى الموقف الصعب فى الأرياف انتقالاً مكثفًا إلى المدن، ولكن الانتقال العشوائى إلى المدن (وخاصة للقاهرة، التى بدأت تصبح مدينة كبيرة من عشرة ملايين من السكان)، كان مصحوبًا بالانفجار السكانى المعتاد، الذى زاد بدوره من مشكلة المساكن والرعاية الاجتماعية والصحية والبطالة بصورة زائدة.

وربما لم تكن الفوارق الاجتماعية كافية لإطلاق الغضب الشعبى لو لم يزد من خطورتها الطلب القاطع لصندوق النقد الدولى، المتمشى مع منظور ليبرالى، بقطع الدعم الحكومى بقوة عن العائلات الفقيرة بهدف تخفيض الدين العام والتمكن من الحصول على قروض جديدة. وقد وافقت الحكومة، ولكن الدعم كان ضروريا لملايين كثيرة من المصريين الفقراء. وفى يناير ١٩٧٧، انفجرت ثورة عمياء ومدمرة، بدأها الطلاب(*) ولكنها عبأت على الفور اليائسين فى الأحياء الفقيرة من الإسكندرية إلى القاهرة إلى صعيد مصر وعلى الرغم من أن الذريعة كانت اقتصادية فسرعان ما اتخذت المظاهرات طابع الاحتجاج الصريح على كل السياسة الساداتية. وأقنع عنف الكثيرين الرئيس، الذى شعر بأن التحدى موجه له هو شخصيا، بأن يعمل على تدخل الجيش لمساندة الشرطة؛ وكان القمع بالغ الشدة : فقد سقط تسعة وسبعون قتيلاً (وهو الرقم الرسمى)، وما يقرب من ألف جريح وألف وخمسمائة ألقى القبض عليهم. وهناك انفجارات غضب متكررة فى التاريخ المصرى، ولكن القمع نجح دائمًا فى وضعها تحت السيطرة. ولكن أعمال الشغب سمحت للسادات بتشديد نظام الشرطة. فقد تمت الموافقة بالفعل وبسرعة، من خلال استفتاء اتسم بالإجماع الزائد فى فبراير من نفس عام ١٩٧٧، على قانون لحماية أمن الوطن والمواطنين ينص على الحكم السخيف بالسجن مدى الحياة والأشغال الشاقة على من شارك فى مظاهرات ضد الدولة أو أضر بالممتلكات العامة. وعلى الرغم من هذا، حدثت أحداث جديدة من الاحتجاج الحاد، وبصفة خاصة فى يناير ١٩٧٩ ولكن دون الوصول، هذه المرة، إلى المصادمات الدامية لعام ١٩٧٧.

٣ - كان الجانب الثالث من تحول السادات فى السياسة الداخلية يكمن فى محاولة الانتقال لنظام التعددية الحزبية «الموجة» الذى اتخذ مع ذلك فى النهاية وبصورة واضحة إلى حد ما، خصائص التوسع فى الاستبداد الرئاسى. وفى عام ١٩٧٤،

(*) بدأت انتفاضة يناير ١٩٧٧ فى الأوساط العمالية فى حلوان والإسكندرية ولم تبدأ فى الأوساط الطلابية كما يذكر المؤلف ، وإن كان طلاب الجامعات والمدارس قد شاركوا فيها (المراجع) .

أعرب السادات عن تأييده لإصلاح الاتحاد الاشتراكى العربى. ولكن فى عام ١٩٧٥ شجع على ميلاد ثلاثة «منابر» داخل الحزب الواحد، واحد للوسط وآخر يمينى وآخر يسارى وكان يتعين عليها أن تعبر عن مختلف الآراء المعتدلة أو الإصلاحية فى الطبقة السياسية. ولكن الرأى استقر على أن المنابر، على الأقل مؤقتًا، لا يجب أن تؤدى إلى تفكك الحزب الواحد، بل إنها يجب أن تصرح بولائها لأهداف ومبادئ الثورة. وكان منبر الوسط تعبيرًا عن الإرادة السياسية للرئيس.

وفى عام ١٩٧٦، أجريت الانتخابات[١٥]. وحصل منبر الوسط على ٧٩,٦٪ من الأصوات ومنبر اليمين على ٣,٤٪ ومنبر اليسار على ٠,٥٪. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن البرلمان الجديد كان يضم ١٥٪ من المستقلين، أى من الشخصيات التى يمكن أن تكون مستعدة للوقوف إلى جانب الجماعة المهيمنة، فإننا يمكن أن نخلص إلى أن السادات كان بوسعه الإعتماد على مساندة ٩٥٪ تقريبًا من النواب. ولم يكن لليسار بالطبع أى ممثل[*]، نظرًا للعدد الضئيل للأصوات التى حصل عليها. وبالتالى إذا كان قد حدث بعض البطء فى تماسك الحزب الواحد، فإنه لم يحدث أبدًا تخفيف من سيطرة الرئيس على المجلس التشريعى، الذى كان عليه أن يعكس فى الواقع توجيهات السلطة التنفيذية.

وبعد البدء فى تجربة المنابر، كان منطق الأشياء يقضى بحل الإتحاد الإشتراكى العربى. وبين عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٩ ولدت الأحزاب التى أدت إلى الموت الطبيعى للحزب الواحد القديم. وفى البداية تحول منبر الوسط إلى حزب مصر العربى الاشتراكى أولاً وبعد ذلك للحزب الوطنى الديمقراطى[**]، وهى التسمية التى يحتفظ بها حاليًا.

(*) كان لمنبر اليسار الذى أصبح فيما بعد حزب التجمع أكثر من عضو فى برلمان ١٩٧٦ ، كما أن المستقلين فى هذا البرلمان كانوا أكثر ميلاً للمعارضة منهم إلى الوقوف إلى جانب الحكومة (المراجع) .

(**) أنشأ السادات الحزب الوطنى الديمقراطى فانتقل له أغلب أعضاء حزب مصر العربى الاشتراكى الذى كان يرأسه ممدوح سالم ، وقد استمر عدد قليل من قادة الحزب متمسكين بوجوده ومطالبين بأصوله وممتلكاته التى آلت للحزب الوطنى وكان على رأسهم المهندس عبد العظيم أبو العطا الذى كان وزيرًا للرى وتحول إلى معارض (المراجع) .

ومن المهم أن نلاحظ أن تسمية «الاشتراكى» قد اختفت، لأن هذا يبين التوجه السياسى الجديد للسادات. وقد بقيت تسمية «الاشتراكى» بالأحرى لحزب العمل الإشتراكى، وهو تنظيم أراد السادات نفسه إنشاءه. وقد كان الرئيس يرغب بالفعل فى «معارضة» شعبوية للحزب الوطنى الديمقراطى لإضفاء الشرعية على بعض صور الجدل الديمقراطى؛ ولكن حزب العمل الاشتراكى كان اشتراكيًا فقط بالاسم، أو على الأقل كان مؤسسًا على جماعة قائدة مميزة جدا. فزعيمه كان لفترة طويلة إبراهيم شكرى، الذى كان قادمًا من صفوف مصر الفتاة وهو التشكيل الإسلامى اليمينى الذى ولد فى الثلاثينيات(*).

وكان الرجل الثانى فى الحزب لبعض الوقت صهر السادات. وبالتالى فقد كانت «معارضة» حزب العمل الاشتراكى للمركز الساداتى شكلية فقط وظاهرية. وكانت هناك هيئة ثالثة جانبية للحزب الرئاسى وهو حزب الأحرار الاشتراكى الذى اتخذ شعارًا له صيغة («الله والوطن والحرية») وهو يعيد للأذهان كما هو واضح صيغة مصر الفتاة. وكان حزب الأحرار الاشتراكيين يصرح بميل إسلامى واضح وكان يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية، على الرغم من أنه كان يحرص على أن يميز نفسه عن الإخوان المسلمين. وكان قانون تأسيس الأحزاب ينص بالفعل على أنه لا يمكن لأى تشكيل سياسى أن يرتبط صراحة بالدين : وبالتالى فإن الإخوان المسلمين لم يصرح لهم بتكوين حزب حقيقى.

وكان حزبا المعارضة الحقيقية اللذان ولدا فى تلك الفترة هما الوفد الجديد والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (التجمع)، من اليمين واليسار على الترتيب وقد تكون الوفد بالفعل منذ عام ١٩٧٦ حول شخصية واحد من الأعيان المرموقين من الحزب الوطنى القديم هو فؤاد سراج الدين(**)؛ فى حين أن التجمع كان يقوده خالد محيى الدين،

(*) تحول حزب مصر الفتاة كما ذكر المؤلف من قبل فى الفصل الثانى إلى مسمى الحزب الاشتراكى ، وقد ابتعد قليلاً عن جذوره اليمينية الإسلامية (المراجع) .

(**) لم يكن فؤاد سراج الدين عضوًا فى الحزب الوطنى القديم بل كان من أقطاب الوفد المصرى وكان قد شغل منصب وزير الداخلية فى آخر حكومة للوفد (المراجع) .

وهو الضابط الحر القديم الماركسى الذى كان كما نذكر قد اعترض على ناصر أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ وبعد ذلك عاش منزوياً طوال فترة الرئاسة الناصرية. وكان الوفد الجديد يترجم بالطبع مصالح نخبة سياسية واقتصادية تجمع بصفة خاصة المسئولين السابقين فى الوفد والمهنيين وملاك الأراضى[١٦]. وكان فى التجمع ماركسيون وناصريون ووطنيون وممثلون للتيارات الدينية، سواء الإسلامية أو القبطية[١٧]. وكان توجه كلا الحزبين، بالقياس للحزب الوطنى الديمقراطى راديكاليا إلى حد ما، حتى وإن كان ذلك على أجنحة مختلفة، وقد تولى الوفد الجديد نفسه مهمة تجميع المعارضة البرجوازية للساداتية.

وكان لابد لانتخابات ١٩٧٩ أن تبين للعالم الطريق الديمقراطى الجديد الذى دخلته مصر. ولكنها كانت متأثرة بشدة بالسيطرة المطلقة تقريباً للحكومة على وسائل الإعلام التى كانت تستطيع توجيه خيارات الرأى العام؛ من حظر عقد اجتماعات واجتماعات عامة؛ ومن تزوير الانتخابات، التى اعترف بها مباشرة وبصراحة. ولم تحصل المعارضة الحقيقية، وهى معارضة الوفد الجديد والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى على أى مقعد. وحصل الحزب الوطنى الديمقراطى على ٣٤١ نائبا، وحزب العمل الاشتراكى على ٢٩ وحزب الأحرار الاشتراكيين على ٣ . وبالتالى فإن السادات كان بوسعه بصورة مباشرة تقريباً الاعتماد على تأييد كل أعضاء البرلمان بإستثناء ٩ مستقلين، كان استقلالهم ظاهريا أكثر من أى شىء أخر[١٨].

ما هو الحكم الذى نعطيه إذن على تجربة التعددية الموجهة؟ لقد وصف رايموند هينبوش صراحة النظام السياسى المصرى تحت حكم السادات بأنه «ملكية رئاسية» تقوم على مفهوم استبدادى وأبوى للسلطة[١٩] ولهذا فإن أى معارضة للحكم الرئاسى كان لابد أن تظل فى حدود اعتراض مهذب، دون المطالبة بتعديل مسار القرارات. وقد تحدث مارتين مونيوز، فى تحليله للانتخابات عن تعاقب أغلبيات مطلقة تذكرنا بالإجماع القديم للحزب الواحد، وحدثت انتخابات ١٩٧٩ التى حيل فيها بين معظم عناصر المعارضة والفوز بمقاعد البرلمان. وأخيراً بالنسبة للوزارة فإن التغيير المستمر والمتتالى للوزارات جعل من الصعب عمل سياسة طويلة المدى[٢٠].

وفى هذا الإطار طغت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وفى إطار السلطة التنفيذية سادت النظرة الأمنية وازداد الدور السياسى لأجهزة الأمن[٢١].

وباختصار، يمكن أن نخلص إلى أنه لم يكن هناك تحت حكم السادات انتقال حقيقى للديمقراطية، على الرغم من النوايا الطيبة للرئيس.

تحول السادات : السياسة الخارجية

بدت الخطوات الأولى فى السياسة الخارجية للسادات مستلهمة من الاستمرارية لسياسة ناصر. ففى أبريل ١٩٧١ أعلن بالفعل الاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا وليبيا فى تصور للوحدة والاشتراكية العربية. فى ليبيا كان العقيد الشاب معمر القذافى قد صعد منذ قليل (١٩٦٩) إلى السلطة، وكان ناصريا متأججًا (على الأقل فى ذلك الوقت)؛ وكان يبدو أن الاتحاد يجدد مجد القومية العربية. ولكن الأمر من جانب السادات كان يتعلق بخيار انتهازى فقط، يهدف من ناحية لضمان المساندة المالية للبترول الليبى ومن الناحية الأخرى يسمح له بحل مجلس الأمة لإجراء انتخابات جديدة وفقًا لتصور «ثورة مايو»[٢٢](*). وبالتالى بقى الاتحاد عمليا حبرًا على ورق، بل إن العلاقات بين السادات والقذافى، مع تعاقب السنين تدهورت حتى وصلت إلى قطيعة حقيقية ومظاهر من العداء السافر، وخاصة بعد خيار السادات لإبرام السلام مع إسرائيل.

كان فى ذهن السادات بالأحرى هدفان واقعيان لابد من تحقيقهما : الهدف الأول، المتمشى مع نوايا ناصر، هو «الانتقام» من هزيمة ١٩٦٧ واستعادة شرف مصر ضد إسرائيل للتمكن من التفاوض من مواقع القوة حول سلام محتمل، وكان الرئيس يقول إن ما فقد بالقوة لا يسترد بغير القوة، والهدف الثانى؛ هو التخلى عن الانحياز للسوفييت لسلفه لصالح انحياز لأمريكا. وقد قيل إن السادات كانت له بالفعل فى

(*) بدء مشروع الاتحاد الثلاثى قبل ثورة مايو ، وكان سببًا من أسباب الخلاف بين السادات والمجموعة التى سميت مراكز القوى ، ولم يكن حل مجلس الشعب بسبب الاتحاد ، بل بسبب فصل عدد كبير من أعضائه نتيجة لاتهامهم بالمشاركة فى مؤمراة مراكز القوى (المراجع) .

الستينيات اتصالات مباشرة مع وكالة المخابرات المركزية، ولكن بيتى يعتقد إن الوثائق المتاحة غير كافية لتأييد هذا الافتراض[٢٣]. وهناك حقيقة تقول أن السادات فى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ كتب خطاباً للرئيس الأمريكى نيكسون معرباً عن أمله فى علاقات أوثق بين مصر والولايات المتحدة؛ وأنه فى مارس وأبريل من العام التالى تضاعفت الاتصالات الدبلوماسية، بل إن الحرب نفسه ضد إسرائيل، على الرغم من أنها كانت ضرورية كان يمكن، بل كان لابد أن تكون خطوة فى اتجاه انحياز لا لبس فيه لصالح الغرب. فقد قال السادات أكثر من مرة إن الولايات المتحدة تحتفظ بـ ٩٠٪ من أوراق اللعبة فى الشرق الأوسط فى يدها، ولهذا فقد كان التحالف معها ضرورياً سواء من أجل المواجهة ضد إسرائيل، أو من أجل ضمان مساعدة ومساندة البلاد الغنية، بعد حل الخلاف الإسرائيلى. وكما علق أيضاً هينبوش، كان هناك اتصال وثيق بين نهاية حالة الصراع مع إسرائيل والانفتاح على الغرب، الذى كان لابد أن تأتى منه مساعدات واستثمارات[٢٤]. وكان كل هذا يعنى ضمنيا التخلى النهائى عن حلم ناصر بالقومية العربية والعودة للوطنية «المصرية» بصورة أكبر.

وقد قام السادات، قبل كل شىء وبخطوات صغيرة بتبريد العلاقات مع الاتحاد السوڤييتى. وعلى الرغم من أنه سمح فى عام ١٩٧١ بالتوقيع على معاهدة أكثر عمقًا من تلك التى وقعها ناصر فقد قرر فى عام ١٩٧٢ أن يطرد «المستشارين» السوڤييت الذين كان قد استضافهم سلفه بعد عام ١٩٦٧ بأعداد كبيرة فى مصر حتى يساعدوه فى حرب الاستنزاف ويساندوه فى تحركاته الدبلوماسية العسكرية. وبشىء من الحذر لم تقطع مع ذلك العلاقات مع العالم الشيوعى وتظاهر السادات فى معظم الأحيان بمواقف ودية ومتصالحة مع السوڤييت. وقد حاول الاتحاد السوڤييتى، من جانبه، أن يستفيد من الموقف وألا يضيع وجوده كلية فى مصر؛ ولهذا فإنه على الرغم من أن السادات كان يبدو معادياً للشيوعية مثل ناصر، إن لم يكن أكثر منه، فإن الاتحاد السوڤييتى سمح فى عام ١٩٧٣ بأن يبيع من جديد لمصر شحنة كبيرة من الأسلحة. وكان السادات يعلم أنه لا يستطيع خوض حرب بدون الأسلحة الروسية. وكان كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكى قد أكد بوضوح أن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة

بأى حال من الأحوال لمساعدة مصر لاستعادة سيناء. ولهذا فقد مهد الرئيس الأرض دبلوماسيا محاولاً جذب تعاطف الأمريكيين بالابتعاد عن الاتحاد السوفييتى، بينما لم يستطع عسكريا الاستغناء عن اللجوء للحلفاء القدامى فى العهد الناصرى.

وتؤكد المصادر أن خطط المعركة أعدها المشير عبد الغنى الجمسى منذ أبريل من عام ١٩٧٣ وبلغت للرئيس السورى الأسد أثناء زيارة رسمية للقاهرة. وكان المشروع هجوماً ثنائيا كان من المقرر أن يضع إسرائيل فى صعوبة على جبهتين. ولإدارة العمليات العسكرية، استدعى السادات المشير أحمد إسماعيل على، وهو عسكرى لم تكن له مطامح سياسية، بخلاف العديد ممن سبقوه فى قيادات الجيش. وكانت القيادات العسكرية المصرية والرئيس نفسه يعتمدون كثيراً على عامل المفاجأة وعلى إحساس إسرائيل بالأمن، وهى مقتنعة تماماً بأنها لا يمكن أبداً أن تخسر حرباً تخوضها. وعندما انطلق الهجوم المصرى فى سيناء والسورى فى الجولان فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، دون أى إنذار مسبق ودون أى مظاهر عدائية سابقة، حقق عامل المفاجأة حقا دوراً حاسماً. وكان يوم سبت، وعلاوة على ذلك كان يوم الاحتفالات بأحد الأعياد اليهودية، وهو عيد الكيبور (ولهذا سميت الحرب بـ«يوم كيبور»). وقد نجح المصريون فى اختراق خط بارليف ودفع الجيش الإسرائيلى إلى الوراء لبضعة كيلو مترات؛ وعلى الجبهة السورية أيضاً، اضطرت قوات إسرائيل للتراجع. ولكن الإسرائيليين استعادوا المبادرة بمرور الأيام، حتى إنهم نجحوا فى عبور قناة السويس وإقامة رأس جسر على الضفة الغربية، بحيث أمكنهم تهديد القاهرة مباشرة. وعندما أعلن عن وقف إطلاق النار بسبب تدخل المجتمع الدولى، فى ٢٣ أكتوبر، كان الموقف راكداً.

وبالتالى فإنه من وجهة النظر الحربية البحتة، انتهت الحرب بدون منتصرين ولا مهزومين(*). ولكن من وجهة النظر النفسية والاستراتيجية، انتصر فيها العرب،

(*) لا يمكن القبول بهذا التقدير لنتيجة الحرب فرغم وجود الثغرة الإسرائيلية على الضفة الغربية للقناة فإنها لم تنجح فى احتلال أى مدينة كبرى وكانت القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية محاطة بالقوات المصرية بما يمنعها من التقدم ، وفى المقابل كانت القوات المصرية قد استولت على ضفة القناة الشرقية بالكامل وأسقطت خط بالرليف وتقدمت فى سيناء (المراجع) .

والمصريون بصفة خاصة. فقد نجح العرب بالفعل فى أن يبرهنوا على أن إسرائيل لم تكن لا تقهر ويمكن أن تهزم فى ميدان مفتوح. وقد «انتقم» المصريون بصفة خاصة لنكسة ١٩٦٧ واستعاد جيشها شرفه. وكان بوسع السادات أن يتوجه لخصومه ومحدثيه من موقف أكثر قوة. وفى تل أبيب أيضاً، أحدثت نصف الهزيمة، على البعد، زلزالاً سياسيا. فلم ترسم بالفعل نهاية عمل جولدا مائير فحسب، ولكنها رسمت بصفة خاصة بداية النهاية للهيمنة العمالية المطلقة فى النظام السياسى الإسرائيلى، وعلى الرغم من أن الأمر كان لايزال يتطلب ثلاث سنوات أخرى فإنه صعدت للسلطة أخيراً حكومة يمينية لأول مرة فى عام ١٩٧٧، وهى حكومة الليكود، بزعامة مناحم بيجن فى البداية وبعد ذلك إسحق شامير الأكثر تطرفاً، وهو الزعيم السابق لـ «عصابة شتيرن».

وبانتهاء الحرب، تقدم السادات بسرعة نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفى عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥ وقعت اتفاقيتان تنصان على تخلى مصر عن أى خيار عسكرى جديد فى مقابل تراجع محدود لإسرائيل من سيناء. وفى البداية ظل رد فعل الولايات المتحدة بارداً: فقد كان على السادات أن يكتسب ثقتها ولم يكن أمراً سهلاً على خليفة ناصر الذى أراد الحرب على أية حال. وقد ذهب فى زيارة إلى واشنطن، للمرة الأولى لرئيس مصرى، فى أكتوبر ١٩٧٥، لطلب مساعدات اقتصادية وعسكرية. وقد قبلت الحكومة الأمريكية تقديم المساعدة، وفى عام ١٩٧٦، دفعت الإدارة الأمريكية لمصر ما يقرب من مليار دولار، كانت فى معظمها للدعم الغذائى.

ولكن العمل الذى أحدث أكبر دوى للسادات كانت رحلته إلى القدس فى عام ١٩٧٧. وقد أعدت المبادرة بنشاط دبلوماسى مكثف بوساطة رومانيا؛ ففى ربيع – صيف ١٩٧٧، قابل بسيد مرعى رئيس الوزراء الإسرائيلى الجديد بيجين. وفى ٩ نوفمبر، ومع مفاجأة كل العالم، العربى والغربى على حد سواء، كان الرئيس يتحدث إلى الكنيست، البرلمان اليهودى. وكان الخطاب ماهراً بلا شك ويهدف إلى لمس أوتار ضرورة السلام وكذلك الجذور الإبراهيمية المشتركة للديانتين، دون التنازل عن كرامة مصر. ومن بين الأشياء الأخرى التى قالها السادات :

السلام لنا جميعاً على الأرض العربية وفى إسرئيل.. وفى كل مكان من أرض هذا العالم الكبير المعقد بصراعاته الدامية، المضطرب بتناقضاته الحادة، المهدد بين الحين والحين بالحروب المدمرة، تلك التى يصنعها الإنسان ليقضى بها على أخيه الإنسان وفى النهاية، وبين أنقاض ما بنى الإنسان وبين أشلاء الضحايا من بنى الإنسان، فلا غالب ولا مغلوب، بل إن المغلوب الحقيقى دائمًا هو الإنسان.. أرقى ما خلقه الله.. الإنسان الذى خلقه الله - كما يقول غاندى قديس السلام - «لكى يسعى على قدميه يبنى الحياة.. ويعبد الله».

وقد جئت إليكم على قدمين ثابتتين، لكى نبنى حياة جديدة لكى نقيم السلام وكلنا على هذه الأرض، أرض الله: كلنا مسلمون ومسيحيون ويهود.. نعبد الله ولا نشرك به أحداً.. وتعاليم الله.. ووصاياه.. هى حب وصدق وطهارة وسلام(..). ولكننى - أصارحكم القول بكل الصدق إننى اتخذت هذا القرار بعد تفكير طويل، وأنا أعلم أنه مخاطرة كبيرة. لأنه إذا كان الله قد كتب لى قدرى أن أتولى المسئولية عن شعب مصر، وأن أشارك فى مسئولية المصير بالنسبة للشعب العربى وشعب فلسطين، فإن أول واجبات هذه المسئولية أن أستنفد كل السبل، لكى أجنب شعبى المصرى العربى، وكل الشعب العربى، ويلات حروب أخرى محطمة، مدمرة، لا يعلم مداها إلا الله[٢٥].

وكان الانطباع الذى تركه السادات فى الكنيست (والعالم أجمع) إيجابيا. ولهذا فقد تعين على الرحلة أن تسرع من عملية السلام المنفصل بين مصر وإسرائيل. وكانت الظروف مواتية بصفة خاصة لأن البيت الأبيض كان قد استقر فيه الديمقراطى چيمى كارتر، وهو ليس سياسيا كبيراً، ولكنه رجل متدين جدا ومتلهف لتقديم حل إيجابى لمشكلة الشرق الأوسط. وقد نجح كارتر فى أن يضع حول المائدة نفسها، فى سبتمبر ١٩٧٨ فى كامب ديفيد، وفداً مصريا بقيادة السادات ووزير خارجيته، بطرس بطرس غالى، ووفداً إسرائيليا، بقيادة بيجين وكان يشارك فيه الچنرال موشى ديان، المنتصر فى حرب الأيام الستة. وقد ألح السادات حتى تكون العلاقات الإسرائيلية - المصرية متدرجة فى مشروع أكبر لحل مشكلات الشرق الأوسط وخاصة المشكلة الفلسطينية الشائكة، ولكن الاتفاقيات التى وقعت فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨[٢٦] كانت عامة بما فيه

الكفاية حتى لا تغضب أحداً، ولكن لكى لا تحل أيضًا أى شىء من وجهة النظر السياسية. وقد رفض بيجين الرحيل عن سيناء دون إبرام معاهدة سلام حقيقية، حتى وإن قبل من حيث المبدأ إعادة الأرض لمصر إذا صاحبت ذلك حرية الملاحة فى الخليج والبحر الأحمر وقناة السويس. ومن ناحية أخرى، ومع الاعتراف «بالاحتياجات المشروعة للشعب الفلسطينى»، أصر بيجين على تسمية الفلسطينيين «العرب المقيمين فى أرض إسرائيل» والأقاليم الفلسطينية بأسمائها التوراتية يهودا والسامرة[٢٧]، مشيراً بهذه الطريقة إلى أنه ليست لديه أية نية لمناقشة إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وقد أثارت اتفاقيات كامب ديڤيد مناقشات سياسية مشتعلة سواء فى مصر أو فى إسرائيل، وربما كانت ستبقى دون تطورات ملموسة، لو أن كارتر لم يضغط فيما بعد من أجل خاتمة جزئية ولكن إيجابية. وبعد ما يقرب من خمسة أشهر من المناقشات المشتعلة ولحظات التوتر التى كان يبدو أنها ستحدث ضمنًا قطيعة نهائية، وقعت معاهدة السلام فى واشنطن فى ٢٦ مارس ١٩٧٩. وقد أسهم انتصار الثورة الخمينية فى إيران فى يناير ١٩٧٩ بلا شك فى الإسراع بالتوقيع. وكانت إقامة دولة إسلامية قوية تثير بالفعل قلق السادات (الذى كان صديقًا حميمًا للشاه المخلوع رضا بهلوى) وكذلك بيجين، لأن هذا كان يمكن أن يزعزع استقرار الشرق الأوسط أو يؤدى على الأقل إلى مراجعة عميقة لخارطتها السياسية. وكانت المعاهدة تكمن أساسًا فى إعادة سيناء إلى مصر (وهو ما لم يحدث مع ذلك على الفور، ولكن فى بحر ثلاث سنوات، نظراً لأن آخر القوات الإسرائيلية تركت شبه الجزيرة فقط فى عام ١٩٨٢)؛ وفى بدء العلاقات الدبلوماسية العادية بين البلدين؛ وفى بيع بترول سيناء لإسرائيل لمدة خمسة عشر عامًا. وقد جعلت الأمم المتحدة من نفسها ضامنًا لتطبيق البنود. وعلى الرغم من أن مذكرة مشتركة لأبطال السلام الثلاثة (السادات وبيجين وكارتر) كانت تلزم الأطراف بالبدء قريبًا فى محادثات لحل المشكلة الفلسطينية، فإن النوايا بقيت على الورق، ولم تكن لها أى نتيجة عملية، لأن بيجين أيضًا سعى فى الوقت نفسه لتكثيف تأسيس مستوطنات يهودية فى الضفة الغربية وغزة. وبالتالى فقد قبل السادات فى نهاية الأمر، على الرغم من النية الطيبة فى البداية، سلامًا منفصلاً، مفيداً لمصر (ولإسرائيل)، دون أن يضع القضية الفلسطينية بصورة قاطعة على طاولة المباحثات.

وقد شكلت البلاد العربية رسميا جبهة موحدة في الرد على مبادرات السادات المدوية. فقد أظهر كل الزعماء العرب بالفعل، على الأقل بالكلام، رفض السلام مع إسرائيل، ولكن المواقف كانت متباينة في الواقع. ففي عام ١٩٧٨ قررت قمة في بغداد، مع استثناءات قليلة (عمان والسودان)، وقف المساعدات الاقتصادية لمصر؛ وأدت قمة ثانية في مارس ١٩٧٩، بعد توقيع واشنطن، إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس؛ وفي مايو من العام نفسه، قام المؤتمر الإسلامي بطرد مصر. وجدير بالذكر أن البابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط اتخذ أيضاً موقفاً منتقداً بشدة تجاه الإذعان الساداتي ووصل إلى حظر قيام المسيحيين بالحج إلى القدس. ولكن في الوقت الذي شكلت فيه بعض الدول الراديكالية (الجزائر، وليبيا، وسوريا، العراق، واليمن الديمقراطي) «جبهة الصمود» معادية لأي تسوية، فإن دولاً أخرى، أكثر اعتدالاً، مثل الأردن والعربية السعودية أو الإمارات، حتى وإن كان ذلك من وراء ستار الشجب الرسمي، اتخذت موقفاً أكثر نعومة وتصالحاً.

وعلى الصعيد الداخلي، قامت المعارضة الشرعية وغير الشرعية، من الناصريين إلى الوفديين إلى الإخوان المسلمين بالاحتجاج ضد السلام، وكان هناك بعض التذمر أيضاً في الحزب الحاكم؛ ولكن الرأي العام في مجمله كان مؤيداً إلى حد كبير. وكانت مبادرة السادات للسلام دون أدنى شك حركة ثورية. وكانت مصر بحاجة إليها؛ كانت بحاجة لسلام دائم حيث إنها تحملت الثقل الأكبر في الحروب مع إسرائيل. ويؤكد بعض الشهود أن السادات كان غاضباً جدا بصفة خاصة إزاء الدول العربية التي ازدادت ثراء من البترول والتي كانت تضن على مصر بالمساعدات والمساندات بينما كانت مصر تقاتل، بمفردها تقريباً، ضد العدو المشترك[٢٨]. وهو شعور ربما كان يشارك فيه جانب كبير من الرأي العام. ولذا فإن سعد الدين إبراهيم على حق في تقييمه الإيجابي لشجاعة الرئيس[٢٩]. ولم تكن مصر تستطيع بثقلها السياسي والثقافي والاقتصادي أن تبقى في الوقت نفسه طويلاً على هامش العالم العربي (وستعود إلى قلبه، كما سنرى، مع مبارك). ومع ذلك، وبعد التخلي عن دور الريادة في العالم العربي، كان على السادات ومعه مصر التخلي أيضاً بالنسبة للمستقبل عن تقديم إسهام فعلي لحل

قضايا الشرق الأوسط وخاصة المشكلة الفلسطينية، وهى السرطان الذى يمزق المنطقة ولا علاج له. وبفضل خيارات السادات أيضًا أصبحت الولايات المتحدة، وكان لابد أن تبقى الحكم الوحيد للجغرافيا السياسية فى الشرق الأوسط.

ظهور الإسلام الراديكالى و «خريف الغضب» :

١ - فى عام ١٩٧١، فتح السادات أبواب السجون لإطلاق سراح الإخوان المسلمين. وكان هذا هو العمل الواحد بعد الألف فى إزالة الناصرية. وكان بالطبع عملاً سياسيا، حيث كان الرئيس يهدف لاستغلال الإخوان المسلمين والمعارضة الدينية ضد اليسار، الناصرى أو الاشتراكى الشيوعى. ويجب أن نرى إلى أى مدى كان الأمر يتعلق بعمل دينى. كان السادات يحب ترسيخ صورة «الرئيس المؤمن» وكان يتباهى بأن يظهر على جبهته "الزبيبة" المميزة لأولئك الذين يقومون مرات عديدة فى اليوم بالسجود أثناء الصلاة. ولكن المجال المقدم الاشتراكيين للمعارضة الدينية كان لابد أن يستغل بطريقة مختلفة عن توقعاته لتتوجه فى النهاية ضد الرئيس وتقلبه. وبتشجيع حزب العمل الاشتراكى وحزب الأحرار الاشتراكيين، كان السادات بالطبع قد حاول تسيير الاتجاهات السياسية الدينية من خلال المشروعية المؤسسية، لأن الحزبين كانا أيضًا من مؤيديه فى جوهر الأمر. ولكن اللغة الدينية أصبحت أمرًا معتاداً. وحرب ١٩٧٣ نفسها شنت أثناء شهر رمضان المقدس وعرفت بالاسم الكودى «عملية بدر»، كذكرى للانتصار الأول للنبى (ﷺ) والمسلمين على كفار مكة.

وكان تأثير الخيار «الإسلامى» للسادات على المؤسسات هائلاً. وفى عام ١٩٧٨، سنّ ما يسمى بـ«قانون العيب»، وهو نص أقيمت من أجله محاكم لحماية الأخلاق العامة، وكان يمكن أن تصل إلى حد إصدار أحكام ثقيلة جدا، حتى حرمان المذنب من حقوقه السياسية. وهكذا عاد التطبيق القديم لقانون الحسبة الإسلامى؛ وهو الواجب الجماعى بـ «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر». وعلاوة على النص بتعيين موظف (المحتسب) مسئول عن الأخلاق العامة، ومراقبة أنواع اللهو وصحة الصفقات التجارية،

كان يلزم الفرد بتصحيح «المذنب»، من خلال دعاوى للمحاكم العادية إذا لزم الأمر. وكانت التعديلات على الدستور فى عام ١٩٨٠ تنص على أن تصبح الشريعة المصدر الأول للتشريع؛ بينما كانت فى دستور ١٩٧١ مجرد أحد المصادر الرئيسية. وفى نفس عام ١٩٨٠، أسس مجلس الشورى ليكون بجانب مجلس الشعب. و«الشورى» هى أحد المبادئ الأساسية فى الفكر السياسى الإسلامى: فبعد أن أقرها القرآن نفسه (سورة الشورى، ٣٨)، اعتبرها الكثيرون بمثابة الصورة الإسلامية للديمقراطية الغربية حيث إنها تلزم الحكام بـ«التشاور» مع كبار المجتمع الذين يمكن تعريفهم بأنهم ممثلو الإرادة الشعبية. ولكن مجلس الشورى لم يكتسب أبدًا دورًا محددًا فى الحقيقة، وبقيت أدواره شكلية فى معظم الأحيان. وقد عرقلت علاوة على ذلك خطوات أخرى إلى الأمام لصالح النساء فى قانون الأسرة الذى كانت الاشتراكية الناصرية قد شجعته جزئيا(*). ووصلت المنظمات الإسلامية المعتدلة مثل الإخوان المسلمين إلى السيطرة على الاتحادات الطلابية فى الجامعات والاتحادات النقابية والمهنية. وقد سمح للإخوان باستئناف النشاط الدعائى وبمجلة مرموقة هى «الدعوة»، عادت للصدور فى عام ١٩٧٦ .

وقد حاول السادات وحقق المشروعية الدينية للسلطات السنية، أى الأزهر بصفة خاصة، كما حاول ناصر وحقق ذلك من قبل. ولكن فى الوقت الذى اقتصر فيه ناصر على استخدام ذلك لتبرير سلطته السياسية أمام أنظار الغالبية العظمى المسلمة من المصريين، جعل السادات من ذلك مبررًا أيضًا للشرعية الدينية. والدليل الواضح على أنه كان ينوى استخدام الإسلام ضد اليسار هو إعلان شيخ الأزهر فى مايو ١٩٧٩، ومن المحتمل جدا إرضاء لتوجيهات رئاسية، بأن الشيوعية هى عدو أسوأ من الصهيونية. وكان الخيار «الإسلامى» للسادات إلى حد ما خيارًا مضادا للثورة بالقياس لناصر، الذى كان الإسلام فى سياسته أيضًا، كما رأينا، يحتفظ بدور مذهبى محورى. ولكن فى حين كان ناصر يجعل من الإسلام الملهم الأخلاقى والمثالى لخيارات سياسية علمانية، كان السادات يريد أن يجعل من الإسلام سلاحًا للحكومة.

(*) قانون الأحوال الشخصية الذى عرقلته التيارات الدينية صدر فى أيام الرئيس السادات (المراجع) .

ويرى هينبوش، أنه «فى حين أن سلطة ناصر كانت تمد جذورها فى الكاريزما الثورية، فإن سلطة السادات، على الرغم من التقديس البطولى لنفسه، ذهبت دائمًا لتستقر على رموز الحكومة التقليدية والدينية والأبوية. وكانت الأهداف التى كانت تستخدم من أجلها السلطة مختلفة بالقدر نفسه : فبينما كان ناصر يستخدم السلطة لمحاولة فرض ثورة على مصر، كان السادات يستخدمها للحفاظ على نظام ناهض بعد الثورة وتثبيته»[٣٠]. والحقيقة هى أنه إذا كان السادات يريد استخدام الإسلام كسلاح للحكومة، فإنه فعل ذلك، بصورة ما، بدون المسلمين، أى بمصادرة الرموز الدينية لمصلحته ولكن مع محاولة تجنب تدخل القوى الدينية فى قراراته.

وعلى الرغم من التنازلات، فإن المعارضة الإسلامية للساداتية زادت بصورة هائلة، بل سرعان ما اتخذت سمات عنيفة وتحولت إلى مواجهة راديكالية. وبصرف النظر عن الخيارات الرئاسية موضع الخلاف، والتى لا يمكن بالطبع وصفها كلها بأنها ليبرالية، فإن أسبابًا عديدة كانت تتضافر لتغذية النزعة الإسلامية وصبغتها السياسية. وكانت الأسباب التى أدت إلى عودة جماهيرية للإسلام اجتماعية ومذهبية فى آن واحد. فمن وجهة النظر الاجتماعية وجد القائمون على الدعاية فى المنظمات الإسلامية أرضًا خصبة بصفة خاصة فى فئتين من المواطنين : الطلبة وجماهير المعدمين. فقد أدرك الطلبة هشاشة موقفهم لأنه أصبحت لديهم أدوات ثقافية ونقدية : فالبطالة كانت تصيب عددًا كبيرًا منهم؛ وكان من الصعب للغاية تكوين أسرة، والعثور على منزل؛ ولم تعد الحكومة تضمن الخدمات الأولية. وعلاوة على ذلك، كان الأكثر وعيًا من الطلبة (والخراجين) قد اقتنعوا بأن المثل العليا للديمقراطية والحرية القادمة من الغرب إما كان لا ينظر إليها حتى تنتهك، وإما كانت تبدو غير مناسبة للنسيج الاجتماعى والثقافى المصرى. وقد شعر المعدمون أكثر فأكثر ومرة أخرى بأن الدولة أهملتهم وتركتهم لأنفسهم، فى حقبة من الليبرالية انتقلت فيها الرفاهية إلى المرتبة الثانية أو أصبحت مهددة بصورة خطيرة. وربما نذكر أن الإخوان المسلمين أيضًا فى الثلاثينيات كانوا قد بنوا نجاحهم على تغلغل واستمرارية عملهم الاجتماعى. وكان الإسلام يبدو بمثابة البديل الحقيقى والوحيد، كدين عدالة ومساواة مناسب لأن يعيد إلى مصر، وهى بلد

غالبيته من المسلمين، التوازن والرخاء؛ وهو شيء لم يكن يبدو أن التغريب يمكن أن يقوم به، على الرغم من الوعود.

وقد حدد چيل كيبل، فى كتاب صدر قبل الحادى عشر من سبتمبر بقليل، بعض العناصر المشتركة لظهور وانتشار الإسلام السياسى فى البلاد العربية والإسلامية بصفة عامة، حتى ماليزيا. العنصر الأول فى رأيه هو التحالف بين ما يسميه «البرجوازية الدينية» والشباب المثقف فى المدينة، الذين اقتلعوا من جذورهم وهم غير راضين عن وضعهم. والعنصر الثانى هو الفراغ الذى تركه فشل القومية العربية، والعلمانية ذات الطابع الناصرى، كما قلنا من قبل فى الفصل الثالث. العنصر الثالث هو عودة التزمت الوهابى[٣١] الذى تزاوج مع ذلك مع البترودولار؛ فقد استفادت ملكيات محافظة مثل العربية السعودية من الصدمة البترولية فى منتصف السبعينيات[٣٢]، والتى وضعت تحت تصرفها كميات هائلة من المال السائل، لتمويل الحركات الأصولية. لمحاولة القيام بدور محورى مهيمن فى كل العالم الإسلامى. والعنصر الرابع هو التأثير الانفعالى لثورة الخمينى فى إيران فى عام ١٩٧٩، والذى كان لابد أن يقنع الكثيرين بأن تحرر أى دولة إسلامية كان ممكنًا[٣٣]. وهذه الآراء على جانب كبير من الحقيقة حتى وإن لم يكن من الممكن تطبيقها بانتظام، كما لو كانت تمثل شبكة ذات قيمة عالمية، على كل البلاد العربية الإسلامية. وفيما يتعلق بمصر على سبيل المثال، لا يبدو لى أن نظام التحالف بين البرجوازية الدينية وطبقة الطلاب فى المدينة قد نجح آليا، فكثير من كبار علماء الدين كانوا يصرخون أيضًا ضد النظام، ولكن كانت لهم على أى حال وظيفة عامة تجعلهم تابعين للسلطة وعلاوة على ذلك كانوا يخشون الراديكالية كما كانت تخشاها السلطة المُشكَّلَة نفسها؛ كما أننى أعتقد أن تدفق البترودولار السعودى كان له دور هامشى، على الرغم من حقيقة أن العاملين المصريين الذين كانوا يقومون بعملهم فى العربية السعودية وفى بلاد الخليج كانوا ينقلون إلى الوطن، مع المال، أفكارًا محافظة. وبصفة عامة، تندرج الراديكالية الإسلامية فى مصر فى إطار راديكالية متصاعدة فى كل العالم العربى والإسلامى بدأت بالذات فى السبعينيات. وهذه الراديكالية سيكون لها فى مصر طابع عرضى تحت حكم السادات، ولكنها ستنظم نفسها بانتظام وستصل إلى قمم أعلى من التطرف تحت حكم مبارك.

والطابع المذهبى المشترك للمنظمات الإسلامية الناشطة هو العودة إلى أفكار تيارات فكرية قديمة مثل الخوارج[٣٤] أو بعض كبار الفقهاء الحنابلة والمتشددون وخاصة ابن تيمية[٣٥]. ومن رجال الدين هؤلاء، كان المسلمون الراديكاليون يستمدون الاقتناع بأن الحرب ضد أولئك الذين لا يطبقون الإسلام بصورة صحيحة ليست مشروعة فحسب، بل إنها واجبة، وهم يحلمون بإعادة بناء دولة إسلامية تسودها، الشريعة، التى تقوم على دعائم القرآن والسنة النبوية. ففى القرآن والسنة كان لابد من إيجاد مبادئ العمل السياسى وأسس التشريع على حد سواء. وبالنسبة لغالبية المثقفين الراديكاليين، كان المعلم الكبير هو سيد قطب - وقد تحدثنا عنه فى الفصل الثالث - الذى كانت أعماله وخاصة «معالم فى الطريق» تمثل ملخصات ثورية حقيقية[٣٦]. ولكن يجدر بنا أن نقول إنه فى حين كان فكر قطب منظماً ومتماسكاً حتى وإن كان حالماً، فإن فكر المنظرين الرئيسيين للمنظمات الراديكالية كان يبدو سطحيا ومبتذلاً.

وتبقى هناك قضية مفتوحة على جانب كبير من الأهمية. إن الأسباب التى أدت إلى التحول للاتجاه الإسلامى واضحة بما فيه الكفاية : فهى أسباب اقتصادية واجتماعية، فى المقام الأول، ولكنها أيضاً مذهبية. ومع ذلك فإنه من غير الواضح لماذا كان لمثل هذا التحول طابع «سياسى»، أى طابع كان يؤكد على الدور السياسى للدين وكان يتجه لتكوين دولة إسلامية. وفى التاريخ الإسلامى، لم تتحقق الدولة «الإسلامية» أبداً عمليا، باستثناء الفترة القصيرة للغاية (عشر سنوات، من ٦٢٢ إلى ٦٣٢) من حكم النبى محمد (ﷺ) فى المدينة، وربما، على الأقل بالنسبة للسنة حتى وإن لم يكن بالتأكيد بالنسبة للشيعة، فترة الأعوام الثلاثين (من ٦٣٢ إلى ٦٦١) من حكم الخلفاء الأربعة، الذين يقال لهم «الراشدون». وبعد ذلك طالبت الدول الإسلامية بالفعل بالدفاع عن الشريعة، ولكن إدارة السلطة كانت «علمانية» على نطاق واسع ولم تطلب الحكومات المدنية أبداً تقريباً مد سيطرتها على علماء الدين، حماة التقاليد الدينية[٣٧]. وكان للإصلاح الدينى لمحمد عبده - كما رأينا فى الفصل الأول - طابع تربوى وأخلاقى قبل كل شىء ودفعة عقلانية وتحديثية قوية؛ ولكن نشاط حسن البنا، على الرغم من تطلعه لأسلمة المجتمع والدولة، لم يندفع لدرجة تهديد استمرارية النظام القائم وممارسة خيار ثورى.

وعلى الصعيد النظرى، كانت نقطة الخلاف هى قطب. ولكن على الصعيد العملى؟ كان فشل الناصرية بالطبع، كما ذكرنا مرات عديدة وبقوة، قد فتح فراغًا كان يمكن للإسلام فقط أن يملأه، لا المثل العليا الغربية فى الديمقراطية والحرية الفردية، على الرغم من نبلها وتجردُها، حيث لم يكن من السهل دائمًا توفيقها مع تقاليد الفكر السياسى الإسلامى. وبالتالى فإن خيار بناء دولة إسلامية يبدو ثمرة الرغبة فى استعادة الهوية والمطالبة باستمرارية التقاليد الثقافية، بطريقة يمكن القول بأنها غير واقعية وخارج الزمن. كانت الرموز الإسلامية تعرف وتحدد المسلمين أمام المذاهب والأخلاقيات المستوردة من الخارج و - لسوء الحظ - غالبًا ما كانت تخاطر بحبسها فى الحوار والمواجهة. ومن الأمور التى لها مغزاها أن «الدولة الإسلامية» الخيالية، بصرف النظر عن الإرشادات العامة لقطب، لم تتخذ أبدًا ملامح واضحة ولم تضع لنفسها دستورًا معقولاً[٣٨]. وقد كان هذا يعنى على المدى الطويل الاستنفاد النظرى والعملى للمشروع، ولذا فإن الدولة الإسلامية لم تتحقق أبدًا، بل إن الدول والحكومات التى فى السلطة استمرت فى إظهار ملامح تحاكى الغرب أساسًا، على الرغم من غياب ملامح ديمقراطية واضحة. وكان الشىء الجديد يكمن فى أن حلم تحقيق الدولة الإسلامية كان يضع فى قلب التفكير السياسى فئة حديثة : الدولة ليس كأداة وظيفتها ضمان تطبيق القانون الإسلامى، ولكن كمالكة فعلية لوظائف إدارة السلطة[٣٩].

أما وأن خيار تكوين الدولة الإسلامية قد ترجم بعد ذلك لخيار أساليب الكفاح العنيف، فإن هذا اعتمد فى المقام الأولى على أن الإسلاميين كانوا ممنوعين من أى طريق لإسماع صوتهم فى المجال السياسى على الصعيد القانونى وفى المقام الثانى، على الاضطراب المتزايد لضمير ثورى كان يلمح أعداء ألداء فى الأنظمة السياسية فى البداية، وبعد ذلك فى الصهيونية وبالتالى فى كل الغرب، الذى كان يبدى تعاطفًا هزيلاً تجاه الإسلام والمسلمين.

ومن المهم أن نؤكد على أى حال - لأن أى مراقب غربى غير متعمق فى القضية يمكن أن يكون مندهشًا من ذلك - أن الإسلام الراديكالى أو الأصولى لم يكن إطلاقًا حركة من البرابرة الجهلة الذين لا علم لهم بالتقدم الكبير فى العصر الحديث ويتجهون

للحلم بعودة مستبعدة للـ«العصور الوسطى» (وهو تعبير لا معنى له فى الوقت نفسه فى التاريخ الإسلامى). وكانت كوادر المنظمات الإسلامية الراديكالية مؤلفة فى معظمها من خريجي الجامعات، على الرغم من أن هذه يمكن أن تبدو مفارقة، فى مواد تقنية وعلمية - الهندسة على سبيل المثال - بدلاً من المواد الإنسانية. وقد ولدت الحركات الإسلامية النشطة بالفعل فى الجامعات. وقد أُنشئت جماعة الشباب الإسلامى فى مؤتمر اتحاد الطلاب فى المنصورة فى أكتوبر ١٩٧٢؛ وفى الشهر نفسه كان أول قسم فيه يتكون فى كلية الهندسة فى جامعة القاهرة. وكانت هذه مجرد المرحلة الأولى من انتشار الجماعات الإسلامية فى مراكز التعليم العالى. وربما كانت أهم هذه الجماعات وأكثرها استمرارية هى الجماعة الإسلامية، التى كان يديرها بعد ذلك روحيا الشيخ الضرير عمر عبد الرحمن، بعد أن تكونت فى نهاية السبعينيات وكان أكثر أعمالها إثارة هو الهجوم على مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى عام ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، كانت هذه الجماعات «حديثة» على الأقل من وجهتى نظر أخريين. الأولى هى أنها كانت تستخدم أعقد التقنيات، فهناك انتشار هائل للدعاية الإسلامية التى تمت من خلال شرائط الكاسيت والفيديو، علاوة على الإستخدام المحتمل لكل أدوات الاتصال الجماهيرى. وكان صوت الشيخ محمد جلال كشك، المسجل على شريط، يدخل كل البيوت وليس فقط بيوت المتطرفين. وهناك دور حاسم يقوم به الدعاة الشعبيون، علاوة على كشك ومحمد متولى الشعراوى اللذين ذكرا من قبل، ومحمد الغزالى، الشخصية المرموقة، وهو ممثل ما يشبه «الجناح الأيسر» فى الإخوان المسلمين، فى الحث على العودة إلى الروح الدينية ونشر أفكار التحديث العام والسياسى فى ضوء الإسلام.

ويمكن أن نقول، إلى حد ما، إن الجماعات الراديكالية، متفرعة من الإخوان المسلمين، ولكنها تميزت عن الإخوان بوضوح أكثر بالطابع الحركى والعدوانى. وهى فى الواقع يجب أن تبقى مميزة عن التنظيم الرسمى للإخوان المسلمين، الذى بقى نشاطه على أى حال داخل الإطار المؤسسى. وكان القرار الاستراتيجى لقيادة الإخوان المسلمين فى السبعينيات هو الحد من التعاون مع النظام وقبول القواعد الديمقراطية

بهدف نشر وجودهم فى المجتمع وفى النقابات وفى أحزاب المعارضة(٤٠). ولفهم تكوين الراديكاليين سيكون من المفيد قراءة بعض الصفحات للمؤرخ بارى روبين :

هناك أربع فئات مميزة من الجماعات الإسلامية. وكل منها له أهدافه الخاصة ومفهومه عن الإسلام. وكل منها له موقف مختلف إزاء النظام السياسى المصرى واستراتيچية لجعل المجتمع أكثر إسلاماً.

– علماء الدين الرسميون الرئيسيون يطالبون بأن تقدم الهياكل الموجودة فرصاً للتحسين، بفضل دعوة أشد قوة، والتربية الدينية والتصحيح الفردى.

– الإخوان المسلمون يجتهدون لكسب الأصوات والتغلغل فى البرلمان بهدف جعل الشريعة أساس التشريع.

– الجمعيات وبعض الدعاة الذين يتمتعون بالكاريزما يستخدمون حزم الجامعات والمجتمعات لتنظيم جماعاتهم الإسلامية، وإدانة علماء الدين الرسميين على أنهم دمى فى أيدى الحكومة وانتقاد الإخوان المسلمين بأنهم يميلون أكثر من اللازم نحو التسوية.

– الجماعات ثورية وترفض النظام فى مجمله، وتدخل فى السرية وتدين أى شخص لا يشاركها أفكارها، معلنة أن العنف فقط يمكن أن يقيم دولة إسلامية(..).

ولابد أن نميز بدقة بين الجماعات والجمعيات. فهذه الأخيرة هى تجمعات تعمل فى ضوء الشمس للدعاية وتشجيع السلوك الإسلامى فى الأحياء (وغالباً ما كانت تجتمع فى مساجد محددة) وفى حرم الجامعات. وكان يمكن أن تستخدم الجمعيات كمراكز للتجنيد للجماعات وكانت هناك علاقات وثيقة بين الاثنتين، على سبيل المثال فى حالة الجهاد. والجماعات يمكن أن تعتبر طلائع ثورية محترفة وحازمة إلى أقصى حد، فى حين أن الجمعيات كانت تمثل ببساطة مجموعات من المتعاطفين. ومع ذلك، ونظراً للأساليب العملية المختلفة ودرجة الولاء المختلفة وعوامل أخرى، فإن التمييز بين هاتين الجماعتين مهم تماماً.

ولابد أن نلاحظ أن كلا من الجماعات الرئيسية الأربع (حتى وإن وجدت منها ربما عشرات كثيرة فى مصر) قد استدعى الاهتمام العام بسبب أعمال إرهاب مدوية. وفى كل المناسبات اعتقل الزعماء والنشطاء الرئيسيون وحكم عليهم بالإعدام. وكانت هذه الأحداث هى :

– الهجوم، فى عام ١٩٧٤، على الكلية الفنية العسكرية من قبل حزب التحرير الإسلامى الذى كان يقوده صالح سرية.

– اختطاف واغتيال وزير الشئون الدينية السابق فى عام ١٩٧٧ على أيدى جماعة التفكير والهجرة، بقيادة شكرى مصطفى.

– اغتيال السادات، فى عام ١٩٨١، على أيدى الجهاد، بقيادة، عبد السلام فرج.

– الهجوم على شخصيات عامة مصرية بارزة فى عام ١٩٨٧ بقيادة «الناجون من النار»[٤١].

كان صالح سرية من أصل فلسطينى وربما كان أول إسلامى راديكالى يخطط لتكوين دولة إسلامية من خلال مؤامرة تهدف لقلب الحكومة القائمة. وكانت محاولته للهجوم على الكلية الفنية العسكرية فى مصر الجديدة، والتى كان من المقرر أن تكون مقدمة لهجوم آخر على قلب السلطة، كانت مرتجلة وليست أمامها أية إمكانية للنجاح إطلاقًا، حتى وإن أدت إلى سقوط أحد عشر قتيلاً وثمانية وعشرين من الجرحى. وقد حوكم سرية بالطبع وأعدم.

وكانت شخصية شكرى مصطفى أكثر تعقيداً. فقد ولد فى عام ١٩٤٢ فى صعيد مصر، وعرف بعض السنوات من السجن أثناء اضطهادات ناصر القاسية ضد الإخوان المسلمين. وفى أوائل السبعينيات، وبفضل المناخ المشجع الذى أقامه السادات، بدأ شكرى مصطفى، الذى كان يحمل دبلوما فى الزراعة، فى نشاط مكثف للدعوة فى أسيوط. وقد اجتمع أتباعه وأصدقاؤه فى منظمة سميت التكفير والهجرة، وهو اسم يشير إلى الدعامتين الرئيسيتين المذهبيتين للجماعة[٤٢]. فالمجتمع الحالى فاسد بصورة

لا علاج لها؛ وضد المسلمين الزائفين لابد من إعلان التكفير، كما فعل الخوارج، لوضعهم خارج جماعة المسلمين الحقيقيين (وهو ما يجعل قتلهم أيضاً مشروعاً من الناحية النظرية)؛ ولابد من «الهجرة» بصفة خاصة (كما فعل النبى (ﷺ) من مكة إلى المدينة)، والابتعاد عن العالم الفاسد بدون إله لتكوين مجتمع من الأنقياء. وهذا الابتعاد كان جسديا وروحانيا : فقد وصل أعضاء الجماعة إلى حد الانسحاب إلى مغارات على تلال الصحراء الغربية، ووصل الرفض الروحانى فى شكرى مصطفى حتى إدانة كل الثقافة والعلم والتطور الثقافى التالى للوحى والحقبة المثالية للنبى (ﷺ) ووصف كل هذه الأمور بأنها زائفة ومارقة. وقد أدى اغتيال الوزير السابق الذهبى فى عام ١٩٧٧ إلى اعتقال ومحاكمة غالبية أعضاء التفكير والهجرة. وحكم على شكرى مصطفى بالإعدام شنقاً(*).

وقد كان عبد السلام فرج مهندساً كهربائيا تأثر بعمق بقراءة سيد قطب وابن تيمية. وخاصة الإدانة الموجهة من عالم الدين الذى عاش فى القرون الوسطى ضد المغول، الذين اعتنقوا الإسلام لعدم دخولهم إلى مناطق العالم الإسلامى، وقد اعتبرهم ابن تيمية منافقين وانتهازيين، ودعى إلى ضرورة العودة للقتال ضدهم. وكتيب «الفريضة الغائبة» يذهب بالضبط فى ذلك الاتجاه. فـ «الفريضة الغائبة» هى الجهاد، الذى كان فرج يفهمه بالمعنى الحربى بالتحديد. والجهاد يجب أن يكون فريضة دينية ملزمة لكل المسلمين، ولكن المسلمين اليوم ربما نسوها. كان لابد إذن من استعادة قيمة الكفاح والقتال. ولذا فقد أسمت الجماعة التى أسسها فرج «الجهاد»[٤٣].

وحتى إذا كنا بالطبع سنشير إلى اغتيال السادات مرة أخرى فيما بعد، فإن من المهم الآن أن نوضح، مع هالة مصطفى، وهى باحثة فى مركز الدراسات السياسية فى الأهرام، البعد العميق لرفض القيم السياسية الغربية التى تؤيدها الجماعات الإسلامية الراديكالية والتى أقنعتها بضرورة الكفاح ضد الحكومة والمؤسسات التى هى خارج القنوات الشرعية للمشاركة السياسية :

(*) من الجدير بالذكر أن "التكفير والهجرة" هو الاسم الإعلامى الذى أطلق على تنظيم شكرى مصطفى وليس الاسم الذى أطلقه شكرى مصطفى وأعوانه على أنفسهم (المراجع) .

«هذه الجماعات تعتبر الديمقراطية شيئًا مختلفًا أساسًا عن البناء الفكرى ومنهجية الإسلام، حيث إن الديمقراطية، فى رأيهم، تقف فى تناقض تام مع الإسلام. وهذا الموقف يقوم على سلسلة من المقدمات المحللة فى كتبها، ويمكن تلخيصها على هذا النحو :

– الديمقراطية تمنح السلطة للشعب، ولكن الله وحده هو الذى يجب أن تكون له السلطة.

– الشعب يصبح مصدر السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ وهذا يتناقض مع الإسلام الذى يعتبر الشريعة السلطة العليا المشروعة.

– الحريات، التى تضمنها الديمقراطية للجماهير دون قيود ولا إلزام، تتناقض مع مفهوم الحرية طبقًا للإسلام، الذى يقضى بأن القوانين الدينية لا يجب الحياد عنها أو مخالفتها بالكلمة أو بالفعل. وبالنسبة للإسلام، لا توجد الحرية غير المحدودة، وخاصة فيما يتعلق بالمطامح أو الأعمال التى تخالف شريعة الله والدين.

– الديمقراطية تقوم على أساس التعددية الحزبية، التى هى مختلفة جذريا عن رسالة الإسلام. وهذا يتوقف على حقيقة أن الأحزاب السياسية تنبع من تعددية للمذاهب الموجودة فى المجتمع، فى حين أن الحكومة فى دولة إسلامية ليست ممزقة بين مذاهب متعارضة. وفى أى مجتمع مسلم هناك حزبان فقط: حزب الله وحزب الشيطان، الذى لا يسمح بوجوده.

– الديمقراطية تجعل من المواطنة، وليس من الدين، أساس المساواة، وهذا يتناقض مع روح الإسلام وتعاليمه، الذى يرى أنه لا يمكن أن تكون هناك مساواة بين مسلم وكافر(٤٤).

وبالتالى فإن رفض الغرب كان سياسيا وأخلاقيا فى آن واحد. وكان قطب قد انطلق من إدانة أخلاقية لكى يعيد اكتشاف قيم الإسلام ولكى يحولها من رسالة أخلاقية – تؤمن بالآخرة إلى رسالة سياسية. وكان الراديكاليون الذين جاءوا بعده، وهم أكثر بساطة وأقل خبرة ثقافيا من قطب، يلحظون تأثير قيم التغريب على جلدهم، كتهديد مباشر على هويتهم كمسلمين.

٢ – ويظهر تفرع المنظمات الإسلامية بين الشباب وفى الجامعات كيف أن الطلبة بالذات، مع بعض الفئات المهنية، كانوا يمثلون عصب المعارضة للساداتية. وبين عامى ١٩٧٠ و١٩٨١ تجاوز عدد المسجلين فى الجامعات الحكومية من ١٧٨ ألفًا إلى ٥٥٨ ألفًا، وكانت قد افتتحت فى الوقت نفسه جامعات جديدة مثل المنيا وطنطا والزقازيق. وأيضًا فى النظام التعليمى المعقد الأولى والثانوى والجامعى، الذى يسيطر عليه الأزهر، تضاعف عدد المقيدين فى الفترة نفسها سبع مرات. وقد كان الأمر يتعلق باتجاه إيجابى حيث إنه كان يظهر كيف كان التعليم العالى فى مصر ينتشر ولم يعد قاصرًا على الشرائح البرجوازية والمترفة من المجتمع. ولكن الطلبة، والخريجين الجدد بصفة خاصة، لم تكن أمامهم آفاق وردية. وكما قلنا من قبل، فإن الفوارق الاجتماعية الناجمة عن الانفتاح وكذلك عن الموقف الدولى جعلت العثور على وظيفة أمرًا صعبًا وجعلت الآمال ضعيفة فى شراء منزل أو الزواج بصورة كريمة. وعلى الأقل حتى عام ١٩٧٩، كان وضع «اللاسلم واللاحرب» الذى أعقب حرب ١٩٦٧، وأيضًا حرب ١٩٧٣، كان يغذى العصبية والحالة النفسية السيئة. وأخيرًا سرت أفكار الحرية والاستقلال، إلى جانب الاكتشاف الإسلامى لمؤلفين جدد ولمعلمين جدد – ابن تيمية وقطب بصفة خاصة – سرت فى حرم الجامعات وكانت تزيد من راديكالية المواقف السياسية. وفى نهاية سنوات ناصر، كانت قد تكونت العديد من المنظمات الطلابية، ذات التوجه الماركسى أيضًا، ولكن نشاط الطلبة زاد بعد الانفتاحات التحررية للسادات. وفى يناير ١٩٧٢، قمعت المظاهرات التى كانت تطالب بمزيد من الوضوح فى السياسة الخارجية وبدفاع أشد حسمًا عن مصالح مصر. ولكن التوترات فى السنوات التالية تضاعفت بصفة خاصة لأنه على الرغم من أن السادات شجع فى البداية انتشار الإسلام فى الجامعات، فإنه وجد نفسه مضطرا بعد ذلك لمحاربته، لموقفه من النقد والمعارضة. وقد تجاوز الإسلام علاوة على ذلك الماركسية وجعل منها بعدًا مذهبيا يمكن إهماله لدى الطلبة(*).

(*) كانت قيادة الحركة الطلابية فى مطلع السبعينيات لليسار خصوصًا اليسار الماركسى ، وقد بدأ تكوين الجماعات الدينية فى وسط الطلاب بدعم مباشر من أمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكى العربى لمواجهة المد اليسارى فى صفوف الطلاب. لقد صنع النظام الجماعات الإسلامية لكنها انقلبت عليه فى النهاية (المراجع) .

ولم تكن علاقات السادات مع الصحافة والنقابات مثالية. فبمجرد تدعيم سلطته، حاول الرئيس بشتى السبل استئناس الصحف والصحفيين. وفى عام ١٩٧١ استبعد واستبدل مديرو الصحف الكبرى. وفى فبراير ١٩٧٢، طرد كتاب وصحفيون غير منحازين من الاتحاد الاشتراكى العربى. وفى عام ١٩٧٤، أقيل محمد حسنين هيكل، صديق ناصر المقرب وموضع ثقته، من إدارة «الأهرام»، أكبر صحيفة يومية فى البلاد ثم اعتقل بعد ذلك بسنوات. وفى السنوات التالية شنت الصحافة، التى عادت لأوضاعها الطبيعية فى جانب كبير منها، حملة تشهيرية ضد ناصر، لتمجيد السادات، وهى حملة تشهير تمادت فى الإساءة. ولكن انتخابات إدارة نقابة الصحفيين تعكس نوعًا من المعاناة والتذمر الذى كان تحت السطح : فمن ثلاثة عشر عضواً، كان الساداتيون واحداً بالكاد فى عام ١٩٧٣ واثنين فى عام ١٩٧٥، وأربعة فى ١٩٧٧ وخمسة فى ١٩٨١[٤٥]. وبالطبع يلاحظ نمو المؤيدين للنظام، ولكن من الصعب القول ما إذا كان هذا ليس نتيجة للسيطرة اليقظة للسلطة المركزية. وما قيل لا ينفى أن نتائج الحركة الحرة للأفكار كانت تسمع صوتها. وقد جرت إدانة فساد صفقات الأثرياء الجدد «القطط السمان» دون مواربة على صفحات الصحف، مع الإشارة لأسماء وألقاب أولئك الذين أثرو لأنهم متواطئون مع السلطة. وأصبح السادات دائما يضيق ذرعا تجاه ما كان يعتبره «سلبية» من الصحافة، على الرغم من أنه كان بوسعه الاعتماد على ولاء الكثيرين. وقد أظهرت نقابة المحامين أيضا مواقف متشددة تجاه قرارات الحكومة، على الرغم من أنها أيدت وساندت محاولتها العودة إلى مزيد من الشرعية. حتى إن «بيتى» يتحدث عن نقابة المحامين كما لو كان يتحدث عن «بوتقة من المعارضة السياسية»[٤٦] ويتحدث «بيكر» عن المبادرات التى شجعوها كمرحلة أساسية فى تاريخ ليبرالية السبعينيات[٤٧]. ولهذا، ولتخفيف العداءات، جرت مناورات لانتخاب رئيس للنقابة متحالف مع الحكومة، مع المساعدة المحتملة للأعضاء الأقباط.

وكان هناك قطب رابع فى معارضة الساداتية. كان يشكل بصفة عامة عنصر إزعاج للسلطة – يتمثل فى البابا شنودة الثالث بطريرك الأقباط. وقد احتج علاوة على ذلك وبقوة فى معظم الأحيان على السادات للقيود التى ربما تعرض لها المسيحيون فى بناء

الكنائس والإجراءات التى تضمنها التشريع، وقد أغضب هذا الرئيس جدا. وفى عام ١٩٧٨، أوقف البابا، كتحد للنظام الاحتفالات بعيد الفصح، وقد أشرنا من قبل للعداء الذى أظهره تجاه السلام مع إسرائيل، والذى كانت تتفاخر به السياسة الخارجية الساداتية. وفى ١٩٨٠، صعد البابا شنودة من مطالبه السياسية، مؤكدا أن المسيحيين يمثلون عشرين فى المائة من السكان، والأرقام الرسمية كانت تتحدث عن خمسة فى المائة، ولهذا فإن من المحتمل أن يكون التقدير المضبوط فى الوسط، حول العشرة فى المائة. وتصاعدت خلال عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ حدة الاحتقان الطائفى بين المسلمين والمسيحيين[٤٨] وفى صيف ١٩٨١ حدثت مصادمات طائفية فى حى الزاوية الحمراء بالقاهرة بدا معها أن النظام غير قادر على حماية السلام الاجتماعى.

وفى مواجهة المد العالى من الانتقادات والمعارضات أظهر السادات تشدداً فى مواقفه للسيطرة على الوضع. وكان سبتمبر ١٩٨١، الذى أسماه محمد حسنين هيكل «خريف الغضب» شهر التحول. ففى ٢ سبتمبر بالضبط، اتجه لاعتقال ما يزيد على ألف وخمسمائة معارض، من زعماء أحزاب المعارضة مثل الوفد الجديد والتجمع الوطنى التقدمى الوحدوى إلى الإخوان المسلمين إلى البابا شنودة نفسه، المنفى فى دير وادى النطرون، وبعض الأساقفة الأقباط. وأغلقت الصحف المعارضة مثل «الدعوة، والشعب». وصدرت تعليمات تلزم دعاة خطباء المساجد بالحصول على موافقة الحكومة على خطبهم وقد برر السادات الإجراءات القمعية فى خطاب تليفزيونى عنيف، متضارب بشدة، فعلى سبيل المثال، فى الوقت الذى كان يسب فيه زعماء الإخوان المسلمين، كان يداهن أعضاء الجماعات الإسلامية. ولا شك فى أنه كان يقصد بتجربة القوة هذه، إقرار سلطة مطلقة أكثر راديكالية. وقد قال بعض المراقبين بوضوح إن الرئيس يبدو وقد خرج عن الحدود التى التزم بها دائماً[٤٩].

وقد شهد ملازم شاب فى الجيش، وهو خالد الإسلامبولى، الذى كان منخرطًا فى جماعة الجهاد بقيادة عبد السلام فرج، اعتقال أحد أشقائه، وهو عضو أيضاً فى التنظيم نفسه، أثناء عملية تطهير سبتمبر، وأقسم على الانتقام. وقد سعى مع بعض أصدقائه لأن

يكون فى الخدمة فى الاستعراض العسكرى، الذى كان يتعين الاحتفال به فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، وهو ذكرى الانتصار فى حرب أكتوبر. وعندما توقفت العربة المدرعة التى كان يركبها خالد الإسلامبولى والمتآمرون الآخرون أمام المنصة الرئاسية، قفز المهاجمون على الأرض وأخذوا فى إطلاق النار بصورة عشوائية برشاشاتهم على الرئيس وكبار المسئولين الآخرين. واخترقت السادات طلقات عديدة ومات على الفور تقريباً؛ وقد أصيب نائب الرئيس - مبارك - ببعض الجروح. واعتقل خالد الإسلامبولى والآخرون على الفور وأعدموا بعد محاكمة سريعة.

ولكن هناك أمرين خارجين على هذه الواقعة المأساوية لهما أهميتهما. الأمر الأول هو أن الملازم الشاب واجه الموت بتكبر، مؤكداً أنه لم يندم لأن واجبه كان «قتل الفرعون». وفى الرموز الدينية الإسلامية، يمثل الفرعون خلاصة الشر والطغيان. والأمر الثانى هو أن جنازة السادات كان لها صدى ضعيف، بصرف النظر عن رسمية الاحتفالات. وعلى عكس ما حدث مع ناصر، فى الواقع، لم تكن هناك مظاهر انفعال أو حداد شعبى. فقد كان الشعب، على الأقل فى هذه اللحظة، قد أدان ضمنيا سياسة الرئيس. وهذا لا يعنى، بالطبع، أنه كان مستعدا للسير وراء مغامرات المتطرفين. وفى تزامن مع مقتل السادات، حاول أيضًا الجهاد القيام بانتفاضة فى أسيوط، وهى أحد المراكز الرئيسية للإسلام الأصولى، ولكنها كانت اشتعالاً سرعان ما انطفأ، بعد أن أحاط به عدم الاكتراث العام.

ويبدو اغتيال السادات حتميا تقريباً إذا نظرنا إلى تطور الأحداث. فقد اتبع من ناحية سياسة مبهمة. على الرغم من وجود مفردات اشتراكية غالبًا وبلاغة تحررية. فقد حاول قبل كل شىء بطريقة ماكيافيللية تقسيم القوى السياسية، ووضعها بعضها ضد البعض الأخر لينفرد بالحكم بالتالى. ولكن السلطة الساداتية فقدت الشرعية بهذه الطريقة، لأنها انتهت بإثارة عداءات وخصومات كثيرة هددت أسس الوفاق السياسى، إن لم يكن الوفاق الاجتماعى للطبقات الحاكمة. ثانيًا : أراد السادات بالفعل التحرر ونشر الديمقراطية، ولكنه طالب بألا يترجم ذلك إلى أى نوع من النقد أو أى معارضة

لرغبته ولعمله. والمعارضة هى بمثابة الملح فى أى ديمقراطية ناجحة بالفعل، ولكن السادات كان يطالب بالقيادة من أعلى، دون معارضات حقيقية، أو تحولات. وقد اختار الرئيس بعد ذلك القيادات الإسلامية ضد المعارضة اليسارية. وحتى إذا كان هو شخصيا مسلمًا مخلصًا، فإن الخيار اتضح إنه خطير حيث أنه سمح للعديد من المتطرفين بحرية العمل. ويمكن أن يبدو متناقضًا أن يكنَّ المتطرفون عداء عميقًا على هذا النحو لرئيس «مؤمن» قدم الكثير من الإشارات عن رغبته فى تشجيع النشاط الإسلامى. ولكن أسلوب حكم السادات كان من ناحية، مستبدا وأصبح أكثر تشددًا دائمًا؛ ومن الناحية الأخرى، كان لابد أن تنعكس ضده الطريقة الغربية التى شجعها ونفس انتشار العلمانية فى المجتمع بشكل سلبى على علاقته بتلك الجماعات .

وفى نهاية المطاف، لا يمكن أن نفلت من الانطباع بأن العقد الساداتى شهد امتداد المعارضة التى زاد تفرعها وانتشارها دائمًا وكان الرد عليها قمعًا أكثر عنفًا وتشددًا. وفى ضوء هذه الاعتبارات، لا يبدو أن الاغتيال غير مفهوم تمامًا. وعندما مات السادات، وأيضًا بعد ذلك، فإن الكثيرين قالوا إن التطرف الإسلامى أراد أن يضرب فيه بطل السلام والخائن لشعبه وللمسلمين فى مواجهة إسرائيل. وهذا التفسير ينطوى بالطبع على جانب من الحقيقة؛ ولكنه فى حد ذاته قد لا يكون كافيًا إطلاقًا لتفسير «خريف الغضب»، الذى يجب أن نبحث عن مبرراته بصفة خاصة على الصعيد الداخلى. وفى الوقت نفسه، كانت أجنحة الإسلام المتطرفة تعتقد أنه كان لابد من القضاء على الحكومات الفاسدة و«الكافرة»، قبل محاربة الصهاينة. والحقيقة، بالفعل هى أن المعارضة للصهيونية ولدولة إسرائيل كانت تمثل مبررًا محوريا ومتكررًا لمذهب الراديكاليين؛ ولكن لم يكن ممكنًا، من منظورهم الانتصار فى الحرب ضد الصهيونية وإسرائيل إذا لم ننتصر أولاً فى الحرب ضد «الخونة» فى الداخل، وضد أولئك الذين حطوا من قوة الإسلام وأضعفوه.

مصر مبارك (١٩٨١ - ١٩٩٩)

من الصعب أن نكتب تاريخ مصر مبارك، فالتاريخ ينص على الوصول إلى وثائق ومصادر لا يسمح بها تزامن الأحداث والوجود الحالى للأبطال على المسرح السياسى. وعلاوة على ذلك فإن تزامن الأحداث بالذات ووجود الأبطال لا يسمح بوضوح وموضوعية الحكم، ولكنه يترك المجال للتحزب. ولذا فإن الوقائع تنتهى على المدى الطويل بأن تكون لها الغلبة على التاريخ. ومع ذلك، فإننا سنحاول أن نحدد بعض خطوط التطور المحددة إلى حد ما والتى تستحق منا تقييمها من الناحية التاريخية. وقد استقر الرأى بنا على أن نختار التوقف عند عام ١٩٩٩ ليس لمجرد أنه نهاية القرن، ولكن لأن مبارك انتخب للمرة الثالثة رئيسًا للجمهورية وانتهت مدة رئاسته فى عام ٢٠٠٥.

وقد انتخب مبارك آليا رئيسًا، بعد أن كان نائبًا، بعد موت السادات، ولم يكن من الممكن ألا يوضع فى علاقة مع الحضور الثقيل والكبير لأسلافه ولعدة سنوات، كان لابد أن تبدو سياسته قائمة على الاستمرارية، حتى وإن حدثت القطيعة بعد ذلك واضحة ونهائية أكثر فأكثر. فبعد أسبوعين من موت السادات، كان مبارك يتحدث عن ضرورة الأمن للاستقرار الذى يضمن الاستمرارية، وكانت كلمات السر هى أمان، واستقرار وإستمرار، مع إشارة واضحة لضرورة محاربة التطرف الإسلامى، وكذلك مواصلة المسيرة التى بدأها ناصر والسادات، لضمان «الصحوة الكبرى» أى التأكيد السياسى والاقتصادى النهائى لمصر المعاصرة[٥٠]. وفى يوليو ١٩٨٥ أيضًا، وفى أثناء الاحتفال بالذكرى السنوية للثورة، لم يتخل الرئيس عن إستخدام صور تعيد أصداء الاشتراكية؛ وكان يمتدح ناصر والسادات، مذكرًا بضرورة وجود ديمقراطية عالية الكفاءة ومستقرة لبعث الحركة فى الاقتصاد والإنتاجية[٥١]. ومع ذلك فإن تطور السياسة المصرية فى السنوات التالية كان لابد أن يوضح من ناحية، تكرار العيوب القديمة فى الإدارة الحكومية، ومن ناحية أخرى مرحلة تحول أكثر وضوحًا بالتأكيد نحو الرأسمالية ونحو سياسة محددة المعالم بصورة قاطعة للتحالفات الدولية.

١ - لنتناول قبل كل شيء تطور المؤسسات وخاصة النظام البرلماني. وإذا نظرنا إليها من الخارج فسنجد أن حكومة مبارك تميزت بعملية تحرر واسعة للآراء والمشاركة السياسية. قبل كل شيء، أطلق على الفور سراح العديد من خصوم السادات ، مثل علي صبري ، الذين كانوا قد تعرضوا لما يزيد على عشر سنوات من السجن. وبمرور السنين سمح بحرية واسعة للصحافة وسمح بميلاد أحزاب جديدة. وحتى اليوم، غالباً ما تنتقد الصحافة الحكومة والخيارات السياسية الحكومية بصورة لاذعة، حتى وإن كان شخص الرئيس لا يمس أبداً عادة. وهذا بلا شك علامة على جدلية أكثر حيوية للآراء، حتى وإن كان لابد من التحقق من مدى تأثير هذه الجدلية على تشكيل الرأى العام. وقد تعددت الأحزاب، وفي نهاية المطاف، يبدو أن كل شيء يشير إلى مزيد من الحرية. ولكن الحقيقة ليست بهذه البساطة وربما يكون من المناسب تقسيم حقبة مبارك إلى جزءين: عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات، مع عام ١٩٩٠ كحد فاصل.

في السنوات الثماني عشرة من حكم مبارك التي تهمنا جرت خمس جولات انتخابية : في ١٩٨٤ وفي ١٩٨٧ وفي ١٩٩٠ وفي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. واتجاه النتائج الانتخابية في هذه الجولات واضح: في الوقت الذي كان فيه في ١٩٨٤ وفي ١٩٨٧ تآكل له مغزاه (حتى وإن كان جزئيا) في الهيمنة المطلقة لحزب الرئيس، الحزب الوطني الديمقراطي، فقد عاد في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥ ليكون فعليا الحزب الواحد. وهناك أهمية خاصة من هذا المنظور لانتخابات ١٩٨٧ التي كان فيها نواب الحزب الوطني الديمقراطي «بالكاد» ٧٧٪ من الإجمالي بـ٣٠٨ مقاعد من ٤٤٤ (لابد أن يضاف إليهم في الوقت نفسه ٤٠ من «المستقلين» شكلاً فقط). وقد كسبت التيارات المعارضة، على الترتيب: الوفد الجديد ٣٦ مقعداً، والتحالف بين حزب العمل الاشتراكي وحزب الأحرار ٦٠ مقعداً - وهو نجاح هائل إذا أخذنا في الاعتبار الآلية الانتخابية من ناصر فصاعداً. ولكن يسار التجمع الوطني التقدمي الوحدوي لم يحصل على أي مقعد، مما أدى إلى تدهور أدائه ففقد ٣٠٪ من الأصوات بالقياس لعام ١٩٨٤[٥٢]. والحقيقة المهمة في هذه النتائج، التي اعتبرها المراقبون قريبة من الحقيقة في جوهرها، يكمن في أن ما يقرب من ٣٦ مقعداً من ٦٠ من مقاعد التحالف بين حزب العمل وحزب الأحرار كانت نتيجة للصوت «الإسلامي».

فقد تقدم العديد من مرشحى الإخوان المسلمين بالفعل تحت راية تلك الأحزاب وانتخبوا. وقد أحصى أن الإخوان المسلمين ربما كسبوا ٨٪ من الاصوات(٥٣).

ولكن البرلمان المنتخب فى عام ١٩٨٧ بقى ثلاث سنوات فقط بدلاً من السنوات الخمس المقررة، لأن مبارك قرر أن يحله مع إجراء استفتاء لأخذ الموافقة الشعبية على ذلك. وقد سرت شائعات عن عمليات غش فى انتخابات ١٩٨٧ وكانت المجادلات لاذعة، ولكن من المحتمل أن تكون هناك اعتبارات سياسية أخرى قد ساهمت فى ذلك، ليس آخرها ثقل التصويت الإسلامى(*). وفى الوقت نفسه جرت الموافقة على قانون انتخابى جديد ينص أساسًا على تغييرين اثنين بالقياس للقانون السابق : العودة من القوائم النسبية إلى النظام الفردى، مع تقسيم البلاد إلى ٢٢٢ دائرة؛ وعلى ضوء هذه التعديلات، حصل الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم فى عام ١٩٩٠ على ٨١٪ من المقاعد، مما زاد من النسبة المئوية لعام ١٩٨٧. وكان لابد لهذا الاتجاه أن يصبح قويا لا يقاوم فى عام ١٩٩٥ عندما كان نواب حزب الحكومة ٩٤٪! وقد جعلت هذه الأغلبية الساحقة المعارضة تبدو فى البرلمان محرومة عمليا من التمثيل وهذا يجعلنا نعتقد أننا عدنا لنوع من الحزبية الواحدة المقنعة مع انعكاسات لا يمكن التنبؤ بها على الديمقراطية. وبالطبع، لم تغب مرة أخرى، اتهامات بالتزوير والانحرافات (وقد تميزت الحملة الانتخابية بأعمال عنف أثناء المؤتمرات الشعبية) وعلى أى حال، يكشف تكوين النواب الجدد عن تعديل معين ومهم للتمثيل السياسى. فهناك مصدر يقول بالفعل إن ٦٦ نائبًا من ٤٤٤ كانوا من رجال الأعمال(٥٤) فقد كان الاقتصاد على ما يبدو يستحوذ على السياسة أو يستطيع التأثير عليها بصورة حاسمة على أى حال.

وقد حدث كل هذا على الرغم من أنه قد ولد العديد من الأحزاب الأخرى. فبعد عام ١٩٩٠ على سبيل المثال اكتسبت الشرعية سبعة منها. وربما يكون أهمها الحزب العربى الديمقراطى الناصرى الذى مثل العودة الرسمية لتنظيم سياسى يرتبط صراحة

(*) كان قرار الرئيس مبارك بحل مجلس الشعب بناء على صدور أحكام قضائية ببطلان نظام الانتخابات السابق .

بالناصرية لمسرح الأحداث. والحقيقة هى أن غالبية هذه الأحزاب «وهمية» بمعنى أنها لا تملك أى تأييد شعبى حقيقى ولا أى تمثيل أو تنظيم حقيقى.

وقد أشارت انتخابات عام ٢٠٠٠ – التى نشير إليها لاستكمال الموضوع – إلى إنعكاس جزئى فى الاتجاه فى الحقيقة : فقبل كل شىء، وللمرة الأولى أشرف القضاء سواء على الترشيحات أو على فرز البطاقات لتجنب عمليات التزوير، حتى وإن لم يمنع ذلك تماماً أعمال العنف أثناء حملة الدعاية. ثانياً: يبدو البرلمان الجديد أكثر تمثيلاً على الأقل، إن لم يكن متوازناً. وقد هبط نواب الحزب الوطنى الديمقراطى من ٤١٧ إلى ٣٨٨. وقد حصل الإخوان المسلمون الذين كانوا يتنافسون بالطبع كمستقلين على ١٧ مقعداً. والوفد الجديد على ٧ مقاعد. وعلاوة على ذلك مثلت هذه المرة فى البرلمان أيضاً الأحزاب اليسارية، حتى وإن كان ذلك بأقلية قليلة: فقد حصل التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بالفعل على ٦ مقاعد والحزب الناصرى على مقعدين . وقد أثارت نتائج الانتخابات بعض التكهنات ولكن من السابق لأوانه أن نقول ما إذا كان الأمر يتعلق بتغيير حقيقى فى الموقف الانتخابى[٥٥].

والوجه الإيجابى من العملة، فيما يتعلق بالسلطة الطاغية لحزب الحكومة، هو أنه كان فى مصر استقرار هائل للأجهزة التنفيذية فى الثمانينيات والتسعينيات. ويمثل بقاء عاطف صدقى فى منصبه رئيساً للوزراء من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦، رقماً قياسياً حقيقياً. ويرى بعض المراقبين، على أى حال، أن الاتجاه الانتخابى يشير فى الواقع إلى أن مجالات المشاركة فى مصر قد ضاقت بمرور الزمن بدلاً من أن تتسع[٥٦]. ونذكر أيضا عوامل أخرى: من العقبات التى تعترض انتشار كتب شديدة الانتقاد تجاه النظام أو حتى تجاه فكرة معينة للإسلام والدولة(*)، إلى تصلب نظام إدارة العدالة. وهذه النقطة الأخيرة على الأقل تنطوى على جانب كبير من الحقيقة. فمنذ عام ١٩٨١، وهو تاريخ موت السادات، وحتى اليوم، لم يتم إلغاء قانون الطوارئ الذى يسمح بالطبع

(*) لا توجد فى مصر رقابة على الكتب الصادرة داخل مصر والرقابة تقتصر على الكتب الإجنبية فقط (المراجع) .

بمراقبة أدق وبقمع أكبر لمجالات حرية الصحافة والمشاركة والتعبير. وقد كان للإبقاء على حالة الطوارئ بلا شك مبرر يكمن فى ضرورة الحرب ضد التطرف الإسلامى، وخاصة فى التسعينيات، ولكن لا يغيب عن أذهاننا أن تمديدها يستخدم فى الواقع للحفاظ على الوضع السياسى الراهن. وعلاوة على ذلك، بسمح استمرار نظام محاكم أمن الدولة للأمن بالسيطرة على عمل المجتمع قبل عمل المؤسسات، على الرغم من أن هذا ورث عن السادات ولكن شجعته بالطبع حالة الطوارئ. وقد احتجت المعارضة لزمن طويل وبقوة ضد حالة الطوارئ، وهذا أيضًا من منظور استعادة حقوق الإنسان والدفاع الحاسم عنها(٥٧). وافترض البعض أن التحرر الاقتصادى (الذى سنشير إليه بعد قليل) قد أثر بشدة على الخيارات السياسية. فالتحرر الاقتصادى ربما يكون بالفعل قد أبعد عن سيطرة الدولة عدداً معينًا من الموضوعات الاجتماعية والإنتاجية: ولهذا فإن تقليص الحريات السياسية أصبح ضروريًا، طبقًا لهذا التحليل، من المنظور الحكومى، لتعويض التوسع فى الحريات الاقتصادية(٥٨).

وقد تحققت الاستمرارية السياسية طوال السنوات الماضية(٥٩).

وتحت حكم مبارك كان هناك إسراع مستمر فى التحررية الاقتصادية التى وعد بها السادات وتفكيك متزايد للقطاع العام، وهو ما لم يكتمل بعد تمامًا حتى اليوم. وقد زاد التحرر بلا شك من إجمالى الناتج القومى ومتوسط دخل الفرد بين المصريين. ولكن الفوارق الاجتماعية لم تختف إطلاقًا ولاتزال هناك جيوب واسعة من الفقر فى البلاد، مع انقسام واضح جدا غالبا بين أقلية ثرية ومترفة وغالبية فى طريقها لمزيد من الفقر الشديد. ولا شك فى أن الأثرياء، أو المرفهين بصفة أعم قد زادوا كثيراً بالقياس لعهد السادات، وأكثر بالطبع بالقياس لعهد ناصر. ولكن التحرر لم يشمل – كما هو معتاد – كل شرائح المجتمع.

وقد ازداد الجدل الاجتماعى حيوية فى عهد مبارك أكثر مما فى العقود السابقة، حتى وإن لم يتخذ مستوى الصراع المميز للمجتمعات الغربية، حيث نجد أن سلطة النقابات أكثر فاعلية بكثير. وعلى أى حال، يجدر بنا أن نشير إلى انفجار من الغضب

الشعبى الفريد اتخذ سمات خطورة معينة. ففى فبراير ١٩٨٦، أشعل رجال الشرطة فى القاهرة ثورة يمكن أن تكون تخريبية، بعد أن زاد حنقهم من طول فترة الخدمة العسكرية وضآلة الأجر. وقد هوجمت ودمرت فنادق فاخرة وملاه ليلية وسيارات فارهة. ولابد أن نذكر أن رجال الشرطة فى الغالبية العظمى من الحالات من الطبقة الشعبية والفقيرة؛ وغالبًا ما يكونون من الفلاحين الذين أدى تمدنهم إلى أزمة فى الهوية. وقد أجبر الطابع الانتفاضى للثورة الحكومة على تدخل الجيش (كما حدث فى انتفاضة الخبز فى عام ١٩٧٧). وقد بقيت هذه الواقعة معزولة لحسن الحظ، ولكننا رأينا كيف أن مصر ليست محصنة ضد الانتفاضات المدمرة غير المتوقعة.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد قد حقق خطوات إلى الأمام وتوافق أكثر مع المعدل القياسى العالمى، فإن تطور القطاع الصناعى والمالى نفسه لايزال غير مكتمل وغير مرض بالمرة. ولاتزال مصر مدينة بشدة وتابعة للسوق العالمى والتمويل الدولى. ومع التأكيد على الخيارات التى بدأت مع السادات، استمرت الولايات المتحدة – ولاتزال مستمرة – فى مساندة الاقتصاد المصرى بقروض ومساعدات. وربما يكون من المفيد إذا عدنا إلى الوراء وأخذنا فى الاعتبار النتائج التى خلصت إليها حلقة بحث نظمها منتدى للبحث الاقتصادى، عقد فى مارس من عام ٢٠٠٤[٦٠]. وقد أوضح المشاركون فى المؤتمر قبل كل شىء الإدارة السيئة للاقتصاد، والمسئولية إلى حد كبير عن الركود. وربما تتطلب السياسة الاقتصادية الكبرى إصلاحات ضريبية وحوافز جديدة للشركات، وتصاحب ذلك مكافحة أكثر فاعلية للتهرب الضريبى وربما يتضمن النظام المصرفى أوجه قصور واضحة، تنعكس على الأرباح وعلى نوعية الأنظمة. ولا يبدو أن التجارة الخارجية مندمجة فى الاقتصاد العالمى وربما تعانى الصادرات من ضعف السوق والمعوقات المؤسسية والبيروقراطية. أى أنها صورة سلبية تمامًا، فى نهاية المطاف، ولكنها ربما لا تكون مختلفة فى الموقف الاقتصادى الدولى فى ضوء الخيارات الرأسمالية المحلية: وعلى أى حال، تكشف إحصائيات وزارة التخطيط لعام ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ عن أن البطالة كانت ١٠,٣٪، والأمية ٣٢٪ وأن ١٧٪ من الأسر تعيش تحت خط الفقر[٦١].

٢ - أوضح چيمس چانكوسكى كيف أن الراديكالية الإسلامية فى الثمانينيات فى التسعينيات قد تغيرت بعمق، سواء بالقياس للراديكالية الأصلية أيام قطب، أو بالنسبة للراديكالية التى انتهت بقتل السادات : «بعد أن استمد قوة بصورة أكثر حسمًا من الطبقات الحضرية الدنيا التى تعيش فى مدن الصفيح وفى الأحياء الفقيرة فى ضواحى القاهرة الكبرى، والمدن الإقليمية الفقيرة فى صعيد مصر، والمجتمعات الزراعية التى يشعر أفرادها بضغائن قديمة خاصة تجاه جيرانهم الأقباط، أصبح التطرف الإسلامى بالتدريج أكثر بروليتارية فى تكوينه، وأكثر بلقنة فى هياكله ولم تعد له استراتيچية محددة»[٦٢]. وهذا الرأى مؤكد فى جوهر دراسات مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية، الذى يديره سعد الدين إبراهيم. وبينما كان النشطاء الإسلاميون فى عهد السادات بنسبة ٨٠٪ حاصلين على دبلوم أو شهادة جامعية، كانت نسبتهم فى عهد السادات تسعين فى المائة من المدن ، وكان ٣٠٪ منهم يتجاوز عمره خمسة وعشرين عامًا؛ كان النشطاء فى عهد مبارك قادمين بما يزيد على ٥٠٪ من المناطق الريفية ومن مدن الصفيح على هامش المدن الكبرى وكان ٧٠٪ منهم تقل أعمارهم عن خمسة وعشرين عامًا[٦٣]. ويبرر التحليل جزئيًا كيف أن الراديكالية الإسلامية أثناء سنوات مبارك كانت عدوانية وعنيفة بصفة خاصة. وهى تبين بالفعل، من ناحية، أنه حدث تدهور شاسع فى الظروف الاجتماعية (أو أنه قد حدث على الأقل تفاوت أشد بين المترفين والمعدمين) وأن اللجوء إلى العنف، من الناحية الأخرى كان يبدو كوسيلة يائسة لمن لا يملك بدائل أخرى. وفى الوقت نفسه، إذا كان حقيقيا أنه كانت هناك لبعض الوقت موافقة جماهيرية صامتة على الإسلام المتطرف، فإنه الحقيقة أيضًا هى أن أصحاب هذا الإسلام المتطرف كانوا قليلين من الناحية العددية وهامشيين فى جوهر الأمر من الناحية الاجتماعية أو نخبويين، إذا جاز التعبير، عندما ننظر للقضية من الجانب الآخر.

ومن المستحيل بالطبع إعداد قائمة كاملة ووافية لقتلى الاعتداءات والهجمات والاغتيالات التى عذبت مصر منذ منتصف الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات. ومن بين أكثر هذه الهجمات دويًا، نذكر، فى عام ١٩٨٧ محاولات اغتيال وزيرين سابقين للداخلية؛ فى عام ١٩٩٠ اغتيال الرئيس السابق للبرلمان رفعت المحجوب؛

وفى عام ١٩٩٢ اغتيال الكاتب العلمانى فرج فودة. وهناك حركة أخرى ذات تأثير ودوى كبير، ولكنها لم تكن لها عواقب عملية، وهى محاولة قتل مبارك أثناء زيارة دولية إلى أديس أبابا فى عام ١٩٩٥؛ ولم يتم تحديد المدبرين والمنفذين الفعليين لهذا «الانقلاب» بالضبط حتى الآن. ولكن لا شك فى أن الحدث الأكثر دويا كان الهجوم على مجموعة من السياح فى الأقصر فى عام ١٩٩٧ (والذى راح ضحيته ثمانية وخمسون قتيلاً وعشرات الجرحى). وعند حد معين (بداية من أوائل التسعينيات) استهدفت الاستراتيچية المتطرفة بصفة خاصة السياح بهدف معلن هو إثناؤهم عن المجىء إلى مصر وضرب أحد أكبر مصادر الدخل ربحية للدولة المصرية وإحداث أزمة اقتصادية كان لابد أن تؤدى إلى إذلال الحكومة. ولكن مذبحة الأقصر كانت الأخيرة بهذه الوحشية، لأنها أثارت أيضًا فى الرأى العام المصرى وفى الطبقات الشعبية نفسها موجة من الاستياء والرفض. وكانت هناك فى الوقت نفسه مصادمات لا حصر لها بين النشطاء المسلحين وقوات الشرطة. وقد سقط ما يزيد عن ألف وخمسمائة قتيل بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٩٣ فى مقابل ما يزيد قليلاً عن مائتين فى عهد السادات. وبمرور السنين، أصبحت الهجمات أكثر ندرة باستمرار، مع سعى الشرطة شيئًا فشيئًا للقيام باعتقالات مكثفة، وتشتتت قوات الجماعات المسلحة، وأصبح تجنيد إرهابيين محتملين أكثر صعوبة بسبب التعاون المتناقص دائمًا للناس العاديين. وفى النهاية، فى عام ٢٠٠٠، وفى سلسلة من المواقف الرسمية للمتشددين، الذين كان الكثيرون منهم فى السجن، اعترفوا بعدم جدوى الكفاح المسلح وتخلوا نهائيا عن الأساليب العنيفة. ومنذ ذلك الحين لم تعرف مصر بعد عمليا نوبات من الإرهاب الداخلى(٦٤).

من الممكن إذن أن نخلص إلى أن الدولة المصرية، تحت حكم مبارك، انتصرت فى معركتها ضد التطرف. وقد كان هذا الانتصار فى رأيى يرجع إلى عنصرين أساسيين :
أولاً : يرجع إلى الانفصال المتزايد الذى حدث بين المنظمات الراديكالية وغالبية الشعب، الذى كان الإرهاب الأعمى وغير المميز يصيبه أكثر مما يصيب الأثرياء. وقتل شرطى لا يعنى إطلاقًا ضرب النظام، ولكنه يعنى قتل عامل. فقد أدت الهجمات على السياح والمؤسسات الغربية إلى هروب الزائرين ورؤوس الأموال، مع انعكاسات ثقيلة على

ميزان المدفوعات والتوازن الاقتصادى الداخلى، مما يزيد من تفاقم الفقر. وقد أدرك الشعب المصرى أن الإرهاب الإسلامى، بعيداً عن زعزعة استقرار الدولة، كان يعمل على تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة؛ ولهذا فقد قرر أن يبتعد عنه بالتدريج ويرفض الموافقة عليه. ومن ناحية أخرى، شعرت هيئة علماء الدين الكبار - الذين يتمتعون بتأثير واسع وعميق على الجماهير - شعرت بأنها مهددة مباشرة وخافت جداً على سلطتها، قدر خوفها من الفوضى المحتملة التى كانت تهدد البلاد. وكان يمكن للأزهر ولابد أن يصبح حصناً منيعاً ضد التطرف، بفضل مكانته والتربية الدينية التى كان يقوم بها. وكان مفكر مرموق، هو الدكتور مصطفى محمود، يعتبر العنف الأعمى ضد الروح السلمية للإسلام الأصلى(٦٥).

وبالتالى، ابتعدت الهيئة الدينية عن التطرف، بوضوح أكبر مما حدث تحت حكم السادات، وقد أسهم هذا فى عزل الهائجين بالقياس لأولئك الذين ظلوا على أى حال أكبر ممثلى الدين الرسمى.

وقد أكد مايكل هدسون أن سياسة مبارك إزاء المنظمات الإسلامية كانت الرفض والإستبعاد الكامل(٦٦) فى كتاباته فى أوائل التسعينيات وفى دراسته لردود جميع الحكومات العربية على التحدى الإسلامى. ولم يترك لهم أى مجال للشرعية أو للمشاركة. وإذا نظرنا إلى الوراء فإننا سنجد أن هذه السياسة دفعت الثمن تجاه التيارات الراديكالية، التى همشت بمرور الوقت فى نظر الشعب، وتقلصت كوادرها ومنعت أساساً من العمل. ولكن يحق لنا أن نتساءل إلى أى مدى كانت مثل هذه الاستراتيجية مجزية إذا كان النظام السياسى المصرى سيستمر على المدى الطويل فى استبعاد التيارات الإسلامية المعتدلة. الإخوان المسلمون يقفون منذ زمن بعيد مواقف سلمية. وفى عام ١٩٨٨ كتب المرشد الأعلى لجماعة الإخوان أبو النصر يقول إن «المناخ السياسى الحالى لا يمكن أن يؤدى إلى تحقيق دولة إسلامية. وأهم شىء هو العمل من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية ومحاولة إقناع السلطات بإلغاء القوانين التى تقيد الحريات [...]. فكل شىء يجب أن يتم فى ضوء الشريعة، من التعليم إلى أساليب الحكم. ونحن نطالب بأن يدير الإسلام كل جوانب النشاط (البشرى)»(٦٧). وهذه عودة واضحة للبنا :

نشر الإسلام يمر من خلال الدعاية، والتعليم والعمل التشريعي؛ وليس من خلال العنف. وقد سمح القانون فى عام ١٩٨٤ للإخوان المسلمين بالتقدم كمرشحين للإنتخابات متنكرين: فمع إستمرار كونهم أحزابًا ومنظمات محظورة لها إرتباطات صريحة مع الدين، دخلوا المنافسة تحت غطاء التشكيلات السياسية الشرعية. ولكن هذا «التحرر» المحدود للغاية كان بلا نتيجة عملية وليس للإخوان المسلمين حتى الآن صوت فعلى فى الميدان السياسى الدستورى ولايزالون خارج القانون كمنظمة. ولكنهم يمكن أن يقدموا إسهامًا أساسيا فى عزل وإطفاء أى عودة محتملة للراديكالية (وهى دائمًا ممكنة من الناحية الاحتمالية) وخاصة بين الشرائح المعدمة[٦٨].

وهذا مهم بصفة خاصة إذا أخذنا فى الحسبان أن الثمن الذى دفع للتهميش السياسى للإسلام عوضه انتشار الإسلام التقدمى فى النسيج الاجتماعى. وقد تحدث جريجورى ستاريت مؤخرًا عن إسلام متغلغل، يمثل ثقافة مضادة، وثقافة بديلة عن التغريب السائد، ولغة تلهم المعارك الثقافية والسياسية[٦٩]. ومؤخرًا أيضًا، كتب چون إسبوزيتو يقول :

«كان للنهضة الإسلامية أثر على جانب كبير من الأهمية على المجتمع المصرى التقليدى. فقد ازداد إسلام المجتمع المصرى فى طبقاته الشعبية. ونجد الاتجاهات الإسلامية الجديدة مرة أخرى فى الزعماء الدينيين المثقفين الجدد ولهم جمهور من التابعين من الطبقة الوسطى والعليا. وهناك أطباء وصحفيون ومحامون وخبراء فى العلوم السياسية ورجال ونساء يكتبون ويتحدثون بوضوح حول موضوعات الإصلاح الإسلامى مثل التعددية، وحقوق النساء والعدالة الاجتماعية. وتتغلغل العقيدة الإسلامية والرموز والقيم الحكومية والمحاكم والمهن ومظهر وقيم المجتمع (سواء فى قطاعاته الأحدث أو فى تلك الأكثر تقليدية) «لتقف ضد» توقعات النظرية العلمانية للتحديث وسياسات الحكومة.

والإخوان المسلمون مثال على الثورة الاجتماعية الصامتة التى انتشرت فى المدن المصرية. وقد اكتسب النشاط الإسلامى صبغة مؤسسية. فهناك مدارس وعيادات ومستشفيات وخدمات إجتماعية، ولكن أيضًا بنوك ودور نشر إسلامية هى جزء من المجتمع التقليدى، وهى دائرة بديلة من الخدمات والمؤسسات الاجتماعية»[٧٠].

وقد مرت سنوات قليلة، ربما من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠١، كانت كافية للتحقق شخصيًا، بالسفر إلى مصر، من أن الزيّ الإسلامي قد أصبح شائعًا بين النساء، وأيضًا الأصغر سنا؛ في القاهرة، دون الوصول على نطاق واسع إلى خيار النقاب الذي يغطي تمامًا الوجه والجسد. وبالطبع لسن كلهن مجبرات على مثل هذه الطريقة من الملبس من آباء أو أزواج مستبدين. وتحديد هوية الجانب الأكبر من الشعب وخاصة الشباب بالإسلام ليس بالطبع ثمرة قهر أو فرض من أعلى، حتى وإن كانت حكومة مبارك، مثل حكومة أسلافه، قد حاولت إضفاء الشرعية على نفسها أيضًا من الناحية الدينية. وقد أصبحت مؤسسات للأخلاق الإسلامية العامة - مثل الحسبة - ذات سلطة متزايدة دائمًا وموجودة في كل مكان، وتتدخل أيضًا في الحياة الخاصة للمواطنين وهي حياة خاصة لها دائمًا بُعدٌ عام في بلد إسلامي. وتبدو عودة الإسلام، مرة أخرى، بحثًا عن الأصالة والهوية الثقافية.

٢ - ١ - وفي إطار الفوران المتجدد للإسلام، من المهم أن نذكر باختصار بعض الأفكار النظرية الأصلية التي صيغت في مصر أثناء سنوات السادات ومبارك. فبين السبعينيات والتسعينيات، على سبيل المثال، تم الجانب الأكثر نشاطًا من الحياة الخصبة للدارس حسن حنفي، المولود في عام ١٩٣٥، وهو أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة. فبعد أن حصل على الدكتوراه من السوربون في باريس عام ١٩٦٦، حيث كان يعمل مع مستعرب مرموق مثل روبرت بروشفيج، قام حنفي بتدريس الفلسفة في جامعة القاهرة منذ عام ١٩٦٧. وهو كاتب غزير الإنتاج ومن بين أعماله لابد أن نذكر دراسة من خمسة مجلدات عن الانتقال «من العقيدة إلى الثورة»؛ ودراسة من ثمانية مجلدات عن «الدين والثورة في مصر»؛ ومجلدات من المقالات التي جمعت تحت عنوان «الإسلام في العالم الحديث» ومقالة فلسفية مهمة عن موضوع «مقدمة لعلم الاستغراب». وقد شارك حنفي أيضًا في السياسة واجتهد لخلق «يسار إسلامي»[٧١].

ويرتكز أسلوبه الفلسفي على الفينومينولوجيا والتفسير وهو بالتالي على وعي تام بتطور الفكر الغربي. والشيء الجديد يكمن في محاولة تطبيق مثل هذه الأساليب على الإسلام. وبسبب مفتاح القراءة الغالب القائم على علم الظاهرات والتفسير، فإن أبعاد الوعي

والتـأريخ تكتسب أهمية حاسمة. وإذا كان أى شىء لا يقع فى الواقع دون أن يكون له توضـيح لمفـهومـه فى الوعى، فـإن إعـادة تـأسـيس وعى تاريخـى هـى الطريق الرئيسى للتطور. والإسلام ليس مجرد ديانة، ولكنه فوق كل شيء مذهب يعرف الربط بين الدين والدنيا، الدين – كما يفهمه فى الغرب – من ناحية والمجتمع والتاريخ من الناحية الأخرى. ولا توجد اختلافات بين الخارج والداخل، ولكنه واقع مذهبى واحد مركب. والنقطة المحورية فى تفكيـر حنفى تكمن فى الاقـتـراح بـ«وضع الله بين قـوسين»، أى وقف أى بحث لا يجدى حول كنه الله، الذى يبقى على أى حال غير معروف. ووضع الله بين قوسين يعنى أن يبقى الله غاية نصبو إليها، وهدفًا لابد من تحقيقه وقيمة تحرك وتحث النشاط والالتزام البشرى فى السياسة وفى المجتمع. وهكذا يترجم علم الدين لعلم الانسان ويصبح مركز الوحى هو الإنسان وليس الله. والله ليس كلمة ولكنه تطبيق **praxis** والإنسان يجب أن يكافح باسم الله من أجل العدالة وتحرير المظلومين. وبهذه الطريقة يقدم الإسلام نفسه كدين ثورى بامتياز ، مما يؤدى إلى رفض الخضوع للطغيان أو لأى سلطة ظالمة : فأمام الله الواحد المتعال، كل البشر سواء. ولا يجب أن يترك الفكر الإسلامى بالطبع، ولكنه يجب أن يجدد أيضًا على ضوء قراءة القرآن التى لا يجب أن تكون مجرد تفسير نحوى أو أسلوبى ولكن اكتشافًا للمعنى.

وعلاوة على ذلك، انتقد حنفى الاستشراق كعلم موجه لإخضاع شعوب العالم الثالث والعالم الرابع لأوروبا وأمريكا الغنيتين والمتقدمتين، والشعوب المهمشة حتى الآن يجب أن تطور علم «الاستغراب» بهدف استعادة كرامتها وأصالتها الثقافية فى مواجهة الاستعباد والاستغلال القادم من الغرب. وشعوب العالم الثالث والعالم الرابع، والشعوب العربية والإسلامية فى المقام الأول، يجب أن تعود لتكون صانعة للتاريخ، بعد أن كانت مفعولاً بها، ويجب أن تتحاور مع الثقافات الأخرى بهدف استعادة هويتها. والتاريخ يتبع تطورًا دوريا. فبعد قرون طويلة من سيطرة أوروبا والغرب، سرعان ما سيعيد إيقاع التاريخ الشرق إلى مسرح الأحداث وستبدأ بذلك دورة جديدة.

والمثقف المهم الآخر الذى يبدو لى أنه من الضرورى التحدث عنه هو نصر حامد أبو زيد، المولود فى ١٩٤٣. وهو أيضًا أستاذ فى جامعة القاهرة، وأبو زيد بصفة خاصة هو

مؤلف لكتابين موضع خلاف : "مفهوم النص"، و "نقد الخطاب الديني" (٧٢). والعنصر المدمر في فكر أبي زيد هو بالذات انتقاد الخطاب الديني المعاصر، ليس فقط الراديكالي أو المتطرف ولكن المؤسسي بصفة خاصة، وهو في معظم الأحيان محافظ وتقليدي. وتنسب إليه ثلاثة عيوب أساسية : الخلط بين الفكر العلمي والفكر الديني الذي ألغى المسافة بين الفاعل والمفعول في التحليل؛ والميل لإعادة كل الظواهر إلى سبب واحد وبالتالي المخاطرة بعدم التمكن من تحديد وتقييم الاختلافات؛ واللجوء الزائد للكلاسيكيين القدامى، الذين يبالغ في أهميتهم ويصبحون نصوصًا أولى بعد أن كانوا نصوصًا ثانية، ويوضعون على نفس مستوى الوحي. وضد هذا الركود في الفكر الديني المعاصر، يقترح أبو زيد بصفة خاصة اكتشاف التأريخ : بداية من القرآن. والقرآن بناء لغوي وعلى هذا الأساس فإنه منتج تاريخي وثقافي لحضارة وعصر معين. والطابع اللغوي والثقافي للقرآن يجبرنا على دراسة متعددة القيم والوظائف للكلمة الإلهية ولا يمثل مظهرًا سلبيا. والكلمة الإلهية نفسها أمر تاريخي، لأنها جاءت في لحظة زمنية محددة. والمهم هو اكتشاف البعد الرمزي للنص ومن هنا نجعل منه موضوعًا مفتوحًا للتفسيرات. وعلى غرار العديد من المثقفين التقدميين الآخرين المعاصرين، اتخذ أبو زيد، أسوة بحسن حنفي (ولكننا نذكر أيضًا محمد عبده)، اتخذ موقفًا لصالح استعادة عقلانية المعتزلة. وقد دفع الطابع الاستفزازي والمخالف للأعراف لآراء أبي زيد بعض الظلاميين لاتهامه بالردة. ولتجنب القيود على حريته الشخصية كإنسان ودارس، هاجر بالتالي إلى هولندا حيث يقوم حاليًا بالتدريس في جامعة أوتريشت. ولايزال فكر أبي زيد حتى الآن في تطور وآخر هدف يسعى إليه هو دراسة القرآن ليس كنص ولكن كـ«خطاب»، ليبين طابعه الحواري وغير الدوغماتي.

٣ - كان استمرار مبارك في السياسة الخارجية لعهد السادات بالطبع ثمرة الواقعية. فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١، بقيت الولايات المتحدة بلا منافسين، والمسيطرة الوحيدة على الساحة العالمية وأيضًا في الشرق الأوسط؛ كان لابد لمصالحها أن تكون لها الأولوية وأن تؤثر على خيارات الحكام. ولكن الوقوف الصريح والنهائي دائمًا إلى جانب الولايات المتحدة والغرب من جانب كل الدول العربية الحرة تقريبًا

(حتى ليبيا القذافى فى الآونة الأخيرة، بينما لا نأخذ العراق فى الحسبان) وبالطبع مصر، لم يلغ الحرج فى سياسة وديبلوماسية مثل السياسة والدبلوماسية المصريتين، اللتين لا تريدان ولا تستطيعان على أى حال فقدان الاتصالات مع العالم العربى وتحاولان التعبير عن احتياجاته.

لم تبق مصر طويلاً مهمشة فى قلب المجتمع العربى والإسلامى بعد السلام المنفصل للسادات مع إسرائيل. فأهميتها وثقلها الاقتصادى والسكانى والسياسى أكبر من ذلك بكثير. وقد أعيد قبول مصر فى الجامعة العربية فى عام ١٩٨٩، بعد أن قبلت من جديد فى المؤتمر الإسلامى فى عام ١٩٨٤. وأعادت الجامعة العربية مكاتبها إلى القاهرة، مقرها الطبيعى. وقد اضطرت أيضًا البلاد العربية الأكثر تشدداً، مثل الجزائر أو سوريا لإعادة حساباتها مع الواقع. وقد كان وعيًا موضوعياً حتى من جانب الأكثر تشدداً بحقيقة أن إسرائيل أمر واقع لا يمكن إلغاؤه فى الشرق الأوسط، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوڤييتى. بل إن العالم العربى قد يكون فى حاجة لتماسكه ولكل وفاقه الممكن لمواجهة تحديات الحاضر التى لا تقل حدة وخطورة عن الماضى ويكفى أن نذكر الخطر الذى تمثله الفصائل المتطرفة، على وضع اقتصادى عام غير مزدهر، وضرورة التحرر السياسى الذى لم يعد من الممكن تأجيله.

وبعد أن استعادت دورها اللائق بها، لم تطور مصر علاقاتها بعد ذلك مع إسرائيل التى بقى السلام معها بارداً. فقد سجل التحول الذى قام به السادات، ولكن لم تتم خطوات واقعية أخرى إلى الأمام نحو صداقة صريحة. حتى العلاقات الاقتصادية بين البلدين أصبحت واهنة. وفى الوقت نفسه فإن الرأى العام، على الرغم من أنه ليست لديه أى نية للعودة إلى حالة الحرب، فإنه غير مكترث، فضلاً عن أنه غير مؤيد لاستمرار العلاقات الدبلوماسية مع الدولة العبرية. فهنا أيضًا، كما حدث فى ثورة رجال الشرطة التى أشرنا إليها منذ قليل، حدثت أثناء رئاسة مبارك نوبة عداء حادة جدا تكشف عن وجود استياء مستتر. ففى أكتوبر من عام ١٩٨٥ أطلق مجند شاب، يدعى سليمان خاطر، النار على مجموعة من السياح الإسرائيليين فى سيناء وقتل بعضهم. وهذا الحدث الدرامى فى حد ذاته يبدو أكثر درامية إذا أخذنا فى الاعتبار أن

الجندى غير المريح مات فى ظروف غامضة فى السجن بعد ذلك ببضعة أشهر. وقد أثارت الواقعة موجة لا تصدق من الانفعال الشعبى ركبتها المعارضة لتوجيه الاتهام للسياسة الخارجية. والداخلية للحكومة. وقد رد مبارك بمقابلة مدوية أكد فيها أن انتقادات المعارضة لا تستطيع منع الحكومة من الحكم[٧٣]. وقد أدى السلام البارد مع إسرائيل إلى سقوط ضحايا، ولكنه بصفة خاصة لم يكن يبدو محايداً بالقياس للمجادلات السياسية الداخلية.

وفى إطار الموقف الصعب فى الشرق الأوسط والانتفاضة المزدوجة التى هزت وتهز فلسطين، لا يتوانى مبارك والدبلوماسية المصرية فى أى مناسبة عن إتخاذ موقف واضح وشجب الخيارات السياسية الإسرائيلية الهادفة - طبقًا لتصور العرب - لانتهاك حقوق الفلسطينيين أو لعدم تشجيع حل متوازن على أى حال لمشكلة الدولة والحكم الذاتى الفلسطينى. وهى احتجاجات معتادة وواجبة إزاء الرأى العربى والإسلامى والفلسطينيين أنفسهم، ولكنها بالتأكيد غير قادرة على التأثير على الخيارات المستقلة لحكومة إسرائيل، المُؤَيَّدة عادة من الولايات المتحدة. وفى الوقت نفسه، فإن سلام مصر مع الخصم الصهيونى السابق لا رجعة فيه.

وقد تمثلت أزمات السياسة الدولية التى أحرجت مصر بعد ذلك فى حربى الخليج، فى عامى ١٩٩١ و ٢٠٠٣، وقد يكون من الملائم وصفهما بحربين ضد العراق أو ربما بمعنى أصح ضد صدام حسين شخصيا، على الأقل الحرب الثانية، فحرب عام ١٩٩١ التى كانت فيها العراق، الغازية للكويت، على خطأ بيِّن بالنسبة لقواعد المجتمع والقانون الدولى، شهدت مصر واقفة دون تردد إلى جانب الغرب. حتى إن مبارك قرر إرسال قوة إلى العراق للمشاركة مباشرة فى العمليات الحربية. وهذا لا يعنى أن الرأى العام المصرى كان مؤيداً «من كل قلبه» للمشاركة المصرية. بل إنه كانت هناك فى القاهرة كما فى عواصم عربية أخرى مظاهرات تأييد واضح لصدام حسين. وهذا لا يجب أن يدهشنا. فالرأى العام العربى والشرق أوسطى يعتبر النشاط الغربى، وخاصة الأمريكى، فى المنطقة بمثابة تدخل غير عادل فى الشئون الداخلية للمنطقة، ويبرر أساساً بالرغبة فى السيطرة على الموارد البترولية والسيطرة على رقعة استراتيچية.

ويعتبر الرأى العام العربى والشرق أوسطى التحالف الوثيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل مجحفًا وثمرة انحياز يهدف لمعاقبة الفلسطينيين فى المقام الأول، وكل العالم العربى والإسلامى فى المقام الثانى.

وقد تأكد هذا الفهم بعد ذلك، على الرغم من أنه مبالغ فيه فى بعض جوانبه، بل إنه زاد مع الحرب ضد العراق فى عام ٢٠٠٣ والتى أدت إلى قلب نظام صدام حسين. وقد تمت الحرب هذه المرة ضد القانون الدولى ولمبررات ظهر بوضوح أنها مفتعلة ولا أساس لها من الصحة، التواطؤ المزعوم بين الطاغية العراقى وحركة القاعدة الإرهابية؛ وأسلحة الدمار الشامل التى يمكن أن تهدد السلام العالمى. وقد زاد اقتناع العرب والمسلمين بأنهم هدف لإمبريالية جديدة، وعدوان «صليبى» جديد من مرارة النفوس تجاه الغربيين، وخاصة الأمريكيين والبريطانيين، وهم أول المسئولين عن الحرب التى شنت. وفى الوقت نفسه زاد الحادى عشر من سبتمبر والأحداث التالية – بما فى ذلك الحرب فى أفغانستان – من حدة احتجاجات العرب والمسلمين. وقد بدا النشاط الغربى والأمريكى بالذات فى الشرق الأوسط مبررًا ليس فقط بالخيارات الاستراتيچية والاقتصادية ولكن أيضًا بخيارات مذهبية: فالعداء الذى أصبح الآن معلنًا تجاه الإسلام وثقافته، اللذين شُنت عليهما حملة تشهير دعائية، وغالبًا دون التفريق بين الفصائل الإرهابية الهامشية والضئيلة والأغلبية المطلقة للعرب والمسلمين المستعدين للحوار والسلام. ومن الصعب أن نقول وأن نتنبأ إلى أى مدى يمكن أن يهدد ذلك بإحياء تعاطف لجماعات مثل القاعدة أو من يحتمل أن يحل محلها. ويمكن للديمقراطية المصدرة بالسلاح أن تثير أيضًا رد فعل من الرفض. وقد أدان مبارك ومصر بالطبع العمل العسكرى الذى قام به الغرب فى عام ٢٠٠٣، حتى وإن نظرا بعين التأييد لقلب صدام حسين، الذى كانت أهدافه فى الهيمنة على المنطقة قد أصبحت ظاهرة تمامًا.

ولكن ما بدا واضحًا، سواء فى مناسبة أزمة عام ١٩٩١ أو فى مناسبة أزمة عام ٢٠٠٣، هو أن قرارات الدبلوماسية العربية ضعيفة أو حتى غير فعالة. ويبدو أن هذا نتيجة لانحياز المواقف الأمريكية فى السياسة الخارجية. وهذا الانحياز ضرورى بالطبع

ولا غنى عنه، وليس لأن التصور الناصرى القديم وتصور العالم الثالث قد أصبحا خلوا من المعنى، ولكن لأن العالم أحادى القطب بصفة خاصة، لا يترك المجال لأى مخرج.

وهذا لا ينفى أن مبارك قد استمر فى تحذير الغرب من العواقب الوخيمة لسياسة خاطئة مطالبًا بحق الشعوب العربية والإسلامية فى طريق خاص بها للديمقراطية. وأعتقد أن من المناسب اختتام الحديث بذكر بعض الفقرات من مقابلتين أجراهما مبارك مع جريدتين إيطاليتين بمناسبة زيارات رسمية لإيطاليا فى عام ٢٠٠٤. وأعتقد أننا لسنا بحاجة للتعليق عليها، فهى تكمل تصورات السياسة الدولية والسياسة الداخلية بطريقة لها مغزاها بالتأكيد وقد تستحق منا أن نتدبرها.

(س) ما رأيكم فى مشروع الرئيس بوش للشرق الأوسط؟

(ج) إنها قضية إصلاح، هذا حقيقى. ولكن يجب أن يأتى من داخل البلاد، لأن كل حالة مختلفة عن الأخرى.

والمشروع يتعلق بمنطقة تمتد من الباكستان إلى المغرب، حيث توجد شعوب وثقافات ومستويات للمعيشة وعقليات مختلفة جدا. كيف يمكن أن نطبق نموذجًا واحدًا؟

(س) ولكن هل تتفقون مع ضرورة الإصلاحات؟

(ج) إنها ضرورية. وفى مصر لدينا مبادرات من اثنى عشر عامًا. حرية الصحافة كاملة. والتعليم فى تقدم مستمر. ولدينا سبعة عشر حزبًا. والإصلاحات تجرى فى تطور مستمر: فهى يجب أن تتبع التغيرات فى العالم.

(س) الولايات المتحدة تعتقد أن الإرهاب هو ابن الوضع الراهن وبالتالى فإنه يتعين العمل على تغييره.

(ج) القضية الأولى هى الظلم. انظر إلى فلسطين والعراق. حيثما يوجد الظلم، يوجد الإرهاب.

(س) نعم، ولكن كيف تفسرون الحادى عشر من سبتمبر والهجمات فى العالم العربى وفى أوروبا؟

(ج) إنها ردود فعل للمناورات. لقد استخدمت الولايات المتحدة الإسلام فى أفغانستان ضد الشيوعية. واليوم يقولون إن الإسلام خطر. فى العراق قالوا: «لن نسمح بميلاد دولة إسلامية». والنتيجة هى أن الناس ازدادت التصاقًا بالدين.

(س) الأمريكيون لم يكونوا مكروهين أبدًا على هذا النحو فى العالم العربى.

(ج) فى البداية، كان هناك من يعتقد أن بوسعهم المساعدة. وبعد ما حدث فى العراق ولدت ضغينة لم نشهدها أبدًا من قبل والأمريكيون يعلمون ذلك(٧٤).

(س) هل ترون حقا أن خطة يمكن أن تأتى بالديمقراطية والإصلاحات لكل الشرق الأوسط على هذا النحو من الخطورة؟

(ج) فى البداية يجب أن نتفق على ماهية الشرق الأوسط الموسع: إنه موزايكو من الشعوب والتقاليد وأساليب الحياة والنظم الاقتصادية. والمبادرة مثيرة للإهتمام ونحن نقبلها من الناحية النظرية. ولكن النقطة هى : كيف يمكن أن نفرض حلاً واحداً جاهزًا فى منطقة مترامية الأطراف تبدأ من موريتانيا إلى الباكستان؟ ثم إن أهم اللاعبين غائبون على الطاولة : أصحاب المصلحة المباشرون الذين لم يستشرهم أحد.

(س) لقد أشار البيت الأبيض إليكم بالذات بإصبعه لإصلاح مصر وقيادة النهضة فى العالم العربى. فكيف استقبلتم هذا الأمر؟

(ج) نحن لا تلزمنا الدروس. ولم ننتظر الحادى عشر من سبتمبر لكى نبدأ الإصلاحات. فمنذ الثمانينيات قطعنا شوطًا طويلاً فى الطريق: إنشاء نظام قضائى مستقل، والبدء فى نظام انتخابى جديد. والقانون الجديد الخاص بالصحافة والتعليم ووضع المرأة : لقد دخلت النساء المصريات اليوم فى كل قطاع مهنى. ولكن كل هذا لا يتم بالعصا السحرية. لابد من الوقت، واحترام التقاليد والثقافة التى تتعدل تدريجيا. وإلا فإننا فى النهاية سنعمل على تقوية العناصر الأكثر راديكالية.

(س) إلى أى شىء تشيرون؟

(ج) إننى أفكر على سبيل المثال فيما حدث فى الجزائر. إن الحرية والديمقراطية الفورية يمكن أن تزلزل أى بلد : ماذا يمكن أن يحدث بالفعل إذا فازت أغلبية من المتطرفين فى البرلمان؟ إن المأساة الجزائرية مستمرة منذ اثنى عشر عامًا. ولكننا بالطبع لن نفرض على أنفسنا من الخارج أى صيغة تدفعنا نحو الغرق والفوضى : إن بلادنا نعرفها أفضل من أى أحد آخر[٧٥].

هوامش الفصل الأول

(١) كان مبرر الحملة هو نية اعتراض الهيمنة الإنجليزية فى البحر المتوسط فى إطار الحروب الأوروبية التى قامت بها فرنسا الثورية وما بعد الثورة. وبالطبع ليس هذا مجال شرح ظروفها. راجع أ. ريموند، Egyptiens et Français au Caire، ١٧٩٨ ـ ١٨٠١، القاهرة ١٩٩٨، وبعض الأفكار حول مغزى البعثة النابليونية فى إطار التاريخ المصرى فى تلك الفترة فى م. بيتريبتشولى، L'avvio della modernizzazione in Egitto Tradizione e modernizzazione in Egitto فى أعمال مؤتمر سيزامو، تمت رعاية ب. برانكا، ميلانو ٢٠٠٠، صـ ١٠ – ٢٢.

(٢) راجع أ. ريموند، Artisans et commerçants au Caire au XVIII ième Siècle، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ دمشق والجزء الثانى.

(٣) راجع ب. ڤاتيكيوتيس، The History of Modern Egypt، لندن ١٩٩١، صـ ٢٦.

(٤) حول هذه المشكلة، راجع الملاحظات الأخيرة لـ ب. سكارتشا أموريتى، Problemi storiografici. Qualche osservazione a proposito dell' "egisianità" فى Tradizione modernizzazione in Egitto، المذكور، صـ ٥٦ ـ ٧١ وم. چولفو، Egizianità, arabicità, islamicità: quale appartenenza identitaria?، فى المرجع نفسه ، صـ ١٨٢ ـ ٢٢٢٠٠.

(٥) ج. چانكوسكى، Egypt. A Short History، أكسفورد ٢٠٠١، صـ ٦٠.

(٦) ب. جران، Islamic Roots of Capitalism. Egypt، ١٧٦٠ ـ ١٨٤٠، نيويورك ١٩٩٨.

(٧) د. كريسيليوس، Egypt in the Eighteenth century، فى Cambridge History of Egypt، الجزء الثانى، من إعداد و. دالى، كامبريدج ١٩٩٨، صـ ٥٩ ـ ٦٠.

(٨) يظل البحث النموذجي حول هذه الفترة هو بحث عفاف لطفى السيد مرسوه ، Egypt during the Reign of Muhammed 'Ali، كامبريدج ١٩٨٤.

(٩) الطهطاوى، L'Or de Paris، ٩٨٨، المذكور فى ب. برانكا، Voci dell'Islam moderno، جنوا ١٩٩١، صـ ١٠٨ والصفحات التالية.

(١٠) ج. ديلانويه، Moralistes et Politiques Musulmans dans l'Egypte du XIXème Siècle، ليل ١٩٨٠، خاصة صـ ٥٢٢ والصفحات التالية.

(١١) أ. عبدالملك، La Formation de l'Idéologie dans la Renaissance Nationale de l'Egypte (١٨٠٥ ـ ١٨٩٢)، باريس ١٩٦٩.

(١٢) اعترف به وأكده سواء خالد فهمى أو إيهود توليدانو فى إسهاماتهما فى Cambridge History of Egypt، المذكور، على الترتيب The Era of Muhammed 'Ali-Pasha (صـ ١٣٩ ـ ١٧٩) و"The "Long Nineteenth century (صـ ٢٥٢ ـ ٢٨٤).

(١٣) ولكننا يمكن أن نقبل، بصفة عامة، رأى باولو مينجانتى الذى يرى أن إصلاحات محمد على قد ساعدت على نمو طبقة متوسطة محلية، حتى وإن بقى الانفصال بين هذه الطبقة والجماعة الحاكمة من أصل أجنبى عميقًا لفترة طويلة. ومينجانتى نفسه يعترف بأنه كانت هناك خلافات حادة بين جناحى المجتمع المصرى (L'Egitto moderno، فلورنسا ١٩٥٩، صـ ٤٧).

(١٤) راجع، على سبيل المثال، م. صبرى، L'Empire Egyptien sous Mohammed Ali et la Question d'Orient، باريس ١٩٣٠، ومؤخرًا، ج. ريتشموند، Egypt، ١٧٩٨ ـ ١٩٥٢، لندن ١٩٧٧، صـ ٤٩.

(١٥) ذكره ب. مانسفيلد، Storia del Medio Oriente، تورينو ١٩٩٣، صـ ٩٧.

(١٦) راجع ر. چيس، Sette anni nel Sudan egiziano، ميلانو ١٩٣٠.

(١٧) بالنسبة لوصف حالات الاستسلام والمحاكم المختلطة، راجع ب. أليبتى، L'Egitto dagli avvenimenti del 1882 ai giorni nostri، روما ١٩٦٥، الجزء الأول، صـ ٣٢ ـ ٣٧.

(١٨) الدراسة المهمة لرواية زمن إسماعيل، مع اهتمام كبير مخصص لقضية السويس. هى الدراسة الكلاسيكية التى قام بها د. لاندر، Banchieri e pascià. Finanza internazionale e imperialismo economico، تورينو ١٩٩٠.

(١٩) كما يحدث دائمًا فى هذه الحالات، كان الرأى حول حكم إسماعيل متباينًا إذا نظرنا إليه فى سياق التاريخ الإجمالى لمصر. فبينما يعتبره ڤاتيكيوس

(The Modern History of Egypt) إيجابيًا على نطاق واسع، على الرغم من كل شىء ، فإن ريتشموند (Egypt, 1798 - 1952) يصفه باللجوء دائمًا لكلمة لها مغزاها: «الدين» ورأى لان در قاس جدًا فى Banchieri e Pascià، المذكور، صـ ٢٨٧ والصفحات التالية.

(٢٠) راجع ب. مينجانتى، L'Egitto moderno، المذكور، صـ ٥٦ ـ ٥٨ و٦٦ ـ ٦٧.

(٢١) بالنسبة لرواية التاريخ المصرى بعد عام ١٨٨٢ هناك وقائع دقيقة ، وتهتم بصفة خاصة بالدبلوماسية الدولية، كتبها ب. ألييتى، L'Egitto dagli avvenimenti del 1882 ai giorni nostri، المذكور.

(٢٢) أ. شولشى، Egypt for the Egyptians، لندن ١٩٨١. حول ردود الفعل الإيطالية على الحركة، راجع L'Italia e L'Egitto dalla rivolta di Orabi Pascià all'auvento del fascismo من إعداد ر. راينيرو ول. بسيرا، ميلانو ١٩٩١.

(٢٣) ج. ر. كول، Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi movement، برينستون ١٩٩٣.

(٢٤) أجيل م. البربر، The Emergence of the landed Elite in Egypt، فى "Abfbà"، ١٩٨٥، ٢، صـ ٧ ـ ١٨.

(٢٥) أ. توليدانو، The "Long Nineteenth Century"، المذكور، صـ ٢٦٧ و٢٦٩ ـ ٢٧٠. من بين الكتاب الذين يشير إليهم المؤلف، عبد العظيم رمضان، The Social Significance of the 'Urábi Revolution، فى Groupe de recherches et d'études sur le Proche - Orient, L'Egypte du XIX Siècle، باريس ١٩٨٢، صـ ١٨٧ ـ ١٩٤.

(٢٦) راجع أ. عفاف لطفى السيد مرسوه ، Egypt and Cromer: A study in Anglo - Egyptian Relations، نيويورك ١٩١٩. ومؤخرًا ر. أوين، Lord Cromer نيويورك ٢٠٠٤.

(٢٧) حول هذه الأحداث، التى سنقدم عنها موجزًا قصيرًا، تبقى الإشارة أيضًا لكتاب ب. م. هولت، The Mahdist state in the Sudan (1881 -، أكسفورد ١٩٥٨.

(٢٨) قد يكفى أن نذكر العديد من الدول ذات التوجه الإسلامى الصريح والمستلهمة من الجهاد والتى نشأت فى القرن التاسع عشر فى أفريقيا جنوب الصحراء، من خلافة سوكوتو تحت قيادة عثمان دان فوديو إلى إمبراطورية توكولور بزعامة حاج عمر تال إلى ملحمة مكافحة الاستعمار لساموري توريه. راجع. ولتوجه أولى، راجع ج. د. فاج، A History of Africa، لندن ونيويورك ١٩٩٥، الفصل الثامن، صـ ١٨٦ ـ ٢١٢.

(٢٩) راجع م. و. دالى، Imperial Sudan the Anglo - Egyptian condominium، كامبريدج ١٩٩١.

(٣٠) مذكور فى ج. ريتشموند، المذكور، صـ ١٥٦.

(٣١) راجع، لإلقاء نظرة شاملة، ب. مانسفيلد، The British in Egypt، لندن ١٩٧١، و. ولسن، No country for a Gentleman: British Rule in Egypt، نيويورك ١٩٨٨.

(٣٢) فاتيكيوس يصوغ رأيًا مختلفًا، يقترب من الابتهاج بالنصر، وهو يتسم كما هو واضح بالنزعة الإمبريالية: «من بين المنجزات العظيمة لحماة مصر من البريطانيين عامى ١٨٨٢ و١٩١٤ إنشاء إدارة مصرية ذات كفاءة، ومتحررة نسبيا من الفساد، وهى بداية بسياسة ضريبية صحية. وقد جاءت هذه النجاحات برخاء اقتصادى. فقد تضاعف إنتاج القطن فى عشرين عامًا، فى حين أن الفلاح كان يشعر بأنه أكثر أمنًا وأصبحت البرجوازية الزراعية أكثر رخاء. ولهذا فإنه عند اندلاع الحرب فى أغسطس من عام ١٩١٤، كان للبلاد حكومة مستقرة وفعالة، واقتصاد قوى، وإنتاج متزايد من القطن على درجة عالية من الجودة، ومجلس تشريعى» The History of Modern Egypt، المذكور، صـ ٢٤٩.

(٣٣) بالنسبة للإيطاليين، راجع مختلف كتب أ. بساماركو، L'Opera degli italiani nella formazione dell'Egitto moderno, Roma 1933 وGli italiani in Egitto، الإسكندرية - مصر ١٩٣٧.

ويقدم الموقع www.geocities.com تاريخًا للإيطاليين فى مصر مع قائمة مراجع وlink.

(٣٤) حول هذا الموضوع وحول الدور الذى قام به على مبارك، راجع ج. ديلانويه Moralistes et Politiques Musulmans، المذكور خاصة صـ ٢٧٠ والصفحات التالية.

(٣٥) تشير بتحديد أكثر للمكان الذى تقيم فيه «الأمة»، المجتمع، ولكنها تتسع لتشمل النظام المركزى للفرد، وبيته والطريق والإقليم والعالم فى النهاية. والكلمات السبع الأخرى للشيخ المرصفى، وكلها لها مغزاها لفهم المناخ الثقافى لحقبة ما، هى: الأمة (المجتمع، ليس فقط الإسلامى، أى مجموع الأشخاص الذين يتقاسمون اللغة والثقافة والدين)؛ والحكومة؛ والعدل؛ والظلم، والسياسة؛ والحرية، والتربية. راجع ب. برانكا، La "Risála" delle otto parole dello shaykh al-Marsafi فى Tradizione e modernizzazione in Egitto، المذكور، صـ ٧٢ - ٨٠.

(٣٦) يمهد لفكر كامل د. والزر، British Colonial Rule in Egypt: The Cultural and Political Formation of Mustafà Kámil's Independence Movement، في "Hamdord Islami-cus"، ١٩٩٣، XVI، ١، ص ٨١ ـ ١٢٧.

(٣٧) ب. ڤاتيكيوس، The History of Modern Egypt، المذكور صـ ٢٠٧. الاختلافات في العادات والأعراف بين الطائفتين الدينيتين لم تزد حدة حتى اليوم. وإذا كانت الأغلبية المسلمة غالبًا ما تكشف عن مفاهيم تقليدية ومحافظة، على سبيل المثال بإدانة السينما غير العفيفة والمراقبة، فإن الأقباط أصبحوا قريبين منهم في ذلك، فقد احتجوا مؤخرًا بعنف على توزيع فيلم اعتبروه مدنسًا للعقيدة المسيحية وطالبوا بسحبه (راجع Al-Ahram weekly 15 - 21 يوليو ٢٠٠٤)

(٣٨) ليست هذه هي الأحزاب الوحيدة التي ولدت في مصر بين نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين؛ بل إنه كان هناك انتشار للجماعات العابرة غالبًا وذات الوزن السياسي الهزيل. وعلاوة على ذلك، كما علق چيما مارتين مونيوز، فقد ولدت الأحزاب مدفوعة بالمناقشات التي أثارتها الصحف اليومية، ولم تكن الصحف اليومية هي الناطقة باسم الأحزاب السياسية (راجع Politica y Elecciones en el Egipto Contemporaneo (1922 - 1990)، مدريد ١٩٩٢، خاصة صـ ٤٢ ـ ٤٦).

(٣٩) ز. بدوي، Reformers of Egypt، لندن ١٩٧٨.

(٤٠) أ. قدوري، Afghání and 'Abdul، لندن ونيويورك ١٩٦٦.

(٤١) أ. حوراني، Arabic Thought in the Liberal Age. 1798 - 1939، أكسفورد ١٩٦٢، صـ ١١٤.

(٤٢) المرجع نفسه ، صـ ١٤٠ ـ ١٤١.

(٤٣) محمد عبده، رسالة التوحيد. عرض للدين الإسلامي، باريس ١٩٧٨، صـ ٦ (الترجمة الإيطالية، كتاب عن التوحيد الإلهي، من إعداد ج. بسوراڤيا، بولونيا ٢٠٠٣).

(٤٤) لأنه يجعل النص القرآني قابلاً للتأريخ وقابلاً للبحث التأويلي الذي يعدد معانيه بالقياس للمقاصد الإلهية التي لا يمكن تعديلها (انظر في هذا الصدد ن. أبو زيد، Islam e storia، المذكور في الفصل الرابع، الفقرة الثانية، النقطة ١).

(٤٥) Rissálat al-tawhíd، صـ ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٤٦) أ. حوراني، Arabic Thought in the Liberal Age، المذكور، صـ ١٦٢.

(٤٧) حول إرهاصات الحركة النسائية فى مصر، راجع أيضًا عبد الملك، La Formation de l'Idéologie dans la Renaissance Nationale de l'Egypt، المذكور صـ ٣٠٦ ـ ٣١٤.

(٤٨) مذكور فى أ. عبد الملك، Il pensiero politico arabo، روما ١٩٧٠، المذكور، صـ ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٤٩) راجع ب. مانسفيلد، Storia del Medio Oriente، الفصلين الثامن والتاسع.

(٥٠) ج. ريتشموند، Egypt, 1798 - 1952، المذكور، صـ ٧٤.

(٥١) ب. أليتى يذكر بدقة كيف أن الخمود المصرى فى الفترة (١٩١٤ ـ ١٩١٨) كان سببه من ناحية الاقتناع الراسخ بأن الأتراك لن يتمكنوا من مقاومة الضغط العسكرى الإنجليزى؛ ومن الناحية الأخرى وبصفة خاصة، الاقتناع الخاطئ بأن بريطانيا التى كانت تبدو مستعدة جدًا للتعاون مع الشعوب العربية، لن تتردد، بمجرد الانتصار فى الحرب، فى تلبية المطالب الإستقلالية لمصر. (L'Egitto dagli avvenimenti del 1882 ai giorni mostri)، المذكور، الجزء الأول، صـ ٣٠٨ ـ ٣٠٩.

هوامش الفصل الثانى

(١) راجع ج. ريتشموند، Egypt. 1789 - 1952، المذكور، صـ ١٨٩.

(٢) هناك نص يمكن الرجوع إليه هو م. الديب؛
Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals. 1919 - 1939, ريدينج ١٩٧٩.

(٣) م. كولومب، L'Evolution de L'Egypte 1924 - 1950، باريس ١٩٥١، صـ ١٣ ـ ١٤.

(٤) ج. تيرى، The Wafd 1919 - 1952، لندن ١٩٨٢، صـ ٢٠٧ ـ ٢٠٩ فى عدة مواضع.

(٥) ج. ريتشموند، Egypt 1798 - 1952، المذكور، صـ ١٩٢.

(٦) نص دستور عام ١٩٢٣ منشور فى ملحق م. كولومب، L'Evolution de L'Egypte، المذكور، صـ ٢٨١ ـ ٣٠٤ وللحصول على تعليق معاصر، راجع أ. جاننتى،
Gli albori costituzionali in Egitto e la Costituzione egiziana, فى "Oriente Moderno"، ١٩٢٣، الجزء الثالث، صـ ١ ـ ٢٢ و٣٢٩ ـ ٣٣٨.

(٧) مذكور فى ج. مارتين مونيوز، Politica y Elecciones en el Egipto Contemporaneo. المذكور، صـ ٦٧.

(٨) تمشيا بالطبع مع آرائه المذهبية المسبقة، يعلن ڤاتيكيوس عن رأى بالغ القسوة عن زغلول، مؤكدًا بصفة خاصة على موقفه المتهادن ودعايته المخادعة
(The History of Modern Egypt المذكور، صـ ٢٧٨ ـ ٢٨٣).

(٩) بالنسبة للعمليات الانتخابية فى مصر الليبرالية، راجع الكتاب المذكور لمارتين مونيوز Política y Elecciones en el Egipto Contemporanec(صورة عامة عن نتائج الوفد والمعارضة فى الانتخابات من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٥٠، فى صـ ٢٠٥).

(١٠) للحصول على رؤية موجزة، راجع الكتاب المذكور لـ م. كولومب، L'Evolution de l'Egypte . ولكن كولومب نفسه يستقى الكثير من معلوماته من المجلة الإيطالية المهمة "Oriente Moderno"، التى ينشرها معهد الشرق فى روما، والتى يتعين على الباحث الحالى أن يلجأ إليها أيضًا

باستمرار وخاصة بالنسبة لدراسة الفترة المذكورة. وعلى صفحات "Oriente Moderno" ، أيضًا ترتكز أساسًا رواية ب. أليتى، L'Egitto dagli avvenimenti del 1882 ai giorni mos-tri، المذكور.

(١١) فاتيكيوس (المذكور) لا يعلق على هذه السياسية الاستبدادية للملك ولا يظهر حرجه لإنعدام الديمقراطية فى مصر.

(١٢) حول شخصية هذا السياسى المتشدد الذى كان موضع خلاف، راجع م. البراوى، Isma' il Sidqi. Pragmatism and Vision in Twentieth Century Egypt، ريتسموند ١٩٩٦.

(١٣) هناك تحليل مفصل فى ب. أليتى

L'Egitto dagli auvenimenti del 1882 ai giorni mostri، المذكور، الجزء الثانى، الفصل السادس، صـ ٧٧ ـ ٩٣.

(١٤) بل إنه طبقًا لتحليل المؤرخ المصرى عاصم الدسوقى، فإن معاهدة عام ١٩٣٦، على الرغم من أنه كان لها ماييررها فى ضوء الموقف الدولى (صعود القوى النازية الفاشية) والرغبة من الجانب المصرى فى تسوية الحسابات دفعة واحدة مع الاستعمار، فإنها غذت الاتجاهات الراديكالية التى كانت تريد الوصول إلى حد القطعية مع بريطانيا) مصر فى الحرب العالمية الثانية L'Egitto nel-la seconda guerra mondiale)، القاهرة ١٩٨١، وخاصة الصفحات ١٥ ـ ١٩).

ويتضح أن هذا يتجاوز تحليل مينجانتى الذى يقول أن المصريين استقبلوا المعاهدة بسرور، وربما يكون هذا حقيقيًا، ولكن فقط بالنسبة للحكومة أو على الأكثر بالنسبة لنخبة محدودة من الطبقات الحاكمة (راجع L'Egitto Moderno، المذكور، صـ ١٥١ ـ ١٥٣).

(١٥) راجع أ. ديفيز، Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industriabzation (1920 - 1941) ، برينستون ١٩٨٣.

(١٦) طبقًا للتحليل الماركسى لمحمود حسين، فإن النظام الذى فرضه المحتل الإنجليزى وطبقة كبار ملاك الأراضى أدى إلى وقف حقيقى لنمو الرأسمالية فى مصر ، راجع L' Egypte. Lutte de Classes et Libération Nationale، باريس ١٩٧٥).

(١٧) هناك رؤية شاملة سطحية إلى حد ما فى ج. بينين Soriety and Economy, 1923 - 1952 فى The Cambridge History of Egypt، المذكور، الجزء الثانى، صـ ٣٠٩ ـ ٣٣٣. (ولكن توجد فى الهوامش بعض الإرشادات الخاصة بالمراجع المفيدة لمزيد من التعمق فى الموضوع) .. ويبقى أيضًا الرجوع لـ شارل عيسوى.

Egypt at Mid-century: An Economic Analysis، أكسفورد ١٩٥٤.

(١٨) ترك طه حسين سيرة ذاتية: I giorni من إعداد أ. ريتسيتانو، روما ١٩٦٥؛ وراجع أيضًا م. ناللينو La terza parte degli "Ayyám di Táhá Hussein في "Oriente Moderno"، ١٩٦٢، XLII، صـ ١٤١ ـ ١٧٨.

(١٩) الاستشهادات أخذت من الفقرات القصيرة للعمل المذكورة في ب. برانكا، Voci dell' Islam moderno، المذكور، صـ ١٧٢ ـ ١٨٠.

(٢٠) ترجمة إنجليزية لـ س. بلازر، The Future of Culture in Egypt، القاهرة ١٩٩٨.

(٢١) راجع السيرة الذاتية،

Harem Years. The Memoirs of an Egyptian Feminist، من إعداد م. بدران، القاهرة ١٩٩٨.

(٢٢) انظر أيضًا م. بدران،

Feminists, Islam and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt، برينستون ١٩٩٥؛ أ. خاطر وس. نيلسون،

"Al Harakah al-Nisá'iyya: The Women's Movement and Palitical Participa tion in Modern Egypt, في "Women's Studies International Forum"، ١٩٨٨، XI. على الشبكة يمكن الرجوع إلى المواقع:

www.al-bab.com /arab/women و www.sis.gov.eg/women/figures.

(٢٣) راجع أيضًا هـ. لاوست،

Le Réformisme Orthodoxe des "Salafiya"، في Plurabsmes dans l'Islam، باريس ١٩٨٣، صـ ٣٨٦ ـ ٤٣٤.

(٢٤) راجع هـ. إنايفر،

Les Commentaires Coraniques Contemporains، رومـــا ١٩٩٨، صـ ٣١ ـ ٣٩، ن. أبـو زيد، Islam e storia، المذكور، صـ ٢١.

(٢٥) للحصول على تحليل منظم انظر ج. جومبيه،

Le Commentaire Coranique du Manár، باريس ١٩٥٤. وقد بقى التفسير غير مكتمل على أى حال.

(٢٦) الترجمة الكاملة للكتاب مع هوامش تعليق فى هـ. لاوست،

Le Califat dans la Doctrine de Rashíd Ridá، باريس ١٩٨٦.

(٢٧) الكتاب ترجمه إلى الإيطالية إيستر بانيتا فى "Studi Politici" عام ١٩٢٥، ولكن من الأسهل اللجوء للترجمة الفرنسية: على عبدالرازق،
L' Islam et les Fondements du Pouvoir، باريس ١٩٩٤.

(٢٨) راجع مؤخراً أ. الفيلالى ـ الأنصارى، Islam e laicità، روما ٢٠٠٢.

(٢٩) Le Califat. Son Evolution vers une Société des Nations Orientale، باريس ١٩٢٦؛ حول المؤلف، راجع ف. كاسترو،
'Abd al-Razzáq Ahmed al-Sanhúrí (1895 - 1971), primi appunti per una bibliografia، فى Studi in onore di F. Gabrieli nel suo.

(٣٠) م. كولومب، L'evolution de l'Egypte، صـ ١٤١ يذكر منها سبعا ويدعو للرجوع إلى أعداد عام ١٩٣٧ من "Oriente Moderno" للحصول على دراسات محددة موجزة.

(٣١) للحصول على مقدمة عامة يمكن اللجوء أيضًا لـ ر. ميتشل،
The Society of the Muslim Brothers، لندن ١٩٦٩، على الرغم من أن الدراسات الأخيرة عدلت من بعض وجهات نظرها؛ أ. كاريه، ج. ميتشود،
Les Frères musulmans، باريس ١٩٨٣.

يعنى بمصر وبسوريا أيضًا؛ هناك مجموعة مفيدة للغاية من النصوص المترجمة، مع قائمة للمراجع، فى "Dossiers des Etudes Arabes" للمعهد البابوى للدراسات العربية والإسلامية، رقم ٦١ و٦٢ (١٩٨١ ـ ١٩٨٢) مخصصة بالذات للإخوان المسلمين.

(٣٢) راجع ت. رمضان،
Aux Sources du Renouveau Musulmam.
D'al-Afghani à Hassan al-Banna un Siecle de Réformisme Islamique، باريس ١٩٩٨، وخاصة صـ ٢٧٠ والصفحات التالية؛ ب. ليا،
The Society of the Muslim Brothers in Egypt.
The Rise of an Islamic Mass Movement (1928 - 1942)، ريدينج ١٩٩٨، على سبيل المثال، صـ ٨٥ و٢٧١.

وهذه القراءات الحديثة تحتج على الرأى الأولى لـ ر. ميتشل الذى كان يصف الإخوان المسلمين، منذ البداية، بأنهم يميلون للعنف والتشدد.

(٣٣) مذكور فى م. كامبانينى، Islam e politica، بولونيا ٢٠٠٢، صـ ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٣٤) ب. ليا، The Society of the Muslim Brothers in Egypt، المذكور، صـ ٧٨ والصفحات التالية.

(٣٥) ت. رمضان،

Aux Sources du Renouveau Musulman، المذكور.

(٣٦) د. ليا،

The Society of the Muslim Brothers in Egypt، صـ ٢٧٩ ـ ٢٨٢ فى عدة مواضع.

(٣٧) هناك موقع يمكن الرجوع إليه والانطلاق منه للحصول على أخبار و link عن زينب والحركة الإسلامية المرتبطة بها هو www. janna.org.

(٣٨) كانت عائشة عبدالرحمن ـ بنت الشاطئ مفسرة مهمة للقرآن وقدمت إسهامًا مهما لتجديد التفسير القرآنى المعاصر. وحدود هذا العمل لا تسمح بالتعمق فى القضايا المتعلقة بهذا الموضوع (ولكننا أشرنا فى الفقرة ٢ من النقطة ١ من الفصل الثانى إلى الـ Manár)، راجع م. كامبانينى،

Il Corano e la sua interpretazione، روما ـ بارى ٢٠٠٤.

(٣٩) انظر بصفة عامة ج. چانكو سكى،

Egypt's Young Rebels: Young Egypt, 1933 - 1952، ستانفورد ١٩٧٥.

(٤٠) برنامج مصر الفتاة فى "Oriente Moderno"، ١٩٣٨، XVIII، صـ ٤٩١ ـ ٤٩٤؛ باللغة العربية (La mia fede) إيمانى، لأحمد حسين، فى طبعة خاصة، خاصة صـ ٨٤ ـ ٩٢ (وأنا أستخدم الطبعة المحفوظة فى مكتبة معهد الشرق فى روما).

(٤١) انظر Khitáb al-ra'ís (Discorso del presidente أحمد حسين فى ١٤ أبريل ١٩٣٨، فى طبقة خاصة، وخاصة صـ ٢١ والصفحات التالية (وهنا أيضًا أستخدم نسخة مكتبة معهد الشرق).

(٤٢) خطاب أحمد حسين للملك فاروق مع برنامج الحزب الوطنى الإسلامى فى،

"Oriente Moderno"، ١٩٤٠، XX، صـ ١٨٣ والصفحات التالية.

(٤٣) مذكور فى م. كولومب، L'Evolution de l'Egypte، المذكور، صـ ٨٩.

(٤٤) أنور السادات، In Search of an identity، جلاسكو ١٩٧٨، صـ ٢٤ ـ ٣٦.

(٤٥) حول مشاركة الإخوان المسلمين فى الانتخابات، أولاً فى عام ١٩٤٢ وبعد ذلك فى عام ١٩٤٥، انظر ت. رمضان Aux Sources du Renouvean Musulman

المذكور، صـ ٢١٢ والصفحات التالية.

(٤٦) حول كل هذا الموضوع وللحصول على تحليلات أكثر تفصيلاً أصل القارئ لـ م. كامبانينى، I Fratelli Musulmani nella seconda guerra mondiale: politica ed ideologia فى "Nuova Rivista Storica"، ١٩٩٤، LXXVIII، ٣، صـ ٦١٩ ـ ٦٤٠. انظر أيضًا قائمة المراجع المذكورة بصفة خاصة فى الهوامش ٤٦ و٤٧.

(٤٧) ج. چانكوسكى، Egypt، المذكور، صـ ١١٨ ـ ١١٩.

(٤٨) م. نجيب، Memorie (1919 - 1973)، فلورنسا ١٩٧٦، صـ ٩.

(٤٩) أ. السادات، In Search of an Identity، المذكور، صـ ٤٦.

(٥٠) البيانات فى ج. لاكوتور، Nasser، روما ١٩٧٢، صـ ٤٩ ـ ٥٠.

(٥١) البيانات فى أ. عبدالملك،

Esercito e società in Egitto. 1952 - 1967، تورينو ١٩٦٧، صـ ١٤.

(٥٢) ط. البشرى، 1952 - 1945، الحركة السياسية فى مصر

(Il movimento politico in Egitto) Il Cairo - Beirut 1983

(٥٣) أ. الدسوقى، مصر فى الحرب العالمية الثانية، المذكور، الذى يرى أن ضعف الأحزاب والمؤسسات شجع بعد الحرب على اللجوء إلى أشكال من الكفاح المسلح.

(٥٤) أهمية أوضحها بصفة خاصة الدارسون الماركسيون مثل عبد الملك

Esercito e società in Egitto) صـ ٢٠ والصفحات التالية) ومحمود حسين،

La Lotta di classe in Egitto. 1945 - 1970، تورينو ١٩٧٣، صـ ٥٣ والصفحة التالية.

(٥٥) راجع فى ب. ماتسفيلد، Storia del Medio Oriente، المذكور، صـ ٢٥٠.

(٥٦) قائمة المراجع عن الصراع العربى الإسرائيلى لا حدود لها. ولكن نقتصر على المنشور باللغة الإيطالية، فإن الروايات الحديثة هى ج. كوبوڤينى،

Storia del conflitto arabo israeliano palestinese، ميلانو ٢٠٠٤ (الذى يتميز بوضوح بالانحياز لإسرائيل)؛ هـ. ميشير،

Sinai,5 giugno 1967: il conflitto arabo - israeliano، بولونيا ٢٠٠٠ (الطبعة الجديدة ٢٠٠٤، من المؤكد أنه أكثر توازنًا)؛ ب. موريس،

Vittime. Storia del conflitto arabo - sionista 1881 - 2001، ميلانو ٢٠٠١، وهو مهم لأنه يرجع إلى واحد من أبرز ممثلى التاريخ الإسرائيلى الجديد؛ أ. جريس، Israele, Palestina. Le verità di un conflitto، تورينو ٢٠٠٤.

(٥٧) فى Filosofia della rivoluzione، كتيب من الأفكار المنظمة ، مؤلف بعد ثورة يوليو (راجع الفصل التالى الثالث، الفقرة ١).

(٥٨) أ. السادات، Revolt on the Nile، لندن ١٩٥٩.

(٥٩) فى In Search of an identity، المذكور.

(٦٠) راجع Memorie، المذكورة .

(٦١) ب. ڤاتيكيوس، Nasser and his Generation، لندن ونيويورك ١٩٧٨، صـ ٤٤ ـ ٦٦.

(٦٢) أ. عبد الملك، Esercito e società in Egitto، المذكور صـ ٢٩ والصفحات التالية.

(٦٣) راجع د. هوبوود، Egypt, Politics and Society. 1945 - 1984، بوسطن ولندن ١٩٨٥، صـ ٣٢.

(٦٤) راجع ب. مينجانتى، L'Egitto moderno، المذكور، صـ ١٦١ ـ ١٦٢.

هوامش الفصل الثالث

(١) راجع بالدرجة الأولى مذكرات ثلاث شخصيات: محمد نجيب، Memorie 1919 - 1973، المذكور؛ أ. السادات، Revolt on the Nile، المذكور؛ خالد محيى الدين، Memoires of a Revolution: Egypt 1952، القاهرة ١٩٩٥.

(٢) راجع د. هوبوود، Egypt: Politics and Society (1945 - 1982)، المذكور صـ ٨٤ والصفحات التالية؛ ج. جوردون، Nasser's Blessed Movement. Egypt's Free Officers and the July Revolution، نيويورك وأكسفورد ١٩٩٢، صـ ١٢؛ خالد محيى الدين، Memoires of a Revolution: Egypt 1952، المذكور، صـ ٤٤.

(٣) ج. صعب، The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1962)، لندن ١٩٦٧.

(٤) ج. ووتربيرى، The Egypt of Nasser and Sadat. The Political Economy of two Regimes، برينستون ١٩٨٣، صـ ٢٦٨؛ ولكن راجع بصفة عامة ص ٢٦٥ ـ ٢٨٢. الكتاب يتضمن قائمة مراجع كبيرة عن كل الفترة الناصرية من وجهة النظر الإقتصادية. وهناك نص مهم آخر عن التطور الاقتصادى فى زمن ناصر هو ر. مابرو، The Egyptian Economy: 1952 - 1972، أكسفورد ١٩٧٤.

(٥) أ. عبد الملك، Esercito e società in Egitto، المذكور، صـ ٥٨ والصفحات التالية.

(٦) ك. بيتى، Egypt during the Nasser Years، بولدر ١٩٩٤، صـ ٩٥.

(٧) راجع التحليل، الذى يتفق فى كثير من النقاط مع تحليلى لـ ب. وودوارد، Nasser، لندن ونيويورك ١٩٩٢، صـ ٣٠ ـ ٣٧.

(٨) أ. كاريه، Les Frères Musulmans. Egypte et Syrie (1928 - 1982)، باريس ١٩٨٣.

(٩) راجع أيضًا نفس ج. جوردون، Nasser's Blessed Movement، المذكور، خاصة صـ ٤٩.

(١٠) ح. حنفى، Al-Dín wa al-thawra fí Misr (Religione e rivoluzione in Egitto)، القاهرة ١٩٨٩، الجزء الرابع، صـ ١٠ ـ ١١.

(١١) هناك بحث يركز بصفة خاصة على الانحراف العنيف للإخوان هو عبد الله إمام، 'Abd al-Násir wa al-Ikhwán al-Muslimún (Nasser e i Fratelli Musulmani)، القاهرة ١٩٩٧.

(١٢) على الدين هلال الدسوقى، المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب (Il problema politico in Egitto e la transizione verso il pluralismo) فى مجموعة من المؤلفين، تجربة الديمقراطية فى مصر (L'esperienza democratica in Egitto) ، القاهرة ١٩٨٢، صـ ٢٩ ـ ٣٠.

(١٣) هناك مرجع مهم أيضًا حتى وإن كان صعب التناول هو بثينة التكريتى، جمال عبد الناصر. نشأة وتطور الفكر الناصرى، بيروت ٢٠٠٠.

(١٤) فلسفة الثورة فى مقال الرئيس. مجموعة خطب وأحاديث جمال عبد الناصر، القاهرة، بدون تاريخ، صـ ٢٠ ـ ٦١ Philosophie de la Révolution، لغز الإعلام، القاهرة ١٩٥٤. النص موجود على الشبكة فى المكتبة www.questia.com on line بالضغط على كلمة ناصر. Philosophy of revolution . راجع أيضًا ج. كالكى نوڤاتى، La decolonizzazione، تورينو ١٩٨٣.

(١٥) م. برجر، Islam in Egypt today Political Aspects of a Popular Religion، كامبريدج ١٩٧٠، صـ ٤٦ ـ ٤٧.

(١٦) مجموعة من المؤلفين، الناصرية والإسلام من إعداد ع. قنديل، القاهرة ١٩٩٨.

(١٧) الناصرية والإسلام. إعادة نظر ، المرجع نفسه ، صـ ٥ ـ ٨٤.

(١٨) راجع On the Sociology of Islam، بيركلى ١٩٧٩.

(١٩) وحدة عضوية فى الناصرية والإسلام، المذكور، صـ ١٤١ ـ ١٥٢.

(٢٠) ح. حنفى، الدين والثورة فى مصر، المذكور، وخاصة الجزء الثالث، صـ ١٨٦ ـ ٢١١.

(٢١) ر. ستيڤن، Nasser، لندن ١٩٧١، صـ ١٤١.

(٢٢) حول هذه القضايا، راجع الآن ج. چانكوسكى، Nasser's Egypt, Arab Nationalism and the United Arab Republic، بولدر ولندن ٢٠٠٢. فرواية الإطار الدولى مفصلة ودقيقة. والمؤلف يجتهد مع وفرة كبيرة من الوثائق للبرهنة على أن القومية العربية عند عبد الناصر كانت اقتناعًا متأخرًا وغير متعمق أيضًا، فى حين أن ناصر فى السنوات الأولى من نشاطه السياسى ورئاسته بصفة خاصة كان وطنيا مصريا فى الأساس. وعلاوة على ذلك، يؤكد چانكوسكى أن ناصر لم يشر أبدًا إلى الإسلام فى علاقته بالسياسة،

سواء الداخلية أو العربية، وفى تلك المرات القليلة التى فعل فيها ذلك، كان هدفه نفعيا بصورة بحتة. ويقتصر چانكوڤسكى، فى الوقت نفسه على ذكر نصوص تؤيد نظريته، مهملاً تماماً شهادات أخرى. وما هو مؤكد فى كتابى هذا يسير فى اتجاه مختلف تماماً فيما يتعلق بالالتزام الإسلامى؛ حتى وإن كان حقيقيا أن انضمام ناصر للقومية العربية قد لاقى اعتراضاً.

(٢٣) أبو الفتح، L'Affaire Nasser، باريس ١٩٦٢، صـ ٢٣٩.

(٢٤) راجع ج. لاكوتور، Nasser، المذكور، صـ ١٩٣.

(٢٥) الوطنيون اليمنيون عملوا طويلاً فى القاهرة ضد الملكية المتخلفة للأئمة المتوكلين.

(٢٦) موضوع الحرب الوقائية كحقيقة ثابتة فى السياسة الإسرائيلية تجاه العالم العربى، وفى هذه الحالة تجاه مصر، يوضح أيضاً مؤرخ يهودى مثل أ. شلايم،

Il muro di ferro. Israele e il mondo arabo ، بولونيا ٢٠٠٣. ومنذ العشرينيات وضع الصهاينة الأكثر تشدداً نظرية مؤداها أن كل مباحثات مع العرب يجب أن تكون من مواقف قوة عسكرية.

(٢٧) ج. دومال، م. ليروى، Nasser. La vita, il pensiero, i testi esemplari، ميلانو ١٩٧٠، صـ ٧٢.

(٢٨) طبقاً لرأى ستيڤنيز، فإن «حلف بغداد وبيع الأسلحة السوڤيتية كانا قد دوّلا الصراع على السلطة فى الشرق الأوسط، الذى كان قد بقى حتى تلك اللحظة ساحة محلية. وقد دفعت تلك الأحداث أمريكا وروسيا للقيام بدور أكثر نشاطاً فى المنطقة، حيث كانت القوى المسيطرة حتى تلك اللحظة هى بريطانيا وفرنسا» (المرجع المذكور، صـ ١٧٧).

(٢٩) انظر تحليلات ستيڤنيز، فى المرجع نفسه وفى مواضع أخرى؛ وقد قال ناصر: «كنا نفضل التفاوض مع الغرب، ولكن بالنسبة لنا كانت هذه مسألة حياة أو موت». (راجع. وودوارد، Nasser، المذكور، صـ ٤٦).

(نص خطاب ناصر مذكور فى G. Valgbreaa. IlMedio Oriente Aspetti e problemi، ميلانو ١٩٨٠، صـ ١٥٩.

(٣٠) نص الأحد خطابات ناصر .

(٣١) فى عام ١٩٥٦ وفى السنوات التالية تسارعت عمليات استقلال الدول الأفريقية والآسيوية التى كانت لاتزال تحت السيطرة الاستعمارية.

(٣٢) فى يناير من عـام ١٩٥٧، سنت بعض القـوانين التى كـانت تمصـر إدارة البنوك والوكـالات التجارية للاستيراد والتصدير للمصريين. ولكن إضفاء الصبغة المصرية على الإدارة لم يكن مطلقًا، على الرغم من أن هذا اتسع بصورة كبيرة. وطبقًا لبيانات نزيه الأيوبى، فإنه فى عام ١٩٥٤ كان هناك ١٤٠٦ من المديرين، ٣٥٪ منهم مصريون (٤٪ من الأقباط)؛ ١٨٪ من اليهود، ١١٪ من السـوريين أو اللبنانيين؛ ٣٨٪ من الأوروبيين (والأرمن). وفى عـام ١٩٥٦، كـان هناك ١٣٩٩ من المديرين، ٧٠٪ منهم مـصـريون (و٤٪ أيضًـا من الأقبـاط)؛ ٣٪ من اليـهـود؛ ١٣٪ سوريون أو لبنانيون، ١٤٪ أوروبيون (وأرمن). راجع ن. أيوب، Bureaucracy and politics in Comtemporary Egypt، لندن ١٩٨٠، صـ ١٦٣ ـ ١٦٥.

(٣٣) ب. موريس، Vittime. Storia del conflitto arabo - israeliano، المذكور، صـ ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٣٤) هناك كتاب مخصص لعام ١٩٥٨ كسنة فاصلة فى تاريخ الشرق الأوسط (من إعداد و. روچر لويس ور. أوين، A Revolutionary Year: The Middle East in 1958، لندن ٢٠٠٢) وهـو يتوقف بالطبع كثيرًا عند ناصر. والجانبان اللذان يظهران بمزيد من الوضوح تأكيدًا للحديث الذى يجرى هنا، هما محاذير أو حتى شكوك ناصر فيما يتعلق بالاتحاد مع سوريا، والدور الأعرج للاتحاد السوڤييتى فى المنطقة، التى كان يسيطر عليها الغرب دون منازع، بسبب الأحجام المطلق للاتحاد السوڤييتى عن التورط فى حرب نووية من أجل مشكلات الشرق الأوسط.

(٣٥) انظر كقراءات أولية، ب. مينجانتى، I movimenti politici arabi، روما ١٩٧١؛ ج. ديڤلين، The Ba 'th Party. A History from the Origin to 1966، ستانفورد ١٩٧٦؛ د. روبرتس، The Ba 'th and the Creation of Modern Syria، لندن ١٩٨٧.

(٣٦) ميثاق العمل الوطنى مذكور فى أ. عبد الملك، Il pensiero politico arabo، روما ١٩٧٣، صـ ٤١٤ ـ ٤٣٠، وفى عبد المغنى سعيد، Arab Socialism، لندن ١٩٧٢ صـ ٨٩ ـ ١٢٣.

(٣٧) استشهد من الرواية الرسمية، الأكثر اتساعًا من الترجمات المذكورة فى الملحوظة السابقة، Congris National des Forces Populaires La Charte d'Action Nationale، وزارة الإعلام، القاهرة ١٩٦٢، صـ ٥ و٩ ـ ١٠.

(٣٨) Message Addressé par le Président Gamál Abdel Nasser le soir du 24 Septembre 1962 au Peuple de la République Arabe Unie، وزارة الإعلام، القاهرة، بدون تاريخ، صـ ٢.

(٣٩) Discours du Président Gamál Abdel Nasser à l'Occasion du Ier Mai 1964، وزارة الإعلام، القاهرة، بدون تاريخ، صـ ١٤ ـ ٥ـ.

(٤٠) أحمد يوسف أحمد، الدور المصرى فى اليمن، القاهرة ١٩٨١.

(٤١) على الرغم من أن الحرب الأهلية استمرت حتى عام ١٩٧٠، فإن القوى الملكية التى تساندها العربية السعودية هزمت فى النهاية وأصبح اليمن جمهورية مع توجه تقدمى نسبيًا.

(٤٢) رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر، القاهرة ١٩٨٠.

(٤٣) راجع ج. كونتو، A spetti positivi e limiti del laicismo in Saláma Músá فى "Annali dell'Istituto Universitario Orientale di Napoli"، ١٩٨٠، XL، ملحق ٢، العدد ٣.

(٤٤) راجع ج. س. أناواتى، م. بورمانز، Tendnces t courants de L'Islam arabe contempo- rain. L'Egypte، ميونيخ ١٩٨٢، صـ ١٠٦ ـ ١٠٩؛ ب. برانكا. Riformismo e identità islamica nel pensiere di Kháḻid Muhammed KhEalid، فى "Islám. Storia e civiltà"، ١٩٨٦، V الأعداد ١٥ ـ ١٦، صـ ٩٧ ـ ١٠٨ (مع قائمة مراجع).

(٤٥) راجع و. شيبارد، Sayyid Qutb and Islamic Activism. A Translation and Critical Analysis of Social Justice in Islam، ليدا ١٩٩٦.

(٤٦) س. قطب، العدالة الاجتماعية فى الإسلام، القاهرة ـ بيروت ١٩٨٧، صـ ٣٢.

(٤٧) هناك تحليل لمحتوى الكتاب فى م. كامبانينى، Il socialismo dell'Islam: Mustafà al-Sibà'í e il nasserismo فى "Meridione. Sud e Nord nel Mondo"، ٢٠٠٣، III، العدد ١ ـ ٢، صـ ١٨٦ ـ ٢٠٣.

(٤٨) راجع على سبيل المثال أ. كاريه، Le Nationalisme Arabe، باريس ١٩٩٣، صـ ١٣٥ والصفحات التالية؛ ن. أبو زيد، Islam e storia، تورينو ٢٠٠٢، صـ ١٥٥ ـ ١٥٩.

(٤٩) ص. عبد الصبور، الديوان، بيروت ١٩٧٢، الجزء الأول، صـ ٢٩ والصفحات التالية. الترجمة الإنجليزية فى أ. ج. بولاتا، Modern Arab Poets، لندن ١٩٧٦، صـ ٧١ ـ ٧٢.

(٥٠) ن. محفوظ، Tra i due palazzi; Il palezzo del desiderio; La via dello zucchero أو La trilogia del Cairo، نابولى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢.

(٥١) من الممكن بالطبع الحصول على آراء مختلفة عن الاشتراكية الناصرية، أو بصفة عامة عن الاشتراكية «العربية»، ويمكن أيضًا ألا نتفق مع هذا. ولكن تدهشني بعض الآراء الغربية مثل هذا الرأى لأوليڤييه كاريه، وهو باحث كبير من ناحية أخرى: (قليل من النازية، وجرعة قوية من الوطنية الحكومية الجاكوبينية، ومذاق قوى من «التنمية» الروستوية وفوق كل شيء ، من الستالينية السياسية كل هذا سمي «الاشتراكية العربية») (Le Nationalisme Arabe، المذكور، صـ ٢٥). حتى إن كاريه، في العديد من الكتابات الأخرى، أظهر دائمًا بغضًا شديدًا تجاه ناصر وتجربته، في خط مواز لتعاطف معلن للإخوان المسلمين.

(٥٢) مذكور في ج. رومال وم. ليروى، Nasser، المذكور، صـ ١٦٤ ـ ١٦٥؛ راجع ج. لاكوتور، Nasser، المذكور، صـ ١٣٩.

(٥٣) راجع أ. عبد الملك، Esercito e società in Egitto، المذكور، صـ ٢٣٧.

(٥٤) المرجع نفسه ، صـ ٢٣٩ والصفحات التالية.

(٥٥) ثورة عبد الناصر، المذكور، صـ ٣١١.

(٥٦) المرجع نفسه ، صـ ٤٦٧ ـ ٤٦٨.

(٥٧) ميثاق العمل الوطني في عبد المغني سعيد، Arab Socialism، المذكور، صـ ١٠٥ و١٠٩، الرواية الرسمية La Charte d'Action Nationale، المذكور، صـ ٤٦ و٥٤.

(٥٨) راجع عبد المغني السيد، Arab Socialism، المذكور، صـ ١١٢؛
La Charte d'Action Nationale، صـ ٦٦ والصفحات التالية.

(٥٩) ثورة عبد الناصر، المذكور، صـ ٣١٥؛ راجع ج. ووتربيرى، The Egypt of Nasser and Sadat...، المذكور، صـ ٧٣ والصفحات التالية.

(٦٠) مذكور في ج. رومال وم. ليروى، Nasser، المذكور، صـ ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٦١) ج. ووتربيرى، The Egypt of Nasser and Sadat، المذكور، صـ ٨٩.

(٦٢) ب. ڤاتيكيوس، The History of Modern Egypt، المذكور، صـ ٤٠٤، الذى يشير إلى وثيقة رسمية لوزارة الإعلام.

(٦٣) م. فهيم أمين، تاريخ الحركة النقابية وتشريعات العمل بالإقليم المصرى (من الجمهورية العربية المتحدة) القاهرة ١٩٦١؛ محمد خالد، عبد الناصر والحركة النقابية، القاهرة ١٩٧١؛ أ. فارس عبد المنعم، جماعات المصالح، في النظام السياسى. سلسلة الذكر لثورة يوليو ١٩٥٢، القاهرة ١٩٨٢، صـ ٢٤١ ـ ٣١٨.

(٦٤) أ. عبد الملك، Esercito e società in Egitto، المذكور من قبل عدة مرات. ولكن انظر أيضاً ب. ڤاتيكيوتيس، The Egyptian Army in Politics، وست بورت ١٩٧٥.

(٦٥) على الدين هلال الدسوقى، المشكلة السياسية فى مصر، المذكور، صـ ٣١.

(٦٦) ن. الأيوبى، Bureauracy and Politics in Contemporary Egypt، المذكور.

(٦٧) المرجع نفسه صـ ٢٣٨ والصفحات التالية.

(٦٨) المرجع نفسه ، صـ ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

(٦٩) م. حسين La lotta di classe in Egitto, 1945 - 1970، المذكور، صـ ١٦٦ ـ ١٦٧.

(٧٠) ب. مينجانتى، I partiti politici arabi، المذكور، صـ ٨٥.

(٧١) راجع ب. وودوارد، Nasser، المذكور، صـ ٩٦ ـ ٩٩.

(٧٢) هناك تحليل طويل للاتحاد الاشتراكى العربى وتطوره موجود فى ك. بيتى، Egypt during the Nasser Years، المذكور، الفصل السادس.

(٧٣) ن. الأيوبى، Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt، المذكـــور، صـ ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٧٤) علاقات الناصرية بالماركسية مخصص لها جانب كبير من كتاب ج. چيرڤازيو، Tra repres-sione e autocensura: inlelleltuali e politics in Egitto (1952 - 1967) فى "Oriente Moderno"، ٢٠٠١، LXXXI، ٢٠، صـ ٣٢٩ ـ ٣٤٩. ومن دواعى السخرية أن الماركسيين الذين عارضهم ناصر على هذا النحو يشعرون تجاه نظامه بمشاعر غامضة لأنهم أيضًا لم يكن بوسعهم عدم الاتفاق مع خياراته المناصرة للعالم الثالث والإشتراكية. وكان ميثاق العمل الوطنى يلقى موافقة الشيوعيين إلى حد كبير.

(٧٥) س. قطب، فى ظلال القرآن، من إعداد م. أ. صلاحى و أ. أ. شميس، لايشستر ١٩٩٩.

(٧٦) س. قطب، معالم فى الطريق، القاهرة ـ بيروت ١٩٨٣ (الطبقة العاشرة). والكتاب اليوم لا يمكن العثور عليه فى المكتبات العربية، على الرغم من أنه ينتشر سرا. وتوجد ترجمة إنجليزية من إعداد م. م. صدقى، Milestones، الكويت ١٩٨٩، وترجمة أخرى منشورة فى كراتشى فى عام ١٩٨١. والنص موجود بالكامل على الشبكة باللغة الإنجليزية على العنوان:
www.youngmuslims.ca/online-library/books/milestones.

(٧٧) راجع أ. كاريه، Mystique et Politique. Lecture Révolutionnaire du Coran par Sayyed Qulb, Pe ، باريس ١٩٨٣؛ أ. الموصلى،

Radical Islamic Fundamentalism: The Ideological and Political Discourse of Intellectual Origins of Islamic Resurgence ، بيروت ١٩٩٢؛ أ. أبو ربيع، Sayyid Qutb, in the Modern Arab World، ألباني ١٩٩٦؛ م. كامبانيني،
Gihád e società in Sayyid Qutb, في "Oriente Moderno"، ١٩٩٥، LXXV، ١٤، صـ ٢٥١ ـ ٢٦٦.

(٧٨) م. أ. فتحي، مصر من الثورة إلى الهزيمة، بحث لمركز الدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي ٢٠٠٣، درس بدقة الظروف التي تسببت على المدى الطويل في حرب الأيام الستة ومهدت إليها.

(٧٩) ر. ستيفنيز، Nasser، المذكور، خاصة صـ ٤٣٩ ـ ٤٤١ و٤٨٠؛ ب. وودوارد، Nasser، المذكور، صـ ١٠٦ ـ ١١٠.

(٨٠) ر. ستيفنيز، Nasser، المذكور، صـ ٤٣٥ والصفحات التالية؛ راجع أيضًا ب. وودوارد، Nasser، صـ ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٨١) ج. لاكوتور، Nasser، المذكور، صـ ٢٧٢ ـ ٢٧٣.

(٨٢) كان الوزير لافون قد دبر استفزازًا، لإلحاق الضرر بمصر: عملاء سريون إسرائيليون، متنكرون في زي عربي، تظاهروا بالقيام بهجمات ضد المنشآت البريطانية على القناة. وعند ذاع الخبر على الملأ، تسبب في أزمة خطيرة في حكومة تل أبيب.

(٨٣) هناك مصادر كثيرة تقول إن موشيه ديان زيف تقارير المخابرات لإقناع البرلمان (الكنيست) بحتمية الحرب. والجنرال العدواني أرييل شارون، الذي كان فيما بعد من بين المسئولين عن مذبحة اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات صابرا وشاتيلا في سبتمبر ١٩٨٢، شخصية نموذجية لتمثيل تلك المفارخ: فقد بدأ فيه عمله الذي تعين أن يؤدي به في عام ٢٠٠٠ لأن يصبح رئيسًا لوزارة إسرائيل. وهناك رواية دقيقة لهذا السياق في ب. موريس، Vittime. Storia del conflitto arabo -israeliani، المذكور.

(٨٤) راجع ب. هازان، La Guerre des Six Jours، بروكسل ١٩٨٩، صـ ٢٤ (يتضمن العديد من الوثائق).

(٨٥) ب. وودوارد، Nasser، المذكور، صـ ١٠٩ ـ ١١١؛ كان ناصر يبدو مستعدًا لتقديم تنازلات بشأن الموانئ الإسرائيلية على البحر الأحمر؛ وقد أرسل علاوة على ذلك زكريا محيي الدين موضع ثقته إلى واشنطن لكي يقنع الأمريكيين بتخفيف مساندتهم لإسرائيل.

(٨٦) راجع ب. هازان، La Guerre des Six Jours، المذكور، صـ ١٩. ولكن مراقبين آخرين أوضحوا أن يوثانت لم تكن أمامه بدائل أخرى أمام الطلب الصريح من عبد الناصر.

(٨٧) م. ب. أورين، La guerre dei sei giorni, giugno 1967. Alle origini del conflitto arabo - israeliano، ميلانو ٢٠٠٣؛ راجع أيضًا هـ ميتشر، Sinai: 5 giugno 1967، المذكور، وب. موريس، Vittime، المذكور، صـ ٣٨٢ ـ ٤٣١. الرئيس الأمريكي جونسون قد قال بذلك صراحة.

(٨٨) خاصة في الدعاية «على الساخن»: راجع ر. ج. دونوفان، Israele: sei giorni per soprauvi-vere، ميلانو ١٩٦٧، ر. تشيرتشل وو. تشيرتشل، La guerre lampo di Israele: 5 giugno 1967، ميلانو ١٩٦٧.

(٨٩) راجع ج. فالابريجا، Israele e il problema mediorientale في مجموعة من المؤلفين، Storia dell'età presente، ميلانو ١٩٩٠، الجزء الثالث، صـ ٣٠٤ ـ ٣٩٩؛ ولكن راجع أيضًا هـ ميتشر، Sinai, 5 giugno 1967، المذكور.

(٩٠) Il muro di ferro، المذكور، صـ ٢٧٥ والصفحات التالية. ويذكر لوكوتور رأيا صحفيا في "Foreign Affairs": لم تكن أي من الحكومتين تريد الحرب في ربيع عام ١٩٦٧ (Nasser، المذكور، صـ ٢٧٥).

(٩١) مذكور في ج. فالابريجا، Il Medio Oriente. Aspetti e problemi، المذكور، صـ ١٨١ ـ ١٨٦ في عدة مواضع.

(٩٢) النص في ج. كودوفيني، Storia del conflitto arabo isaeliano palestinese، المذكور، صـ ٢٢٠.

(٩٣) راجع أيضًا م. حسنين هيكل، Rood to Ramadan، نيويورك ١٩٧٥، صـ ٨٥٠؛ ب. مانسفيلد، Storia del Medio Oriente، المذكور، صـ ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٩٤) أ. فريد، Nasser. The Final Years، ريدينج ١٩٩٤.

(٩٥) ثورة عبد الناصر، المذكور، صـ ٥٨٧ ـ ٥٨٨.

(٩٦) على سبيل المثال ج. لاكوتور، Nasser، المذكور، صـ ١ والصفحات التالية.

(٩٧) مذكور في ف. عجمي، The Arab Predicament. Arab Political Thought and Practice since 1967، كامبريدج ١٩٨٦، صـ ٢٩.

(٩٨) المرجع نفسه ، صـ ٣٤.

(٩٩) المرجع نفسه ، صـ ٥٥.

(١٠٠) ذكره ن. أبو زيد، Islam e storia، المذكور، صـ ١٢٠.

(١٠١) ب. وودوارد، Nasser، المذكور، صـ ١٥٦.

(١٠٢) ج. چانكوسكى، Egypt، المذكور، صـ ١٥٢.

(١٠٣) هذا الطابع ظهر منذ البداية. فالبلاغ المبكر عن متعاون سابق له، كان فى البداية وفدياً وهمش بعد ذلك وأجبر على المنفى، يسير فى هذا الاتجاه (أبو الفتح، L'Affaise Nasser، المذكور)، حتى وإن كان الحنق الواضح للمؤلف لا يضمن الموضوعية وصدق التحليل.

(١٠٤) راجع هـ. ديكميجان، Egypt Under Nasser وألبانى ١٩٧١.

(١٠٥) هناك نظام «صادق» وpropositivo ولكنه «معيب» يمكن أن يتمثل فى خلاصة تفسير ر. بيكر، Egypt Uncertain Revolution under Nasser and Sadat، كامبريدج (.Mass) ١٩٧٨.

(١٠٦) راجع مؤخراً عاطف السيد، عبد الناصر وأزمة الديمقراطية، الإسكندرية ٢٠٠٢، الذى يصل لتمجيد الفترة الليبرالية المصرية كفترة إنجازات ديمقراطية، ولا أعلم إلى أى مدى يمكن أن نبرر هذا فى ضوء الرواية التى قدمت فى الفصل الثانى.

(١٠٧) م. سيد أحمد، The Future of Nasserism فى "Al-Ahram Weekly"، ٢٨ سبتمبر - ٤ أكتوبر ٢٠٠٠، العدد ٥٠١. الموقع على الشبكة هو: www.ahram.org.eg/weekly.

هوامش الفصل الرابع

(١) الصراع على خلافة ناصر يرويه ك. بيتى، Egypt during the Sadat Tears، نيويورك ٢٠٠٠، صـ ٣٩ والصفحات التالية.

(٢) فى غالى شكرى، Egypte, contre - revolution، باريس ١٩٧٩، صـ ٧٧ ـ ٨١.

(٣) نفس شكرى المذكور فى الملحوظة السابقة.

(٤) مترجم ومستكمل بالتعديلات التالية فى ج. مارتين مونيوز، La Canstitución Egipcia فى "Actualidad Arabe"، ١٩٨٧، العدد ٢٣.

(٥) مذكور فى ك. بيتى، Egypt during the Sadat Years، المذكور، ص ٨٥.

(٦) ر. هينبوش الابن، Egyptian Politics under Sadat، بولدر ولندن ١٩٨٨، صـ ٣٢.

(٧) المرجع نفسه ، صـ ٣١.

(٨) المرجع نفسه ، صـ ١٢٥.

(٩) ج. عبد الخالق، The Open - Door Economic Policy in Egypt. A Searche for Meaning, Interpretatione and Implication، فى هـ. م. طومسون (إعداد)، Studies in the Egyptian Political Economy, Cairo Papers in Social Sciences، ٢، العدد ٣، الجامعة الأمريكية، القاهرة ١٩٧٩، صـ ٧٤ ـ ١٠٠، ج. ووتربيرى، The Egypt of Nasser and Sadat، المذكور، صـ ١٢٣ والصفحات التالية.

(١٠) ج. مارتين مونيوز، Política y Elecciones en el Egipto Contemporaneo، المذكور، صـ ٣٠٥.

(١١) هذا ما لاحظه من قبل أ. بتراليا، Egitto, Quaderni del Commercio Estero dell'Ireci، روما ١٩٧٧.

(١٢) ن. الأيوبى، The State and Public Policies in Egypt since Sadat، ريدينج ١٩٩١، صـ ٢٨.

(١٣) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية، القاهرة ١٩٨٢.

(١٤) "Fat cats" كما يقول ك. بيتى، Egypt during the Sadat Years، المذكور، صـ ١٥١.

(١٥) هناك تحليل للانتخابات فى ج. مارتين مونيوز، Política y Elecciones en el Egipto contemporanes، المذكور، صـ ٢١١ ـ ٢٢٤.

(١٦) راجع ر. هينبوش، The Reemergence of the Wafd Party: Glimpses of the hiberal Opperition in Egypt فى "Middle Eastern Studies"، ١٩٨٤، XVI، صـ ٩٩ ـ ١٢١.

(١٧) راجع محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر، القاهرة ١٩٨٤.

(١٨) ج. مارتين مونيوز، Política y Elecciones en el Egipto contemporanes، المذكور، صـ ٣٣٦.

(١٩) ر. هينبوش، Egyptian Politics under Sadat، المذكور، صـ ٧٨ والصفحات التالية..

(٢٠) ج. مارتين مونيوز، Política y Elecciones en el Egipto contemporanes، المذكور، صـ ٢٢١ و٣٤١.

(٢١) على الدين هلال دسوقى، المشكلة السياسية فى مصر والتحول إلى تعدد الأحزاب، فى مجموعة من المؤلفين، تجربة الديمقراطية فى مصر، القاهرة ١٩٨٢، صـ ٢٠ ـ ٢١.

(٢٢) م. حسنين هيكل، Rood to Ramadan، المذكور، صـ ١١٨ ـ ١١٩، ك. بيتى، Egypt during the Sadat Years، المذكور، صـ ٦٠.

(٢٣) ك. بيتى، Egypt during the Sadat Years، المذكور، صـ ٥١.

(٢٤) ر. هينبوش، Egyptian Politics under Sadat، المذكور، صـ ٥٦.

(٢٥) خطاب السادات فى ج. ڤالابريجا، Il Medio Oriente, aspetti e problemi، المذكور، صـ ٢٦٧ ـ ٢٨١.

(٢٦) اتفاقيات كامب ديفيد، المرجع نفسه ، صـ ٢٩٩ ـ ٣٠٧.

(٢٧) بالنسبة لكل هذه التطورات، راجع أ. شلايم، Ilmuro di ferro، المذكور، صـ ٤١٤ ـ ٤٢٦.

(٢٨) راجع ك. بيتى، Egypt during the Sadat Years، المذكور، صـ ٢١٥.

(٢٩) سعد الدين إبراهيم، The Uindication of Sadat in the Arab world, فى Egypt. Islam and Demorracy. Critical Essays، الجامعة الأمريكية، القاهرة ٢٠٠٢، صـ ٢٠١ ـ ٢٢٣.

(٣٠) ر. هينبوش، Egyptian Politics under Sadat، المذكور، صـ ٩١.

(٣١) الوهابية هى حركة تجديد إسلامية ولدت فى شبه الجزيرة العربية فى نهاية القرن الثامن عشر وكانت تعتمد على الأفكار المتشددة لابن تميمة. أخلاقيات صارمة ونقية، ورفض أى حلول وسط مع التصوف، والدعوة لتأسيس كل المجتمع على نصوص الوحى، والإعلان الصارم عن الوحدانية الإلهية التى يجب أن تقابلها وحدانية وتجانس النظام البشرى والاجتماعى: هذه هى العناصر الأساسية فى رسالة ليست جديدة فى حد ذاتها، ولكنها حازمة وفعالة بصورة خاصة. وقد تحالفت الوهابية مع العائلة القبلية لآل سعود ولاتزال حتى اليوم المذهب الرسمى للعربية السعودية علاوة على العديد من الحركات الراديكالية.

(٣٢) كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد دفعت الدول العربية لاستخدام سلاح البترول لإجبار الغرب على اتخاذ موقف أكثر ميلاً للشرق الأوسط العربى والإسلامى ولمحاولة تخفيف مساندته غير المشروطة لإسرائيل. وقد ارتفعت أسعار البنزين بصورة هائلة وربما يتذكر الكثيرون أيام الأحد وهم يسيرون على أقدامهم أو يركبون الدراجات لتقليل الاستهلاك لأقصى حد ممكن. وقد أثرت زيادة أسعار البترول اقتصاديات الممالك فى شبه الجزيرة العربية والتى أصبحت فى تلك السنوات بالذات دولاً رئيسية فى السوق العالمى.

(٣٣) ج. كيبل، Gihad. Ascesa e declino، روما ٢٠٠١.

(٣٤) الخوارج كانوا فى البداية من أنصار على ، ولكنهم تخلوا عنه بعد ذلك معتبرين إياه آثما ووصلوا إلى حد قتله فى عام ٦٦١، معتبرين أنه قد خان بالفعل الدين والاختيار الذى أراد الله به أن يميزه بأن يختصه بالخلافة. وقد تفرع الخوارج إلى العديد من التيارات، وبعضها متطرف بصورة خاصة، ولكنهم حوربوا بقوة وفى بحر بضعة قرون اختفوا كقوة سياسية حقيقية معارضة.

(٣٥) عالم دينى حنبلى مات فى عام ١٣٢٨. وقد وصل للتأكيد على ضرورة عدم طاعة المسلمين المزيفين والمنافقين بل وقتالهم. وقد أكد على ضرورة إعادة البدء فى عملية البحث الذاتى والعقلانى بشأن مبادئ الشريعة وكان متشدداً بصورة خاصة على صعيد الأخلاقيات.

(٣٦) لايزال يحتفظ بفاعليته التفسيرية كتاب أ. سيڤان، Radical Islam. Medieval Theology and Modern Politics، نيوهافن ١٩٩٠.

(٣٧) «العلمنة» المبكرة للفكر السياسى الإسلامى ركز عليها مؤخراً ب. كرون، Medieval Islamic Political Thought، إدنبره ٢٠٠٤. وللحصول على رأى غير تقليدى ، راجع أ. كاريه، L'Islam Laico، بولونيا ١٩٩١، الذى يؤكد فيه أن «التقاليد العظيمة» (وهى فى الوقت نفسه غير محددة تماماً) للفكر والثقافة الإسلامية قد تكون علمانية.

(٣٨) باستثناء بعض المحاولات التى بقيت مع ذلك هامشية مثل محاولة الأوروبى الذى اعتنق الإسلام وحصل على الجنسية الباكستانية محمد أزاد، The Principalss of State and Government in Islam، بيركلى ١٩٦١ أو محاولة تقى الدين النبهانى، مؤسس حزب التحرير فى عام ١٩٥٣، The Islamic State، لندن ١٩٩٨، حيث تصاغ مواد حقيقية لدستور إسلامى محتمل.

(٣٩) راجع ل. جواتسونى (من إعداد)، Il dilemma dell'Islam، ميلانو ١٩٩٥؛ والمجموعة الأحدث من المقالات المجموعة فى ل. جواتسونى، ف. بيكى، د. بيوبى (من إعداد)، La democrazia nel modo arabo، مونزا ٢٠٠٤.

(٤٠) حول الطابع المعتدل للإخوان المسلمين فى عهد السادات، راجع ر. بيكر، Sadat and After، لندن ١٩٩٠، الفصل ٨.

(٤١) ب. روبين، Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics، لندن ١٩٩٠، صـ ٩١ ـ ٩٢ و٤٣.

(٤٢) راجع أ. كاميرا دافليتو، Al-Takfir wa al-hijra e L'integralismo musulmans in Egitto فى "Oriente Moderno"، ١٩٧٨، الأعداد ٦ ـ ٤، صـ ١٤٥ ـ ١٥٣.

(٤٣) لاتزال هناك قيمة وثائقية لرواية المراحل الأولية للتطرف الإسلامى فى مصر الكتاب الشهير والرائد لجيل كيبيل Le Prophéte et Pharaon (باريس ١٩٨٤) وأنا أستشهد من الترجمة الإنجليزية، The Prophet and Pharaoh، لندن ١٩٨٥.

(٤٤) ح. مصطفى، I movimenti islamici sotto Mubarak فى ل. جواتسونى (من إعداد)، Il dilemma dell'Islam، المذكور، صـ ٢٠٢. راجع أيضاً، باللغة العربية، لـ ح. مصطفى، الإسلام السياسى فى مصر من حركات الإصلاح إلى جماعات العنف، القاهرة ١٩٩٢.

(٤٥) راجع ك. بيتى، Egypt during the Sadat Years، المذكور، صـ ١٢٢.

(٤٦) المرجع نفسه ، صـ ٢٤٨.

(٤٧) ر. بيكر، Sadat and After، المذكور، صـ ٦٧.

(٤٨) راجع ج. كيبيل، The Prophet and Pharaoh، المذكور، صـ ١٩٦٧.

(٤٩) ك. بيتى، Egypt during the Sadat Years، المذكور، صـ ٢٧٤.

(٥٠) للحصول على تحليل للسنوات الأولى من رئاسة مبارك، راجع ج. كرايمر، Aegypten unter Mubarak، بادن - بادن ١٩٨٦؛ س. تريب (من إعـــداد)، Egypt under Mubarak، لندن ونيويورك ١٩٨٩؛ م. كامبانينى، L'Egitto di Mubarak, problemi politici e prospettive فى "Nuova Rivista Storica"، ٩٩٣، LXXVII، ١، صـ ٥٥ - ٧٦.

(٥١) الخطاب فى «الأهرام»، ٢٣ يوليو ١٩٨٥. أرشيف الجريدة باللغة الإنجليزية يمكن أن يحصل عليه القارئ العادى على الموقع www.ahram.org.eg/weekly.

(٥٢) ج. مارتين مونيوز، Polilica y Elecciones en el Egipto Contemporaneo، المذكور، صـ ٤٠٠ والصفحات التالية.

(٥٣) راجع ب. روبين، Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics، المذكور، صـ ٢٣.

(٥٤) مرصد التطور الديمقراطى، التقرير السنوى الأول، القاهرة ١٩٩٧.

(٥٥) بالنسبة للنتائج راجع "Al-Ahram weekly" العدد ٥٠٨، ١٦ - ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٠.

(٥٦) A Grand Delusion. Democracy and Economic Reform in Egypt، لندن ٢٠٠١.

(٥٧) هناك مجلس لحقوق الانسان تكوّن فى عام ٢٠٠٤ مما أثار ردود فعل إيجابية فى الصحافة. قارن مقال Réfomes Démerratiques. Un premier pas فى "Al-Ahrám Hebdo"، ٢٥ فبراير - ٢ مارس ٢٠٠٤.

(٥٨) أ. كينل، المذكور، صـ ١ و٥.

(٥٩) راجع المقال Egypt's Summer of Discontent لـ منى الغباشى فى "Middle East Report Online"، ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢.

(٦٠) Egypt in Profile، فى "Al-Ahrám weekly"، العدد ٦٨٣ بتاريخ ٢٥ - ٣١ مارس ٢٠٠٤.

(٦١) فى "Al-Ahrám weekly"، العدد ٧٠٠ بتار ٢٢ - ٢٨ يوليو ٢٠٠٤.

(٦٢) ج. چانكوسكى، Egypt، المذكور، صـ ١٨٧.

(٦٣) س. إبراهيم، The Changing Face of Islamic Militants فى Egypt. Islam and Democracy، المذكور، صـ ٧٤ - ٧٥ مع إشارة إلى المصادر.

(٦٤) الهجوم الأخير فى طابا (أكتوبر ٢٠٠٤) وفى شرم الشيخ (يوليو ٢٠٠٥) لا يمكن أن ينسب للإرهاب الداخلى، ولكن للإرهاب الخارجى، حتى وإن كان ذلك دائمًا بنية زعزعة استقرار الحكومة والبلاد.

(٦٥) منشور فى ب. روبين، Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics، المذكور، صـ ٨٤ ـ ٨٥.

(٦٦) م. هـ‍ـ‍بـ‍ـ‍ـ‍ـ‍ـ‍ـ‍ـ‍ـ‍ون، I regimi arabi e la democratizzazione: le risposte alla sfida dell'islamismo فى ل. جـواتسـونى (من إعـداد)، Il dilemma dell'Islam، المذكـور، صـ ٧٤ والصفحات التالية.

(٦٧) منكور فى ب. روبين، Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics، المذكور، صـ ٣٩ ـ ٤٠.

(٦٨) بعد عمليات قمع منتظمة، قامت الشرطة أيضًا فى مـايو ٢٠٠٤ باعتقال ما يزيد على خمسين ناشطًا من الإخوان المسلمين المتهمين بتدريب وتنظيم جماعات مسلحة جديدة. وقد تساءلت الصحافة المصرية نفسها حول ما إذا كان هذا حقيقيا. راجع المقال Same Old Dynamic لـ ج. حلوى فى "Al-Ahrám weekly" العدد ٦٩١ بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٤.

(٦٩) ج. ستاريت، Putting Islam to Work: Education, Politics and Religious Transformation in Egypt، بيركلى ١٩٩٨.

(٧٠) ج. إسبوزينو، Guerra santa، ميلانو ٢٠٠٤، صـ ٩٨.

(٧١) الجزء الوحيد لحنفى المترجم إلى الإيطالية هو Dalle ideologie modemiste all'Islam rivoluzionario، من إعـداد ب. برانكـا، فى "Quademi Asiatici"، مـارس ٢٠٠٣، العـدد ٦١، صـ ٧٣ ـ ٩٠.

حول فكر حنفى، راجع م. كامبانينى، Hasan Hanafi e la fenomenologia: per una nuova politica dell'Islam فـى "Oriente Modemo"، ١٩٩٤، LXXIV n. s.، ١٣، صـ ١٠٣ ـ ١٢٠؛ المؤلف نفسـه ، Dall'Unicità di Dio alla rivoluzione: un percorso fenomenologico di Hasan Hanafi، فى أعـمـال مـؤتمر Teologie politiche dei monoteismi، من إعـداد ج. فيلورامو، بريشا ٢٠٠٤.

(٧٢) الجـزء الأسـاسـى من كتـابات أبى زيد منشـور باللغـة الإيطاليـة فى Islam e storia، تورينو ٢٠٠٢.

(٧٣) مقابلة مع مجلة «المصور» فى يناير ١٩٨٦ أعقبتها نتائج سلبية من المجادلات على صفحات الجرائد.

(٧٤) مقابلة مع جريدة "La Stampa" بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٠٤.

(٧٥) مقابلة مع جريدة "La Repubblica" بتاريخ ٥ مارس ٢٠٠٤.

الترتيب الكرونولوچى

١٧٦٠ – ١٧٧٣	– حكم المملوكى على بك الكبير.
١٧٩٨ – ١٨٠١	– الحملة الفرنسية على مصر.
١٨٠٥ – ١٨٤٩	– حكم محمد على.
١٨١١	– محمد على يبيد الخصوم المماليك.
١٨١١ – ١٨١٧	– حملات محمد على فى شبه الجزيرة العربية.
١٨٢٠ – ١٨٢٢	– الاحتلال المصرى للسودان.
١٨٢٢	– ميلاد أول مطبعة فى كل العالم العربى فى بولاق (القاهرة).
١٨٢٦	– محمد على يبعث إلى فرنسا بعثة دراسية.
١٨٢٧	– المصريون يهزمون على أيدى القوى الأوروبية فى معركة ناڤارينو.
١٨٣٠ – ١٨٤٠	– الإمبراطورية المصرية فى سوريا.
١٨٤١	– محمد على يحصل من إسطنبول على الاعتراف بالخلافة الوراثية.
١٨٤٨	– موت إبراهيم باشا.
١٨٤٩ – ١٨٥٤	– حكم عباس حلمى الأول.
١٨٥٢	– إنشاء أول خط للسكك الحديدية فى أفريقيا بين القاهرة والإسكندرية.
١٨٥٤ – ١٨٦٣	– حكم سعيد.
١٨٥٩	– بدء أعمال حفر قناة السويس.
١٨٦٣ – ١٨٧٩	– حكم إسماعيل.
١٨٦٦	– افتتاح مجلس نيابى للتشاور مع الحاكم.
١٨٦٧	– إسماعيل يحصل من السلطان العثمانى على لقب خديوى.
١٨٦٩	– افتتاح قناة السويس.

١٨٧٥	– الجيش المصرى يهزم فى حرب توسعية ضد إثيوبيا. تأسيس جريدة «الأهرام».
١٨٧٦	– تأسيس المحاكم المختلطة. إفلاس الخزانة المصرية. تنحى إسماعيل فى سنة ١٨٧٩
١٨٧٩ – ١٨٩٢	– حكم الخديوى توفيق.
١٨٧٩	– ميلاد أول حزب وطنى.
١٨٨٢	– ثورة عرابى باشا. بداية الاحتلال الاستعمارى البريطانى.
١٨٨٣ – ١٩٠٧	– اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى العام فى مصر.
١٨٩٢ – ١٩١٤	– حكم الخديوى عباس حلمى الثانى خديوى.
١٨٩٧	– محمد عبده ينشر رسالة التوحيد.
١٨٩٨	– إعلان «الحكم المشترك» الإنجليزى – المصرى على السودان.
١٩٠٧	– تأسيس الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل.
١٩١٣	– المندوب السامى البريطانى اللورد كيتشنر يبدأ إصلاحًا دستوريا.
١٩١٤	– تنحى عباس حلمى الثانى عند انفجار الحرب العالمية الأولى. مصر تصبح محمية بريطانية.
١٩١٨	– سعد زغلول على رأس الوفد يطلب استقلال مصر.
١٩١٩	– الثورة الوطنية التى قمعها الإنجليز.
١٩٢٠	– تأسيس بنك مصر.
١٩٢٢	– بريطانيا تعلن من جانب واحد استقلال مصر.
١٩٢٢ – ١٩٣٦	– حكم الملك فؤاد.
١٩٢٣	– إعلان الدستور. هدى شعراوى تؤسس الاتحاد النسائى المصرى.
١٩٢٤	– حكومة سعد زغلول الوفدية.
١٩٢٨	– الملك يعلق النشاط البرلمانى. حسن البنا يؤسس جماعة الإخوان المسلمين.
١٩٣٠ – ١٩٣٣	– حكومة إسماعيل صدقى غير الدستورية.

١٩٣٣	- ميلاد مصر الفتاة.
١٩٣٥	- استعادة دستور ١٩٢٣.
١٩٣٦ - ١٩٥٢	- حكم الملك فاروق.
١٩٣٦	- المعاهدة الإنجليزية المصرية.
١٩٣٧	- اتفاقية مونترو تلغى الامتيازات الأجنبية.
١٩٣٩	- احتمال تكوين جماعة الضباط الأحرار. عند اندلاع الحرب العالمية الثانية، مصر تحاول اتخاذ موقف محايد.
١٩٤٢	- السفير البريطانى السير ميلز لامبسون يفرض حكومة وفدية بانقلاب. انتخابات سياسية.
١٩٤٥	- احتجاجات اجتماعية وتكوين لجنة من العمال والطلبة. تشكيل الجامعة العربية التى تنشئ مقرها فى القاهرة.
١٩٤٨	- أول حرب بين العرب وإسرائيل : الجيش المصرى يتعرض لخسائر جسيمة. اغتيال رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى على أيدى الإخوان المسلمين.
١٩٤٩	- اغتيال حسن البنا.
١٩٥١	- إلغاء مصر من جانب واحد للمعاهدة مع بريطانيا.
١٩٥٢	- (يناير) مذبحة جنود مصريين فى الإسماعيلية. حريق القاهرة. (٢٣ يوليو) انقلاب الضباط الأحرار. تنحى فاروق.
١٩٥٣	- إعلان الجمهورية. محمد نجيب رئيساً. إلغاء الأحزاب السياسية.
١٩٥٤	- (مارس - أبريل) أزمة داخلية فى جماعة الضباط الأحرار. خلافات بين ناصر ونجيب.
	- (نوفمبر) هجوم على عبد الناصر. إبعاد نجيب عن مسرح الأحداث. اتفاقية جديدة بين إنجلترا ومصر. البريطانيون يقبلون سحب قواتهم نهائيا من مصر.

١٩٥٥	– ناصر يشارك فى مؤتمر باندونج وينضم لحركة العالم الثالث. ناصر يشترى أسلحة من الاتحاد السوفييتى عن طريق تشيكوسلوفاكيا.
١٩٥٦	– استفتاء يعيد انتخاب ناصر لرئاسة الجمهورية. بداية حكمه دون منازع. تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على مصر.
١٩٥٨ – ١٩٦١	– التجربة القومية العربية للجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا.
١٩٦٠	– بداية أعمال بناء السد العالى فى أسوان.
١٩٦١	– بداية التجربة الاشتراكية.
١٩٦٢	– إعلان ميثاق العمل الوطنى.
١٩٦٢ – ١٩٦٧	– مصر مشتركة فى الحرب الأهلية اليمنية.
١٩٦٧	– (يونيو) هزيمة مصر والعرب فى حرب الأيام الستة.
١٩٦٨	– انتفاضات شعبية. تحول جزئى فى سياسة ناصر.
١٩٦٩	– ناصر يبدأ ما يسمى «حرب الاستنزاف» ضد إسرائيل. السادات يعين نائبًا للرئيس.
١٩٧٠	– وفاة عبد الناصر. السادات يصبح رئيسًا.
١٩٧١	– (مايو) «ثورة التصحيح» تبدأ بإزالة الناصرية.
	– (سبتمبر) إعلان الدستور «الدائم».
١٩٧٢	– طرد «المستشارين» السوفييت.
١٩٧٣	– حرب أكتوبر ضد إسرائيل.
١٩٧٤ – ١٩٧٧	– انطلاق «الانفتاح» فى السياسة الاقتصادية والتخلى عن الاشتراكية.
١٩٧٤	– أول محاولة للانقلاب لمنظمات إسلامية راديكالية.
١٩٧٥	– السادات يسمح بتفكيك الحزب الواحد إلى ثلاثة «منابر». بداية تجربة «التعددية الموجهة». السادات يذهب فى زيارة إلى واشنطن.

١٩٧٧	– ثورة شعبية عنيفة تشعلها زيادة أسعار السلع الأولية الضرورية. قمع جماعة التكفير والهجرة الراديكالية المسئولة عن بعض الهجمات. رحلة السادات إلى القدس؛ الرئيس يتحدث أمام البرلمان الإسرائيلى.
١٩٧٨	– اتفاقيات كامب ديڤيد.
١٨٧٩	– السلام المنفصل بين مصر وإسرائيل. انتخابات سياسية متعددة الأحزاب، يفوز بها على نطاق واسع حزب الرئيس، الحزب الوطنى الديمقراطى.
١٩٨١	– (سبتمبر) السادات يقوم بقمع شديد للمعارضة.
	– (أكتوبر) السادات تغتاله جماعة الجهاد الراديكالية. حسنى مبارك يصبح رئيساً.
١٩٨٦	– ثورة رجال الشرطة فى القاهرة.
١٩٨٩	– مصر تعود إلى الجماعة العربية التى استبعدت منها بعد السلام المنفصل مع إسرائيل.
١٩٩١	– مصر تشارك فى التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى الحرب ضد عراق صدام حسين.
١٩٩٥	– فى الانتخابات، الحزب الوطنى الديمقراطى يحصل على ٩٤٪ من المقاعد. مبارك ينجو من محاولة اغتيال فى أديس أبابا.
١٩٩٧	– مذبحة السياح فى الأقصر. انحسار متزايد للإرهاب المتطرف.
١٩٩٩	– مبارك يعاد انتخابه رئيساً للمرة الرابعة.
٢٠٠٠	– انتخابات سياسية جديدة تشير إلى تراجع جزئى للحزب الوطنى الديمقراطى.

قائمة المراجع[1]

الأعمال العامة

– أليتى ب.، L'Egitto dagli avvenimenti del 1882 ai giorni nostri, Roma 1965.

– دالى و. (من إعداد)، Cambridge History of Egypt، الجزء الثانى، كامبريدج ١٩٩٨.

– هوبوود د.، Egypt. Politics and Society (1945 - 1984) ، بوسطن ولندن ١٩٨٥.

– چانكوسكى ج.، Egypt. A Short History ، أكسفورد ٢٠٠٠.

– مارتين مونيوز ج.، Politica y Elecciones en el Egypto Contemporaneo، مدريد ١٩٩٢.

– مينجانتى ب.، L'Egitto moderno ، فلورنسا ١٩٥٩.

– ريتشموند ج.، Egypt (1798 - 1952) ، لندن ١٩٧٧.

– ڤاتيكيوتيس ب.، The History of Modern ، لندن ١٩٩١.

النهضة فى القرن التاسع عشر

– عبد الملك أ.، La Formation de l'ideologie dans l'Egypte du xixème Siècle ، باريس ١٩٦٩.

– بدوى ز.، Reformers of Egypt ، لندن ١٩٧٨.

(١) قائمة المراجع هذه تكرر جزئيا وتستكمل القائمة المذكورة فى الهوامش. وقد أسقطت الأعمال المكتوبة باللغة العربية التى سيجد القارئ المتخصص مراجعها بالذات فى الهوامش.

- باير ج.. Studies in the Social History of Modern Egypt ، شيكاغو ١٩٦٩.

- كـول ج. ر.. Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement ، برينستون ١٩٩٣.

- ديـلانويـه ج.. Moralistes et Politiques Musulmans dans l'Egypte du xixème Siècle ، ليل ١٩٨٠.

- فـهمي خ.. All the Pasha's Men: Mehmet Ali, his Army and the Making of Modern Egypt ، كامبريدج ١٩٩٧.

- جران ب.. Islamic Roots of Capitalism ، نيويورك ١٩٩٨.

- هنتر ف. ر.. Egypt under the Khedives 1805 - 1879 ، بيتسبرج ١٩٨٤.

- لاندز د.. Banchieri e pascià. Finanza internazionale e imperialismo economico ، تورينو ١٩٩٠.

- لطفي السـيـد مـارسـوه، ع.. Egypt and Cromer: A Study in Anglo - Egyptian Relations ، نيويورك ١٩٦٩.

- لطفي السيد مارسوه ع.. Egypt during the Reign of Muhammad 'Ali ، كامبريدج ١٩٨٤.

- ولش و.. No Country for a Gentleman: British Rule in Egypt ، نيويورك ١٩٨٨.

- أوين ر.. Lord Cromer، نيويورك ٢٠٠٤.

- رايموند أ.. Egyptiens et Français au Caire, 1798 - 1801 ، القاهرة ١٩٩٨.

- شـولش أ.. Egypt for Egyptians! The Socio - Political Crisis in Egypt, 1878 - 1882 ريدينج ١٩٨١.

مصر الملكية الليبرالية[٢]

- بركة م.، The Egyptian Upper Class between revolution, 1919 - 1952 ، ريدينج ١٩٩٨.
- بارون ب.، The Women Awakening in Egypt ، نيوهاڤن ١٩٩٤.
- بينين ج. ولوكمان ز.، Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and Egyptian working Class ، برينستون ١٩٨٧.
- بوتمان س.، Egypt from Independence to Revolution, 1919 - 1952 ، نيويورك ١٩٩١.
- كولومب م.، L'Evolution de L'Egypte 1924 - 1950 ، باريس ١٩٥١.
- ديڤيز أ.، Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization (1920 - 1941) ، برينستون ١٩٨٣.
- ديب م.، Party Politics in Egypt: the Wafd and its Pivals, 1919 - 1939 ، ريدينج ١٩٧٩.
- چيرشوني أ. وچانكوسكي ج.، Egypt, Islam and the Arabs: the Search for an Egyptian Nationhood, 1900 - 1930 ، أكسفورد ١٩٨٦.
- چيرشوني أ. وچانكوسكي ج.، Redefining Egyptian Nation, 1930 - 1945 ، كامبريدچ ١٩٩٥.
- عيسوي س.، Egypt at Mid - Century: An Economic Analysis ، أكسفورد ١٩٥٤.

چانكوسكي ج.، Egypt's Young Rebels: Young Egypt, 1933 - 1952 ، ستانفورد ١٩٧٥.

(٢) بالنسبة لهذه الفترة لابد من الرجوع لمجلة معهد الشرق "Oriente Moderno" .

- ليـا ب.، The Society of the Muslim Brothers in Egypt. The Rise of an Islamic Mass Movement (1928 - 1942) ، ريدينج ١٩٩٨.

- لطـفـي السـيـد مـارسـوت أ.، Egypt's Liberal Experiment, 1922 - 1936 ، بـيركلي ١٩٧٧.

- ميتشل ر.، The Society of the Muslim Brothers ، لندن ١٩٦٩.

- رمـضـان ت.، Aux Sources du Renouve Musulman. D'al-Afghani à Hasan al-Banna, un Siécle de Réformisme Islamique ، باريس ١٩٩٨.

- تيرى ج.، The Wafd, 1919 - 1952 ، لندن ١٩٨٢.

عهد ناصر

- عبد الفضيل م.، Development, Income Distribetion and Social Change in Rural Egypt (1952 - 1970) ، كامبريدچ ١٩٧٥.

- عبد الفضيل م.، The Political Economy of Nasserism ، كامبريدچ ١٩٨٠.

- عبد الملك أ.، Esercito e società in Egitto, 1952 - 1957 ، تورينو ١٩٦٧.

- عبد المغنى سعيد، Arab Socialism ، لندن ١٩٧٢.

- أيوبى ن.، Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt ، لندن ١٩٨٠.

- بيتى ك.، Egypt during the Nasser Years ، بولدر ١٩٩٤.

- كامبانيني م.، La reoria del socialismo in Egitto ، باليرمو ١٩٨٧.

- دويشـه أ. أ.، Egypt in the Arab world: the Elements of Foreign Policy ، نيـويـورك ١٩٧٦.

- ديكميچان هـ.، Egypt under Nasser ، ألبانى ١٩٧١.

- القشيرى أ.، Socialisme et pouvoir ، باريس ١٩٧٢.

- فريد أ.، Nasser, the Final Years ، ريدينج ١٩٩٤.

- جـوردون ج.، Nasser's Blessed Movement. Egypt's Free Officers and the July Revolution ، نيويورك وأكسفورد ١٩٩٢.

- هـازو ت.، Egypt's Nasser and the Arab League ، لندن ١٩٨٥.

- حسنين هيكل م.، Rood to Ramadan ، نيويورك ١٩٧٥.

- حسين م.، La lotta di classe in Egitto, 1945 - 1970 ، تورينو ١٩٧٣.

- چانكوسكى ج.، Nasser's Egypt, Arab Nationalism and the United Arab Republic ، بولدر ولندن ٢٠٠٢.

- كير م.، The Arab Cold war: Jamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, 1958 - 1970 ، أكسفورد ١٩٧١.

- لاكوتور ج.، Nasser ، روما ١٩٧٢.

- مابرو ر.، The Egyptian Economy 1952 - 1972 ، أكسفورد ١٩٧٤.

- محيى الدين خ.، Memoires of a Revolution ، القاهرة ١٩٩٥.

- نجيب م.، Memorie (1919 -1973) ، فلورنسا ١٩٧٦.

- نتينج أ.، Nasser ، نيويورك ١٩٧٢.

- صعب ج.، The Egyptian Agrarian Reform (1952 - 1962) ، لندن ١٩٦٧.

- ستيڤنز ر.، Nasser ، لندن ١٩٧٢.

- ڤاتيكيوتيس ب.، Nasser and his Generation ، لندن ونيويورك ١٩٧٨.

- ڤاتيكيوتيس ب.، The Egyptian Army in Politics ، وست بورت ١٩٧٥.

- وودوارد ب.، Nasser ، لندن ونيويورك ١٩٩٢.

- وهبـة م.، The Role of the State in Egyptian Economy, 1945 - 1981 ، ريدينج ١٩٩٤.

- عبد الكتب س. وسوليفان د. ج.، Islam in Contemporary Egypt ، بولدر ١٩٩٩.
- الأيوبى ن.، The State and Public Policies in Egypt since Sadat ، ريدينج ١٩٩١.
- بيكر ر.، Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat ، كامبريدج (ماس.) ١٩٧٨.
- بيكر ر.، Sadat and after ، لندن ١٩٩٠.
- بيتى ك.، Egypt during the Sadat Years ، نيويورك ٢٠٠٠.
- حسنين هيكل م.، Autumn of Fury: the Assassination of Sadat ، لندن ١٩٨٣.
- هينبوش ر.، Egyptian Politics under Sadat ، بولدر ولندن ١٩٨٨.
- هيرست د. وبيسون أ.، Sadat ، لندن ١٩٨١.
- إبراهيم س.، Egypt. Islam and Democracy. Critical Essays ، القاهرة ٢٠٠٢.
- كرم أ.، Islamists and the State: Contemporary Feminism in Egypt، نيويورك ١٩٩٨.
- كيبل ج.، The Prophet and Pharaoh ، لندن ١٩٨٥.
- كينلى أ.، The Grand Delesion. Democracy and Economic Reform in Egypt لندن ٢٠٠١.
- كرايمر ج.، Aegypten unter Mubarak ، بادن – بادن ١٩٨٦.
- ميريل ب.، L'Egypte des Ruptures: L'Ere Sadat ، باريس ١٩٨٢.
- أوديس أ.، Political Economy of Contemporary Egypt ، واشنطن دى سى ١٩٩٠.
- بوزوسنى م.، Labor and the State in Egypt, 1952 - 1994 ، نيويورك ١٩٩٧.
- كوانت و.، The United States and Egypt ، واشنطن دى سى ١٩٩٠.

- روبين ب.، Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics ، لندن ١٩٩٠.
- السادات أ.، In Search of an Identity ، جلاسجو ١٩٧٨.
- شكرى ج.، Egypte: contre - revolution ، باريس ١٩٧٩.
- سيفان أ.، Radical Islam. Medieval Theology and Modern Politics ، نيوهافن ١٩٩٠.
- سبرينج بورج ر.، Mubarak' Egypt: Fragmentation of the Political Order ، بولدر ١٩٨٩.
- ستاريت ج.، Putting Islam to work: Education, Politics and Religious Trans-formation in Egypt ، بيركلى ١٩٩٨.
- تلحمى ج.، The Mobilization of Muslim Women in Egypt ، جينزفيل ١٩٩٦.
- تريب س. (من إعداد)، Egypt under Mubarak ، لندن ونيويورك ١٩٨٩.
- ووتر بيرى ج.، The Egypt of Nasser and Sadat. The Political Economy of Two Regimes ، برينستون ١٩٨٣.

المؤلف فى سطور :

ماسيمو كامبنينى

- أستاذ الثقافة ، العربية ، فى كلية الآداب والفلسفة بالجامعة الحكومية فى ميلانو ، وفى كلية الفلسفة فى جامعة ڤيتا - سالوتى س. رافائيلى فى ميلانو .

ومن بين أحدث ما نشر من كتب "الإسلام والسياسة" ، و "مقدمة للفلسفة الإسلامية" ، و " القرآن وتفسيره " .

المترجم فى سطور :

عماد البغدادى

- ولد فى دمياط فى ١٩٥١م .
- تخرج فى كلية الألسن عام ١٩٧٣م بتقدير ممتاز .
- حصل على الدكتوراه فى اللغة الإيطالية من كلية الآداب - جامعة روما ١٩٨١م .
- شارك فى ترجمة كتاب "تاريخ مسلمى صقلية" للمؤرخ الإيطالى ميكيلى أمارى .
- يعمل حاليًا رئيسًا لقسم اللغة الإيطالية بكلية الألسن .

المراجع فى سطور :

عماد بدر الدين أبو غازى

- ولد فى القاهرة فى يناير ١٩٥٥م .

- تخرج فى كلية الآداب - جامعة القاهرة ١٩٧٦م .

- مدرس جامعى وباحث فى التاريخ والوثائق والمخطوطات العربية .

- له خمسة كتب وعدد من الأبحاث والدراسات نشرت فى الدوريات المتخصصة بين عامى ١٩٧٤ ، ٢٠٠٥ ويكتب فى الصحافة منذ السبعينيات .

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١٠٠١ - مسألة فلسطين	هنرى لورنس	بشير السباعى
١٠٠٢ - تاريخ مصر الحديث	ماسيمو كامبانينى	عماد البغدادى - عماد أبو غازى

تصميم الغلاف : وائـــل أحـــمـــد

الإشراف الفني : حـــسن كـــامل

المراجعة اللغوية : أمـــــال الديـب